

المرحلة الأولى

الكتاب رقم (٢)

شرح المقدمة الآجرومية

للإمام محمد بن محمد بن داود الصنهاجي

تقديم

أ. د تركي بن سهو ابن نزال العتيبي

الشيخ أنور بن عبد الله الفضفري الشافعي

شرح الفقير إلى ربه

عبد الرحمن بن عبد المحسن بن عبد اللطيف آل الشيخ

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

دار أطلس الخضراء

للنشر والتوزيع

شرح

المقدمة الآجرومية

للإمام النحوي

أبي عبد الله، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي

المشهور بابن آجروم

(٦٧٢هـ - ٧٢٣هـ)

تقديم

أ. د تركي بن سهو ابن نزال العتيبي

الشيخ أنور بن عبد الله الفضفري الشافعي

شرح الفقير إلى ربه

عبد الرحمن بن عبد المحسن بن عبد اللطيف آل الشيخ

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

دار أطلس الخضراء

للنشر والتوزيع

ⓒ دار أطلس الخضراء، ١٤٤١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

آل الشيخ، عبدالرحمن بن عبدالمحسن

شرح المقدمة الآجرومية ./ عبدالرحمن بن عبدالمحسن آل الشيخ – الرياض، ١٤٤١هـ

٦٢٤ص ، ١٧ x ٢٤ سم

ردمك ٢-٠٩-٣٠٣-٨٣٠٣-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو أ- العنوان

ديوي ٤١٥،١ ١٤٤١/٨٩٥٧

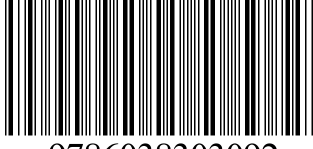
رقم الإيداع: ١٤٤١/٨٩٥٧
ردمك: ٢-٠٩-٣٠٣-٨٣٠٣-٦٠٣-٩٧٨

الطَّبْعَةُ الأولى

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

دار أطلس الخضراء
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية – الرياض
هاتف: ٤٢٦٦١٠٤ – فاكس: ٤٢٥٧٩٠٦
جوال: ٠٥٤٤٨٩٦٦٥٤
twitter: @ dar-atlas
dar-atlas@hotmail.com



بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالىٰ:

﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾

[البقرة: ١٢٧]

عن عمرَ بنِ الخطابِ رضي الله عنه قال: سمِعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «إنَّما الأعمالُ بالنيَّاتِ، وإنَّما لكل امرئٍ ما نوىٰ، فمَنْ كانت هجرتُه إلىٰ اللهِ ورسولِه، فهجرتُه إلىٰ اللهِ ورسولِه، ومَن كانَتْ هجرتُه لدُنيا يُصيبُها، أوِ امرأةٍ يَنكِحُها، فهجرتُه إلىٰ ما هاجرَ إليه».

رواه البخاريُّ ومسلمٌ

تقديم الشيخ

تركي بن سهو بن نزال العتيبي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على خير المرسلين ، أمَّا بعد :

فإنَّ المتون في مختلف العلوم تجمع الأصول الكلية للعلم الذي يحتاجه طالبُه ، ومن المتون النحويّة المقدّمة الآجرومية لأبي عبدالله محمّد بن محمد بن داود الصنهاجي (ت ٧٢٣هـ) ، التي جمعت الأصول النحوية ، وحازت على إقبالِ المتعلمين والمعلّمين ، فدرِّست في حلق العلم ؛ في المساجد والمدارس ، وأقبل الطلابُ على حفظها ومراجعتها ، وقام على تعليمها كثير من الأساتذة الفضلاء ، وهيّأ الله سبحانه وتعالى من قام بشرحها وتقريبها ألفاظها ورفع إبهامها ، وشرح غامضها ، ومن هذه الشروح الشرح الذي أعدَّه الشيخ النبيل عبدالرحمن بن عبدالمحسن بن عبداللطيف آل الشيخ ، على متن الآجرومية ، فشرحُه لها شرح وافٍ ، عرض لمتنها كله ، أعرب أمثلتها ، واستشهد لقواعدها ، وأضاف ما يحتاجه الطالب من مسائل نحوية ترتبط بأصلها ارتباطاً قوياً ، وكل ذلك جاء بأسلوبٍ واضحٍ سهلٍ ، يعين من أراد حفظها على فهمها فهماً صحيحاً ، ويمكنه منها بإذن الله تعالى .

فجزى الله تعالى الشيخ عبدالرحمن بن عبدالمحسن بن عبداللطيف آل الشيخ خيراً ، ونفع به وبعمله وعلمه ، وجعل ما قدّم في ميزان حسناته ، والله سبحانه وتعالى من وراء القصد ، والحمد لله رب العالمين .

تركي بن سهو بن نزال العتيبي

١٤ / ١ / ١٤٤٠هـ

"الأستاذ سابقاً بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية"

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين، أمَّا بعد:

فإنَّ المتون في مختلف العلومِ تجمع الأصول الكلية للعلمِ الذي يحتاجه طالبُه، ومن المتون النحويَّة المقدِّمة الآجرومية لأبي عبد الله محمَّد بن محمد بن داود الصنهاجي (ت ٧٢٣هـ)، التي جمعت الأصول النحوية، وحازت على إقبالِ المتعلمين والمعلِّمين، فدرِّست في حلق العلم؛ في المساجد والمدارس، وأقبل الطلابُ على حفظها ومراجعتها، وقام على تعليمها كثير من الأساتذة الفضلاء، وهيَّأ الله سبحانه وتعالى من قام بشرحها وتقريبها ألفاظها ورفع إبهامها، وشرح غامضها، ومن هذه الشروح الشرح الذي أعدَّه الشيخ النبيل عبد الرحمن بن عبد المحسن بن عبد اللطيف آل الشيخ، على متن الآجرومية، فشرحُه لها شرح وافٍ، عرض لمتنها كله، أعرب أمثلتها، واستشهد لقواعدها، وأضاف ما يحتاجه

الطالب من مسائل نحوية ترتبط بأصلها ارتباطًا قويًّا، وكل ذلك جاء بأسلوبٍ واضحٍ سهلٍ، يعين من أراد حفظها على فهمها فهمًا صحيحًا، ويمكنه منها بإذن الله تعالى.

فجزى الله تعالى الشيخ عبد الرحمن بن عبد المحسن بن عبد اللطيف آل الشيخ خيرًا، ونفع به وبعمله وعلمه، وجعل ما قدَّم في ميزان حسناته، والله سبحانه وتعالى من وراء القصد، والحمد لله رب العالمين.

تركي بن سهو بن نزال العتيبي

١٤/ ١/ ١٤٤٠هـ

الأستاذ سابقًا بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

* * *

تقديم الشيخ أبي سهيل

أنور عبد الله بن عبد الرحمن الفضفري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم. صلى الله على نبيّه الأكرم، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم، أمّا بعد

فإنّه لا يخفى على أهل العلم وعلى من تصدّى للتعليم والتعلّم، مكانة علم النحو؛ إذ كلّ علمٍ متداولٍ إليه يفتقر، وبه ينتظم، كما قال ابن الوردي رحمه الله في تحفته:

«وبعدُ: فالْجاهِلُ بالنَّحْوِ احْتُقِرْ ... إِذْ كُلُّ عِلْمٍ فإليْهِ يَفْتَقِرْ»

وكانَ مِن أَشْهَرِ وَأَنْفَعِ المؤلّفاتِ فيه مَتْنُ الآجرّوميّة، فقد تداولَه أهلُ العلمِ حديثًا وقديمًا، حفظًا وشرْحًا، نثْرًا ونظْمًا، ومِنْ أحسن ما شُرِح به هذا المتن: هذا الكتابُ الّذِي قام بتأليفه فضيلة الشيخ عبد الرحمن بن عبد المحسن آل الشيخ حفظه الله ووفّقه، فقد شَرَحه شرحًا وافيًا، وبيّنه بيانًا كافيًا وشافيًا، وأودعَهُ من الفوائدُ ما خلت عنها أكثرُ الكتب، ومِن اللطائف والفرائد ما هي أغْلى من الذهَب، ووشّحه بالأمثلة والشواهد مما يجدُ بها الطلب، مع سهولة اللفظ، وسلاسة الأسلوب، فجزاه الله خيرًا وزاده توفيقًا ونُورًا.

كِتابٌ حَوَى كَنْزًا وَفيرَ الْفَوائِدِ ... يُضارِعُ عِقْدًا مِنْ لَآلِي الْفَرائِدِ

بِتَوشِيحِ مَتْنَ الآجُرُّمِيَّةِ الَّذِي ... يُرَى عُمْدَةً فِي النَّحْوِ جَمَّ الْمَقَاصِدِ

وَوَضَّحَهُ دونَ الْخَفَاءِ بِشَرْحِهِ ... بِأَمْثِلَةٍ شَتَّى وَذِكْرِ الشَّواهِدِ

عِبارَاتُهُ مِثْلُ الزُّلالِ عُذُوبَةً ... أَسَالِيبُهُ راقَتْ كَلِينِ الْوَسائِدِ

جَزَى اللهُ آلَ الشَّيْخِ خيرًا، وعَمَّما ... بِتَأْلِيفِهِ نَفْعًا كَنَبْعِ الْمَوارِدِ

وقد اطلعتُ على هذا الشرح المبارَك، وراجعته أكثر من مرّة، فرأيت طبعه أمرًا واجبًا؛ ليعمّ نفعه، ولا ينقطع نبعُه.

وفقنا الله جميعًا لخدمة دينه، وأدخلنا في زمرة أصفيائه ورزقنا الإخلاص في القول والعمل.

وصلى الله على نبينا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه الفقير إلى الله الغنيّ،

أبو سهيل أنور عبد الله بن عبد الرحمن الفضفري.



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعلم، صلَّى الله على نبيِّه الأكرم، سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم، أمَّا بعد:

فإنَّه لا تخفى على أهل العلم وعلى من تصدَّى للتعليم والتعلُّم، مكانة علم النحو؛ إذْ كلُّ علمٍ متداولٍ إليه يفتقر، وبه يَنْتظم، كما قال ابن الوردي رحمه الله في تحفته:

وبعدُ: فَالْجاهِلُ بالنَّحْوِ احْتُقِرْ إذْ كُلُّ عِلْمٍ فإلَيْهِ يَفْتَقِرْ

وكانَ مِن أشْهَرِ وَأنفَعِ المؤلَّفاتِ فيه متنُ الآجرُّوميَّة، فقَدْ تدَاوَلَه أَهْلُ العلمِ حَديثًا وقديمًا، حفظًا وشرْحًا، نَثْرًا ونَظْمًا، ومِنْ أحسن ما شُرِح به هذَا المتن: هذا الكتابُ الَّذي قام بتأليفه فضيلة الشيخ عبد الرحمن بن عبد المحسن آل الشيخ حفظه الله ووفَّقه، فقد شَرَحه شَرْحًا وافيًا، وبيَّنه بيانًا كافيًا وشافيًا، وأودعَهُ من الفوائد ما خلت عنها أكثرُ الكتب، ومِن اللطائف والفرائد ما هي أغْلَى من الذهَب، ووشَّحَه بالأمثلة والشواهد مما يجدُّ بها الطلب، مع سهولة اللفظ، وسلاسة الأسلوب، فجزاه الله خيرًا وزاده توفيقًا ونُورًا.

كِتـابٌ حَـوَى كَنْـزًا وَفيـرَ الْفَوائِـدِ   يُضـارِعُ عِقْـدًا مِـنْ لَآلِـي الْفَرَائِـدِ

يُوَشِّـحُ مَتْـنَ الْآجُرُميَّـةِ الـذِي   يُـرَى عُمْـدَةً في النَّحْـوِ جَـمَّ الْمَقَاصِدِ

وَوَضَّحَـهُ دونَ الْخَفَـاءِ بِشَـرْحِهِ   بأمْثِلَـةٍ شَـتَّى وَذِكْـرِ الشَّـواهِدِ

عِبَاراتُـهُ مِثْـلُ الـزُّلَالِ عُذُوبَـةً   أَسَـالِيبُهُ راقَـتْ كَلِيـنِ الْوَسَـائِدِ

جَـزَى اللهُ آلَ الشَّـيْخِ خيـرًا، وعَمَّـا   بِتَأْلِيفِـهِ نَفْعًـا كَنَبْـعِ الْمَـوَارِدِ

وقد اطلعتُ على هذا الشرح المبارَك، وراجعته أكثر من مرَّة، فرأيت طبعه أمرًا واجبًا؛ ليعمَّ نفعه، ولا ينقطع نبعُه.

وفقنا الله جميعًا لخدمة دينه، وأدخلنا في زمرة أصفيائه ورزقنا الإخلاص في القول والعمل.

وصلى الله على نبينا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه الفقير إلى الله الغنيِّ

أبو سهيل أنور عبد الله بن عبد الرحمن الغضفري

مقدمة

إنَّ الحمدَ للهِ؛ نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذُ باللهِ من شرور أنفُسِنا ومِنْ سيِّئاتِ أعمالِنا، مَن يهدِه اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضلِلْ فلا هاديَ له، وأشهدُ أَنْ لا إلهَ إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له، وأشهدُ أن محمدًا عبدُه ورسولُه، صلَّى اللهُ وسلَّم عليه، وعلى آله وأصحابِه أجمعينَ.

أما بعدُ:

فإنَّ بين أيدينا شرحًا لرسالةٍ مُهمَّةٍ، أَلَا وهي «المُقدِّمَةُ الآجُرُّومِيَّةُ» للإمَامِ النَّحْويِّ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بن دَاوُدَ الصِّنْهَاجِيِّ المَشْهُورِ بِابْنِ آجُرُّومَ رحمه الله.

وَتظهرُ أهميَّةُ هذه الرسالةِ في أمورٍ؛ منها:

١- أنَّها مِنَ المتونِ المُختصَرةِ المُعتمَدَةِ:

وطالبُ العلمِ ينبغي أَنْ يبدَأَ بالمتونِ المُختصَرَةِ في أَوَّلِ اطَّلبِ، ثم يَتدرَّجُ منها

إلى ما فوقَها، وهكذا إلى أَنْ تتحقَّقَ فيه أهليَّةُ النَّظرِ في المطوَّلاتِ، والشُّروحِ والحواشي، وهذه المنهجيَّةُ - أعني: منهجيَّةَ التُّدرُّجِ - هي التي كان عليها السلفُ الصالحُ؛ كما ورد عن يونُسَ بنِ يزيدَ قال: قال لي ابنُ شهابٍ: «يا يونسُ، لا تُكابِرِ العلمَ؛ فإنَّ العلمَ أَوْدِيةٌ، فأيَّها أخذتَ فيه قَطَع بك قبلَ أن تبلُغَه، ولكنْ خُذْه مع الأيامِ واللَّيالي، ولا تأخُذِ العلمَ جُملةً؛ فإنَّ من رامَ أخذَه جملةً ذهَب عنه جملةً، ولكنِ الشيءَ بعدَ الشيءِ مع اللَّيالي والأيَّامِ»[1].

وعلى هذا النَّهْجِ سارَ علماؤنا الكبارُ قديمًا وحديثًا؛ يقولُ الشيخُ محمدُ بنُ صالحٍ العُثَيْمِين رحمه الله: «فلا بدَّ لطالبِ العلمِ أن يُتقِنَ المختصَراتِ أولًا؛ حتى ترسَخَ العلومُ في ذهنِه، ثم يُفيضَ إلى المطوَّلاتِ، ولكنَّ بعضَ الطلبة قد يُغرِبُ؛ فيُطالِعُ المطوَّلاتِ، ثمَّ إذا جلسَ مجلِسًا قال: قال صاحبُ المغني، قال صاحبُ المجموع، قال صاحبُ الإنصاف، ليُظهِرَ أنه واسعُ الاطِّلاعِ، وهذا خطأٌ»[2].

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله» للحافظ ابن عبد البر (١/ ٤٣١).

(٢) «كتاب العلم» للشيخ ابن عثيمين (ص٢٣٨).

ويقولُ فضيلةُ شيخِنا صالح بنِ الفوزانِ: «فينبغي أن يُلقَّنَ الصغارُ المتونَ المختصَرةَ؛ لأنها مَدخَلٌ إلى العلومِ؛ فهي الأصولُ؛ ولهذا يقولون: مَن حُرِمَ الأصولَ حُرِم الوصولَ، والأصولُ هي: المختصَراتُ؛ مَن حُرِمَ منها حُرِم الوصولَ إلى العلمِ النافعِ، فالمبتدئُ - صغيرًا كان أو كبيرًا - لا يُبتدأُ له بالمجاميعِ الكبارِ مِنْ مجاميعِ العلمِ؛ فيقرأُ في البخاري وفي مسلمٍ وفي المُغني وفي كتاب سيبويه، بل المبتدئُ يُتدرَّجُ معه في العلم شيئًا فشيئًا، أمَّا أن تأتيَه بالمطوَّلات والمفصَّلاتِ، فهذا تعبٌ بلا فائدةٍ، ولا يأخذُ من العلم شيئًا؛ لأنه يسيرُ على غيرِ طريقِ التربية الصحيحةِ، وأتى العلمَ مِن غير بَابِهِ»[1].

فالذي يريدُ أن يسيرَ على منهج الربَّانيِّين، ويبلُغَ درجةَ الراسخين، فعَلَيْه أن يَبدأَ بصغارِ المتونِ- المشتملة على أُصُولِ العلمِ- قبلَ كِبارِها؛ قال الإمامُ البخاريُّ: «يُقال: الرَّبَّانيُّ: الذي يُربِّي الناسَ بصِغارِ العلمِ قبل كِبارِه»[2]؛ قال الحافظُ ابنُ

(١) «بيان المعاني في شرح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني» (ص٢٠).

(٢) «صحيح البخاري» كتاب (العلم)، باب (العلم قبل القول والعمل) (١/ ٢٤).

حَجَرٍ في «الفتح»: «أَيْ: بالتدريجِ»[١]، وقال أيضًا: «المراد بصغار العلم ما وضح من مسائله، وبكباره ما دَقَّ منها»[٢].

٢- أهميَّةُ علمِ النَّحْوِ:

عِلْمُ النَّحو مِن أهمِّ علومِ العربيَّةِ، ولا تَخفى مكانةُ العربيَّة وأهميَّتُها؛ فهي لغة القرآن، قال الثَّعالِبيُّ: «إنَّ مَن أحَبَّ اللهَ أحبَّ رسولَه، ومَنْ أحبَّ الرسولَ العربيَّ أحَبَّ العَربَ، ومَن أحبَّ العربَ أحبَّ العربيَّةَ التي بها نزَلَ أفضلُ الكُتبِ على أفضلِ العجمِ والعربِ، ومَن أحبَّ العربيّةَ عُنِيَ بها وثابَرَ عليها، وصرَفَ هِمَّتَهُ إليها»[٣].

وقال شَيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ: «إنَّ نفسَ اللغةِ العربيَّةِ من الدِّين، ومعرفتُها فرضٌ

---

(١) «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١/ ١٢١).

(٢) «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١/ ١٦٢).

(٣) «فقه اللغة وسر العربية» للثعالبي(١/ ١٥).

واجبٌ، فإنَّ فَهْمَ الكِتابِ والسُّنةِ فرضٌ، ولا يُفْهَمُ إلاَّ بفهمِ اللُّغةِ العربيَّةِ، وما لا يتمُّ الواجبُ إلَّا بهِ فهو واجبٌ»[1].

* * *

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم» لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٥٢٧).

قال المصنِّفُ رحمه الله تعالى وغفَر له:

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

....

بدأ المؤلفُ- رحمه الله- بالبسملةِ؛ اقتداءً بكتاب الله - تعالى - فما مِن سورةٍ فيه إلا وهي مفتتَحةٌ بالبسملةِ، عدا سورةَ التوبةِ، وكذلك تأسِّيًا بالنبيِّ صلى الله عليه وسلم؛ فإنه كان يَبدأ كُتُبَه ورسائلَه بالبسملةِ؛ كما في كتابه إلى هرقلَ عظيمِ الروم: «بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ، مِن محمدٍ؛ عبدِ اللهِ ورسولِه»[١].

فالسُّنةُ في الرسائل بَدؤُها بالبَسْملةِ؛ لهذا الحديثِ، وأما الخُطَبُ فالسُّنَّةُ أن تُبدأَ بالحَمْدلةِ؛ كما في حديث جابرٍ رضِي الله عنه قال: «كانت خطبةُ النبيِّ صلى الله عليه وسلم يومَ الجمُعةِ: يَحمَدُ اللهَ ويُثني عَلَيْه»[٢]، وكما في حديثِ خُطبةِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم التي كان يُعلِّمُها أصحابَه، وهي المشهورةُ بخطبة الحاجة،

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٧).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٨٦٧).

وفيها: «إنَّ الحمدَ لله، نَحْمَدُه»[١]. قال الحافظُ ابنُ حجر - رحمه الله: «وقد استقرَّ عملُ الأئمة المصنِّفينَ على افتتاحِ كتبِ العلمِ بالبَسْملةِ، وكذا معظمُ كتبِ الرسائلِ»[٢].

وقال شيخُنا صالحُ الفوزان: «فهي مَطلَعٌ عظيمٌ للكلامِ، وللكُتُبِ والرسائلِ، فالإنسانُ يستعينُ باللهِ في بدايتِها، ويَتبرَّكُ باسمِه - سبحانَه وتعالى»[٣].

ومن الأمور المنكَرَةِ التي تَشبَّه فيها بعضُ كُتَّابِ العصر بأهل الغرب: خلوُّ المصنَّفاتِ مِن ذكرِ اللهِ - تعالى - البتةَ، فلا تَجِدُ فيها بَسْملةً، ولا حَمْدَلةً، ولا غيرَها؛ يتشبَّهون في ذلك بمَنْ لا خلاقَ لهم من أعداءِ الإسلامِ، ويعُدُّون ذلك إبداعًا، ويُسَمُّون ما جرى عليه عملُ سلفِنا الصالحِ - رضي الله عنهم - وعملُ أهلِ العلمِ بـ «الأسلوبِ التَّقليديِّ»؛ تزهيدًا للنَّشْءِ في كُتُبِ سَلَفِنا الصالحِ، وكُتُبِ

---

(١) أخرجه أبو داود (٢١١٨).

(٢) «فتح الباري» (١/ ٩).

(٣) انظر: «شرح ثلاثة الأصول» لابن الفوزان (ص١٢).

أهلِ العلمِ مِن بعدِهم، وتقليلًا من شأنِها! ولا شكَّ أن هذا من الخيانةِ للمسلمين، والعياذُ بالله! فعلى المؤمنِ أَنْ يَهْجُرَ هذه المناهجَ الوافدةَ، والطُّرُقَ المنحرفةَ، ويَلزَمَ هَدْيَ السلفِ الماضِينَ وأهلِ العلم الرَّبَّانيِّين.

قولُه: «بِسْمِ» جارٌّ ومجرورٌ متعلِّق بمحذوفٍ، وهذا المحذوفُ على الراجح فعلٌ مؤخَّر، ويجوز أن يُقَدَّرَ مُقَدَّمًا عند الجمهور، كما ذكر أبو حيان وغيره، وَيُقدَّر مناسِبًا للحال والمَقامِ[1]، فتقديرُه هنا مثلاً: «بسم الله أقرأُ، أو أكتبُ».

وقُدِّر المحذوفُ فعلًا؛ لأن الأصلَ في العمل الأفعالُ[2].

وقُدِّر مؤخراً لفائدتين:

الأولى: التبرُّكُ باسم الله - تعالى.

الثانية: إفادةُ الحصرِ؛ لأن الجارَّ والمجرورَ حقُّهما التأخُّر، وقد تقدَّمَا، والقاعدة

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» (٥/ ٢٤)، و«مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٢٣٣)، و«الإيضاح» للقزويني (٢/ ١٦٤)، و«الجامع الكبير» لابن الأثير (ص: ١٠٩).

(٢) سيأتي الكلامُ- إن شاء الله- على هذه القاعدة في باب (الأفعال).

عند البلاغيِّين: «أنَّ تقديمَ ما حقُّه التأخيرُ يفيدُ الحصرَ والقصرَ»[١].

والباءُ للاستعانة أو التبرُّك؛ والمعنى: «أبدأُ مستعينًا بالله، أو متبرِّكًا بذكر اسمه - سبحانه وتعالى».

ولفظ الجلالة «اللهِ» عَلَمٌ على ذاته - سبحانه وتعالى - وهو أعرَفُ المعارفِ على الإطلاق، ولا شكَّ أنَّ الاستعانةَ بالله - تعالى - بين يَدَيِ المقاصدِ العظيمة علامةٌ على التوفيق والنجاحِ فيها، ومَنِ استعان بالله أعانَه، ومَن بغيره استعانَ فلا يُعانُ.

ولفظ الجلالة «اللهِ» قيل: اسمٌ جامد[٢]، والأرجحُ أنه مشتقٌّ، واشتقاقُه على المشهور من: أَلَهَ يأْلَهُ إلاهةً وألوهةً؛ بمعنى عبَدَ، والمفعولُ مألوهٌ، وإلهٌ بمعنى

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» (٥/ ٢٤)، و«مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٢٣٣)، و«الإيضاح» للقزويني (٢/ ١٦٤)، و«الجامع الكبير» لابن الأثير (ص: ١٠٩).

(٢) المقصود بالجامد هنا: أنه ليس مأخوذًا من فعل، والمقصود بالمشتق خلافه، وهو المأخوذ من فعل، وكونه مأخوذًا لا يقدح في مقام الله عز وجل؛ لأن المقصودَ العلاقةُ بينهما في المعنى وليس التقدم والتأخر الزمنيّ.

مألوهٍ؛ أي: معبود، فهو فِعَال بمعنى مفعول[١].

ومِن أحسنِ ما قيل في معنى لفظ الجلالة ما ذكره ابنُ عبَّاسٍ - رضي الله عنهما - قال: «اللهُ: ذو الأُلوهيَّةِ والعُبوديَّةِ على خلقِه أجمعينَ»[٢].

«الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»: اسمانِ من أسمائه - سبحانه وتعالى - اشتُقَّ منهما صفةُ الرحمة، وأحدُهما أوسعُ من الآخر؛ لأن الزيادةَ في المباني تدلُّ على الزيادة في المعاني[٣]، فـ «الرَّحْمَنِ» أكثرُ من «الرَّحِيمِ» حروفًا؛ وهو أعمُّ وأوسعُ معنًى كما قال المفسرون؛ فقد قالوا في تفسير «الرَّحْمَنِ»: إنه ذو الرحمة العامة، وفي تفسير «الرَّحِيمِ»: إنه ذو الرحمة الخاصة بالمؤمنين، قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ

---

(١) ونظائره كثيرة؛ ككتاب بمعنى مكتوب، وبساط بمعنى مبسوط. وينظر: «المصباح المنير» (ش و ي).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ١٢١).

(٣) وهذه القاعدة ليست على إطلاقها. ولمزيد بيانٍ عنها، انظر: «الخصائص» لابن جني (٣/ ٢٦٤)، و«الأشباه والنظائر في النحو» (١/ ٣١٢)، و«المثل السائر» لابن الأثير (٢/ ١٩٧).

ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣]، قال بعضُ السلف: «الرحمنُ بجميع الخلق، الرحيمُ بالمؤمنين»[١].

* * *

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ١٢٦)، و«تفسير القرآن العظيم» (١/ ١٢٦).

[مُقَدِّمَةٌ[١]]

....

النَّحْو لغةً يُطلق على معانٍ؛ منها: الجِهَةُ؛ يقالُ: «اتَّجَهْتُ نَحْوَ الكَعْبَةِ»؛ أَي: جِهتَهَا، كما تعني: الشَّبهَ؛ كقولنا: «زَيْدٌ نَحْوُ عَمْرٍو»؛ أي: شبيهٌ لَه[٢].

والنَّحْو اصطلاحًا: هو أحد أنواع العلوم الذي يسعى للبحث في نشأة الجملة وأصولها وتكوينها، وقواعد إعرابها.

* * *

(١) هذا اللفظ ليس من المتن.

(٢) انظر: شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ١٩).

أَنْوَاعُ الكَلَامِ

الكَلَامُ: هُوَ اللَّفْظُ المُرَكَّبُ المُفِيدُ بِالوَضْعِ.

....

ذَكَرَ المصنفُ - رحمه الله - ثلاثَ مسائلَ تحتَ هذا البابِ؛ وهي:

أ- تعريفُ الكلامِ في الاصطلاحِ.

ب- أقسامُ الكلامِ.

ج- العلاماتُ المميِّزة لكلِّ قسمٍ.

والكلامُ يقعُ به التَّخاطُبُ والتَّفاهمُ بينَ النَّاسِ؛ لذا بدأ بتعريف الكلامِ في اصطلاح النَّحويين بقوله: «الكَلَامُ: هُوَ اللَّفْظُ المُرَكَّبُ، المُفِيدُ بِالوَضْعِ».

واعلَمْ يا طالبَ العلمِ، أَنَّ غالبيَّةَ كتبِ النَّحْو قد بدأَتْ بتعريفِ «الكَلَامُ»، كما أورده ابنُ مالكٍ في ألفيَّتِه[1] بقولِه:

---

(١) انظر: «الخلاصة في النحو» (١/ ٩).

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ   وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالقَوْلُ عَمّ   وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّ

قوله: «وَاحِدُهُ» يعودُ الضميرُ فيه إلى الكلمِ المقصودِ ابتداءً؛ فهو الأصلُ، والكلمةُ له تَبعٌ، إلا أنَّ بعض النُّحاة قد ذهبَ إلى البَدْءِ بتعريفِ «الكَلِمة»؛ لكونها جزءًا من الكلام، ولا يُفهَم الكلُّ إلا بفَهْمِ أجزائه[1].

«الكَلَامُ» لُغةً: هو اسمٌ لكلِّ ما يُتكلَّم به، سواءٌ أفادَ أَمْ لم يُفِد[2].

فـ «الكَلَامُ» بالمعنى النحوي: هو الذي تُطبَّقُ عليه الأحكامُ النَّحْويَّةُ. وهو أيضًا: الذي تُؤخَذُ منه الأحكامُ النَّحْويَّةُ، مُتَّصفًا بالقيود المذكورة في تعريف الكلامِ.

أما اصطلاحًا[3]: فكما عرَّفه المصنِّف رحمه الله بأنه: «اللَّفْظُ المُرَكَّبُ،

---

(١) كما فعل ابن هشام رحمه الله في معظم كتبه، فقدَّم تعريف «الكلمة»، كما في كتابه «قطر الندى» وكذلك «شذور الذهب» وغيرهما.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ١٤).

(٣) أي: تعريف الكلام اصطلاحًا عند النحاة دون غيرهم؛ فخرج بذلك تعريف الكلام عند غيرهم؛ =

المُفِيدُ بِالوَضْعِ».

و «أل» المذكورة في «الكَلَامِ» للعهد الذهني؛ أي: الكلام المعهود في الأذهان عند النُّحاة[١]؛ لأن هذا المؤلَّفَ متن في النَّحْو، ومصنِّفه من النُّحاة المشهورين، فبدَأَ بتعريفِ الكلامِ؛ لأن موضوعَ عِلم النَّحْو: هو الكلامُ، وبعد ذلك يُمكن الدخول في أحكام الكلام وضبط أواخرِ الكلمةِ؛ أي: إعرابُها.

ويُفهم مِن تعريف المُصَنِّفِ أنَّه لا يُسَمَّى الكلام كلامًا إلا باجتماع أربعة أمور فيه:

الأول: أن يكون لفظًا.

الثاني: أن يكونَ مُركَّبًا.

الثالث: أن يكونَ مفيدًا.

=كالمناطقة والبلاغيِّين وغيرهما، فتعريف =بعض المصطلحات يختلف من فنٍّ إلى آخر، كما أنه يختلف باختلاف الأبواب في الفن الواحد، كما سيأتينا إن شاء الله صـ١٧٢ – ٣٢٥.

(١) انظر: «حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري على متن الآجرومية»: ص: ٧، طبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٤٣هـ.

الرابع: أن يكون بالوضع.

وإليك بيان كل واحد من هذه الأمور:

أولًا: «اللَّفْظُ»: فاللَّفْظُ لغةً: طَرْحُ الشيءِ؛ من قولهم: لَفَظْتُ الشيءَ من فمي؛ إذا طرحتُه.

وفي الاصطلاحِ: الصوتُ الخارجُ من الفمِ، المُشتمِلُ على بعضِ الحروفِ الهِجائيَّة؛ مثلُ قولِنا: «زَيْدٌ»[1].

وينقسمُ الصوتُ إلى قسمَيْنِ:

١- صوتٌ يعتمدُ على مخرجٍ؛ أي: لا بُدَّ أن يكون خروجُه من أحد مخارج الحروف؛ وهو: الجوفِ، أو الحَلْقِ، أو اللِّسانِ، أو الشَّفتَيْنِ، أو الخيشوم[2]، كنُطقكَ لكلمة «زَيْدٍ»؛ فهذا صوت وحروفه: «الزاي، والياء، والدال»؛ وكل حرف من هذه الحروف له مخرج يخرج منه.

---

(١) شرح كتاب الحدود في النحو (ص: ٧١).

(٢) انظر: «العميد في علم التجويد» (ص: ٥١).

٢- صوتٌ لا يَعتمدُ على مخرجٍ، وهذا ما لا حروفَ فيه.

ويَنقسِمُ اللفظُ إلى قسمين:

أ- لفظٌ مُستعملٌ: وهو ما له معنًى، مثلُ قولِنا: «زَيدٌ».

ب-لفظٌ مُهمَلٌ: وهو ما ليس له معنًى، مثلُ قولِنا: «دَيْزٌ»؛ مقلوبُ «زَيْدٍ»[(١)].

فخرَجَ بقَيْدِ اللَّفْظِ عِدَّةُ أمور لا يعُدُّها النحاة كلامًا[(٢)]؛ منها[(٣)]:

١- الكتابةُ[(٤)].

٢- الإشارةُ باليد ونحوها.

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ١١).

(٢) وقد تُعدُّ عند غيرهم كلامًا.

(٣) انظر: «حاشية عبد الله ابن الشيخ العشماوي على متن الآجرومية» (ص: ١)، ط مصطفى البابي الحلبي، ١٣٤١هـ.

(٤) فالكتابة عند النحويين ليست كلامًا، فلو رأيت شخصًا واقفًا، فكتبتَ في ورقة: اجْلِسْ؛ فإنه لا يُسمَّى =كلامًا عند النحويين؛ لأنه ليس بلفظ.

٣- العلاماتُ والنُّصُبُ[1].

٤- العَقْدُ على الأصابعِ[2].

فلا تُسمَّى الإشارةُ أو الكتابة وما بعدها كلامًا؛ لأن هذه الأمورَ وإن كانت تفيدُ معنًى في اللغةِ؛ إلا أنها ليست لفظًا؛ فلا تدخل في اصطلاح النحويين، فيخرجُ بقيد اللَّفظ كلُّ ما كان مفيدًا ولم يكن لفظًا.

وكلُّ لفظٍ يتكوَّن من: حروف، وحركات[3].

---

(١) ومثالها علامات الطريق، فقد يوضع - مثلاً - علامات في الطريق، أو أحجار، أو أخشاب منصوبة، أو غيرها، بدون أن يُكتب عليها شيء، وهذه كأنها تقول لك: الطريق من هنا. فهي قائمة مقام النطق، ولكنها ليست لفظًا؛ فلا تكون كلامًا عند النحاة.

(٢) كما ورد في الحديث الذي رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٠/ ٢٩٥)، بسند صحيح على شرط مسلم، الوارد في صفة الصلاة أنه صلى الله عليه وسلم: عقد ثلاثًا وخمسين، فالعرب كانت تعقِد بأصابعها عقودًا تدلُّ على عددٍ معين، فهذا يقوم مقامَ الكلام عند غير النحويين.

(٣) فالحروف: تُسمَّى بالحروف الألفبائية، بحسب ترتيبها: «أَلِفٌ بَاءٌ تَاءٌ ثَاءٌ جِيمٌ حَاءٌ خَاءٌ دَالٌ ذالٌ...إلخ»، وتُسمَّى أحيانًا بالحروف الهجائية حسب ترتيبها «أَبْجَد هَوَّز حُطِّي كَلَمُن». =

ثانيًا: «المُرَكَّبُ»: وهو لغةً: اسمُ مفعول من الفعل المُضَعَّف -رَكَّبَ-، أو من الفعل -رَكَّب- المزيد بالتضعيف أو بالتثقيل؛ يقال: «ركَّبَ الشيءَ»؛ إذا ضمَّه إلى غيره، ومنه: تركيبُ الكلام؛ أي: ضمُّ بعضِ أجزائه إلى بعضٍ في جملة.

والمركب في اصطلاح النحويين هنا: هو ما اجتمع فيه المُسند والمسند إليه، وهو ما يُسَمَّى -المركب الإسنادي-، وهو إمَّا جملة اسمية وإما جملة فعلية، ولا يُطلق على مجرد ضم كلمة إلى أخرى؛ ويكون ذلك ظاهرًا مثل: «قامَ زَيْدٌ»، أو مُقَدَّرًا

= وكلُّ حرف من الحروف التي يتركَّب منها اللفظ لا معنى له بمفرده.

والحركاتُ الأصليَّة نوعان:

١- حركةٌ قصيرةٌ: وهي: الضمَّة، والكسرةُ، والفتحة.

٢- حركة طويلة: وهي: واو المد، ياء المد، ألف المد.

وَوضْعُ اللسانِ في الحركتين واحدٌ، لكن الفرقَ بينهما يكون في الزمن المستغرَق في النطق بكلٍّ منهما؛ فإذا طال الزمن كانت الحركة طويلة، وإذا قلَّ الزمن كانت الحركة قصيرة.

ومثال ذلك لفظة: «كُتِبَ»؛ فضمة الكاف تعتبر حركةً قصيرة، وعندما نقول مثلًا: «يَكُونُ»؛ فالواو في «يَكُونُ» هي واو المد، وتعتبر حركة طويلة، مع الأخذ في الاعتبار أنَّ السكونَ ليست ضِمْن الحركات الأصلية؛ إذ هي ساكنة منعدمة الحركة.

مثل: «قُمْ»، وتقديره: «قُمْ أَنْتَ»، ومثل قول السائل: مَنْ أخوك؟ فيكون الجواب: «مُحَمَّدٌ»، فتقديره: «مُحَمَّدٌ أَخِي».

والإعراب قائم على التركيب؛ فلا يُعلم إعراب كلمة إلا بالتركيب، ولا تسمَّى الكلمةُ الواحدةُ كلامًا عند النُّحاة؛ إلا إذا رُكِّبَ معها غيرُها؛ حقيقةً أو تقديرًا كما ذُكِر في المثالين السابقين.

ويكون التركيب على مراحلَ ثلاثٍ:

أ- أن نركِّب من الحروف كلماتٍ.

ب- أن نركِّبَ من الكلمات جملًا، وهذا الذي يتعلق بعلم النَّحو.

ج- أن نركِّبَ من الجمل نصًّا.

وأما اصطلاح -التركيب- عند النحويين؛ فيُطلق على عدة مَعانٍ[1]:

---

(١) اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل (ص: ٧٣).

الأولُ: التركيبُ الإسْنَادِيُّ: وهو المكوَّن من مسنَدٍ ومسندٍ الَيْهِ، كقولنا: «زَيْدٌ قَائِمٌ، وَقامَ زَيْدٌ».

والإسناد: هو ضمُّ كلمة إلى أخرى، أو بتعريف أدق: ضمُّ الخبرِ إلى المبتدأ، أو الفعلِ إلى الفاعل؛ بحيث يفيدُ فائدةً تامة؛ أي: يفيد حكمًا، فتتكون منه الجملة: إسمية كانت أو فعلية.

فالمسنَد إليه في الجملة الاسمية: هو المبتدأ، والمسنَد: هو الخبر؛ كقولنا: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

والمسنَدُ إليه في الجملة الفعلية: هو الفاعل، والمسنَد: هو الفعل؛ كقولنا: «قامَ زَيْدٌ».

ويحصر الاسم المسنَد إليه في شيئين: الفاعل، والمبتدأ، وهو «زَيْدٌ» في المثالين، أو ما يَقومُ مَقامَهما؛ كنائبِ الفاعلِ، واسمِ كان، وخبر إنَّ.

فقولنا: «زَيْدٌ قَائِمٌ» و«جَاءَ عَمْرٌو» يسمى مركَّبًا إسناديًّا.

فأما كونُه مركبًا؛ فلأنه تركَّب من كلمتين؛ ففي المثال الأول من: «زَيْدٌ» و«قَائِمٌ»،

وفي المثال الثاني من: «جَاءَ» و«عَمْرٌو».

وأما كونه إسناديًّا؛ فلأنه تضمَّن إسنادَ القيام إلى زيد في كِلا الجملتين، ولكن

الفرق بينهما أن قولك: -زيد قائم- يُفيد الثبوت والاستمرار، وقولك -قام زيد-

يُفيد الحدوث والتجدد.

ملاحظة: يمكنُ أن يكونَ المركبُ الإسنادي مسمًّى به، كالجملة الفعْلية، نحو[1]

تسمية الشخص: «تَأَبَّطَ شَرًّا»، وهو لقب أحد الشُّعراء؛ تقول: «جَاءَ تَأَبَّطَ شَرًّا»، و

«رَأَيْتُ تَأَبَّطَ شَرًّا»، و«مَررتُ بِتَأَبَّطَ شَرًّا»، وحينئذ لا تُعَدُّ كلامًا؛ لأنها في قوة الاسم

المفرد، إلا باعتبار ما معها من كلامٍ يُحقِّق الفائدةَ.

---

(١) كلمة (نحو) إما أن يتضح إعرابها من الكلام بلا تقدير فتعرب بحسب موضعها، كقولك (في نحوِ كذا)، وقولك (جاء نحوُ كذا)، و(سمعنا نحوَ كذا)، وإما أن تحتاج إلى تقدير، فحينئذ يجوز فيها وجهان؛ **الأول**: الرفع، على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك نحو. **الثاني**: النصب، على أنها مفعول به لفعل محذوف، تقديره: أقصد نحو الآخر.

الثاني: المركَّبُ المَزْجِيُّ: وهو جعْلُ الاسمَيْن اسمًا واحدًا، من غير إضافة ولا إسناد، ويُقالُ: إنَّه جَعْلُ الاسمَيْنِ كالاسمِ الواحدِ، بحيث يُنزَّلُ الثاني منزلةَ تاءِ التَّأْنيثِ من الكلمةِ؛ مثل: «بَعْلَبَكَّ، بُخْتُنَصَّرَ»، ولا يُعَدُّ كلامًا عند النحاة؛ لأنه في قوة الاسم المفرد.

الثالثُ: المركَّبُ العَدَدِيُّ: مثل: «أَرْبَعَةَ عَشَرَ»، وهو كسابقَيْه ليس بكلام عند النُّحاة.

فائدةٌ: ذهب بعض العلماء إلى أن المركبَ العدديَّ نوعٌ من أنواع المركَّبِ المزجيِّ.

الرابعُ: المركَّبُ الإضافيُّ: وهو ما رُكِّب من مُضافٍ ومضاف إليه، مثل: «عبد الله، أبو بكر».

فيخرج بقولنا: «المُرَكَّبُ» المفرداتُ مثل: «أَحْمَدُ»، والأعدادُ المسرودة؛ نحوُ: «وَاحِد، اثْنَان، ثَلَاثَة...إلخ».

ثالثًا: «المُفِيدُ»: فالمفيدُ لغةً: ما يَحصُل منه الفائدةُ.

وفي الاصطلاحِ: ما يُفْهم منه المعنى، ويَحْسُنُ سكوتُ المتكلمِ عليه[١]، مثالُ ذلك: «قامَ زَيْدٌ».

ومعنى «يَحْسُنَ سُكُوتُ المُتَكَلِّمِ عَلَيْهِ» أي: لا يَظَلُّ السَّامِعُ منتظرًا شيئًا آخرَ إذا وقفَ المتكلِّم على نهاية الكلام؛ فلا يُعَدُّ الكلام مفيدًا إذا قلتَ مثلًا: «إذا أذَّنَ المُؤَذِّنُ» إذ لا تتمُّ فائدتُه إلا إذا أتمَمْتَه بقولك مثلًا: «إذا أَذَّنَ المُؤَذِّنُ فَصلِّ، أو فاذْهَبْ إلى المَسْجِدِ مِنْ أَجْلِ الصَّلَاةِ» فتحصل الفائدةُ من الجملة وتسمى مفيدةً.

فشرطُ الكلام أن يكونَ مفيدًا، وبِغَيْرِ الإفادة لا يسمَّى كلامًا عند النُّحاة؛ بل يسمُّونه (كَلِمًا)، فالكلم عندهم: ما تركَّب من ثلاث كلماتٍ فأكثرَ، سواءٌ أفادَ أم لم يُفِد[٢]؛ وهو بخلاف الكلام.

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٤٨).

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ١٤).

ويَخرُج بقوله: «المُفِيدُ» غيرُ المفيد؛ كالمركبِ الإضافيِّ؛ مثل: «عَبْدُ اللهِ»، والمَزْجِيِّ مثل: «بَعْلَبَكَّ»، والعَلَمِ المركّب من جملة؛ نحو: «بَرَقَ نَحْرُهُ، وَتَأَبَّطَ شَرًّا» ونحو ذلك مما سبق بيانُه.

رابعًا: «الوَضْعِ»: والوضعُ في اللُّغةِ: خفضُ الشيء وحطُّهُ.

وفي الاصطلاح: جَعْلُ اللفظِ دالًّا على معنًى وَفْقَ الاستعمال العربي.

ويدخل في مصطلح -الوضع-: القواعد الكلية المبنية على استقراء كلام العرب؛ كرفع الفاعل ونصب المفعول، فإذا قال قائل: «جَاءَ زَيْدًا»؛ فنقول له: هذا خطأ؛ لأنه يُخالفُ الوضعَ؛ إذ إن قواعدَ اللغة تُبيِّن أن «جَاءَ» فعل، و «زَيْدًا» فاعل، والفاعلُ في اللغة العربية يكونُ مرفوعًا، فالصوابُ أن يُقالَ: «جَاءَ زيدٌ» برفع كلمة «زيدٌ» على أنه فاعل؛ فيكون المراد بالوضع في التعريف القواعد الكلية لتراكيب الكلام بحسب ما نطقت به العرب.

والوضع كذلك يشمل: «القَصْد» أي: أن يكونَ الكلامُ مقصودًا من صاحبِه، فلا

يُعتدُّ بكلامِ النائمِ والسَّاهي والمجنونِ، ولو كان موضوعًا وضعًا عربيًّا.

ومن أمثلة الكلام الذي اجتمعت فيه الشروطُ الأربعةُ: «أَحْمَدُ قَائِمٌ».

فهو لفظ؛ لأنه صوتٌ مشتمِلٌ على الألف، والحاء، والميم، والدال، والقاف، والألف، والهمزة، والميم، وهي بعض حروف ألف، باء، تاء، ثاء...إلخ.

وهو مركَّب؛ لأنَّه مِن كلمتَيْنِ، الأولى: «أَحْمَدُ»، والثانية: «قَائِمٌ».

وهو مفيد؛ لأنه أفادَ فائدةً يصحُّ السكوتُ عليها.

وهو مقصودٌ؛ لأن المتكلِّم قصَد بهذا اللفظِ إفادةَ المخاطَب.

ويخرجُ بقوله: «بِالوَضْعِ» على التفسير الأول: ما ليس بعربيٍّ كالأعجمي.

وعلى التفسير الثاني: يخرج كلامُ النَّائم، ومَنْ زال عقله، ومَنْ جرى على لسانه ما لا يَقصِدُه وما أشبه ذلك مما بينَّاه سابقًا.

* * *

وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنًى.

....

قوله: «وَأَقْسَامُهُ»: أي: أقسامُ الكلامِ من جهة تركيبِه، والضميرُ في قوله: «أَقْسَامُهُ» عائدٌ إلى الكلامِ، غيرَ أنَّ بعضَ النحاة يجعلون الضميرَ مؤنثًا ليرجعَ إلى الكلمةِ.

وتقسيمُ الكلامِ إلى ثلاثة أقسامٍ،هو ما أجمَعَ عليه اللُّغويُّون والنُّحاةُ[1]، واستقرَّ على ذلك أئمةُ اللُّغةِ، كما أن العقلَ لا يقبَلُ غيرَ هذه القِسمةِ؛ إذ لا يخلو اللفظ في كلام العربِ من أن يكونَ واحدًا من هذه الثلاثةِ، فالكلمة إن لم تدلَّ بنفسها على معنًى؛ فذلك الحرفُ، وإن دلَّت على معنًى مقترِنٍ بزمنٍ؛ فذلك الفعلُ، وإن لم يقترنِ المعنى بزمنٍ؛ فذلك الاسمُ، فهذه أقسامُ الكلمةِ الثلاثة: «اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ».

---

(١) وقد نقل هذا الإجماعَ غيرُ واحد من العلماء؛ منهم: ابن هشام رحمه الله في كتابه: «شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب» (ص: ٧) فقال رحمه الله: «وأقول: الكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير، أجمع على ذلك مَن يُعتد بقوله»؛ والشاطبي في كتابه «المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية» (ص: ٣٩)، وغيرُهما.

ومن حيث المعنى؛ فإن الكلمةَ تدلُّ على أحد ثلاثة أشياء:

أ- ذاتٍ من غير اقتران بزمانٍ، وهذا يكونُ للاسم.

ب- حَدَثٍ مع اقترانٍ بزمانٍ، وهذا يكونُ للفعلِ.

ج- رابطٍ للحدثِ بالذاتِ، وهذا هو الحرفُ.

أولُ هذه الأقسامِ: الاسمُ، وقد قدَّم المصنف ذكره على الفعل والحرف؛ لكونه يأتي تارةً مسنَدًا، وتارةً مسنَدًا إِلَيْهِ، خلافًا للفعل وللحرف؛ فلا يسند إليهما، كقولهم: «زَيْدٌ قَائِمٌ» فـ «زَيْدٌ» مسنَدٌ إليه؛ لأن القيام قد أسند إليه، وكلمة: «قَائِمٌ» مسندٌ، أُسْنِدَ لكلمة «زَيْدٌ».

والاسمُ لغةً: هو ما دلَّ على مسمًّى[1]، واشتقاقُه فيه خلاف بين العلماء؛ فالجمهور على أنه مشتق؛ إما أن يكونَ من السُّموِّ؛ أي: العلوِّ؛ لأنَّ الِاسْمَ يعلُو مُسمَّاهُ، ويعلو الفعلَ والحرفَ؛ وذهب بعضهم إلى أنه مشتق من السِّمةِ؛ وهي العلامةُ؛ لأنه

(١) حاشية الآجرومية (ص: ٩).

علامةٌ على مسمَّاه؛ أي: على ما يُسمَّى به[١]؛ فـ«مُحَمَّدٌ» مثلاً: يُطلَقُ على الذَّاتِ التي وُضِع هذا الاسمُ لها، فهو سِمتُه وعلامتُه، وكذلك «الصِيَّامُ» هو اسم يدلُّ على معنًى، وهو الإمساكُ عن شيءٍ ما؛ فهو سمته وعلامته، وهكذا.

الاسم اصطلاحًا: «هو ما دلَّ على معنًى في نفسِه، غيرِ مقترِنٍ بزمنٍ»[٢].

مثاله: «إنْسانٌ، شَجَرَةٌ، طَالِبٌ، أَحْمَدُ».

«وَالزَّمَنُ» في لغة العربِ ينقسمُ إلى ثلاثة أقسام[٣]:

أ-زمنٍ ماض.

ب-زمنٍ حاضر.

ج-زمنٍ مستقبَلٍ.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٨٣).

(٢) ينظر: «اللباب في علل البناء والإعراب» (١/ ٤٥)، «شرح شذور الذهب» لابن هشام (ص: ١٨).

(٣) توجيه اللمع (ص: ١٠٠).

وينقسمُ الاسمُ -من حيث إظهارُه وإضمارُه وإبهامُه- إلى ثلاثة أقسام[١]:

الأولُ: الاسمُ المُظهَرُ؛ وهو: ما دلَّ على مسمَّاه بلا قرينةٍ، أي: أنَّه ما دَلَّ على مُسَمَّاهُ من غيرِ قَيْدِ التكَلُّمِ؛ كـ«أَنَا»، أو قَيْدِ الخطابِ؛ كـ«أَنْتَ»، أو قَيْدِ الغَيْبَةِ؛ كـ«هُوَ»، أو قَيْدِ الإشارةِ؛ كـ«هَذَا»، أو قَيْدِ الصِّلةِ؛ كـ«الَّذِي»؛ كـ «زَيْدٍ»، و «عَمْرٍو» ونحوهما.

الثاني: الاسمُ المُضمَرُ؛ وهو: ما دلَّ على مسمَّاه بقرينةٍ، كـ «أَنَا، وَأَنْتَ، وَهُوَ»، وضابطُه: أنَّه ما دَلَّ على مُسَمَّاهُ بقَيْد التكَلُّمِ؛ كـ«أَنَا»، أَوِ قَيْدِ الخطابِ؛ كـ«أَنْتَ»، أَو قَيْدِ الغَيْبةِ؛ كـ«هُوَ».

الثالثُ: الاسمُ المُبْهَمُ؛ وهو: ما خَفِيَ معناه؛ كـ «هَذَا، والَّذِي»، وضابطه: أنه ما دَلَّ على مُسَمَّاهُ بقَيْد: الإشارة؛ كـ«هَذَا»، أَوِ قيد الصِّلة؛ كـ«الَّذِي».

قوله: «فِعْلٌ»، هذا ثاني أقسامِ الكلمة.

---

(١) شرح الأجرومية للأسمري (ص: ٢٤).

والفِعْلُ لغةً: الحَدَث[١].

واصطلاحًا: «هو ما دلَّ على معنًى في نفسِه، مقترنٍ بزمانٍ»[٢].

وهو ينقسِمُ -من حيث الزمانُ- إلى ثلاثةِ أقسام أيضًا؛ وهي:

أ- ماضٍ كـ«ضَرَبَ»؛ وهو: ما دلَّ على حدَثٍ قبلَ زمنِ التكلُّمِ؛ نحو: «كَتَبَ الكَاتِبُ الكِتَابَ»؛ لأنَّ الزمن الذي حصلت فيه الكتابة كان قبل نطقك لهذا الكلام.

فائدة: قد يُؤتَى بالفعلِ الماضي ليُعبَّر به عن المستقبلِ، وذلك بقرينةٍ تُفيدُ حدوثَه في المستقبلِ، كقولِه تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٨] فإن الصُّورَ لم يُنفَخْ فيه بعدُ، ولم تَقُمِ الساعةُ بعدُ، ورغم ذلك عُبِّرَ بالفعل الماضي لعلةٍ بلاغيَّة، ولأن قرينة الحالِ تدل على أنَّ الفعلَ لم يقعْ بعدُ، ومثلُه قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣]،

---

(١) حاشية الآجرومية (ص: ٩).

(٢) «اللباب في علل البناء والإعراب» (١/ ٤٨)، «شرح شذور الذهب» لابن هشام (ص: ١٨).

لكن هذا لا يُخْرِجُ الفعلَ الماضي عن دلالتِه على المُضيِّ عند إطلاقِه، وتفصيل ذلك في علم البلاغة، وإنما أشرنا إشارة مختصرة فقط.

ب- مضارعٌ كـ«يَضْرِبُ»؛ وهو: مَا دَلَّ عَلَى حدثٍ يقعُ في زمان التكلُّم أو بعدَه، مثل: «يَصُومُ المُؤْمِنُونَ رَمَضانَ»، و«يَأكُلُ أحمدُ التفاحةَ»؛ أي: سيأكُلُ أحمد التفاحةَ، أوْ لا يزالُ يأكلُها، فله معنيان:

الأول: الحاضرُ؛ أي: يدلُّ على الزمنِ الذي ينطق فيه المتكلم، ومثالُه: «يَحْضُرُ الطُّلَّابُ» أي: أن الطلابَ الآن يحضرون، أو لا يَزالُ يَتوالى حضورُهم.

الثاني: المستقبلُ؛ أي: الزمنُ الذي يلي الوقت الحاضر، ومثاله: «سَيَحْضُرُ الطَّالِبُ الدَّرْسَ».

وقد يُؤتَى بالفعل المضارعِ؛ ليعبر به عن الماضي؛ وذلك لأغراض بلاغيَّة؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ...﴾ الآية [الأحزاب: ٣٧].

ج- أمرٌ كـ«اضْرِبْ»؛ وهو ما يدلُّ على طلبِ الفعلِ في المستقبلِ؛ مثل: «اذْهَبِ

الآنَ، اجْلِسْ هُنَا».

تطبيق: قولنا: «يَضْرِبُ أَحْمَدُ الطَّالِبَ»؛ وقع الفعل في هذه الجملة مضارعًا، وهو «يَضْرِبُ»، وهذا يعني: أن أحمدَ سيضربُ الطالبَ أو لَا يَزال يضربُه.

أمَّا قولنا: «ضَرَبَ أحمدُ الطَّالِبَ» فقد وقع الفعل فيه ماضيًا، وهو «ضَرَبَ» وهذا يعني أن أحمد قد ضَرَب الطالبَ في زمن مضى.

وأمَّا قولنا: «اضْرِبْ يَا أَحْمَدُ الطَّالِبَ» فقد دل على أن أحمَدَ أُمِرَ بضربِ الطالبِ في المستقبل.

وقوله: «وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنًى»: هذا ثالثُ الأقسام وآخرُها.

والحرفُ هو: «ما دَلَّ على معنى مع غيره، ولم يقترن بزمن»[١].

وهو نفسُهُ ثلاثةُ أقسام[٢]:

الأولُ: حرف مشترَكٌ بين الأسماء والأفعال؛ نحو: «هَلْ»؛ تقول مثلًا: -هل أنت

---

(١) «اللباب في علل البناء والإعراب» (١/ ٥٠)، «شرح شذور الذهب» لابن هشام (ص: ١٨).

(٢) سيأتي لذلك مزيد إيضاح في الكلام عن (الحرف) بعد علامات الأسماء والأفعال.

نائم-، و-هل قام زيد-؛ فتستعمل -هل- مع الجملة الفعلية ومع الجملة الاسمية.

الثاني: حرف مختصٌّ بالأسماء؛ نحو: «فِي»؛ فلا تقول مثلًا: -في يخرج-.

الثالثُ: حرف مختصٌّ بالأفعال؛ نحو: «لَمْ»؛ فلا تقول مثلًا: -لَمْ زيد-.

والقاعدة عند النحاة: أن الأصلَ في الحروف المُختصَّة أن تَعمَلَ، والأصل في الحروف المشتركة أن تُهمَلَ.

وقولنا: «مَعَ غَيْرِهِ» فيه أن الحرفَ لا يدلُّ على معنًى في نفسه كالاسمِ والفعل؛ وإنما يُعطي معنى عند انضمامِه إلى اسمٍ أَوْ فعلٍ.

وقول المصنف رحمه الله: «جَاءَ لِمَعْنًى»؛ إشارة إلى أن الحروف نوعان[1]:

الأول: حروفُ مَبانٍ؛ وهي التي تَنْبَنِي منها الكلمة كحرف الزاي والياء والدال، في كلمة: «زَيْدٍ»، وتُسَمَّى بحروف التَّهَجِّي.

الثاني: حروفُ مَعانٍ؛ وهي التي لها معنى في غيرها كـ«حُرُوفِ الجَرِّ، وَالجَزْمِ، وَهَلْ، وَبَلْ»، وهذا النوع الثاني من الحروف هو المراد من القسم الثالث من أقسام الكلمة.

---

(١) شرح الأجرومية للأسمري (ص: ٢٥).

تطبيق: بعض الأمثلة على الكلمات بأقسامها:

أمثلة للاسم: «أَحْمَدُ، مُحَمَّدٌ، شَمْسٌ، قَمَرٌ، هند، زينب، جدار، فرس، طعام، نبات، كبير، عطشان».

أمثلة للفعل: «صَدَقَ يَصْدُقُ اصْدُقْ، قَالَ، يَقُولُ، قُلْ، نَصَرَ يَنْصُرُ انْصُرْ، حَجَّ يَحج حُجَّ، تيممَ يَتَيَمَمُ، تَيَمَّمْ».

أمثلة للحرف: «مِنْ، إِلَى، عَنْ، عَلَى، إِلَّا، لَكِنْ، باء الجر، وباء القسم، واو العطف، اللام».

فالحرفُ كلمةٌ في نفسها، لكنها لا تُفهَمُ إلا باقتران غيرِها بها؛ ومثالُ ذلك قولُنا: «الجُنْدِيُّ حَارِسٌ لِلْحُدُودِ بِسِلَاحِهِ»، فقولنا: «بِسِلَاحِهِ» الباء فيه للاستعانة، فلو ذكرتها بمفردها فقلتَ: «بِ» فلا معنى لها، لكنها في هذه الجملة صار لها معنًى؛ حيث إنها أفادت معنى الاستعانة، أي: إن الجنديَّ قائم بالحراسة مستعينًا بالسلاح المُعِينِ على ذلك بعد إعانةِ المولى سبحانه وتعالى.

وهناك مَنْ جعلَ أقسامَ الكلمة أربعةً: «اسْمًا، وَفِعْلًا، وَحَرْفًا، وَاسْمَ فِعْلٍ»، فزاد أسماءَ الأفعال، وهو أبو جعفر بن صابر؛ إلا أن مذهبه هذا لم يُلتفَتْ إليه من قِبَل العلماء[1]، وأراد أن أسماء الأفعال ليست من الأسماء، ولا الأفعال، ولا الحروف، فهي تدلُّ على معنى بنفسِها، ولكن لا تقبلُ علاماتِ الأفعالِ والأسماءِ، وسَمَّاها أبو جعفر «خَالِفَة»؛ ومثالُها كلمة: «هَيْهَاتَ» وهي اسمُ فعلٍ ماضٍ بمعنى: بَعُدَ؛ قال تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، وكلمةُ «دَرَاكِ» وهي اسمُ فعلِ أمرٍ بمعنى: «أَدْرِكْ»؛ نحو: «دَرَاكِ زَيْدًا»؛ فـ«هَيْهَاتَ» و«دَرَاكِ» لا يقبلانِ ياءَ المخاطبة، ولا يقبلانِ تثنيةً ولا جمعًا، وَقَدْ دلَّا على معنى الفعل وزمنِه، ولكنهما لا يقبلان شيئًا من علاماته.

ولكن الصحيح أن أسماء الأفعال من نوع الاسم، لأنَّ بعضَها يقبلُ التنوينَ الذي هو علامة الاسم؛ كما سيأتي بيانه في علامات الأسماء؛ نحو: «صَه» و «صَهٍ»، و «واهًا».

---

(١) وقد قال هذا بعد انعقاد الإجماع؛ فرُدَّ قولُه، ولم يعتدَّ به، كما أشار ابنُ هشام وغيرُه إلى ذلك.

فَالِاسْمُ يُعْرَفُ بِالخَفْضِ، وَالتَّنْوِينِ، وَدُخُولِ الأَلِفِ وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ الخَفْضِ؛ وَهِيَ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَالبَاءُ، وَالكَافُ، وَاللَّامُ، وَحُرُوفُ القَسَمِ؛ وَهِيَ: الوَاوُ، وَالبَاءُ، وَالتَّاءُ.

....

بعدَ أنِ انتهى المصنِّف – رحمه الله – من بيانِ أقسامِ الكلامِ وشروطِه عند النُّحاةِ، شَرَع في بيانِ العلاماتِ التي تميِّزُ كلَّ قِسْمٍ عن نَظيرَيْه مِن القَسمَيْنِ الباقيَيْنِ، فبدَأَ بالعلاماتِ التي تُميِّزُ الاسمَ عن أخوَيْهِ: الفعلِ، والحرفِ؛ لشَرَفِ الاسمِ على الفعلِ والحرفِ كما ذكرنا ذلك سابقًا، وذَكَر له أربعَ علاماتٍ تُميِّزه عن الفعلِ والحرف، فبمجرَّدِ قَبولِ الكلمةِ[1] لأيِّ علامةٍ منها نحكم عليها بأنَّها اسمٌ.

---

(١) وقد عبرت بقولي: «قبول»؛ لأنه لا يلزم وجود العلامة في الكلمة، ولكن يكفي أن تقبلها، فإذا سألتُ طالبًا وقلتُ له: ما نوع كلمة «كتاب»؟ سيقول: اسم. وهذه الكلمة كما ترون ليس فيها علامة ظاهرة تميزها، فكيف حكم عليها بالاسمية؟! نقول: ذلك لأنها تقبل كثيرًا من العلامات، فبمجرد قبولها علامة من العلامات الخاصة بالاسم نحكم عليها بالاسمية، فهي تقبل دخول «أل» فنقول: الكتاب. وتقبل الخفضَ، فنقول: قرأت في الكتابِ. وتقبل التنوين، فنقول: هذا كتابٌ مفيدٌ.

العلامة الأولى: الجرُّ: وهي في قولِه: «بِالخَفْضِ»، وهذا مصطلحٌ كُوفيٌّ، نسبةً إلى مدرسةِ الكَوفةِ، يُقابِلُه عندَ البصريِّين «الجَرُّ»، وكلاهما بمعنًى واحدٍ.

والخفضُ في اللُّغةِ: ضدُّ الرفعِ؛ تقولُ: رفعَه وَخفَضَه[١].

وعندَ النُّحاة يُعرَف الخفضُ بالكسرةِ التي يُحْدِثُهَا العامل، أَوْ ما نابَ عنها[٢]؛ بحيث تَعلَمُ أنَّ هذه الكلمةَ اسمٌ؛ لأنها جُرَّتْ، كقولِك: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ».

والجرُّ ثلاثةُ أنواع موجودة كلُّها في البَسْمَلَةِ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، وبيانها فيما يلي[٣]:

النَّوعُ الأولُ: الجرُّ بالحرفِ: نحوُ: «بِسْمِ»؛ فالباءُ حرفُ جرٍّ، و«اسْمِ» مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤٩).

(٢) كالياء في المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة، والفتحة في الممنوع من الصرف – كما سيأتينا تفصيله.

(٣) شرح شذور الذهب لابن هشام (ص: ٤٠٨).

النَّوع الثاني: الجرُّ بالإضافة: نحو: «بِسْمِ اللهِ»، والإضافة تعني: نسبةَ شيءٍ إلى شيءٍ؛ يقال بحيث يكونُ الثاني مجرورًا دائمًا» أو «بحيث يكونُ الثاني بمنزلة التنوين من الأول»، ففي «بِسْمِ اللهِ» أَضَفْنا كلمةَ «اسْم» إلى كلمةِ «اللهِ»؛ فلفظُ الجلالةِ جُرَّ بإحدى علاماتِ الجرِّ؛ وهي الكسرة؛ وسببُ ذلك الإضافةُ، وعاملُ الجرِّ هو المضافُ.

ومثال الإضافة- أيضًا- قولك: «هَذَا غُلَامُ زَيْدٍ»، و «هَذِهِ نَاقَةُ صَالِحٍ».

فكلمة «زَيْدٍ» و «صَالِحٍ» وقعت كلٌّ منهما مضافًا إليه، والمضاف إليه مجرور دائمًا، وعلامة الجر هنا الكسرة.

النَّوعُ الثالثُ: الجرُّ بالتَّبَعِيَّةِ: ومثالُه في البسملة: «الرَّحْمَنِ»، فقد وقعت هذه الكلمة نعتًا، والنعتُ تابعٌ يَتْبَعُ المنعوتَ، فهو نعتٌ للفظِ الجلالة «اللهِ»، وعاملُ الجرِّ في التَّابعِ هو العاملُ في المتبوعِ، وسيأتي الكلام عن النَّعت فيما بعدُ إن شاء الله.

العلامةُ الثانية: «التَّنْوِينُ»:

التنوين لغةً: التَّصْويتُ.

وفي الاصطلاح: «هُوَ نُونٌ سَاكِنَةٌ تَتْبَعُ آخِرَ الاسْمِ لَفْظًا وَتُفَارِقُهُ خَطًّا وَوَقْفًا، لِغَيرِ تَوكِيدٍ»[١].

فقولنا: «نُونٌ» يشملُ كلَّ نونٍ، وقولُنا: «ساكنةٌ» احترازٌ بها عن نحو: نونِ «ضَيْفَنٍ»[٢]، وقولُنا: «تَتْبَعُ آخِرَ الإسْمِ لَفْظًا وَتُفَارِقُهُ خَطًّا» احتراز عن النون التي تلحَقُ آخِرَ القوافي كقول الشاعر[٣]:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ   وَقُولِي انْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

وقولُنا: «لِغَيرِ تَوكِيدٍ» احتراز به عن النون في نحو: ﴿لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا

(١) الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١٤٤).

(٢) الضَّيْفَنُ: ما يتبع الضيفَ مُتَطَفِّلاً.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ٤٠).

بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]، و﴿لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]؛ فإنها تثبت لفظًا وتسقط خطًّا ووقفًا، لكن جيء بها لتوكيد الفعل؛ فلا تكون تنوينًا.

مثالٌ على التنوينِ: قولُه تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ﴾ [الفتح: ٢٩]، فالحرفُ الأخيرُ في «مُحَمَّدٌ» وهو «الدَّالُ»، بعده ضمَّتان:

أ- الضمَّةُ الأولى: حركةُ إعراب.

ب- الضمَّةُ الثانية: إشارةٌ إلى نون التنوين.

أنواع التنوين أربعةٌ[١]:

أولًا: تنوينُ التَّمكينِ:

ويُسمَّى بـ«تَنْوينِ الصَّرْفِ»، وهو يَلحَقُ الأسماءَ المعربةَ المنصرِفةَ غيرَ المجموعةِ جمعَ مؤنثٍ سالمًا؛ للدَّلالةِ على خفَّة الاسمِ، وتمكُّنِه في بابِ الاسميَّة؛ لكونه لم يُشبِهِ الحرفَ فيُبنَى، ولا الفعلَ فيُمنَعَ من الصَّرفِ؛ أي: التنوين.

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ١٧).

ومثالُه: «زَيْدٌ» و «رَجُلٌ»، فقد لَحِقَ التنوينُ هاتَيْنِ الكلمتَيْنِ «زَيْدٌ» و«رَجُلٌ»، وهذا دليلٌ على أنَّهُما مُتمكِّنتانِ في الاسميَّةِ، فهذا التَّنوينُ للدَّلالةِ على خفَّةِ الاسمِ، وعلى إعرابه وتصرُّفِه، وعلى تمكُّنِه في بابِ الاسميَّةِ.

ثانيًا: تنوينُ التَّنكيرِ:

وهو الذي يَلحَقُ بعضَ الأسماءِ المبنيَّةِ؛ كـ «أسماء الأفعال» و«الأعلام المنتهية بالمَقطَع «ويهِ»»؛ والأسماءِ الممنوعة من الصرف فرقًا بين معرفتِها ونكرتِها، فما نُوِّن منها فهو اسمٌ نكرةٌ، وما لم يُنَوَّن فهو اسمٌ معرفةٌ، ومثالُ ذلك:

كلُّ اسمٍ مختومٍ بـ«وَيْهِ»، كـ«سِيبَوَيْهِ»، و«وَيْهِ» مَقطعٌ فارسيٌّ وليس عربيَّ الأصلِ؛ فسيبويهِ يتكوَّنُ من مقطعَيْنِ:

الأوَّلُ: «سِيبَ».

الثَّاني: «وَيْهِ».

ومعنى «سِيبَوَيْهِ» في اللُّغةِ الفارسيَّةِ: «رَائِحَةُ التُّفَّاحِ»، وهو إذا نوِّن كان نكرةً، وإذا

لم يُنوَّنْ صار معرفةً.

ويأتي تنوينُ التَّنكير- أيضًا- مع اسمِ الفعلِ، ومثالُه: «صَهْ» وهو اسمُ فعلِ أمرٍ؛ بمعنى: «اسْكُتْ»، فإذا نُوِّنَ فقلنا: «صَهٍ» صار معناه: «اسْكُتْ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ»، وإذا لم ينوَّن صارَ معناه: «اسكُتْ عن حديثٍ معيَّنٍ»، ومثالُ الممنوعِ مِنَ الصَّرْفِ قولُك: «مَرَرْتُ بإبراهيمَ وإبراهيمٍ آخرَ»؛ فـ «إبراهيمُ» الأول يُرادُ به معيَّنٌ فهو معرفةٌ، والثاني «إبراهيمٍ» يُرادُ به شخصٌ ما اسمُه إبراهيمُ؛ فهو نكرةٌ مُنوَّنٌ.

ثالثًا: تنوينُ العِوَض:

أي: العوض عن محذوفٍ، وهو ثلاثةُ أقسامٍ:

الأوَّلُ: أن يكونَ عِوَضًا عن جملةٍ محذوفة: وتُقدَّرُ هذه الجملةُ بحسب السِّياق، ومثالُه كلِمةُ: «إِذْ» شريطةَ أَنْ تُسبَقَ بما يَدلُّ على الوقتِ والزَّمانِ؛ مثل: «يوم، وقت، حين»، فتصيرُ: «يومئذٍ، وقتئذٍ، حينئذٍ»؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ۞ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٣ - ٨٤]؛ فالتنوين عوض من جملة

محذوفة بعد -إذ-، والتقدير: حِينَ إذ بَلَغَتِ الرُّوحُ الحُلْقُومَ، فعوِّضَ عن جملةِ: «بَلَغَتِ الرُّوحَ الحُلْقُومَ» بالتنوينِ.

الثاني: أن يكونَ عِوَضًا عن كلمةٍ: وهذا القسم - غالبًا - يختصُّ بثلاث كلمات فقط: «كلٌّ، وبعضٌ، وأيٌّ»، فإذا رأيتَ التَّنوينَ معها فاعلم أن هناك كلمةً محذوفةً تُقدَّرُ مِن سياقِ الكلامِ، وإليك تفصيلها:

أ- كلٌّ: كما في قولِه تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، فوجودُ التنوين معناه: أن هناك كلمةً محذوفةً، وتقديرُها: قُلْ يَا مُحَمَّدُ: كُلُّ إنْسَانٍ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ.

ب- بعضٌ: كما في قولِه تعالى: ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦]، والتقديرُ: بَعْضُكُمْ لِبَعْضكم عَدُوٌّ.

ج- أيٌّ: كما في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]؛ أي: أيَّ الاسمَيْنِ تدعوا.

الثالثُ: أن يكونَ عوضًا عن حرفٍ:

ومثالُه: كلُّ اسمٍ منقوصٍ[1]، ممنوعٍ من الصرفِ، مجموعٍ جمعَ تكسيرٍ؛ نحو: جَوَارٍ، فأصلُها: «جَوَارِي»؛ حُذِفَتِ الياءُ، وعُوِّضَ عنها بالتنوينِ.

ويكونُ حذفُ الياءِ هاهنا بشرطين:

الأول: أن تكونَ الكلمةُ نكرةً غيرَ معرَّفةٍ بـ«أل» أو بالإضافة؛ نحو: «هَذِهِ جَوَارٍ»؛ فإنَّ الياءَ تُحذَفُ، ويُعوَّضُ عنها بالتنوينِ؛ فإذا عُرِّفَتْ بـ«أل» نحو: «هَذِهِ الجَوَارِي»، أو بالإضافة نحو: «جَوَارِي القَرْيَةِ» ثبتَتِ الياءُ.

الثاني: أن تكونَ الكلمةُ في حالةِ الرَّفعِ أو الجرِّ؛ نحو: «هَؤُلَاءِ جَوَارٍ»، و«مَرَرْتُ بِجَوَارٍ».

وأمَّا في حالة النصب؛ فإن الياءَ تَثبُتُ ولا تُحذَفُ؛ نحو: «رَأَيْتُ جَوَارِيَ كَثِيرَةً».

الرابع: تنوينُ المقابَلةِ:

---

(١) هو كلُّ اسمٍ ينتهي بياءٍ لازمة، مكسورٍ ما قبلها؛ نحو: «القاضي، الداعي، الهادي، الساعي».

وهو الذي يَلحَقُ جمعَ المؤنثِ السَّالمِ؛ وسُمِّي بذلك لأنه في مقابلِ النونِ المُثْبَتةِ في جمعِ المذكَّرِ السَّالمِ، ومثالُه: «مُؤْمِنَاتٌ»، فالتنوينُ الذي لَحِقَها في مقابلةِ النُّون المُثْبَتةِ في كلمة «مُؤْمِنِينَ».

مسألة: كيف نَقِفُ على الاسم المُنوَّنِ؟

أما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، فنجدُ أنَّ آخِرَ كلمةِ «أَحَدٌ» دالٌ منوَّنةٌ بالضمِّ، وعندَ الوقفِ نقف عليها بالسكون، وعندَ الوصلِ فإنَّها تُنوَّن.

وأما في سورة النازعات: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا * وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشْطًا * وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبْحًا * فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبْقًا * فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا﴾ [النازعات: ١ - ٥]، فإذا وُقِف عليها نُطقتْ ألفًا، وفي حال الوصلِ فإنها تُنوَّنُ.

وخلاصة ذلك: أن المنوَّن عندَ الوقف عليه يُحذَفُ تنوينُه، ويُسكَّن آخرُ الكلمةِ في حالةِ الرَّفعِ والجر، ويُقلَبُ التنوينُ ألفًا في حالةِ النَّصبِ.

العلامة الثالثة: «دُخُولُ الأَلِفِ وَاللَّامِ»: أي: أنَّ من علاماتِ الاسمِ دخولُ الألفِ

واللامِ على الكلمة؛ فيدل ذلك على اسميَّتها؛ لأنها لا تدخلُ على الفعلِ.

ومن أمثلةِ ذلك: قولُه تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ * وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلطَّارِقُ * ٱلنَّجْمُ ٱلثَّاقِبُ﴾ [الطارق: ١ - ٣]، فالأسماءُ هنا هي: «السَّمَاءُ، الطَّارِقُ، النَّجْمُ، الثَّاقِبُ» لدخولِ الألفِ واللام عليها.

ويُعبَّر عن الألف واللام بـ«أل»، وبعض العلماء يُعَبِّر عنها بقوله: (اللام) فقط.

أنواع «أل»[1]:

النوع الأول: «أل» الموصولة: وهذه ليستْ من علاماتِ الاسمِ؛ لأنها قد تدخلُ على الأفعالِ؛ كما في قولِ الشاعرِ:

مَـا أَنْـتَ بِالحَكَـمِ الْتُرْضَـى حُكُومَتُهُ ....

فقوله: «تُرْضَى» فِعْلٌ، وقد دخلت عليه «أَلـ» الموصولة، وهي بمعنى: «الَّذِي» أي: «مَا أَنْتَ بِالحكم الَّذِي تُرْضَى حُكُومَتُهُ»، لكن ذلك شاذٌّ، أو خاصٌّ بضرورة الشعر.

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ١٧٧).

النوع الثاني: «أل» المُعَرِّفَة: وهي إما أن تكونَ:

أ-«عهديَّة»، وهي ثلاثة أنواع:

الأولى: العهد الذِّكري؛ إشارة إلى معهودٍ معيَّن مذكور؛ نحو: «جَاءَنِي ضَيْفٌ فَأَكْرَمْتُ الضَّيْفَ»؛ أي: الضَّيْفَ المَذْكُورَ، ومنه قولُه تَعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولٗا شَٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ۞ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥- ١٦].

الثانية: العهد الحضوريِّ: بحضورِ مصحوبِها نحو: «جِئْتُ اليَوْمَ»، أي: اليومَ الحاضرَ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ.

الثالثة: العهد الذهنيِّ: وهي ما يكونُ مصحوبُها معهودًا في الذِّهْن، فينصرفُ الفكرُ إليه بمجرَّدِ النُّطقِ به، كأن يكونَ بينك وبينَ مُخاطَبِك عهدٌ برجلٍ، فتقول: «حَضَرَ الرَّجُلُ».

ب- جِنْسِيَّة: وهي نوعان:

الأولى: الاستغراقيَّةُ: وهي إما أن تكونَ لاستغراقِ جميعِ أفرادِ الجنسِ؛ نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]؛ أي: كلُّ فردٍ منه، وإما أن تكون لاستغراقِ جميعِ خصائصِه؛ مثل: أَنْتَ الرَّجُلُ؛ أي: اجتمعَتْ فيكَ كلُّ صفاتِ الرجالِ.

وعلامةُ «أل» الاستغراقيَّةِ أن يَصلُحَ وقوعُ «كلٍّ» موقعَها.

الثانيةُ: لبيان الحقيقةِ: فهي التي تُبيِّنُ حقيقةَ الجنسِ وماهيَّتَه وطبيعتَه، بقطعِ النظرِ عمَّا يَصدُقُ عليه من أفراده، ولذلكَ لا يصحُّ حلولُ «كلٍّ» مَحلَّها، وتُسمَّى بلامِ الحقيقةِ والماهيَّةِ والطبيعة، وذلكَ مثل -الإنسان- في قولنا: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ»، أي: حقيقتُه أنهُ عاقلٌ مدرِكٌ، ومثلُ: «الرَّجُلُ أَصْبَرُ مِنَ المَرْأَةِ»، فليس كلُّ رجلٍ كذلك؛ فقد يكونُ من النساءِ مَن تَفوقُ بِجَلَدِها وصبرِها كثيرًا من الرجال، فـ«أَلْ» هُنا لتعريف الحقيقةِ، غيرَ منظورٍ بها إلى جميع أفرادِ الجنس[1].

---

(١) انظر: «جامع الدروس العربية» (١/ ١٤٨) بتصرف.

النوع الثالث: «أل» الزائدةُ: نحو قولِ القائل: «رَأَيْتُ الوَلِيدَ بنَ اليَزِيدِ».

ويدخل في الزَّائدة ما يسمى بـ«لَمْحِ الصِّفة»؛ وهي «أل» الدَّاخلةُ على بعضِ الأعلامِ؛ للإشارةِ إلى وجود معنًى في ذلك المسمَّى؛ نحو الأعلام التالية: «العبَّاس، والفضلِ، والحارثِ»؛ فإنك لو قلت: -عباس- لأفادت المعنى نفسه، ولذلك لا يمكن أن تكون -أل- للتعريف؛ لأن الكلمة معرفة قبل دخولها، وإنما دخلت؛ لأن المتكلم لمح الصفة، أي: خطر في ذهنه أن هذا الشخص موصوف بأنه عباس، وكلمة -عباس- في اللغة تُطلق على عِدَّة معان، منها الأسد.

وهناك علاماتٌ أخرى كثيرة للاسم، يُمكن الاطِّلاع عليها في المطولات[١].

* * *

(١) ينظر مثلاً: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (٢/ ٨).

وَحُرُوفِ الخَفْضِ؛ وَهِيَ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَالبَاءُ، وَالكَافُ، وَاللَّامُ، وَحُرُوفُ القَسَمِ؛ وَهِيَ: الوَاوُ، وَالبَاءُ، وَالتَّاءُ.

....

هذه هي العلامة الرابعة للأسماء: وهي قَبولُها لـ«حُرُوفِ الخَفْضِ».

وقول المؤلف: «وَحُرُوفِ الخَفْضِ» تَكْرارٌ مقصودٌ؛ أراد به أن يُبيِّن أنَّ ثَمَّةَ كلماتٍ لا تكونُ مجرورةً لفظًا - مع تقدُّم حرفِ الجرِّ عليها - وإنَّما تكونُ مجرورةً محلًّا؛ أَيْ: تكونُ في محلِّ جرٍّ، فهذه تدخلُ ضِمْنَ الأسماءِ لقَبولِها حرفَ الجرِّ، وإن لم تكن مجرورةً لفظًا؛ كما في الأسماءِ المبنيَّة[1]، ومثالُه قولُ النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم: «وَلَا مَنْجَى مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ»[2]؛ حيث دخل حرف الجر -إلى- على الضمير المتصل -الكاف-، ولم تظهر الكسرة عليه، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي هَٰذَا لَبَلَٰغًا لِّقَوْمٍ عَٰبِدِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٦]؛ حيث دخل حرف الجر -في- على

---

(١) سيأتي الكلام عن الأسماء المبنية عند تعريف المصنف للإعراب.

(٢) متَّفق عليه.

اسم الإشارة -هذا-، ولم تظهر الكسرة عليه. وسيأتي مزيد بيان لذلك بعد عدة صفحات.

ونفصِّل معاني كلِّ حرفٍ ذكره المصنفُ فيما يلي:

أ- «مِنْ»: ومن معانيها:

١- «التَّبعيضُ»: ومثاله: قوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ﴾ [آل عمران: ٩٢]، أي: بعض ما تُحبُّون.

٢- «بيانُ الجنسِ»: ومثاله: قوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]؛ أي: الذي هو الأوثان.

٣- «الابتداءُ»: ومثاله: قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١] أي: ابتداءً من المسجد الحرام.

٤- التعليلُ: ومثاله قول الفرزدق:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ ... فَمَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

أي: من أجل مهابته.

٥- الظَّرفيَّةُ: ومثاله: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]؛ أي: في يوم الجمعة.

٦- البدلُ: ومثاله: قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾ [التوبة: ٣٨]؛ أي: بدلَ الآخرة.

٧- التأكيدُ: وهي الزائدة، ولا تُزادُ إلا في النكرات، أحيانًا بعد النفي؛ كقوله تعالى: ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖۖ﴾ [المائدة: ١٩]، وأحيانًا بعد شبه النفي، وهو الاستفهام؛ كقوله تعالى: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [فاطر: ٣].

٨- أن تكون بمعنى عَنْ، ومثاله: قوله تعالى: ﴿قَدۡ كُنَّا فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧].

٩- أن تكون للاستعلاءِ، ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَنَصَرۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ

بِـَٔايَٰتِنَآۚ﴾ [الأنبياء: ٧٧]؛ أي: على القومِ.

ب- «إِلَى»: ومن معانيها:

١- الانتهاء أو الغاية: وقد تكونُ الغايةُ مكانيَّةً؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، وقد تكون زمانية؛ كما في: «فَمُطِرْنَا مِنَ الجُمُعَةِ إلى الجُمُعَةِ»[1].

٢- أن تكون بمعنى مَعْ: كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [آل عمران: ٥٢].

ج- «عَنْ»: ومن معانيها:

١- المُجاوَزَةُ: كما في: «سِرْتُ عَنِ البَلَدِ» و «رَمَيْتُ عَنِ القَوْسِ».

---

(١) رواه البخاري في «صحيحه» برقم (١٠١٦) من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: (جَاءَ رَجُلٌ إِلى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: هَلَكَتِ المَوَاشِي، وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، فَدَعَا، فَمُطِرْنَا مِنَ الجُمُعَةِ إلى الجُمُعَةِ...).

٢- بمعنى بَعْدَ: كما في قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩].

٣- بمعنى على: كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد: ٣٨].

٤- التعليل: كما في قولِه تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣]؛ أي: بسبب قولِك.

د- «عَلَى»: ولها عدَّةُ معانٍ:

١- الاستعلاء: كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢].

٢- الظرفيَّةُ: كما في قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥]؛ أي: في حين.

٣- المُجاوَزة: كما في قول الشاعر:

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[1]

---

(١) البيت للقحيف العقيلي، وهو من شواهد «المقتضب» (٢/ ٣٢٠) و«الخصائص» (٢/ ٣١١) =

أي: عنِّي.

٤- المُصاحَبة: كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦]، أي: مع ظلمهم.

هـ- «فِي» وهي أقسام:

١- الظرفيَّة: وهي نوعان:

أ- الزمانيَّة: كما في قوله تعالى: ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ٤].

ب- المكانيَّة: كما في قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ﴾ [الروم: ٣].

٢- السَّببيَّة: ومثالُ ذلك: «عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ في هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا»[1]؛ أي: بسبب هِرَّة.

٣- بمعنى «علَى»: كما في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١].

=و«الإنصاف (٢/ ٦٣٠)» وغيرها.

(١) رواه البخاري في «صحيحه» برقم (٢٣٦٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

٤- المُقايسَةُ: كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨]؛ أي: فمتاعُ الحياة الدنيا بالقياسِ إلى الآخرة قليلٌ.

٥- المُصاحبَةُ: كما في قولِه تعالى: ﴿قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُم مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ فِي ٱلنَّارِۖ﴾ [الأعراف: ٣٨]؛ أي: مع أُمَمٍ.

٦- أن تكونَ بمعنى الباءِ: كما في قول الشاعر:

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ ... بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الأَبَاهِرِ وَالكُلَى

أي: بطَعْنٍ.

٧- أن تكون بمعنى إلى؛ كما في قولِه تعالى: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٩].

٨- أن تكون بمعنى مِنْ؛ كما في قول الشاعر:

وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ... ثَلاثِينَ شهرًا في ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ؟

أي: مِن ثَلاثَةِ أحوالٍ.

و- «رُبَّ»: وهي في الأصل للتقليل، وربما تفيد التكثير بقرينة، كما يلي:

١- التكثير: كما في قولِهم: «رُبَّ تِلْمِيذٍ مُجْتَهِدٍ نَاجِحٌ».

٢- التقليل: كما في قولهم: «رُبَّ تِلْمِيذٍ كَسُولٍ نَاجِحٌ».

وشرطُ مجرورِها أن يكون نكرةً؛ فتقول: «رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتهُ»، ولا يصح أن تقول: رُب الرجل.

ز- «البَاءُ»: ولها معانٍ؛ منها:

١- الإلصاقُ، وهو الأصل كما في قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

٢- التبعيضُ: كما في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان: ٦]؛ أي: منها.

٣- الاستعانةُ: كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾ [الأعراف: ١٦٠].

٤- السَّبَبِيَّةُ: كما في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣]؛ أي: بسبب نقضهم.

٥- المقابلة أو العوضُ: كما في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ﴾ [البقرة: ٨٦].

٦- الظرفيَّةُ: وهي التي تكون بمعنى -في-؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ﴾ [القصص: ٤٤].

٧- المُصاحبَةُ: وهي التي تكون بمعنى «مَعْ»؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٦١].

٨- المُجاوزَةُ: كما في قولِه تعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] أي: عنه.

٩- الاستعلاء: كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ﴾ [آل عمران: ٧٥] أي: على.

١٠- البدل: «مَا يَسُرُّنِي أَنِّي شَهِدْتُ بَدْرًا بِالعَقَبَةِ»[1] أي: بدلها.

١١- التَّعْديةُ: كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ وَتَرَكَهُمۡ فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧] أي: أذهبه.

١٢- التأكيدِ: وهي الزَّائدة، وهي نوعان:

أ- تارةً زائدة وجوبًا؛ كما في: «أَحْسِنْ بِزَيدٍ».

ب- تارة زائدة جوازًا؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا﴾ [النساء: ٧٩].

ح- «الكَافُ»: ومن معانيها:

١- التَّشبيهُ: ومثال ذلك: «صَرَخَ كَأَسَدٍ».

---

(١) رواه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٩٩٣) من حديث مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ، وَكَانَ رِفَاعَةُ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ، وَكَانَ رَافِعٌ مِنْ أَهْلِ العَقَبَةِ، فَكَانَ يَقُولُ لِابْنِهِ: «مَا يَسُرُّنِي أَنِّي شَهِدْتُ بَدْرًا بِالعَقَبَةِ».

٢- التعليلُ: ومثالُ ذلك: قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨].

٣- بمعنى «على»: ومثال ذلك: «كُنْ كَمَا أَنْتَ عَلَيْهِ» أي: كن على ما أنتَ عليه.

٤- الزَّائدة: كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾

[الشورى: ١١].

ط- «اللَّامُ»: ولها معانٍ؛ منها:

١- المِلْك؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ﴾

[آل عمران: ١٠٩].

٢- الاِخْتِصاصُ: ومثاله: «السَّرْجُ لِلْفَرَسِ، وَالحَبْلُ لِلدَّابَّةِ».

٣- التعليل: كما في قول الشاعر:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ ... كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

أي: لأجل ذكْرَاكِ.

٤- انتهاءُ الغايةِ: ومثالُ ذلك: ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢]؛ أي: إلى أجل.

٥- الصَّيْرورةُ: كما في قول الشاعر:

لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلى تَبَابِ[1]

الشاهد: «للموتِ».

٦- بمعنى علَى: كما في قوله تعالى: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [الإسراء: ١٠٩] أي: على الأذقانِ.

٧- أن تكونَ مؤكِّدة: وهي الزائدةُ، كما في قولِ الشَّاعرِ:

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ العِراقِ ويَثْرِبٍ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ

الشاهد: «لِمُسْلِمٍ».

---

(١) البيت نُسب لأبي العتاهية وغيره، وهو ليس من عصور الاحتجاج، ولكن ذُكر للتمثيل والاستئناس. يُنظر: «الجنى الداني» (ص ٩٨)، و«أوضح المسالك» (٣/ ٢٩)، و«خزانة الأدب» (٩/ ٥٢٩).

٨- البَعْدية: وهي التي بمعنى -بعد- كما في قوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ﴾ [الإسراء: ٧٨].

٩- الظرفيَّة: كما في قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَلَا تُظۡلَمُ نَفۡسٞ شَيۡـٔٗاۖ﴾ [الأنبياء: ٤٧]؛ فقد قيل: هذه بمعنى «في».

١٠- أن تأتيَ بمعنى مع: كما في قول الشاعر:

فَلَمَّـا تَفَرَّقْنَـا كَأَنِّـي وَمَالِـكًا ... لِطُـولِ اجْتِمَاعٍ لَـمْ نَبِـتْ لَيْلَـةً مَعَـا

الشاهد: (لطول) فهو بمعنى مع طولِ.

وقوله: «وَحُرُوفُ القَسَمِ، وَهِيَ: الوَاوُ، وَالبَاءُ، وَالتَّاءُ» نفصِّلها على ما ذكره المصنِّف فيما يلي:

أ- «الوَاوُ»: تُستعمَلُ في القَسَمِ؛ كما في قولِهم: «وَاللهِ لَنْ تَأْكُلَ اليَوْمَ».

ولواو القَسَم ثلاثة شروط[١]:

١- لا تدخلُ إلا على الاسمِ الظاهرِ.

٢- لا يُذكَرُ معها فعلُ القَسَمِ.

٣- لا تُستعمَلُ في قسَمِ سؤالٍ؛ فلا يُقالُ: «وَاللهِ أَخْبِرْنِي».

ب- «البَاءُ»: والقسَم معها؛ وهو ظاهرٌ أو مضمرٌ؛ فالظَّاهرُ نحو قولهم: «أُقْسِمُ بِاللهِ لَأُعْطِيَنَّكَ»، والمضمَرُ نحوُ: «اللهُ أقسِمُ بِهِ».

ج- «التَّاءُ»؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَـٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّواْ مُدْبِرِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

والقسَمُ لا بدَّ له من جوابٍ؛ وهو إمَّا أن يكون مُثبتًا، وإمَّا أن يكون منفيًّا بـ «لَا» أو بـ«مَا» أو بـ«إِنْ» أو «لَئِنْ» أو «لَنْ».

أمَّا المُثبَتُ؛ فنحو قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ * إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ١- ٢].

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ١٢).

وقد يكونُ الجواب باللَّام؛ كما في قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ﴾ [النحل: ٥٦]، وكما في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ﴾ [يوسف: ٩١].

وقد تُحذَفُ اللامُ؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ * وَٱلْيَوْمِ ٱلْمَوْعُودِ * وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ * قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾ [البروج: ١ - ٤]؛ أي: لقد قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ.

وأمَّا المنفيُّ؛ فأمثلتُه فيما يلي:

١- قولُه تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا﴾ [يوسف: ٨٥]؛ أي: لا تَفْتَأُ.

٢- قولُه تعالى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ * وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ * مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ١ - ٣].

٣- قولُه تعالى: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾

[الأنعام: ١٠٩].

٤- قولُه تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ ۞ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلطَّارِقُ﴾ [الطارق: ١ - ٤].

٥- قولُه تعالى: ﴿قَالَ تَٱللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾ [الصافات: ٥٦].

٦- قولُ أبي طالب:

وَاللهِ لَـنْ يَصِلُـوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِـمْ   حَتَّـى أُوَسَّـدَ فِي التُّـرَابِ دَفِينَـا

الشاهدُ: «واللهِ لَنْ يَصلوا».

فائدةٌ:

يُلاحَظُ أن المصنِّف جعَلَ من علامات الاسم: الجرَّ، وجعل منها أيضًا دخولَ حرفٍ من حروفِ الجرِّ؛ فجعل الجرَّ علامةً، وجعل دخول حرفٍ من حروفِ الجرِّ علامةً؛ والفرقُ بينَهما - كما بيَّنَّا - أنَّ الجرَّ قد يكون بحرف جرٍّ وقد يكون

بغير حرفِ جرٍّ؛ كما في الإضافة مثلًا، وأيضًا قد يدخلُ حرفُ الجرِّ ولا يظهرُ أثرُ الجرِّ؛ كما في الاسمِ المبنيِّ؛ كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ فِي هَٰذَا لَبَلَٰغًا لِّقَوْمٍ عَٰبِدِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٦]، فهذا اسمٌ مبنيٌّ، فيُفهَمُ من هذا أن الجرَّ علامةٌ للاسمِ، وأن دخولَ حرفٍ من حروفِ الجرِّ علامةٌ أخرى له.

وللاسم علامات أخرى لم يذكرها المُصَنِّف؛ منها:

أ- الإسنادُ: أي: أن يُسنَدَ إلى الاسمِ فعلٌ أو اسمٌ، ومثالُ إسناد الفعل: «نَجَحَ مُحَمَّدٌ»، فكلمة «نَجَحَ» أُسنِدَتْ إلى محمدٍ، إذن فـ «مُحَمَّدٌ» اسم، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾ [إبراهيم: ٣٥]، فالقول فعلٌ أُسنِدِ إلى «إِبْرَاهِيم»، إذن فـ «إِبْرَاهِيمُ» اسم.

ب- النِّداءُ: أي: أن يَدخُلَ على الكلمةِ حرفُ النِّداءِ، فإذا قَبِلَتْه الكلمةُ كانت اسمـًا، ولا يدخلُ حرف النداءِ على الفعل إلا بتقدير آخر.

ويكون حرفُ النداء إما ظاهرًا مثل: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [الصافات: ١٠٤]؛

فكلمة «إِبْرَاهِيمُ» هنا: اسم؛ لأنه قَبِلَ حرفَ النداءِ الظاهرَ.

وإمَّا مُضمرًا كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، والتقدير: «يَا يُوسُفُ»، فـ «يُوسُفُ» اسم؛ لأنه قَبِلَ حرفَ النداءِ المُضْمرَ.

فائدة:

الاسم -من حيث نوعُه- قسمان: مذكرٌ ومؤنث؛ فتقول للمذكر: «مُسْلِمٌ وَمُؤمِنٌ»، وتقول للمؤنث: «مُسْلِمَةٌ وَمُؤْمِنَةٌ».

وعلامات التأنيث ثلاثة هي:

أ- تاء التأنيث المتحركة: كما في نحو: «عَائِشَةُ، مُؤْمِنَةٌ، أَرِيكَةٌ».

ب- ألف التأنيث المقصورة: كما في نحو: «سَلْمَى، بُشْرَى».

ج- ألف التأنيث الممدودة: كما في نحو: «هَيْفَاءُ، صَحْرَاءُ».

ملاحظة: يكفي قَبولُ الكلمة لإحدى علامات الاسم حتى تكون اسمًا، ولا يُشترط وجودُ العلامة مع الكلمة للحكم باسميتها.

وَالفِعْلُ يُعْرَفُ بِقَدْ، وَالسِّينِ، وَسَوْفَ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ.

....

ولقد أورد المصنِّفُ علاماتِ الفعل، وهي: «قَدْ، وَالسِّينُ، وَسَوْفَ، وَتَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَة».

والفعل في اللغة: هو الحَدَث الذي يُحدِثُه الشخصُ[1]؛ مثل: القيامِ والقعودِ، وغير ذلك.

وفي الاصطلاحِ: «هو كلمةٌ دلَّتْ على معنًى في نفسِها، واقترنَتْ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ»[2]، وهي:

١- الزمنُ الحاضر نحو: «يَقُومُ»، ويُسمَّى فعلًا مضارعًا.

٢- الزمن المستقبل نحو: «قُمْ» ويسمى فعلَ أمرٍ.

---

(١) أصول النحو ١ - جامعة المدينة (ص: ٣٣).

(٢) اللمحة في شرح الملحة (١/ ١١٦).

٣- الزمنُ الماضي نحو: «قامَ»، ويسمى فعلًا ماضيًا، وقد سبق بيان ذلك بالأمثلة التوضيحية.

وقولُنا في التعريف: «كَلِمَةٌ» يَشملُ الفعلَ وغيره، وقولُنا: «دَالَّةٌ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهَا» احترازا به عن الحرف، وقولنا: «اقْتَرَنَتْ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ» احترازا به عن الاسم؛ فلم يبقَ في أقسام الكلمةِ إلا الفعلُ.

والأصل في الأفعال أن تكون مبنية؛ وما جاء منها معربًا فعلى خلاف الأصل.

وعلاماتُ الفعل كثيرة، وقد ذكر المصنفُ منها أربعَ علاماتٍ؛ هي:

أ- «قَدْ» والمقصود بها «قد» الحرفيَّةُ؛ إذ هي المرادةُ عند الإطلاق، وهي بخلاف «قَدْ» التي هي اسم فعل مضارع، بمعنى «يَكْفِي»، كقولنا: «قَدْ خالدًا دِرْهمٌ»، وتلحَقُها نونُ الوقاية؛ نحو: «قَدْنِي دِرْهَمٌ»؛ وهي اسمُ فعلٍ، لا محلَّ له مِن الإعراب، والنونُ للوقايةِ، والياءُ مفعولٌ به، و «دِرْهَمٌ»: فاعل.

وهي بخلاف «قَد» الاسميةِ أيضًا، التي هِيَ مُرَادِفةٌ لِـ «حَسْب»، وهي عند الأكثرِ مَبنِيَّةٌ على السُّكونِ؛ يُقال: «قَدْ زَيْدٍ دِرْهمٌ»، و «قَدْنِي دِرْهمٌ» بنُونِ الوِقَايَةِ حِرْصًا على بَقاءِ السُّكُونِ، وقليلًا ما تَكون مُعرَبَةً؛ يقال: «قَدُ زَيْدٍ دِرْهَمٌ» بالرفع؛ فـ«قَدُ» مبتدأ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ، و«دِرْهَمٌ»: خبره، وتقول فيها: «قَد» اسمٌ مبتدأ مبنيٌّ على السكون في محل رفع، و «دِرْهَمٌ» خبره.

وتدخل «قَد» الحرفيَّة على الفعل الماضي والمضارع، فإذا دخلت على الفعلِ الماضي أفادَتْ أحدَ معنيَيْنِ:

الأولُ: التَّحقيقُ؛ نحوُ: «قَدْ قامَ زَيْدٌ»، فـ «قَدْ»: حرفُ تحقيقٍ مبنيٌّ على السُّكونِ، لا محلَّ له مِن الإعراب، و «قامَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ، و «زَيْدٌ»: فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّة الظاهرةُ على آخره، وكما في قولِه تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] أي: تحقَّق فلاحُهم.

الثاني: التقريبُ للحالِ؛ نحوُ: «قَدْ قامَتِ الصَّلَاةُ» أي: اقترَبَ قيامُها.

وإذا دخلَتْ على المضارعِ؛ فإنها تفيدُ أحدَ معنيَيْنِ:

الأولُ: التكثيرُ؛ نحوُ قولِك: «قَدْ يَنْجَحُ المُجْتَهِدُ» أي: يَكثُرُ نجاحُه.

الثاني: التَّقليلُ؛ نحوُ قولِك: «قَدْ يَنْجَحُ الكَسُولُ» أي: يَقِلُّ نجاحُه.

ب- «السِّين» وهي سينُ الاستقبالِ التي تفيد التَّنفيسُ، ومعنى التنفيسِ: تأخيرُ الفعلِ في الزمنِ المستقبلِ، وعدمُ التَّضييقِ في الحال، يُقالُ: نفَّسْتُه، أي: وسَّعْتُه؛ نحو: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَاۚ﴾ [البقرة: ١٤٢].

فـ«السِّينُ»: حرف تنفيس؛ و«يَقُولُ»: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لتجرُّدِه مِنَ النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ إعرابه الضمَّةُ الظاهرةُ على آخره.

«السُّفَهَاءُ»: فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّة الظاهرةُ.

«مِنَ النَّاسِ»: جارٌّ ومجرورٌ، متعلِّقٌ بمحذوفٍ حال من «السُّفَهَاءِ».

ج- «سَوْفَ»: وهي كلمةُ تنفيسٍ مثل السين، إلا أنها تدلُّ على الاستقبالِ البعيدِعلى عكس السِّينِ التي تدلُّ على الاستقبالِ القريبِ؛ فسوف أكثرُ تنفيسًا؛ لأن زيادةَ المبنى تدلُّ على زيادةِ المعنى؛ نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥]، ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٢].

د- «تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ» أي: الدالَّةُ على تأنيثِ المسنَدِ إليه، وتدخلُ على الفعل الماضي فقط، وقوله: «السَّاكِنَة» أَيْ: في الأصل؛ لأنها قد تتحرك لالتقاء الساكنين، كما سيأتي.

ومثالُها: «قَالَتْ هِنْدُ» فالتاء في «قَالَتْ» هي تاءُ التأنيثِ، ونقولُ عند إعرابها:

«قَالَ»: فعلٌ ماضٍ.

«التاء: حرفُ تأنيثٍ، لا محلَّ لها من الإعراب.

«هِنْدُ» فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّة الظاهرةُ.

واحتُرِزَ بـ«السَّاكِنَةِ» عن المتحرِّكة؛ فإن المتحرِّكةَ تدخلُ على الأسماءِ؛ نحو: «نِعْمَةٌ»، وتدخل على الحروفِ؛ نحو: «رُبَّةَ، وثُمَّةَ»، ولكن التحقيق أن دخول تاء التأنيث على الحروف شاذٌّ.

وقد تُحَرَّك هذه التاءُ الساكنةُ إذا جاء بعدَها ساكنٌ آخرُ؛ وذلك منعًا من التقاءِ الساكنَيْنِ، نحوُ قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ﴾ [الحجرات: ١٤]، فحُرِّكت التاءُ بالكسْرِ - مع سكونِها في الأصل - لالتقاء الساكنين، والساكنان هنا هما: تاءِ التأنيثِ، واللَّام القمرية الساكنة في كلمة «الأَعْراب».

وقيد الساكنة- أيضًا- يُخرج تاءُ الفاعلِ بصورِها الثَّلاثِ:

١- صورةُ المتكلِّم، ومثالُها: «ضَرَبْتُ زَيْدًا»، نقول عند إعرابه:

«ضَرَبَ»: فعلٌ ماضٍ.

«التاء»: ضميرُ الفاعل المتحرِّك، مبنيٌّ في محل رفع.

٢- صورةُ المخاطَبِ: ومثالُها: «ضَرَبْتَ زَيْدًا»، ونقول عند إعرابه:

«ضَرَبْ»: فعل ماضٍ.

«التاء»: ضميرُ الفاعل المتحرِّك، مبنيٌّ في محل رفع، وهو هنا للمخاطَبِ المفردِ المذكَّرِ.

٣- صورةُ المخاطَبة، ومثالُها: «سَافَرْتِ إلى مَكَّةَ»، ونقول عند إعرابه:

«سَافَرْ»: فعلٌ ماضٍ.

«التاء»: ضميرُ الفاعلِ المُتحرِّك، مبنيٌّ في محل رفعٍ، وهو هنا للمُخاطَبَةِ المفردَةِ المُؤنَّثةِ.

وهناك علاماتٌ أخرى، لكننا نكتفي بهذا القَدْرِ؛ مراعاةً لحجم المتنِ، وحالِ المبتدئين[1].

* * *

(١) تفصيل علامات الفعل في المطولات، ينظر مثلاً: «الأشباه والنظائر في النحو» (٢/ ٢٢).

وَالحَرْفُ مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الِاسْمِ وَلَا دَلِيلُ الفِعْلِ.

....

بعد أن فرَغ المصنفُ - رحمه الله - من الكلامِ عن علاماتِ الأسماء والأفعالِ، شرَعَ في بيانِ علاماتِ الحرف بقوله: «وَالحَرْفُ مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الِاسْمِ وَلَا دَلِيلُ الفِعْلِ».

والحرفُ في اللُّغة: الطَّرَفُ[1]، يُقالُ: حرْفُ الجبَل؛ أي: طَرَفُه، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ﴾ [الحج: ١١]، أي: على طَرَفٍ من الدِّينِ وجانبٍ.

والحرفُ في الاصطلاحِ: «هو ما دَلَّ على معنًى في غيرِه»[2].

وقولُنا: «مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى» يشملُ أنواعَ الكلِم الثلاثةِ: «الاسمِ والفعلِ والحرفِ»،

---

(١) أسرار العربية (ص: ٤٠).

(٢) المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٣٧٩).

وأمَّا قولنا: «فِي غَيْرِهِ» فهذا مما يَمتازُ به الحرفُ دون أَخَوَيْهِ: «الاسمِ والفعل»؛ أي: لا يدلُّ على معناه إلا بذكرِ متعلَّقِهِ، دونَ الاسمِ والفعلِ؛ فإنَّ كلًّا منهما يدلُّ على معناه دونَ تَوقُّف على غيره؛ فباءُ الجرِّ لا تدلُّ على معنًى بذاتِها حتى تُضافَ إلى الاسمِ، وكذلك سائرُ الحروفِ.

«وَالحَرْفُ مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الِاسْمِ وَلَا دَلِيلُ الفِعْلِ»؛ أي: إنَّ من علاماتِ الحرفِ عدمَ قَبولِه شيئًا من علاماتِ الأسماء ولا من علاماتِ الأفعال؛ وكلمة «دَلِيلُ» تعني: علامة؛ وهذا يعني: أنَّ الكلمةَ إنْ لم تقبَلْ علاماتِ الأسماءِ ولا الأفعالِ فهي من الحروفِ.

يقولُ الحريريُّ في «مُلْحَةِ الإعراب»[1]:

وَالحَـرْفُ مَـا لَيْسَـت لَـهُ عَلامَـهْ   فَقِـسْ عَلَـى قَوْلِـي تَكُـنْ عَلَّامَـهْ

---

(١) ملحة الإعراب (ص: ٦).

وتنقسِمُ الحروفُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

أ-حروفٌ تدخلُ على الأسماءِ والأفعالِ:

نحو: حروف الاستفهامِ؛ مثل: «هَلْ، والهمزة»؛ قال الله تعالى: ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]، فدَخَلَ الحرفُ «هَلْ» على الاسمِ «أَنْتُمْ».

وأمَّا دخولهُ على الفعل؛ فنحوُ قولِه تعالى في قصة يوسف: ﴿قَالَ هَلۡ عَلِمۡتُم مَّا فَعَلۡتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذۡ أَنتُمۡ جَٰهِلُونَ﴾ [يوسف: ٨٩] فدخلت «هَلْ» على الفعلِ «عَلِمَ».

وأمَّا الهمزة: فمثال دخولها على الاسم: قول الله تعالى: ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٧]، فدخَلَتْ على الاسمِ «أَنتُم».

وأما دخولُها على الفعلِ؛ فنحو قوله تعالى: ﴿أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ﴾ [البقرة: ٤٤]، وقوله عز وجل: ﴿أَجَعَلَ ٱلۡأٓلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًاۖ﴾ [ص: ٥]، وقوله عز من قائل: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ [التوبة: ٣٨]، وغيره كثير.

ومن الحروفِ التي تدخلُ على الاسمِ والفعلِ أيضًا:

حروفُ النفي؛ نحوُ: «إِنْ، مَا، لَا، لَاتَ»؛ مثال ذلك: (ما قام زيد)، قوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾ [المجادلة: ٢]، وقوله تعالى: ﴿كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٖ﴾ [ص: ٣].

وحروفُ العطف؛ نحوُ: «الوَاوُ، ثُمَّ، الفَاءُ»؛ مثال ذلك: «جاء زيد وعمرو»، و«حضروا ثم ذهبوا».

وحروفُ الجواب؛ نحوُ: «أَجَلْ، نَعَمْ، بَلَى، لَا».

وحروفُ الاستفتاحِ؛ نحوُ: «أَمَا، أَلَا»، وحرف التفسير نحوُ: «أَيْ».

ب- حروفٌ تدخلُ على الأسماءِ فقط:

نحو؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الذاريات: ٢٢]، فالحرف «فِي» لا يدخُلُ على الفعلِ بحالٍ من الأحوالِ.

وكما في قول الله تعالى: ﴿وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢] فالحرف

«عَلَى» لا يدخُلُ على الفعلِ بحالٍ من الأحوالِ؛ لأن حروف الجر اختُصَّت بالأسماءِ.

ومن الحروفِ التي تختص بالدخول على الاسمِ أيضًا:

١- حروفُ الاستثناءِ؛ نحو: «خَلا، عَدَا، حَاشَا»؛ تقول: «رأيت الناس عدا زيدًا»، ولا يصح أن تقول مثلًا: «عدا يخرج».

٢- حروفُ النداءِ؛ نحو: «يا، أيا»؛ فتقول: «يا زيد»، ولا يصح أن تقول مثلًا: «يا يأكل».

٣- إِنَّ وأخواتُها؛ نحو: «إنَّ، أَنَّ، كَأَنَّ، لَيْتَ، لَعَلَّ، لَكِنَّ»، وسيأتي شرحها بالتفصيل في بابها إن شاء الله.

٤- حرفَا المفاجأةِ: «إِذْ، إذا».

٥- وحرفَا التفصيلِ: «أَمَّا، إمَّا»؛ كقوله تعالى: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ...﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَـٰمُ...﴾ [الكهف: ٨٠]، ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ...﴾ [الكهف: ٨٢]، وكقوله تعالى:

﴿إِمَّا ٱلۡعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ [مريم: ٧٥].

ج- حروفٌ تدخُلُ على الأفعالِ فقط، وهي:

١- حروفُ الجزمِ؛ نحو: «لَمْ، لَمَّا، ولام الأمر، ولام النهي»؛ كما في قولِه تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨]، وقولِه تعالى: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ﴾ [الإخلاص: ٣]، فدخلَتْ «لَمْ» على الفعلِ لا على الاسم.

٢- حروفُ النصب؛ نحو: «أَنْ، لَنْ، كَيْ، إِذَنْ»، وسيأتي الكلام عنها في بابها بإذن الله.

٣- الحروفُ المصدرية؛ نحو: «أَنْ، كَيْ، مَا، لَوْ».

٤- حروفُ التحضيض؛ نحو: «هَلَّا، لَوْلَا».

٥- حروفُ الشرطِ؛ نحو: «إِن الجَازِمَةِ، وَلَوْ، وَإِذْما».

٦- حروفُ الاستقبال؛ نحو: «السِّين، سَوْفَ».

٧- حرفُ التحقيق؛ نحو: «قَدْ»، وقد سبق أنه من علامات الفعل.

بَابُ الإِعْرَابِ

الإِعْرَابُ: هُوَ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الكَلِمِ لِاخْتِلَافِ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا.

....

قولُه: «بَابُ»: أي: هذا بابُ كذا وكذا.

والبابُ لغةً: ما يُتوصَّلُ به من داخلٍ إلى خارجٍ وعكسُه[١].

والبابُ اصطلاحًا: اسمٌ لجملةٍ من العلمِ مشتمِلةٍ على: فصولٍ، وفروعٍ، ومسائلَ غالبًا[٢].

و«الإعرابُ» في اللُّغة يُطلَق على معانٍ، الذي يناسب المقام منها ثلاثةُ معانٍ:

أ- التَّبْيين والإفصاحُ: لأنَّ الكلمةَ إذا أُعرِبَتْ ظَهَر مَعْنَاها؛ تقولُ: «أَعْرَبَ زَيْدٌ عَمَّا فِي نَفْسِهِ»، أي: بيَّن وأفصَحَ وأظهَرَ ما يُضمِرُه في نفسِه، ومنه الحديث: «الثَّيِّبُ

---

(١) توضيح الأحكام من بلوغ المرام (٤/ ٤١٤).

(٢) الإحكام شرح أصول الأحكام لابن قاسم (١/ ١٦).

تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا، وَالبِكْرُ رِضَاهَا صَمْتُهَا»[١]، أَيْ: إن الثَّيِّبَ تُبَيِّنُ رِضَاها بصريحِ قولِها.

ب-التَّغْييرُ: لأنَّ الكلمةَ تتغيَّرُ في إعرابها بحسب موقعها في الجملة.

ج- التحْسينُ: لأنَّ الكلمةَ تُحسَّنُ بالإعرابِ.

والإعرابُ في الاصطلاحِ: ما ذكَرَه المصنِّفُ: وهو «تَغْييرُ أَوَاخِرِ الكَلِمِ لِاخْتِلَافِ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا».

قوله: «تَغْيِيرُ» أي: انتقال من حالةٍ إلى حالةٍ، فتتغيَّرُ الكلمةُ من حالِ كونِها غيرَ مُعرَبَةٍ إلى حالةِ الرفع، أو النَّصبِ، أو الجرِّ؛ فمثلًا كلمة: «زَيْد» وحدَها، لا معربةٌ ولا مبنيَّةٌ، ثم تَنتقِلُ من هذه الحالة التي هي عليها قبلَ التركيبِ إلى حالة الفاعليَّةِ - مثلًا - بعد التركيب في قولنا: «قامَ زَيْدٌ مِنَ المَجْلِسِ».

وعلى حسب ذلك يتغير ضبط أواخرِ الكلمِ رفعًا ونصبًا وجرًّا وجزمًا؛ مثل:

---

(١) رواه أحمد في «مسنده» برقم (١٧٧٢٢).

«مُحَمَّدٌ، مُحَمَّدًا، مُحَمَّدٍ» فهي معربة؛ بمعنى أن آخرَها يتغيَّرُ، وهذا التغييرُ يكون على حسَب ما يقتضيه الإعرابُ.

فنقول: «جَاءَ مُحَمَّدٌ»، و«رَأَيْتُ مُحَمَّدًا»، و«سَلَّمْتُ عَلَى مُحَمَّدٍ».

فقولنا «مُحَمَّدٌ» في المثالِ الأولِ وقعَ فاعلًا مرفوعًا، وعلامةُ رفعِه الضمَّة.

وفي المثال الثاني: «مُحَمَّدًا» وقعَ مفعولًا به منصوبًا، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ.

وفي المثال الثالثِ: «مُحَمَّدٍ» وقعَ اسمًا مجرورًا، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ؛ فتلاحظ تغير آخر الكلمة في هذه الأحوال بحسب موقعها، وهذا معنى كونها معربة.

وقولُه: «الكَلِم»؛ المرادُ بالكَلِمِ أمران:

الأول: الاسمُ المُتمكِّن؛ وَهُوَ «الِاسْمُ المُعْرَبُ»، بخلافِ غيرِ المُتمكِّنِ؛ وَهُوَ «الِاسْمُ المَبْنِي»، فلا يدخلُ في الإعراب.

الثَّاني: الفعلُ المضارعُ الخالي من نونِ الإناثِ ومن نُونَيِ التَّوكيدِ.

ولأنَّ الحروفَ كلَّها مبنيَّةٌ وليست معربة؛ فلا تدخلُ في بابِ الإعراب، وكذلك الأفعالُ كلُّها مبنيَّة، عدا الفعلَ المضارعَ الخاليَ من نونِ الإناثِ ومن نونَيِ التَّوكيدِ.

وقوله «أواخر» يخرج ما عدا ذلك، فلو وجدنا تغييرًا في أول الكلمة أو وسطها- لم يكن إعرابًا؛ لأن الإعراب محلُّه أواخرُ الكَلِمِ، كالتغيير الذي يَحدُثُ في دال «دِرْهَمٍ» وألِف «دَابَّةٍ» عند التَّصغيرِ[١].

وقولُه: «لِاخْتِلَافِ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا» اللام في قوله: «لِاخْتِلَافِ» تعليليَّةٌ، أَيْ: إن سببَ تغييرِ أواخر الكلم راجعٌ إلى «اخْتِلَافِ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا».

ولا يُعَدُّ اختلافُ ضبطِ آخر الكلمةِ الناتجُ عن اختلافِ لغةٍ أو لهجةٍ دليلًا على إعرابها؛ لأن العبرة بالعواملِ التي دخلَتْ عليها؛ فمثلًا كلمة «حَيْثُ» يبنيها بعضُ العربِ على الضم، وبعضُهم على الفتحِ، وبعضُهم على الكسرِ، فهذا الاختلافُ

---

(١) تصغير (درهم: دريهم)، وتصغير (دابة: دويبة)؛ فنلاحظ تغير كسرة الدال إلى ضمة عند التصغير، ونلاحظ تغير ألف دابة إلى واو عند التصغير.

في لغاتها لا يدلُّ على إعرابها؛ لأنه تغييرٌ لاختلافِ اللُّغاتِ واللهجاتِ، وليس لاختلافِ العواملِ.

و«العَوَامِل»: جمعُ عاملٍ.

والعاملُ لغةً: اسم فاعل من عمل يعملُ.

واصطلاحًا: ما أثَّر في آخرِ الكلمة برفعٍ، أو نصبٍ، أو خفضٍ، أو جزم؛ مثل: «قامَ زَيْدٌ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ، ولم يخرجْ».

والعاملُ في أبواب النحو المختلفة قد يكون اسمًا أو فعلًا أو حرفًا:

مثالُ الاسم: كلمة (قائم) في قولنا: «أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ»؛ فـ«قَائِمٌ»: مبتدأ، و«الزَّيْدَانِ»: فاعلٌ سدَّ مَسَدَّ الخبر، وهو مرفوع بالألفِ نيابةً عن الضمَّة؛ لأنه مثنى، والعامل الذي أحدَثَ هذه الألفَ هو «قَائِمٌ» وهو اسْمٌ.

مثالُ الفعل: كلمة (جاء) في قولنا: «جَاءَ زَيْدٌ» فـ«جَاءَ» فعلٌ ماضٍ، و«زَيْدٌ» فاعلٌ مرفوعٌ بالضمَّة؛ والعاملُ الذي أحدث هذه الضمة هو: «جَاءَ»، وهو فعل.

مثالُ الحرف: كلمة «إنَّ» في قولنا: «إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»؛ فـ«إنَّ» عاملَةٌ، أي: مؤثرة في اسمها وخبرها، فـ«زَيْدًا» منصوب بـ«إنَّ»، و«قَائِمٌ»: خبر «إنَّ» مرفوع، والعامل فيه «إنَّ» أيضًا، وهي حرف.

والعاملُ قد يكونُ كلمةً ملفوظةً؛ كما في الأمثلة السابقة، وقد يكون شيئًا معنويًّا قلبيًّا غير ملفوظ؛ فمثلًا قولُنا: «التِّلْمِيذُ نَجِيبٌ»؛ فالتلميذ: مبتدأٌ، والمبتدأُ مرفوعٌ، والذي جعَلَه مرفوعًا هو العاملُ؛ لأنه هو المؤثر في حالة الكلمة؛ لكنَّ العامل هنا هو الابتداءُ، وهو شيءٌ معنويٌّ، وليس شيئًا ملفوظًا.

قولُه: «الدَّاخِلَة» صفةٌ للعوامل، و«عَلَيْهَا» أي: على الكلِمِ.

قوله: «لَفْظًا» يعني: أن أواخرَ الكلِمِ تتغير لفظًا كما مرَّ في الأمثلة السابقة.

ومعنى التغيُّر اللَّفظي: ألَّا يمنعَ من النطقِ به مانعٌ؛ فيكون ملفوظًا منطوقًا يسمعه السامع، بخلافِ الكلماتِ المبنيَّة؛ فلا يتغيَّرُ آخرُها، بل تلزمُ حالةً واحدةً في جميع حالاتها، وهي إما مبنيَّةً على الفتحِ، أو الضَّمِّ، أو الكسرِ أو السُّكونِ.

وقد يحصلُ التغييرُ في آخر الكلمة لا بسببِ عاملٍ، كالتغيير في نون «مِنْ» في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٨]، فإن أصلها السكون، لكن فُتِحتْ لالتقاء الساكنين.

وقولُه: «تَقْدِيرًا» أي: أنه يقدر في الذهن عندما يَمنعُ من التلفُّظ به مانعٌ مِنْ تعذُّرٍ أو استثقالٍ أو مناسبة، وذلك كما في الكلمات التي آخرُها حرفٌ من حروفِ العلَّة الثَّلاثةِ «الأَلِفِ، الوَاوِ، اليَاءِ» التي لا تَقبلُ التغييرَ، وتكون الحركاتُ عليها تقديريةً لا لفظيةً.

الإعرابُ التقديريُّ له أسبابٌ ثلاثة:

١- التعذُّرُ: وهو استحالةُ ظهورِ الحركةِ على آخر الكلمة إذا كانت ألفًا؛ مثل: «الفَتَى، وَعِيسَى، وَمُوسَى؛ وَيَخْشَى، وَيَسْعَى» رفعًا، ونصبًا، وجرًّا في الأسماء، ورفعًا ونصبًا في الأفعال، فيتعذَّرُ على اللِّسان إظهارُ الحركةِ على هذا الحرفِ.

٢- الثِّقلُ: وهو صعوبةُ ظهورِ الحركةِ على حرفِ العِلَّةِ، فيَثْقُلُ على اللِّسانِ

النُّطقُ بها، ويَجِدُ في ذلك مشقةً وثِقلًا، وذلك في الكلماتِ التي آخرُها ياءٌ؛ نحو: «القَاضِي، السَّاعِي» مِنَ الأَسْمَاءِ، وَ «يَقْضِي، يَدْعُو» مِنَ الأَفْعَالِ، رفعًا وجرًّا في الأسماء، ورفعًا في الأفعال.

٣- المُناسَبَةُ: وهي ملاءمة الحرف الذي بعدها، فإذا أضيفَ الاسمُ إلى ياءِ المتكلِّم فإن آخرَه يُكسَرُ حتمًا لمناسبة الياء.

فإذا تأمَّلنا كلمةً، آخرُها ألفٌ نحو: «الفَتَى»، وكلمةً، آخرُها ياءٌ نحوُ: «القَاضِي»، وجَدْنا أنَّ ما آخرُه ألفٌ يتعذَّر إظهارُه وإعرابه، رفعًا ونصبًا وجرًّا، وأنَّ ما آخرُه ياءٌ لا يتعذَّرُ ذلك؛ أي: لا يستحيل، ولكنه يُستَثْقَلُ رفعًا وجرًّا.

فتُعرَبُ كلمةُ «الفَتَى» في جملةِ: «جَاءَ الفَتَى» فاعلًا مرفوعًا بالضمَّة المُقدَّرةِ على الألفِ؛ منَعَ من ظهورِها التعذُّرُ.

وتُعرَبُ كلمةُ «القَاضِي» في جملةِ: «قَالَ القَاضِي» فاعلًا مرفوعًا بضمَّةٍ مقدَّرةٍ على الياء؛ منَعَ من ظهورها الثِّقَلُ.

وتُعرَبُ كملة «أَخِي» في جملةِ: «جَاءَ أَخِي» فاعلًا مرفوعًا بضمَّةٍ مُقدَّرةٍ على ما قبلَ ياء المتكلِّمِ؛ منَعَ من ظهورِها اشتغالُ المَحَلِّ بحركةِ المُناسَبَةِ لياء المتكلم، وهو مضافٌ والياء مضافٌ إليه.

فتُقَدَّرُ الفتحةُ كذلك على آخرِ الاسمِ في حالِ المناسبةِ.

والفرقُ بين التعذُّرِ والثِّقَلِ: أنَّ التعذُّرَ هو استحالةُ ظهورِ الحركةِ. وأما الثِّقَلُ فليس استحالة، ولكنه صعوبة كبيرة في النطق، فمثلًا لا يُمكِنُ أن ننطق كلمةَ «الفَتَى» مضمومةً عند قولنا: «جَاءَ الفَتَى»، وأما كلمة «القاضي» فقد نستطيع أن نقول: «جاء القاضيُ» بضم الياء، ولكن النطق بذلك فيه ثقل كبير على اللسان.

وإليكم مثالان على الإعرابِ التقديريِّ:

الأولُ: قولُ الله تعالى: ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣].

الثاني: قولُ الله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ﴾ [البقرة: ٦٠].

ففي الآية الأولى وقعت كلمةُ «الزَّانِي» مبتدأً مرفوعًا بالضمَّة المُقدَّرة على آخرِه؛ منَعَ من ظهورِها الثِّقلُ.

وفي الآية الثانية وقعَتْ كلمةُ «مُوسَى» فاعلًا مرفوعًا، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ المُقدَّرة على آخره؛ منَعَ من ظهورها التعذرُ.

ومن الأمثلةِ على الإعراب الظَّاهرِ الذي تَظهَرُ فيه العلاماتُ:

قولُه تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ﴾ [البقرة: ٢١٠].

وقولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣].

وقولُه تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ﴾ [النحل: ٥٣].

ففي الآية في الأولى وقع اسم الجلالة مرفوعًا؛ لأنه فاعلٌ، وفي الآية الثانية وقع منصوبًا، وفي الآية الثالثة وقَعَ بعدَ حرفِ الجرِّ، فجاءتِ العلاماتُ والحركاتُ ظاهرةً، وسيأتي تفصيلُ ذلك بإذن الله.

ولما ذكر المصنفُ - رحمه الله - الاسمَ المُعرَبَ، كان من المناسب أن يتعرَّض للاسمِ المبني؛ لكنه لم يَفعَلْ - رحمه الله - ولذلك نذكرُ هذا القسمَ بشيءٍ من التفصيلِ:

أولًا:

البناءُ: هو لزومُ آخرِ الكلمةِ حالةً واحدةً من الضبطِ، فلا يتغيَّرُ بتغيُّر الموقعِ الإعرابيِّ، ولا يتغير بتغير العواملِ الدَّاخلةِ عليه؛ أي: إن المبنيَّ هو: الذي لا يتغيَّرُ آخرُه بسببِ ما يدخلُ عليه من العواملِ.

تأمَّلْ - مثلًا - هذه الجملَ الثلاثَ:

«حَضَرَ مَنْ أُحِبُّ»، و «رَأَيْتُ مَنْ أُحِبُّ»، و «مَرَرْتُ بِمَنْ أُحِبُّ».

فـ«مَنْ» اسمٌ موصولٌ، وجاءَتْ نونها ساكنةً في الأحوال الثلاثة «الرفعِ والنَّصبِ والجرِّ»، فهي إذن مبنيَّةٌ؛ لأنها لم تَتأَثَّرْ بما يدخلُ عليها من العواملِ.

وكذلك «أَمْسِ، مُنْذُ، الآنَ، أَينَ... إلخ»، هي كلماتٌ مبنيَّةٌ، وبناء كلٍّ منها يكون على الحركة التي سُمِعت عن العرب، فـ «أَمْسِ» مبنيَّةٌ على الكسر، ولا يتغيَّرُ هذا البناء مهما تغيَّرتِ الكلمةُ في الجملة، وكذلك «مُنْذُ» مبنيَّةٌ على الضم، و«الآنَ» مبنيَّة على الفتح، و «أَينَ» مبنيَّةٌ على الفتحِ.

ثانيًا: حصر أهل اللغة المبنياتِ في الآتي:

١ ـ الحروفُ كلُّها.

٢ ـ الضمائرُ كلُّها.

٣ ـ أسماءُ الإشارةِ، إلا «هذين، هاتين»؛ فيعربان إعراب المثنى.

٤ ـ الأسماءُ الموصولة إلا «اللَّذَيْنِ، اللَّتَيْنِ، أيًّا»، ويُعرب الأولان إعراب المثنى.

٥ ـ أسماءُ الشرط؛ مثل: «مَنْ، مَهما، مَتى، أَينَ...إلخ» إلا «أيًّا».

٦ ـ أسماءُ الاستفهامِ؛ مثل: «متى، أين، كيف... إلخ». إلا «أيًّا».

٧ ـ أسماءُ الأفعال؛ مثل: «هيهاتَ، شتَّانَ... إلخ».

٨ ـ أسماءُ الأصوات، وهذه قليلةُ الاستعمال، مثل: «غَاقْ»[١].

٩ – الحالُ المركبة مزجيًّا، مثل: «شَذَرَ مَذَرَ»، في قولِنا: «تَفَرَّقَ المُقَاتِلُونَ شَذَرَ مَذَرَ».

فـ«شَذَرَ مَذَرَ»: حالٌ مبنيٌّ على فتح الجزأين، بمعنى: مُشتَّتِينَ.

١٠ – الأعدادُ المركبة من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ إلا المثنى منها، مثل: «قَرَأْتُ خَمْسَةَ عَشَرَ كِتَابًا»، فـ«خَمْسَةَ عَشَرَ»: عددٌ مركَّبٌ مبنيٌّ على فتحِ الجزأين في محلِّ نصبٍ.

١١ – العَلَمُ المختومُ بـ «وَيْهِ» مثل: «سِيبَوَيْهِ»؛ فإنه مبني على الكسر دائمًا.

---

(١) غاقْ، وهي كلمة تُقال لزجر الغراب، وكأنها حكاية لصوته.

١٢- العَلَمُ المُؤنثُ على وزن فَعَالِ، مثل: «حَذَامِ»، فإنه يُبنى على الكسر دائمًا أيضًا؛ تقول: «جاءت حذامِ»، و«رأيت حذامِ»، و«مررت بحذامِ».

١٣- اسمُ لا النافيةِ للجنس إذا كان مفردًا أي: ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، مثل: «لَا كَسُولَ مُتَفَوِّقٌ» فـ: كسول: اسم لا النافيةِ للجنس مبنيٌّ على الفتح في محل نصب.

١٤- المنادى المفردُ، أي: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف؛ مثل «محمد» في قولك: «يَا مُحَمَّدُ اجْتَهِدْ».

١٥- بعضُ الظروف، وهي:

أ- ما يختصُّ بالزمانِ؛ مثل: «متى، إيَّانَ، مذْ، منذُ».

ب- ما يختصُّ بالمكانِ؛ مثل: «أينَ، حيثُ، هُنَا».

ج- ما كان مُشتركًا بينَهما؛ مثل: «أنَّى، وَلَدَى».

د- ما قُطِعَ عن الإضافة لفظًا؛ مثل: «قبلُ، وبعدُ»، كما في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ﴾ [الروم: ٥]، فلما حُذِف المضاف إليه بُنِيت على الضم.

هـ- ما كان مركَّبًا؛ مثل: «صباحَ، مساءَ».

* * *

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ، فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالخَفْضُ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا، وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالجَزْمُ، وَلَا خَفْضَ فِيهَا.

....

قوله: «وَأَقْسَامُهُ» أي: إن أقسامَ الإعرابِ عددُها «أَرْبَعَةٌ» بالنسبة إلى مجموعِ الاسم والفعل، وهذا العددُ جاء نتيجةً للحَصْر الاستقرائيِّ التام؛ فلا يَخرُجُ عنها البَتَّةَ، وهذه الأقسامُ هي:

١- «رَفْعٌ»، ومعناه في اللغة: العلو والارتفاع[1]، وهو ضد الخفضِ، أي الانخفاض.

ومعناه اصطلاحًا: حالة إعرابية تقع على الفاعل وما أشبهه من أركان الكلام.

وعلامتُه الأصليَّة الضمَّة « ـُ»، وبدَأَ المصنف بالرفع؛ لأنه لا وجودَ للكلام إلا باسمٍ مرفوعٍ.

٢- «نَصْبٌ» ويأتي في اللُّغَة لعدة معان؛ منها: الشُّخوصُ، والوُضوحُ، والاستواءُ،

---

(١) التحفة الوسيمة شرح على الدرة اليتيمة (ص: ١١).

والاستقامةُ؛ تقولُ: هَذَا مَنْصُوبٌ؛ أي: شاخصٌ.

ومعناه اصطلاحًا: حالة إعرابية تقع على المفعول وما أشبهه مما يأتي فضلة.

وعلامتُه الأصليَّةُ الفتحةُ «ـَ»، وثَنَّى المصنف بالنَّصبِ؛ لأنه علامةٌ لِمَا يقومُ مَقامَ المرفوعِ عندَ عَدَمِه، وهو المُسمَّى: بنائبِ الفاعلِ، ولوجودِ الاشتراك بينَهما في الاسمِ والفعلِ.

٣- «خَفْضٌ»: هو السّفْلُ بضم السين وكسرها، معناه في اللغة: السفل والانخفاض، أو ضدُّ العلوِّ والارتفاعِ والاستواءِ.

ومعناه اصطلاحًا: حالة إعرابية تقع على المضاف إليه وما أشبهه.

وعلامتُه الأصليَّةُ الكسرةُ «ـِ»، وثَلَّثَ المصنف بالخفض: لاختصاصِه بالاسمِ.

٤- «جَزْمٌ»: معناه في اللغة: القَطْع؛ تقول: جزمْتُ الشجرةَ؛ إذا قَطَعْتَها.

ومعناه اصطلاحًا: حالة إعرابية تختصُّ بالفعل إذا وقع بعد أدوات خاصة.

وعلامتُه الأصليَّة السُّكونُ «ـْ».

وأمَّا أنواعُ البناءِ فهي: الضمُّ، والفتحُ، والكسرُ، والسكونُ.

وقوله: «فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالخَفْضُ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا، وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالجَزْمُ، وَلَا خَفْضَ فيها»، أي: أن هذه الأقسام الأربعة الرفع والنَّصب والخفض والجزم، بعضها للأسماء وبعضها للأفعال فللأسماءِ منها:

١- الرَّفعُ: نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

٢- النَّصبُ: نحو: «ضَرَبْتُ زَيْدًا».

٣- الخَفضُ: نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ».

ولا جزمَ في الأسماء؛ لأنَّ الجزمَ ثقيلٌ، والاسمُ خفيفٌ؛ فناسَبَ أن يكونَ الاسمُ غيرَ مجزومٍ.

وللأفعال منها:

١- الرَّفعُ؛ نحو: «يَقُومُ».

٢- النَّصبُ؛ نحو: «لَنْ يَقُومَ».

٣- الجزم؛ نحو: «لَمْ يَقُمْ».

ولا خفضَ فيها؛ لأن الفعلَ ثقيلٌ؛ حَيْثُ إنه يدلُّ على الحدث والزَّمن؛ فلم يُناسِبْ كونه مخفوضًا، خلافًا للاسم الذي يتحمَّل الخفضَ؛ لخِفَّتِه على الألسنةِ.

وليسَتْ كلُّ الأفعال يمضي عليها الرفع والنصب والجزم، وإنَّما يَصدُقُ هذا على المضارعِ فقَطْ؛ وأمَّا فعلُ الأمرُ والفعلُ الماضي فمَبنيَّانِ.

ويتَّضح مما سبق أن من أنواع الإعراب، منها ما هو مشترَكٌ بين الأسماءِ والأفعال وهو نوعان:

الأول: الرفع.

الثاني: النصب.

فمثال الرفع: «الرَّجُلُ يُكْرِمُ ضَيْفَهُ».

فـ «الرَّجُلُ» مرفوع وهو اسم، و «يُكْرِمُ» مرفوع وهو فعل.

ومثال النَّصب: «إنَّ عَمْرًا لَنْ يَأْكُلَ الطَّعَامَ».

فـ «عَمْرًا» منصوب، وهو اسم، و «يَأْكُلَ» منصوب، وهو فعل.

فجاء الاسمُ والفعل مرفوعَيْنِ في المثالِ الأول، ومنصوبَيْنِ في المثالِ الثاني.

ويتضح مما سبق- أيضًا- أن من أنواع الإعراب ما يختصُّ بالأسماءِ فقط، وهو: الخفضُ.

وأما الحروفُ فمبنيَّةٌ، ولا تمضي عليها الأحكامُ السابقةُ.

* * *

بَابُ مَعْرِفَةِ عَلامَاتِ الإعرابِ

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عَلامَاتٍ: الضمَّةُ، وَالوَاوُ، وَالأَلِفُ، وَالنُّونُ:

فَأَمَّا الضمَّةُ؛ فَتكُونُ عَلامَةً لِلرَّفْعِ في أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: في الِاسْمِ المُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالفِعْلِ المُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

....

بعدَ أن تعرَّضَ المصنِّفُ - رحمه الله - إلى الإعراب وأقسامِه، شرَعَ في الكلامِ عن علاماتِه، ففَصَّل فيها تفصيلًا محكمًا؛ وذلك لأهميَّة تلك العلاماتِ على غيرها من علامات البناء مثلًا؛ حيث إنه - رحمه الله - لم يتعرَّضْ للبناء بشيء؛ فدلَّ ذكرُ علاماتِ الإعراب وإهمالُ ما عداها على أهميَّتها في هذا البابِ.

قال: «لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عَلامَاتٍ» والرَّفْعُ في اللُّغةِ: العلوُّ والارتفاعُ، وفي الاصطلاحِ: تغييرٌ مخصوصٌ، يَجلِبُه عاملٌ مخصوصٌ، علامتُهُ الضمَّةُ وما نابَ عنها.

ومن قولِه: «لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عَلامَاتٍ: الضمَّةُ، والواوُ، وَالأَلِفُ، وَالنُّونُ» تستطيعُ أن

تعرفَ متى تكونُ الكلمةُ مرفوعةً؛ وذلك إذا وجدت إحدى هذه العلامات الأربعِ في آخرِها.

ويمكنُ تقسيم علاماتِ الرفعِ هذه على النَّحْو التَّالي:

أولًا: علامة أصلية، وهي الضمَّة للرفعِ.

ثانيًا: علاماتٌ فرعية، وهي بقيَّةُ الأربع المذكورة؛ وهي: الواوُ، والألفُ، والنونُ، وسيأتي تفصيلُ كلِّ علامةٍ منها في موضعِها.

قال: «فَأَمَّا الضمَّةُ: فَتكُونُ عَلامَةً لِلرَّفْعِ في أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ» وبيان هذه المواضع على النَّحْو التالي:

الموضع الأول: «الِاسْمُ المُفْرَدُ» والمراد به: ما دلَّ على معدودٍ واحدٍ، سواءٌ أكان مذكرًا أم مؤنثًا، فهو ما ليس مثنًّى، ولا مجموعًا، ولا ملحَقًا بهما، ولا من الأسماء الخمسةِ، ومثالُه:

«زَيْدٌ، فَاطِمَةُ، كتاب، شجرة، عصفور، نجاح، شجاعة»، وتأتي الضمَّةُ ظاهرةً

ومُقدَّرةً؛ فالظاهرةُ نحو: «الشَّمْسُ سَاطِعَةٌ».

والمُقدَّرةُ نحو: «القَاضِي عَادِلٌ».

ففي المثال الأول: جاءتْ كلمةُ «الشَّمْسُ» مرفوعةً بضمَّةٍ ظاهرةٍ، وهي مُبتدَأٌ.

وفي المثال الثاني: جاءَتْ كلمةُ «القَاضِيُ» مرفوعةً بضمَّة مُقدَّرةٍ، وهي مُبتدَأٌ أيضًا.

وقولُه: «الِاسْمِ» يُخرِجُ الفعلَ والحرفَ؛ والمقصود الاسم المتمكن؛ لأن الاسم المفرد له ثلاث حالات:

الأولى: أن يُشبهَ الحرفَ؛ فيكونُ مبنيًّا لا معربًا، نحو التاءِ في قولِنا: «أَكْرَمْتُ أَحْمَدَ فِي البَيْتِ»، فهذه التاء هي تاء الفاعل، وهي اسمٌ لكنها مَبنية لا معربة؛ لأنها أشبهت الحرف، وتقول فيها: ضميرٌ مُتَّصلٌ مبنيٌّ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

الثانيةُ: أن يُشبِهَ الفعلَ؛ فيكونُ ممنوعًا من الصرف.

الثالثةُ: ألا يُشبِهَ الحرفَ ولا الفعلَ؛ فيكونُ متمكِّنًا في باب الاسميةِ؛ حَيْثُ يُرفَعُ بالضمَّةِ، ويُنصَبُ بالفتحةِ، ويُجرُّ بالكسرةِ.

وخلاصة ما سبق: أن علامة الرفع في الاسم المفرد هي الضمة؛ سواءٌ أكان معرفةً أم نكرةً، مذكَّرًا أم مؤنثًا، فإن علامةَ رفعِه هي الضمَّة؛ نحو:

«ذَهَبَ الرَّجُلُ إلى المَنْزِلِ، وَأَكَلَ أَسَدٌ الفَرِيسَةَ، ورَسَمَتْ فَاطِمَةُ بِالأَلْوَانِ».

فكلمة «الرَّجُلُ» مَعرِفةٌ، وكلمة «أَسَدٌ» نكِرةٌ، وكلمة «فَاطِمَةُ» مُؤَنَّثةٌ.

وكلٌّ منها يُعرَبُ فاعلًا مرفوعًا، وعلامةُ رفعِه الضمَّة الظَّاهرةُ.

الموضع الثاني من مواضع الرفع بالضمة: «جَمْعُ التَّكْسِيرِ»: وهو ما دلَّ على أكثرَ من اثنَيْنِ أو اثنتَيْنِ، مع تغيُّرٍ جمعه عن مفرده ولو تقديرًا.

وسُمِّي تكسيرًا؛ لأن بناءَ مفرده يتكسَّرُ عند الجمعِ، إمَّا بزيادةٍ، أو بنُقْصانٍ، أو بتغيُّرٍ في الحركةِ، أو بما هو مركب من ذلك، ومثاله: «رِجَالٌ، كُتُبٌ، أُسْدٌ».

فمفردُ الأول: رَجُلٌ، وتلاحظ فيه التغيُّر بالزيادةِ عند الجمع؛ فصار هكذا: «رِجَالٌ».

ومفردُ الثاني: كِتَابٌ، وتلاحظ فيه التغيُّر بالنَّقصِ عندَ الجمع، فصار هكذا: «كُتُبٌ».

ومفردُ الثَّالثِ: أَسَدٌ، وتلاحظ فيه تغيُّر حركته عندَ الجمعِ، فصار هكذا: «أُسْدٌ».

ويُرفَعُ جمعُ التكسيرِ بالضمَّة في حالةِ الرَّفعِ؛ كأن يكونَ فاعلًا، أو مبتدأ، أو خبرًا، أو اسمًا لكان، ونحوها من مواقعِ الرَّفعِ.

ومثالُ ذلك قولُه تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ﴾ [آل عمران: ٤٥].

فالملائكة جمع «مَلَك»، وقعَتْ فاعلًا، وهي مرفوعةٌ، وعلامةُ رفعِها الضمَّة الظاهرةُ.

وسواء أكان جمعُ التكسيرِ مصروفًا؛ نحو: «رِجَالٍ»، أو غيرَ مصروفٍ نحو: «مَسَاجِدَ»، فعلامةُ رفعِه هي الضمَّة.

والضمَّةُ في جمع التكسير تأتي ظاهرةً ومقدَّرة، فالظاهرةُ: نحو: «الرِّجَالُ في المَنْزِلِ».

الإعرابُ:

«الرِّجَالُ»: مبتدأٌ مرفوع، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ.

«في»: حرفُ جرٍّ مبنيٌّ على السكون، لا محلَّ له مِن الإعراب.

«المَنْزِل»: اسمٌ مجرورٌ بحرفِ الجرِّ «في»، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ، وشبهُ الجملةِ من الجارِّ والمجرورِ في محلِّ رفعٍ؛ خبرُ المبتدأ: «الرجال».

والضمة المُقدَّرة؛ نحو قولِه تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ﴾ [التوبة: ٥٤]، فكلمةُ «كُسَالَى»: جمع تكسير، وهي مرفوعة بالضمَّة المُقدَّرة، منَع من ظهورها التعذُّرُ.

فائدة: هناك ما يُسمَّى باسمِ الجنسِ الجَمْعي، وهو أيضًا يدلُّ على أكثرَ من اثنَيْنِ أو اثنتَيْنِ، ولكن يُفرَّقُ بينَه وبينَ مفردِه بأمرَيْنِ[١]:

الأول: بالتَّاءِ: مثل كلمة «شَجَرٍ» فهي اسمُ جنسٍ جَمْعيٍّ، مفردُه «شَجَرَةٌ»، بزيادةِ

(١) اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل (ص: ٦٧).

تاءٍ في آخرِه، ومثل كلمة «تَمْرٍ» مفردُها «تَمْرَةٌ» وهكذا.

الثاني: بياءِ النَّسبِ: مثل كلمة «عَرَب» فهي اسمُ جنسٍ جَمْعيٍّ، مفردُه: «عَرَبِيٌّ»، بزيادة ياءِ النَّسبِ في آخره، ومثل كلمة «رُومٍ» مفرده: «رُومِيٌّ» وهكذا، وهذا النوع علامةُ رفعِه الضمَّةُ أيضًا.

الموضع الثالث من مواضع الرفع بالضمة: «جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِم»، أي: وثالثُ المواضعِ التي تكونُ فيه الضمَّةُ علامةً للرَّفع هو: جمعُ المؤنثِ السالمُ، ويُعرَّفُ هذا الجمعُ بأنه: ما دلَّ على أكثر من اثنتَيْنِ بزيادةِ ألفٍ وتاءٍ على آخره، مع سلامةِ بِنية مفردِه.

وسُمِّي سالمًا لسلامةِ بناءِ مفرده عند الجمع، ومثالُه: «مُؤْمِنَةٌ - مُؤْمِنَاتٌ، طَالِبَةٌ - طَالِبَاتٌ».

وذهبَ بعضُ النَّحْويِّين إلى تسميةِ هذا النوعِ من الجمعِ بالجمع المزيدِ بألف

وتاء؛ لوجود التكسير في بعضِ صورِ مفرداته عند الجمع؛ مثل «حُبْلَى» وجمعها: «حُبْلَيَاتٌ».

وقد لا يكونُ هذا الجمعُ في بعض الأحيانِ جمعًا لمؤنثٍ؛ مثل: «إسْطَبْلٍ» فجمعُه: «إسْطَبْلَاتٌ»، وهو مذكر، ومثل: «سُرَادِقٍ» فجمعُه: «سُرَادِقَاتٌ»، وهكذا؛ فالأَوْلى أن يُسمَّى هذا الجمعُ بـ«ما جُمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتَيْنِ».

ونعني بقولنا: «مزيدتَيْنِ»؛ أي: أن تكونَ الألفُ والتاءُ مما زِيدَ على الحروفِ الأصليَّةِ للكلمة، فإن كانتا من أصلِ الكلمة فلا يكونُ من جمعِ المؤنثِ السالمِ، ولا مما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ مزيدتَيْنِ؛ وإنَّما يُسمَّى بجمعِ التكسيرِ حينئذ؛ كما في نحو: «بَيْتٍ» فجمعه: «أَبْيَاتٌ»، فالتاءُ من أصلِ الكلمةِ التي هي «بَيْتٌ» وليسَتْ زائدةً.

والحاصلُ: أن ما كانَ على الصورةِ التي ذَكَرنا - مع غضِّ الطَّرْفِ عن التسمية - فإنه يُرفَعُ بالضمَّة الظاهرة أو المُقدَّرة، ومثالُ الضمَّة الظاهرةِ قولُه تعالى: ﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ﴾ [التوبة: ٧١]؛ رُفِعَتْ كلمة «المُؤْمِنَاتُ» بالضمَّة

الظاهرةِ، وهي جمعُ مؤنثٍ سالمٌ.

وقال النبيُّ عليه الصلاة والسلام: «الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ القِيَامَةِ»[١]؛ رُفِعَتْ كلمة «ظُلُمَاتٌ» بالضمَّة الظاهرةِ، وهي مما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ.

وتكونُ الضمَّةُ مُقدَّرةً إذا أُضيفَ الجمع إلى ياءِ المتكلِّم؛ نحو: «طَالِبَاتِي مُحَافِظَاتٌ عَلَى حُضُورِ الدَّرْسِ».

فائدةٌ: يُلحَقُ بجمعِ المؤنَّثِ السالمِ في الرَّفعِ بالضمَّة بعضُ الألفاظِ؛ مثل: «أُولَاتِ»، وكلُّ اسم مفردٍ انتهى بألفٍ وتاءٍ مزيدتين؛ مثل: «عَرَفَاتٍ، وَأَذْرِعَاتٍ... إلخ».

والمُلْحقُ هو: ما يُعرَبُ إعراب ما أُلحِقَ به، ولكنَّه يُخالِفُه في بعضِ شروطه.

الموضع الرابع من مواضع الرفع بالضمة: ذكره في قوله: «وَالفِعْلِ المُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ» وهذا الموضعُ هو الرَّابعُ من المواضعِ التي ذكَرها المصنِّفُ - رحمه الله - وتكونُ الضمَّةُ فيها علامةَ رفعٍ، وذلك بعدَ الاسمِ المفردِ،

---

(١) متَّفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وجمعِ التكسيرِ، وجمع المؤنَّثِ السَّالِمِ وما يلحق به، وهذه الثلاثةُ تُعَدُّ أسماءً، وأمَّا الأفعالُ فلا يُرفَعُ بالضمَّة منها إلا الفعلُ المضارعُ.

وهذه الضمة قد تكون:

١- ضمَّة ظاهرة، وهذه تأتي مع المضارع الذي ينتهى بحرفٍ صحيحٍ غيرِ معتلٍّ في حالةِ الرفع، ويسمى: صحيحَ الآخِر، أي: لم ينتهِ بواحد من حروفِ العلَّةِ: «الألف والواو والياء»؛ نحو: «يَكْتُبُ الطَّالِبُ الدَّرْسَ».

فالفعل «يَكْتُبُ»: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ؛ لأنه صحيحُ الآخِرِ.

٢- ضمَّة مُقدَّرة، وهذه تأتي مع المضارعِ المعتلِّ الآخِر، فإن كان معتلًّا بالألفِ قُدِّرَتِ الضمَّةُ في حالةِ الرفعِ للتعذُّر، وإن كان معتلًّا بالياءِ أو الواوِ قُدِّرَتِ الضمَّةُ في حالةِ الرفعِ للثِّقَلِ.

ومثالُ المعتلِّ الآخِر بالألف: «يَأْسَى الرَّجُلُ لِفَقْدِ أَخِيهِ»، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا

يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾ [فاطر: ٢٨].

فكلٌّ مِن الفعلِين «يَخْشَى، ويَأْسَى»: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ المُقدَّرةُ منَع من ظهورِها التعذُّرُ.

ومثالُ المعتلِّ الآخِرِ بالواو: «تَسْمُو الأَخْلَاقُ بِصَاحِبِهَا»، وقولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥].

فكلٌّ من الفعلِين «يَدْعُو، ويَسْمُو»: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ المُقدَّرةُ منَعَ من ظهورِها الثِّقلُ.

ومثالُ المعتلِّ الآخِرِ بالياءِ: «يَمْشِي الرَّجُلُ في حَاجَةِ أَخِيهِ»، وقولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِي بِٱلْحَقِّۖ﴾ [غافر: ٢٠].

فكلٌّ من الفعلين «يقضي، ويمشي»: فعلٌ مضارعٌ مرفوع، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ المُقدَّرةُ منع من ظهورِها الثِّقل.

ولا تُفارِقُ الضمَّةُ الفعلَ المضارعَ في حالةِ الرفعِ إلا في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا اتَّصَلَ بآخرِه نونُ النسوة؛ نحو قولِه تعالى: ﴿يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖۚ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فكلمة «يَتَرَبَّصْنَ» فعلٌ مضارعٌ اتَّصَل به نونُ النسوةِ، فلا يكونُ معربًا؛ لاتِّصالِه بهذه النونِ؛ بل يُبنَى في هذه الحالةِ على السكون، وتكونُ نونُ النسوةِ ضميرًا مبنيًّا على الفتحِ في محلِّ رفعٍ فاعلًا.

الثاني: إذا باشرَتْه[1] نونُ التوكيد؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]، فكلمة «لَيُسْجَنَنَّ» فعلٌ مضارعٌ باشرَتْه نونُ التوكيدِ الثَّقيلةُ، وكلمةُ «وَلَيَكُونًا» فعلٌ مضارعٌ باشرَتْه نونُ التوكيدِ الخَفيفةُ، فلا يكونُ

---

(١) لفظ المباشرة هنا أفضل من مجرد ذكر الاتصال؛ قال ابن هشام في «شرح شذور الذهب» (ص: ٩٤): «واحترزتُ باشتراط المباشرة من نحو قَوله تعالى: ﴿۞لَتُبۡلَوُنَّ فِيٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡ وَلَتَسۡمَعُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦] فَإن الفعل في ذلك معرب وإن أُكِّد بالنُّون؛ لأنه قد فُصِل بينهما بالواو التي هي ضمير الفاعل وهي ملفوظ بها في قَوله تعالى: ﴿لَتُبۡلَوُنَّ﴾، ومُقدَّرة في قوله تعالى: ﴿وَلَتَسۡمَعُنَّ﴾ إذ الأصل لتسمعونا؛ فحُذِفت نون الرفع استثقالًا لاجتماع الأمثال؛ فالتقى ساكنان: الواو والنون المدغمة، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين».

الفعل معربًا لاتِّصالِه بهاتين النُّونَيْنِ؛ بل يُبنى في هذه الحالة على الفتح، وتكونُ نونُ التوكيد حرفًا مبنيًّا، لا محلَّ له مِن الإعراب.

الثالث: أن يكونُ الفعلُ المضارعُ من الأفعال الخمسة أو الأمثلة الخمسة - كما يُسمِّيها بعضُ الشُّرَّاح - وسُمِّيت بذلك؛ لأن لها خمسة أشكال أو صيغ، هي:

١- الفعلُ المضارعُ المتصل بألفِ الاثنين الدَّالُّ على الغائبَيْنِ نحو: «هُمَا يَلْعَبَانِ الكُرَةَ».

٢- الفعلُ المضارعُ المُتَّصلُ بألفِ الاثنَيْنِ الدَّالُّ على المخاطبَيْنِ نحو: «أَنْتُمَا تَعْمَلَانِ الوَاجِبَ».

٣- الفعلُ المضارعُ المتَّصلُ بواوِ الجماعةِ الدَّالُّ على الغائبِينَ نحو: «هُمْ يُدَافِعُونَ عَنِ الوَطَنِ».

٤- الفعلُ المضارعُ المتَّصلُ بواوِ الجماعةِ الدَّالُّ على المخاطَبِينَ نحو: «أَنْتُمْ

تَعْمَلُونَ بِإِخْلَاصٍ».

٥- الفعلُ المضارعُ المتَّصلُ بياءِ المُخاطَبَةِ نحو: «أَنْتِ تُحَافِظِينَ عَلَى قِيَمِ الإِسْلَامِ».

فإذا كان المضارعُ واحدًا من هذه الأمثلةِ الخمسةِ فلا يرفَعُ بالضمَّة في حالةِ الرَّفعِ، وإنَّما يرفعُ بثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

وبهذا يتبيَّنُ مقصودُ المُصَنِّف من قوله: «وَالفِعْلِ المُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ»، أي: كان خاليًا مما ذكرناه من الأمورِ الثلاثةِ التي تَمنَعُ رفعَه بالضمَّة.

* * *

وَأَمَّا الوَاوُ: فَتَكُونُ عَلامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَفِي الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ، وَهِيَ: أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكِ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ.

....

قولُه: «وَأَمَّا الوَاوُ» فهي العلامةُ الثانيةُ من علاماتِ الرَّفعِ الأربعِ التي ذكرها المصنف رحمه الله، فبعدَ كلامه- رحمه الله - عن مواضعِ الضمَّة، أَتْبَعَ ذلك بالمواضعِ التي تنوبُ فيها الواو عن الضمَّة، فقال: «وَأَمَّا الوَاوُ» وهي من العلاماتِ الفرعيَّة للرَّفعِ، ولها مواضعُ للرفع بيَّنها المصنِّف بقوله: «فَتَكُونُ عَلامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَفِي الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ» أي: تنوبُ الواوُ عن الضمَّة في موضعَيْنِ:

الأول: جمعُ المذكَّرِ السَّالمُ:

وهو: «كلُّ اسمٍ دلَّ على أكثرَ من اثنَيْنِ، بزيادةِ واوٍ ونونٍ في حالة الرفعِ، وياءٍ ونونٍ في حالَتَيِ النَّصْبِ والجَرِّ، من غيرِ عطفٍ ولا توكيدٍ، مع سلامةِ بِنيةِ مفردِه»، وقد يقال في تعريفه: «ضَمُّ اسْمٍ إلى أَكْثَرَ مِنْهُ، مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ وَلَا تَوْكِيدٍ، مَعَ سَلَامَةِ المُفْرَدِ».

شرحُ التَّعريفِ:

قولُنا: «كلُّ اسمٍ» يدلُّ على أنَّ ما يُجمَعُ هذا الجمعَ هي الأسماءُ لا غيرُها، وقولُنا: «دلَّ على أكثرَ من اثنَيْنِ» يدلُّ على أنَّ مفردَه لا يكونُ إلا مذكَّرًا(١).

وقولُنا: «مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ» أي: لو أتيتَ بكلمةٍ وعَطَفْتَ مثلَها عليها؛ فلا يكونُ هذا جمعًا؛ لأنَّك ما أتيتَ بجمعٍ للاسمِ، وإنَّما عطَفْتَه على نفسِه، ومثال ذلك قولنا: «جَاءَ عَلِيٌّ وَعَلِيٌّ وَعَلِيٌّ» فلا يقولُ أحدٌ: إن عليًّا في هذا المثال يعد جمعَ مذكر سالمًا؛ نعم قد يفيد هذا الأسلوب جمعًا من حيث المعنى، لكن في اصطلاح النُّحاة لا يعد جمعَ مذكر سالمًا؛ لأن الجمع هو ما كان لفظًا واحدًا دون عطف.

---

(١) فخرج بهذا القيد «جمع المؤنث السالم»؛ لأن مفرده غالبًا ما يكون مؤنثًا، ولكن مفرده قد يكون كذلك مذكَّرًا أحيانًا، كما نقول: إصطبلات جمع إصطبل، جوابات جمع جواب، خطابات جمع خطاب.

وخرج كذلك «المثنى»- كما سيأتينا - فهو يدل على «اثنين أو اثنتين»، فنقول: «زَيْدانِ مثنى زَيْد، وزَيْنَبانِ =مثنى زَيْنَب».

وقولنا: «وَلَا تَوْكِيدٍ» يعني: أنك لو جئت باسمٍ ما، ثم كرَّرته توكيدًا لفظيًّا؛ فلا يكون ذلك جمعًا سالمًا له؛ فلو قلت: «جَاءَ أَحْمَدُ أَحْمَدُ أَحْمَدُ» فهذا لا جمعَ فيه؛ لأنه اسمٌ واحدٌ كرَّرتَه للتَّوكيدِ؛ فتكْرارُ الأسماءِ لا يدلُّ على جمعِها؛ وإنَّما جاءَ التَّكْرارُ لتأكيدِ الذَّاتِ نفسِها، لا غيرِها.

وقولُنا: «مَعَ سَلَامَةِ بِنيةِ مفردِه» أي: مع سلامةِ بِنيةِ مفردِه المُذكَّر من التغييرِ عند جمعِه؛ فيَخرجُ بهذا القَيدِ جمعُ التكسيرِ؛ لأنَّ بناءَ مفردِه يتغيَّرُ عندَ الجمعِ؛ فكلمةُ «رِجَالٍ» - مثلًا - هي جمعٌ لمذكرٍ، ولكنَّ مفردها «رَجُلٌ» لم يَسْلَمْ مِن التَّغييرِ عندَ الجَمْعِ؛ ومِنْ ثَمَّ فإنَّا لا نُسمِّيه جمعَ مذكرٍ سالمًا؛ لأنَّ كلمةَ «سَالِم»تعني: أنَّه غيرُ مُكسَّرٍ، أي: سَلِمَ منْ أيِّ تغييرٍ؛ فبَقِيتْ حروفُ مفردِه سالمةً، وبَقِيتْ حركاتُه أيضًا سالمةً، فلا تتغيَّر هي أيضًا.

إذن: تُشترَطُ السَّلامةُ في الحروفِ والحركات معًا في هذا الجمع، ومثالُ ذلك كلمة: «مُسْلِمُون» فهي جمعُ مذكرٍ سالمٌ، وهي صالحةٌ لأَنْ تتجرَّدَ من الزيادةِ

التي طرَأَتْ على مفردِها كعلامةٍ للجمع، وهي الواوُ والنون؛ فإذا تجرَّدَتْ من الواو والنون صارت الكلمةُ مفردةً بمجردِ حذفِ هذَيْنِ الحرفَيْنِ، وتكونُ سالمةَ الحروفِ وسالمةَ الحركاتِ كما كانت قبلَ الحذفِ؛ فتقولُ: «مُسْلِمٌ».

شروطُ جمعِ المذكَّرِ السَّالمِ:

الأول: أَنْ يكونَ عَلَمًا أو صفةً لمذكَّرٍ.

الثاني: أن يكونَ خاليًا من التاءِ المربوطةِ.

وأما إذا كان العَلَمُ منتهيًا بتاء مثل: «حَمْزَةَ، مُعَاوِيَةَ، أُسَامَةَ» فلا يجوزُ أن نجمعَه جمعَ مذكرٍ سالمًا؛ بسببِ هذه التَّاءِ.

الثالث: أن يكونَ خاليًا من التركيبِ[1].

وإن جاء مركبًا تركيبًا مزجيًّا مثل: «مَعْدِي كَرِبَ»، أو تركيبًا إسناديًّا مثل: «تَأَبَّطَ شَرًّا» فلا يجوزُ أن نجمعَه جمعَ مذكرٍ سالمًا.

---

(١) ويُوجد شروط أخرى في جمع المذكر السالم، ولكنها لا تناسب المبتدئ.

فإذا توفَّرتْ هذه الشروطُ؛ فإن الكلمةَ يجوزُ أن تُجمَعَ جمعَ مُذكَّرٍ سالمًا.

ومثالُه: «مُحَمَّدُونَ»، فهو جمعُ مذكَّرٍ سالمٌ، مفردُه «مُحَمَّدٌ».

وكلمة «مُسْلِمُونَ» جمعُ مذكَّرٍ سالمٌ، مفردُه «مُسْلِمٌ»؛ فكلمة «مُحَمَّدٌ» عَلَمٌ لمذكَّرٍ مفردٍ عاقلٍ خالٍ من التَّاء المربوطةِ غيرُ مركَّبٍ، و«مُسْلِمٌ» صفةٌ لمذكَّرٍ مفردٍ عاقلٍ خالٍ من التاءِ المربوطةِ، غيرُ مركَّبٍ.

ومثالُه أيضًا قولُه تعالى: ﴿فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٨١]، وقولُه تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٢]، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ﴾ [الصافات: ٣٨].

فكلٌّ من: «المُخَلَّفُونَ - الرَّاسِخُونَ - المُؤْمِنُونَ - لَذَائِقُو[1]» جمعُ مذكَّرٍ سالمٌ،

---

(١) وقد حُذفت النون منها للإضافة، فأصلُها: «ذائقون» كما في قوله تعالى: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ إِنَّا لَذَآئِقُونَ﴾ [الصافات: ٣١]، ولكن القاعدة عند النحاة: أنَّ النونَ في جمع المذكر السالم وكذلك =

دلَّ على أكثرَ من اثنَيْنِ، بزيادةِ الواوِ والنُّونِ على مفردِه، وهو صفةٌ لمذكَّرٍ عاقلٍ، جاء خاليًا من التاءِ المربوطة، وخاليًا عن التركيب، ومفرد كل منها: «مُخَلَّفٌ - رَاسِخٌ - ومُؤْمِنٌ».

وكلُّ لفظ من هذه الكلمات المجموعة مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الواوُ نيابةً عن الضمَّة، والنونُ التي بعدَ الواوِ عِوَضٌ عن التنوينِ[1] فإذا جمعنا كلمة: «مُخَلَّفٌ»؛ فإذا جُمِعَتْ جمعَ مذكر سالمًا نقول: «مُخَلَّفُونَ»، والواو هي علامة الرفع، وقِسْ على ذلك بقيةَ الكلمات.

=في المثنى - كما سيأتينا إن شاء الله - تَسقُطُ عند الإضافة، قال الحريري رحمه الله في مُلحتِه:

وتَسقُطُ النُّونانِ فِي الإضافهْ نحوُ رأيتُ ساكِني الرُّصَافَهْ
وَقد لَقِيتُ صاحبَيْ أَخِينَا فاعلَمْهُ فِي حذفِهِمَا يَقينَا

فكلمة «ساكِنِي» جمعُ مذكر سالمٌ، حُذِفَتْ النونُ منه للإضافة، وكلمة «صاحبَيْ» مثنًّى، حُذِفت نونُه كذلك للإضافة.

(١) انظر: «حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري على متن الآجرومية»: ص (٢٨)، قال: «والنونُ أُتِي بها جبراً لما فاتَه من الإعراب بالحركاتِ وفواتِ التَّنوينِ».

ما يلحق بجمع المذكر السالم:

يُلحَقُ بجمعِ المذكَّرِ السَّالمِ عدَّةُ كلماتٍ جاءَتْ على نفسِ صورتِه، ولكنها ليسَتْ منه حقيقةً؛ لأنها فقَدَتْ بعضَ شروطِ جمعِه السالفِ ذكرُها؛ لكنها تُعرَبُ بنفسِ علاماتِ إعرابه؛ لأنَّها مُلْحقَةٌ به؛ منها:

١- «عشرون وبابُه» أي: ثلاثون، أربعون، خمسون، ستون، سبعون، ثمانون، تسعون.

وتُسمَّى هذا الأعدادُ: ألفاظَ العقودِ.

ومثالُها من كتاب الله قولُه تعالى: ﴿حَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [ص: ٢٣].

وقولُ النبيِّ صلى الله عليه وسلم: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، فَلاَ تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا العِدَّةَ ثَلاثِينَ»[١].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (١٩٠٧).

فكلٌّ مِن: «ثَلاثونَ، تِسْعونَ، عِشرونَ» اسمٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الواوُ نيابةً عن الضمَّةِ؛ لأنَّه مُلحَقٌ بجَمْعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، والسبب في أنها ملحق بجمع المذكر السالم: أنها فقدت شرط سلامة المفرد؛ لأن عشرين ليست جمعًا لعشر.

٢- «أَهْلُونَ»:

قال الله تعالى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا فَٱسْتَغْفِرْ لَنَاۚ﴾ [الفتح: ١١].

وقال لبيدُ بن رَبيعة العامري «من الطَّويلِ»:

وما المالُ والأَهْلُونَ إلَّا وَدِيعةٌ ولا بُدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الوَدائِعُ[١]

فكما ترى أن كلمة «أَهْلُونَ» أَتَتْ مرفوعةً، وعلامةُ رفعِها الواوُ نيابةً عن الضمَّة؛ لأنَّها مُلحَقةٌ بجَمْعِ المُذكَّر السَّالمِ، وسبب الإلحاق: أنها فقدت شرط كونها علمًا أو صفة لمذكر.

---

(١) «ديوان لبيد بن ربيعة العامري» (ص: ٥٦).

٣- «أُولُو»:

ومثالُها قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلۡقِسۡمَةَ أُوْلُواْ ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَـٰمَىٰ وَٱلۡمَسَـٰكِينُ فَٱرۡزُقُوهُم مِّنۡهُ﴾ [النساء: ٨].

فكلمةُ «أُولُو» أتَتْ مرفوعةً، وعلامةُ رفعِها الواوُ نيابةً عن الضمَّة؛ لأنَّها مُلحَقةٌ بجَمْعِ المُذكَّر السَّالمِ، وسبب الإلحاق: أنها ليست جمع أول.

٤- «عالَمون»[1]، بفتح اللام:

مثالُها قولُنا: «يومَ القيامةِ يُجمَعُ العالَمُونَ أمامَ ربِّهم».

فكلمةُ «العالَمُونَ» أتَتْ مرفوعةً، وعلامةُ رفعِها الواوُ نيابةً عن الضمَّة؛ لأنَّها مُلحَقةٌ بجَمْعِ المُذكَّر السَّالمِ، وسبب الإلحاق: أنها ليست جمعًا لعَلَم أو صفة مذكر عاقل.

---

(١) مفردها: عالَم، وهو كل ما سوى الله جل شأنه.

٥- «عِلِّيُّونَ»(١):

مثالُها قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٩].

فكلمة «عِلِّيُّونَ» أَتَتْ مرفوعةً، وعلامةُ رفعِها الواوُ نيابةً عن الضمَّة؛ لأنَّها مُلحَقةٌ بجَمْعِ المُذكَّر السَّالمِ، وسبب الإلحاق: أنها ليست جمع عِلي.

٦- «أَرَضون»، بفتح الرَّاءِ(٢):

مثالُها قولُ النبيِّ صلى الله عليه وسلم: «سَتُفْتَحُ عَلَيْكُمْ أَرَضُونَ، وَيَكْفِيكُمُ اللهُ، فَلَا يَعْجِز أَحَدُكُمْ أَنْ يَلْهُوَ بِأَسْهُمِهِ»(٣).

---

(١) عِلِّيُّون: «اسمٌ للسماءِ السابعةِ، وقيلَ: هو اسمٌ لديوانِ الملائكة الحَفَظَةِ، تُرفَعُ إليه أعمالُ الصالحين من العبادِ.

وقيل: أرادَ أعلى الأَمكنةِ وأشرفَ المراتبِ وأقربَها من اللهِ في الدار الآخرة»؛ انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٣/ ٢٩٤).

(٢) وقد تُسكَّنُ ضَرورةً.

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٩١٨).

فكلمة «أَرَضُونَ» أَتَتْ مرفوعةً، وعلامةُ رفعِها الواوُ نيابةً عن الضمَّة؛ لأنَّها مُلحَقةٌ بجَمْعِ المُذكَّر السَّالِمِ، وسبب الإلحاق: أنها ليست جمعًا لمذكر عاقل، وأيضًا لأن بنية المفرد لم تسلم في الجمع.

٧- «سِنونَ»:

ومثالُها قولُ النبيِّ صلى الله عليه وسلم: «قَبْلَ السَّاعَةِ سِنُونَ خَدَّاعَةٌ»(١).

فكلمة «سِنُونَ» أَتَتْ مرفوعة، وعلامةُ رفعِها الواوُ نيابةً عن الضمَّة؛ لأنَّها مُلحَقةٌ بجَمْعِ المُذكَّر السَّالِمِ، وسبب الإلحاق: أن مفردها لحقته التاء، وأيضًا ليست جمعًا لمذكر عاقل.

الثاني: الأَسماءُ الخَمْسةُ:

قال: «وَفِي الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ؛ وَهِيَ أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكِ(٢)، وَفُوكَ، وَذُو

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» برقم (٨٤٥٩).

(٢) (حموكِ) بكسر الكافِ؛ لأن الحَمَ اسمٌ لأقارب الزوجِ على المشهور، وقيل عكس ذلك؛ انظر: «فتح رب البرية على الدرة البهية نظم الآجرومية» للبيجوري (ص: ١٤)، ط مصطفى البابي الحلبي، ١٣٤٣هـ.

مَالٍ» هذا هو الموضع الثاني الذي تكونُ الواوُ فيه علامةً للرَّفعِ نيابةً عن الضمَّة، والأسماءُ الخمسةُ هي أسماءٌ مُحدَّدةٌ ومُعيَّنةٌ، ليست أوزانًا، وإنَّما هي خمسة أسماءٍ مَعدُودةٌ في العربيَّة أُعرِبَتْ هذا الإعرابَ؛ فتُرفَعُ بالواوِ نيابةً عن الضمَّة.

وهي: «أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكِ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ».

ومن أمثلتِها قولُه تعالى: ﴿قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٩٤]، فـ«أَبُوهُمْ» فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الواوُ نيابةً عن الضمَّة؛ لأنَّه من الأسماءِ الخمسةِ.

وتُعرَبُ هذه الأسماءُ بالواو رفعًا وبالياء جرًّا وبالألف نصبًا، ولا بدَّ لها من شروط حتى تعربَ هذا الإعرابَ، ويمكن تقسيم هذه الشروط إلى نوعين: شروط عامة وشروط خاصة.

أولًا: الشروط العامة:

الشرطُ الأول: أن تكونَ مُفرَدةً[1]:

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ٤٦).

فإذا ثُنِّيتْ أعربت إعرابَ المثنى؛ فتُرفع بالألف وتُنصَب وتُجَرُّ بالياء؛ وإذا جُمعت فلا تُعرَبُ إعرابَ الأسماءِ الخمسةِ، إنما تُعرَبُ على حسَبِ الجمع الذي جمعت عليه، فإن جُمعت جمعَ تكسير رُفعت بالضمَّة[١]، وإن جُمعت جمعَ مذكرٍ سالمًا رُفعت بالواو[٢].

ومثالُ ذلك: «جَاءَ الأَبَوَانِ»، وَ «رأَيْتُ الأَبَوَيْـنِ»: فتعربُ «الأَبَوَانِ» في المثال الأول فاعلًا مرفوعًا، وعلامةُ رفعه الألفُ نيابةً عن الضمَّة؛ لأنه مثنى، وتعرب كلمة «الأَبَوَيْـنِ» في المثال الثاني مفعولًا به منصوبًا، وعلامةُ نصبِه الياء؛ لأنه مثنى.

وكذلك إن كانت جمعًا[٣] مثل: «هَؤُلاَءِ آبَاؤُكَ» فكلمة «آباؤك» ليست من الأسماء

---

(١) كما ذكرنا ذلك صـ٦٥.

(٢) كما ذكرنا ذلك صـ٧٥.

(٣) قد تُجمعُ بعضُ هذا الأسماء جمع مذكرٍ سالمًا؛ فحين إذن ترفع بالواو، لكن ليس لأنها من الأسماء الخمسة، ولكن لأنها جمع مذكر سالم؛ ومثالها قول الشاعر:

أَبُـونَ ثلاثـةٌ هَلَكُـوا جَمِيعًـا ... فَـلَا تَسْـأَمْ دُمُوعُـكَ أَن تُراقَـا

والشاهدُ قولُه: (أَبُونَ) جمعُ أبٍ، وقد رُفع بالواو؛ لأنه جمعُ مذكَّرٍ سالمٌ.

الخمسة؛ فتُعرب خبرًا مرفوعًا، وعلامةُ رفعه الضمَّةُ؛ لأنها جمعُ تكسير.

الشرطُ الثاني: أن تكون مُكبَّرةً، غيرَ مُصغَّرةٍ:

فإذا صُغِّرت خرجت عن هذا الباب، ومثال ذلك: «هَذَا أُخَيَّ أَحْمَدُ»؛ فـ «أُخَيَّ» خبرٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ على آخرِه، وليس من الأسماء الخمسةِ؛ لكونه مُصغَّرًا، وشرطُ رفعِها بالواوِ أن تكونَ مُكبَّرةً دونَ تَصغيرٍ، فإذا صُغِّرَتْ أُعرِبَتْ بالحركاتِ.

الشرطُ الثالثُ: أن تكونَ مُضافةً:

سواءٌ كانت إضافتُها إلى اسمٍ ظاهرٍ؛ كما في قولِه تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ بِٱلْأَحْقَافِ﴾ [الأحقاف: ٢١]، أو إلى ضميرٍ؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: ٢٣]، فإذا جُرِّدَتْ عن الإضافة أُعرِبَتْ على الأصلِ؛ أي: بالحركات؛ فتُرفَعُ بالضمَّة؛ نحو: «هَذَا أَبٌ»، وتُنصَبُ بالفتحةِ؛ نحوُ: «رَأَيْتُ أَبًا» وقولِ الله عزَّ وجلَّ: ﴿قَالُواْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ [يوسف: ٧٨]،

وتُجَرُّ بالكسرةِ؛ نحو: «مَرَرْتُ بِأَبٍ».

الشرطُ الرابعُ: أن تكونَ إضافتُها إلى غيرِ ياءِ المُتكلِّمِ:

فإذا أُضيفَتْ إلى ياءِ المتكلِّم لم تكن اسمًا من الأسماء الخمسةِ، وأُعربت بالحركاتِ المُقدَّرة؛ نحو قولِه تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾ [ص: ٢٣] فـ«أَخِي» خبرٌ مرفوع، وعلامةُ رفعِه الضمَّة المُقدَّرة على آخره، منع من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسَبة.

ثانيًا: الشروطُ الخاصَّةُ، أي: التي تختصُّ ببعض هذه الأسماء دون بعض:

الشرطُ الأوَّلُ: أن تكونَ «فُوكَ» خاليةً مِن الميمِ:

فإن كانتْ بالميمِ أُعرِبَتْ بالحركاتِ الأصليَّة، فنقولُ: «فَمُكَ رَائِحَتُهُ طيِّبةٌ» فكلمةُ «فَمُكَ» أتَتْ مرفوعةً بالضمَّة الظاهرةِ؛ لأنَّها اسمٌ مُفردٌ؛ لوُرودِها بالميمِ.

الشرطُ الثَّاني: أن تكونَ «ذو» بمعنى صاحِبٍ:

وهذا احترازٌ مِنْ «ذُو» التي بمعنى «الَّذي» وما أشبهها من الأسماء الموصولة

- على لُغةِ قبيلةِ طيِّءٍ - فإنَّها لا تُعرَبُ إعرابَ الأسماءِ الخمسةِ، ومثالُها قولُ الشاعرِ:

فـإنَّ المـــاءَ مـــاءُ أبـي وجَـدِّي وبِئـري ذو حَفَـرْتُ وذو طَوَيْـتُ

الشاهدُ: قولُه: «ذو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ»، أي: التي حَفَرْتُ والتي طَوَيْتُ.

ومثالُ ما اجتمعَتْ فيه الشروطُ السَّابقةُ فرُفِعَ بالواوِ نيابةً عن الضمَّة:

(أخوه) في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف: ٨].

(أبوهم) في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَۖ لَوْلَآ أَن تُفَنِّدُونِ﴾ [يوسف: ٩٤].

(ذو) في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [البقرة: ١٠٥].

وقولُنا: «حَموكِ رجلٌ شجاعٌ».

وقول القائل: «لا فُضَّ فُوكَ».

فكلٌّ من: «أَخُوهُ، أَبُوهُمْ، ذُو، حَموكِ، فُوكَ» اسمٌ مرفوعٌ بالواوِ نيابةً عن الضمَّة؛ لأنَّه مِنَ الأسماءِ الخَمْسةِ.

* * *

وَأَمَّا الأَلِفُ: فَتَكُونُ عَلامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الأَسْمَاءِ خَاصَّةً.

....

قال: «وَأَمَّا الأَلِفُ فَتَكُونُ عَلامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الأَسْمَاءِ خَاصَّةً». هذه هي العلامةُ الثَّالثةُ من علاماتِ الرفع، وتكون الألفُ علامةً للرفع نيابةً عن الضمَّة في موضعٍ واحدٍ، وهو في «تَثْنِيَةِ الأَسْمَاءِ خَاصَّةً»؛ أي: في المُثنَّى من الأسماءِ.

تعريف المثنى:

المثنى: «كُلُّ اسْمٍ دَلَّ عَلَى اثْنَيْنِ أَوِ اثْنَتَيْنِ بِزِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ، وَأَغْنَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ عَنِ العَاطِفِ وَالمَعْطُوفِ»[1].

فقولُنا: «كُلُّ اسْمٍ دَلَّ عَلَى اثْنَيْنِ أَوِ اثْنَتَيْنِ» يُخرِجُ ما دلَّ على واحدٍ، وما دلَّ على أكثرَ من اثنَيْنِ.

وقولُنا: «بِزِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ» هي الألفُ والنون في حالةِ الرَّفعِ، أو الياءُ والنونُ في

---

(١) شرح ألفية ابن مالك للعثيمين (٥/ ٥).

حالتَيِ النَّصْبِ والجَرِّ على مفردِه.

وهذا القيد يُخرج ما دل على اثنين بغير هذه الزيادة، كالميزان مثلًا، فإنه يدل على الكفتين ولكنه ليس مثنى، وكذلك كلمة شفع، فإنها تدل على اثنين وليست مثنى.

ومثالُه: «حَضَرَ الرَّجُلَانِ وَالهِنْدَانِ» فـ«الرَّجُلَانِ» اسمٌ دلَّ على اثنين، و«الهِنْدَانِ» اسمٌ دلَّ على اثنتَيْنِ بزيادةِ ألفٍ ونونٍ في آخرِ كلٍّ منهما.

وقولُنا: «وَأَغْنَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ عَنِ العَاطِفِ وَالمَعْطُوفِ»؛ أي: أغنَتْ عن قولِنا: «أَقْبَلَ الرَّجُلُ والرَّجُلُ» بتكْرارِ كلمةِ «الرَّجُل».

فشرطُ المثنى أَنْ يَجتمِعَ فيه هذه الصِّفاتُ الثلاثُ:

أ- دَلالتُه على اثنين أو اثنَتَيْنِ.

ب- أَنْ يُغنِيَ عن المتعاطفَيْنِ.

ج- أن تأتِيَ في آخره ألفٌ ونونٌ زائدتان، أو ياءٌ ونونٌ زائدتانِ، وتحذف النون عند الإضافة.

شروطُ التَّثنِيةِ:

لا يكون الاسم صالحًا للتثنية إلا بشروط، هي:

١- أن يكونَ مفردًا، فلا يُثنى المثنى، ولا الجمع إلا بتأويل.

٢- أن يكونَ مُعربًا، بخلاف: «هذانِ، وهاتانِ، واللَّذانِ، واللَّتانِ» فقَدْ ورَدَتْ عن العربِ هكذا مُعربةً، مع أنَّ مفرداتِها مبنية؛ فلا يُقاسُ عليها.

٣- ألا يكونَ مركبًا تركيبًا مزجيًّا: مثل «بَعْلَبَكَّ» أو إسناديًّا مثل: «جَادَ الرَّبُّ»، أو تركيبًا إضافيًّا مثل: «عَبْدُ اللهِ».

وإذا أردنا تثنية المركب المَزْجيِّ «بَعْلَبَكَّ»، أو الإسنادي «جادَ الربُّ» نأتي بكلمة: «ذَوا» للمذكر، و«ذواتا» للمؤنث؛ لتوصِّل معنى التثنية إليه، وهي تُرفعُ بالألفِ، وتُنصَبُ وتُجرُّ بالياءِ، وتكونُ مضافةً إلى المركَّبِ، فتقول: «جَاءَ ذَوَا جَادَ الرَّبُّ، وَهُنَاكَ ذَوَاتَا بَعْلَبَكَّ».

وأما في المركب الإضافي فتُثَنَّى الكلمةُ الأولى فتقول: «جاء عَبْدَا اللهِ».

ومن العربِ مَن يُثني المُركَّبَ المزجيَّ بالحرفِ كالمثَّى الحقيقي؛ فيقولُ: «هذان بَعْلَبَكَّانِ، ورأيتُ بَعْلَبَكَّيْنِ»، وهو أسهلُ؛ لدخولِه في القاعدةِ العامَّة لإعراب المُثَنَّى.

٤- أن يكونَ المُفردانِ اللَّذانِ يُرادُ تَثنِيتُهما مُتَّفقَيْنِ في اللَّفظِ والمعنى: فلا يُقالُ: «هَاتَانِ عَيْنَانِ» لـ«عين» الإنسانِ، و«عينِ» الماءِ، وما جاء عن العرب مخالفًا لذلك فهو من باب التغليب، كقولهم -الأبوان- للأب والأم، و-العمران- لأبي بكر وعمر، ونحو ذلك.

٥-أن يكونَ المفردُ الذي يُثَنَّى له نظيرٌ مُماثِلُ: فلا يُؤتَى باسمِ الجلالةِ - مثلًا - فنُثَنِّيه، حاشَ للهِ! فهو واحدٌ أحدٌ، فردٌ صمدٌ، لا يثنى اسمُه - سبحانه - ولا يُجمَعُ.

ما يلحقُ بالمثنى:

يلحق بالمُثَنَّى أربعُ كلماتٍ:

١- كِلَا. ٢- كِلتا. ٣- اثنانِ. ٤- اثنتانِ.

و«كلا، كلتا» لا يُلحقانِ بالمثنى إلا إذا أُضيفا إلى ضميرِ تثنيةٍ؛ مثالُ ذلك: قولُه تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وتقول: «غَابَتِ السَّيِّدَتَانِ كِلْتَاهُمَا».

فكلٌّ من: «كلا، كلتا» اسم مرفوع، وعلامةُ رفعِه الألفُ نيابةً عن الضمَّة؛ لأنَّهُ مُلحقٌ بالمثنى.

أمَّا «اثنانِ، اثنتانِ» فإِنَّهُمْا يُلحَقانِ بالمثَّى بلا شرطٍ، ومثال ذلك: قولُه تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، وقولُه: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًاۖ﴾ [البقرة: ٦٠].

فتجد أن كلًّا من: «اثْنَا، اثْنَتَا» قد رُفع بالألف نيابة عن الضمَّة؛ لأَنَّهُ ملحقٌ بالمثنى، وحُذفت النون منهما للتركيب مع عشر.

* * *

وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلامَةً لِلرَّفْعِ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ؛ إذا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ، أَوْ ضَمِيرُ المُؤَنَّثَةِ المُخَاطَبَةِ.

....

ذكر المصنف - رحمه الله - النَّون، وهي العلامةُ الرابعةُ والأخيرةُ من علاماتِ الرَّفعِ، وفصَّل أحوالَها بقولِه: «وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلامَةً لِلرَّفْعِ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ إذا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ، أَوْ ضَمِيرُ المُؤَنَّثَةِ المُخَاطَبَةِ».

الأفعال الخمسة:

وهذا الفعلُ المضارع الذي ذكره المصنفُ - رحمه الله - له خمسُ صُورٍ عندَ اتِّصالِه بهذه الضمائرِ المذكورةِ، وهو ما يُسمَّى عند النُّحاة بالأفعالِ الخمسة أو الأمثلةِ الخمسة؛ وتحصل هذه الأفعال عندما يتَّصِلَ بالفعل المضارع أحد ثلاثة ضمائرَ للفاعلِ؛ هي:

ألفُ الاثنين: وله صورتانِ: ١- للغائبَيْنِ. ٢- للمخاطبَيْنِ.

واوُ الجماعة: ولها صورتان: ١- للغائبِينَ. ٢- للمخاطبِينَ.

ياءُ المخاطبة: وليس لها إلا صورةٌ واحدة؛ وهي المخاطَبة.

فنتج من هذا التفصيل خمسة أفعال، وهذه أمثلتها: «يَأْكُلانِ، وتَأْكُلَانِ، ويَأْكُلُونَ، وَتَأْكُلُونَ، وَتَأْكُلِينَ».

وتُرفَع الأفعالُ الخمسةُ بثبوتِ النون؛ قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢]، فهنا اتَّصلت بالمضارعِ ألفُ الاثنين، فرفع بثبوت النون، نيابةً عن الضمَّة.

وقال اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُواْ ٱلْكِتَٰبَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا﴾ [الأعراف: ١٦٩]، فالفعلُ: «يَأخُذُونَ»، و «يَقُولُونَ»، كلٌّ منهما مرفوعٌ بثبوتِ النون نيابةً عن الضمَّة؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وواوُ الجماعة ضميرٌ مبنيٌّ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿قَالُواْ نَحْنُ أُوْلُواْ قُوَّةٍ وَأُوْلُواْ بَأْسٍ شَدِيدٍ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِى

مَاذَا تَأۡمُرِينَ﴾ [النمل: ٣٣]، فالفعل «تَأمُرِينَ» فعلٌ مضارعٌ اتَّصلَتْ به ياءُ المخاطَبَةِ؛ فرُفع بثبوت النون نيابةً عن الضمَّة؛ لأنه من الأفعالِ الخمسةِ، وياءُ المخاطبة ضميرٌ مبنيٌّ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

وقال اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿قَالُوٓاْ أَتَعۡجَبِينَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۖ﴾ [هود: ٧٣]، فالفعل «تَعجَبِينَ» فعلٌ مضارعٌ اتَّصلَتْ به ياءُ المخاطبَةِ؛ فرُفع بثبوت النون نيابةً عن الضمَّة؛ لأنه من الأفعالِ الخمسةِ، وياءُ المخاطبة ضميرٌ مبنيٌّ على السكون في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

وإذا أُسند الفعلُ المضارع إلى ياء المتكلم؛ فإن نونًا أخرى تظهرُ مع نونِ الرفع تُسمَّى بنونِ الوِقاية، ومثالُها: «تُسْعِدُونَنِي»، وهذه النونُ تتوسَّطُ بينَ الفعل وياءِ المتكلم؛ لتقِيَ الفعلَ مِن الكسرِ؛ فيصيرُ على هذه الصورةِ بنونَيْنِ[1]:

---

(١) ونطقُ العرب بهذه النون على صُور ثلاثٍ:

الأولى: بإبقاء النونين على أصلهما وينطق بهما معًا، ومنه قوله تعالى: ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ أَنۡ أُخۡرَجَ وَقَدۡ خَلَتِ ٱلۡقُرُونُ مِن قَبۡلِي﴾ [الأحقاف:١٧] فقوله: ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ﴾ بنونِ الرفع ونونِ الوقاية. =

النونُ الأولى: نونُ الرفع.

النونُ الثانية: نونُ الوُقايةِ.

ورُبَّما تُدغَمُ نونُ الرَّفعِ في نونِ الوِقايةِ؛ كما في قولِه تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ [الزمر: ٦٤] بتَشديدِ النُّونِ.

أو تُحذَفُ نونُ الرَّفْعِ تخفيفًا بقلة؛ نحوُ: «تَأْمُرُونِي» بنونٍ واحدةٍ في قراءةِ نافعٍ.

= الثانية: بإدغام نون الرفع في نون الوقاية حتى يصيرا نونًا واحدةً مُشدَّدة، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ [الزمر:٦٤]، فأُسكِنَتْ نونُ الرفع، وأدغمَتْ في النونِ الثانية؛ فصارتا نونًا مشددة.

الثالثة: بحذفِ النونِ الأولى تخفيفًا عند النطق؛ فتصير: «تُسْعِدُونِي» كما في قولنا: «أنتم تُسعدوني بلقياكم!»، ويكونُ الفعلُ مرفوعًا بالنونِ المحذوفةِ تخفيفًا.

وقد تحذفُ نونُ الرفعِ لضرورة الشِّعر كما في قول طرفة:

يَا لَكِ مِنْ قُنْبَرَةٍ بمَعْمَرِ ... خَلا لَكِ الجوُّ فَبِيضِي وَاصْفِرِي

وَنَقِّرِي مَا شِئْتِ أَنْ تُنَقِّرِي ... قَدْ رُفِعَ الفَخُّ فماذا تَحْذَرِي؟

فحُذِفَتِ النُّونُ لضرورةِ الشِّعرِ والأصل: «فماذا تَحْذَرِينَ؟»؛ لأنها لم تُسبَقْ بما يَستوجِبُ حذفَ النونِ، لكنها حُذِفَتْ لضرورةِ الشِّعرِ.

وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلامَاتٍ: الفَتْحَةُ، وَالأَلِفُ، وَالكَسْرَةُ، وَاليَاءُ، وَحَذْفُ النُّونِ.

فَأَمَّا الفَتْحَةُ فَتكُونُ عَلامةً لِلنَّصْبِ في ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: في الاسْمِ المُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَالفِعْلِ المُضَارِعِ إذا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

....

بعد أن ذكر المصنف علامات الرفع، أتبعها بذكر علاماتِ النَّصبِ، وأنَّها خمسُ علاماتٍ؛ هي: «الفَتْحَةُ، وَالأَلِفُ، وَالكَسْرَةُ، وَاليَاءُ، وَحَذْفُ النُّونِ».

قال: «فَأَمَّا الفَتْحَةُ فَتكُونُ عَلامةً لِلنَّصْبِ في ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: في الاسْمِ المُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَالفِعْلِ المُضَارِعِ إذا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْء».

بدأَ المُصنِّفُ -رحمه الله- بالعلامة الأصليَّةِ للنَّصْبِ، وهي الفتحةُ، ثم ذكَر مواضعَها:

الموضعُ الأوَّلُ: في قوله: «فِي الاسْمِ المُفْرَدِ»، والمقصودُ به هنا ما ليس بمثنًّى، أو مجموعٍ، ولا ملحَقٍ بهما، ولا مِنَ الأسماءِ الخمسةِ.

فيُنصَبُ الاسمُ المفردُ بالفتحةِ الظاهرةِ؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ١١٠]؛ فلفظُ الجلالةِ «اللهَ» هنا اسمُ «إنَّ» مفردٌ منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ.

وكذلك نحو: «لَقِيتُ زَيْدًا»، و«قَابَلْتُ فَاطِمَةَ»، فـ«زَيْدًا» و«فَاطِمَة»: اسمانِ مفردانِ منصوبانِ، وعلامةُ نصبِهما الفتحةُ الظاهرةُ؛ لأَنَّهُمَا اسمان مفردانِ، والأول مُذكَّر، والثاني مؤنَّث.

وقد تكون الفتحةُ مقدَّرةً للتعذُّر؛ كما في نحو قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣]، وقولِه: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [السجدة: ٢٣] فكلٌّ من: «الهُدَى، مُوسَى» اسم مفرد منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحةُ المُقدَّرة على الألف منَعَ من ظهورها التعذرُ.

وقد تكونُ الفتحةُ مقدرةً لاشتغال المحل بحركة المناسَبة؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى

ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]؛ فكلٌّ من: «رَبِّي، بَثِّي، حُزْنِي» اسمٌ مفرد، منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ المُقدَّرة؛ منَعَ من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسَبةِ.

الموضعُ الثاني: في قوله: «وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ» أي: مع جمع التَّكسِير، والفتحةُ معه قد تكون ظاهرةً؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾ [الحج: ٢٧] فكلمة «رِجَالًا» جمعُ تكسيرٍ، منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرة. وكقولِه تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: ١٨] فكلمة «المَسَاجِدَ» جمع تكسير، منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ.

وأيضًا نحو: «صَاحَبْتُ الرِّجَالَ»، و«حَادَثْتُ الهُنُودَ»، فـ«الرِّجَالَ» و«الهُنُودَ» جمعَا تكسيرٍ؛ وهما منصوبانِ لكونهما مفعولَيْنِ، وعلامةُ نصبِهما الفتحةُ الظاهرةُ، والأوَّلُ مُذكَّرٌ، جمعُ «رجلٍ»، والثاني مُؤنَّثٌ، جمعُ «هند».

وقد تكونُ الفتحةُ مقدرةً للتعذُّرِ؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾ [الحج: ٢]، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَٰمَىٰ مِنكُمْ﴾

[النور: ٣٢] فـ«سُكَارَى» و «الأَيَامَى» جمعًا تكسيرٍ، وهما منصوبانِ، وعلامةُ نصبِهما الفتحةُ المُقدَّرة على الألف منَعَ من ظهورها التعذُّر.

وقد تكون الفتحةُ مقدرةً لاشتغالِ المحل بحركةِ المُناسَبةِ؛ نحو: ﴿وَكَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَمَا بَلَغُواْ مِعْشَارَ مَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ فَكَذَّبُواْ رُسُلِيۖ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ [سبأ: ٤٥]، فكلمة «رُسُلِي»: جمعُ تكسيرٍ منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ المُقدَّرةُ؛ منَعَ من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسَبةِ.

الموضعُ الثالثُ: في قولِه: «الفِعْلِ المُضارِعِ إذا دَخَلَ عَلَيْهِ ناصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآَخِرِهِ شَيْءٌ» أي: مع الفعلِ المضارعِ المنصوبِ، الذي لم يتَّصِلْ بآخرِه شيءٌ، فقولُه: «إذا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ» زيادة إيضاح للمبتدئ؛ لأن الكلام في النَّصْبِ؛ ولن يُنصَبَ الفعلُ المضارعُ إلا إذا دخَلَ عَلَيْهِ ناصِبٌ، وناصبٌ: أي: عاملُ النَّصْبِ.

وقولُه: «وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ» أي: مما يُوجِبُ بناءَه أو يُغَيِّر أو يمنع إعرابَه، وهو قيدٌ مهمٌّ؛ لأن المضارعَ المنصوبَ إذا اتصل بآخرِه واوُ الجماعةِ أو ألفُ الاثنَيْنِ

أو ياءُ المخاطبةِ؛ فإنه يُنصَبُ بغير الفتحةِ، وتكونُ علامةُ نصبِه حذفَ النونِ، وإذا اتصل بآخره نونُ النسوة يُبنى على السكون، وإذا اتصل بآخره نونُ التوكيد يُبنى على الفتح.

ومن أمثلةِ المضارعِ المنصوبِ بالفتحةِ قولُه تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١] فكلٌّ من: «نَبْرَحَ» و «يَرْجِعَ»: فعلٌ مضارعٌ منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ.

وقد تكونُ الفتحةُ مقدَّرةً؛ كما في نحو: «يَسُرُّنِي أَنْ تَسْعَى إلى المَجْدِ»، فـ«تَسْعَى»: فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(أن)، وعلامةُ نصبه الفتحة المُقدَّرة على الألف منَع من ظهورها التعذُّرُ.

مسألةٌ:

قولُ المصنِّف: «شَيْءٌ» جاء بها نكرةً في سياق النَّفْيِ، فهي تفيدُ العمومَ[1]، أي: تعمُّ

---

(١) انظر: «روضة الناظر وجنة المناظر» لابن قدامة (٢/ ١٣)، و«المسودة في أصول الفقه» لآل تيمية (ص: ١٠٣).

كل ما يتَّصلُ بآخرِ الفعل المضارع.

ولكن ينبغي أن يُستَثْنى من هذا العمومِ أشياءُ؛ كالضمائرِ المتَّصلةِ بالفعل المضارع، فهذه لا تمنعُ نصبَه بالفتحةِ؛ نحو قولِنا: «هَذَا الطَّعَامُ لَنْ يَأْكُلَهُ مُحَمَّدٌ»، و «لَنْ يعلِّمَكَ مثلُ الشَّيْخِ»، ومثل ذلك يقال مع المضارع المرفوع أيضًا.

فالمرادُ بقول المصنف: «شَيْءٌ»: أحدُ الأشياءِ الخمسةِ؛ وهي: «ألفُ الاثنَيْنِ، وواوُ الجماعةِ، وياءُ المخاطَبةِ، ونونُ النِّسوةِ، ونونُ التَّوكيدِ المباشِرةُ».

* * *

وَأَمَّا الأَلِفُ: فَتكُونُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ فِي الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ؛ نحوُ: «رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

....

قال: «وَأَمَّا الأَلِفُ» أي: من علاماتِ النصب؛ وتكون نائبةً عن الفتحةِ في الأسماءِ الخمسةِ، وهذا ما عبَّر عنه بقولِه: «فَتَكُونُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ فِي الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ»، ويُشير بقوله: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ» إلى بقيَّة الأسماءِ إذا وردَتْ في موضعِ النَّصبِ، وهي: «حماكِ، وفاكَ، وذا مال»، وليس للألفِ موضعٌ تنوبُ فيه عن الفتحةِ سوى هذا.

ومثالُ النصب بالألفِ قولُه تعالى: ﴿قَالُواْ يَـٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَـٰعِنَا﴾ [يوسف: ١٧]، فقوله: «يَا أَبَانَا» «يَا» حرفُ نداء، «أَبَانَا» منادًى مضافٌ منصوب، وعلامةُ نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الخمسة؛ وهو ممَّا توافرت فيه الشروطُ المعروفة لإعراب هذه الأسماء بالحروف من إفراد، وتكبير، وإضافة إلى غير ياءِ المتكلم، كما سبق بيانه فيما يُرفع بالواو.

ومثال «الأخ»: قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ وَٱبۡعَثۡ فِي ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾ [الأعراف: ١١١]، فـ«أَخَاهُ» جاءت منصوبة، وعلامةُ نصبها الألفُ نيابةً عن الفتحة؛ لأنها من الأسماء الخمسة.

ومثال «ذي» قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ لَدَيۡنَآ أَنكَالٗا وَجَحِيمٗا ۞ وَطَعَامٗا ذَا غُصَّةٖ وَعَذَابًا أَلِيمٗا﴾ [المزمل: ١٢- ١٣]، فـ«ذَا» هنا من الأسماء الخمسة منصوبٌ بالألف نيابةً عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الخمسة.

ومثال «الفم» بلا ميم: قوله تعالى: ﴿لَهُۥ دَعۡوَةُ ٱلۡحَقِّۚ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسۡتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيۡءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيۡهِ إِلَى ٱلۡمَآءِ لِيَبۡلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦۚ﴾ [الرعد: ١٤]، فإن «فَاهُ» مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبه الألفُ نيابةً عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الخمسة.

فمتى توافرت شروطُ الأسماء الخمسة في واحدٍ منها فإنه يُنصَبُ بالألفِ «كعلامة فرعية» نيابةً عن «العلامةِ الأصليَّة»؛ وهي الفتحةُ.

وَأَمَّا الكَسْرَةُ: فَتكُونُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

....

انتقلَ المصنِّفُ بعدَ ذلك إلى العلامةِ الثالثةِ للنصب؛ وهي الكسرةُ، فقال: «وَأَمَّا الكَسْرَةُ: فَتَكُونُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ».

وتكونُ الكسرةُ علامةً فرعيَّةً، نائبةً عن الفتحةِ في موضعٍ واحد؛ وهو جمعُ المؤنَّثِ السَّالمُ - أو ما جُمِع بألف وتاء مزيدتين[1]- حيث يُنصَبُ بالكسرة ويُرفع بالضمَّة ويُجر بالكسرة، فلا يكونُ كغيره من الأسماء الأخرى التي تُنصب بالفتحة؛ لأن العربَ حملُوا نصبَهُ على جرِّهِ بالكسرةِ قياسًا على أصلِه، وهو جمع المذكَّرِ السَّالِمِ؛ فإِنَّهُمْ حملُوا نصبَهُ على جرِّهِ بالياءِ، ليلتحِقَ الفرعُ بالأصلِ.

ومثالُ نصب هذا الجمع بالكسرة قولُه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْۖ﴾ [المجادلة: ٢]، وقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [النساء: ٢٥]، فكلٌّ مِن:

---

(١) كما يسميه كثير من النحاة.

«أُمَّهَاتِهِمْ»، و «المُحْصَنَاتِ» و «المُؤْمِنَاتِ» جمعُ مؤنثٍ سالمٌ، منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الكسرةُ الظاهرةُ على آخرِه نيابةً عن الفتحة، وكذلك قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۚ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، فكلمةُ «السَّمَاوَاتِ»، جمعُ مؤنثٍ سالمٌ، منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الكسرةُ الظاهرةُ على آخرِه نيابةً عن الفتحة.

أ-ما يُجمع جمْعَ مؤنثٍ سالِمًا:

١- ما فيه تاءُ تأنيثٍ؛ سواء أكان مذكرًا أم مؤنثًا، مثل: «فَاطِمَةُ، فَاطِمَاتٌ»، و«طَلْحَة، طَلحاتٌ».

٢- الأعلامُ المؤنَّثة؛ مثل: «سُعَادُ، سُعَادَاتٌ»، و «مَرْيَمُ، مَرْيَمَاتٌ».

٣- صفةُ المذكر غيرِ العاقلِ، مثل: «جِبَالٌ رَاسِيَاتٌ»، و «أَيَّامٌ مَعْدودَاتٌ».

٤- مصغَّرُ المذكَّر غيرِ العاقلِ؛ مثل: «دِرْهَمٌ، دُرَيْهِمَاتٌ».

٥- المؤنث بالألف الممدودة أو المقصورة؛ مثل: «صحراء وذكرى».

وَقَد نظمها بعضهم[١] فقال:

وَقِسْهُ فِي ذِي التَّا وَنَحْوِ ذِكْرَى   وَدِرْهَمٍ مُصَغَّرٍ وَصَحْرَا

وَزَيْنَبٍ وَوَصْفِ غَيْرِ العَاقِلِ   وَغَيْرُ ذَا مُسَلَّمٌ لِلنَّاقِلِ

ب- ما يلحق بجمع المؤنث السالم:

ومما يُلحَق بجمع المؤنث السالم:

أ- لفظُ «أُولَاتِ»، ويُعامَل معاملتَه، ولا يكونُ جمعَ مؤنث سالِمًا؛ لأنه لا مفرَدَ له من لفظِه؛ قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]، فـ«أُولَاتِ» منصوب، وعلامةُ نصبِه الكسرةُ، وهو مما أُلحِقَ بجمع المؤنث السالم؛ لأنه لا مفردَ له من لفظِه.

ب- «أَذْرِعاتٌ» و «عَرَفاتٌ»، وما شاكلَها، فإن هذا ليس جمعًا وإنَّما هو مفردٌ،

---

(١) وهو الإمام: أبو إسحاق الشاطبي، صاحب «المقاصد الشافية».

لكنه يُعامَلُ معاملةَ جمعِ المؤنث السالمِ في القولِ الصحيحِ[1]، ومنه قول الشاعر:

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا   بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِ

فـ«أذرِعاتٍ» تُعامَل معاملةَ جمع المؤنث السالم، وهي اسمٌ لقريةٍ بالشام.

* * *

(١) ويرى بعضُ النُّحاةِ أنَّه يُعامَلُ معاملةَ الممنوعِ من الصَّرفِ، والصحيحُ: أنه يُرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة.

وَأَمَّا اليَاءُ: فَتَكُونُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ.

....

قول المصنفِ: «أَمَّا اليَاءُ» أي: من علاماتِ النَّصْبِ، وهي العلامةُ الثالثةُ، وتُعدُّ علامةً فرعية للنصب؛ تنوب عن العلامةِ الأصلية؛ وهي الفتحةُ.

وقوله: «فِي التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ» أي: أن الاسمَ المثنى والاسم المجموعَ جمعًا مذكرًا سالمًا يُنصَبانِ بالياءِ نيابةً عن العلامة الأصلية للنصب؛ وهي الفتحة.

فمثالُ المثنى قولُه تعالى: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩]، فكلمة «البَحْرَيْنِ» مثنى «البحر»، وقد جاء منصوبًا، وعلامة نصبه الياءُ نيابةً عن الفتحة.

ومثالُ الجمع قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ﴾ [القمر: ٥٤]، فكلمة «المُتَّقِينَ» اسمُ «إنَّ» منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الياءُ نيابةً عن الفتحة؛ لأنه جمعُ مذكَّرٍ سالمٌ.

وكذلك ما أُلحِقَ - في حالة النصب - بجمع المذكر السالم أو بالمثنى؛ فإنه يُنصَب

مثلَه؛ قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١]، فـ«أَرْبَعِينَ» مُلحَقٌ بجَمْعِ المذكَّر السالم، وهو منصوب، وعلامة نصبه الياءُ نيابةً عن الفتحة.

فائدة: يُفرَّقُ بين الياءَيْنِ في التثنية والجمع بأن الياء في المثنى يكونُ ما قبلَها مفتوحًا، ويكونُ ما بعدَها مكسورًا؛ نحوُ: «إنَّ المُسْلِمَيْنِ العَاقِلَيْنِ مُحْتَرَمَانِ»؛ وأما الياءِ في جَمْعِ المذكَّرِ السالمِ فيكون ما قبلها مكسورًا، ويكونُ ما بعدَها مفتوحًا؛ نحوُ: «إنَّ المُسْلِمِينَ العَاقِلِينَ مُحْتَرَمُونَ».

* * *

وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ؛ فَيَكُونُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ فِي الأَفْعَالِ الخَمْسَةِ التِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ.

....

قولُه: «وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ» أي: من علاماتِ النَّصْبِ، وهي العلامةُ الرابعةُ، وتُعدُّ علامةً فرعيَّةً للنصبِ، تنوبُ عن العلامة الأصليَّةِ؛ وهي الفتحةُ.

وقولُه: «فَيَكُونُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ في الأَفْعَالِ الخَمْسَةِ التِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ» أي: أن حذفَ النونِ يكونُ علامةً للنصبِ في الأفعال الخمسةِ، والأفعالُ الخمسةُ - أو الأمثلةُ الخمسةُ - هي كلُّ فعلِ مضارعٍ اتَّصلَ به أَلِفُ الاثنين أو واوُ الجماعةِ أو ياءُ المُخاطَبةِ، ويكون رفعُها بثَباتِ النُّونِ، ونصبُها وجزمُها بحذفِ النُّونِ؛ نحوُ: «أَنْتُمَا لَنْ تَكْذِبَا، هُمَا لَنْ يَكْذِبَا، أَنْتُمْ لَنْ تَكْذِبُوا، هُمْ لَنْ يَكْذِبُوا، أَنْتِ لَنْ تَكْذِبِي»، ويقال في إعرابها: فعلٌ مضارع منصوب بـ«لن»، وعلامةُ نصبه حذفُ النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة. وقد تعرَّضنا إلى إعراب هذه الأفعال سابقًا بما يُغني عن إعادته هنا.

ومن أمثلة النصب بحذف النون:

قولُه تعالى: ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًىۖ﴾ [آل عمران: ١١١]، وقوله تعالى: ﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [النور: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًاۚ﴾ [النساء: ١٢٨]، فكلٌّ مِن: «يَضُرُّوكُمْ، تَعُودُوا، يُصْلِحَا» فعلٌ مضارع منصوب، وعلامةُ نصبه حذفُ النون نيابةً عن الفتحة؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

فائدة:

كيف يُعرَبُ الفعلُ «تكرموني» في قولنا: «يَجِبُ أَنْ تُكْرِمُونِي»؟

يقال: «تُكْرِمُ»: فعلٌ مضارع منصوب، وعلامةُ نصبه حذفُ النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة. وواو الجماعة: فاعل.

«نِـ»: النونُ للوقاية، لا محلَّ لها من الاعراب.

«ي»: ضميرٌ مبنيٌّ في محل نصبٍ مفعولٌ به.

فائدة:

قال اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، قد يَظنُّ بعضُ الطلبةِ أنَّ الفعل «يَعْفُونَ» في الآية من الأفعال الخمسة، وليس الأمرُ كذلك؛ لأن هذه النونَ المتصلةَ بالفعل هي نونُ النسوة، وعليه: فيكونُ الفعلُ المضارعُ مبنيًّا على السكونِ؛ لاتِّصالِه بنونِ النِّسوة، لكن لو قلت: «الرجال يعفون»، فحينئذ يكون من الأفعال الخمسة، وأصله: -يعفوون-، وحذفت إحدى الواوين؛ لاستثقال اجتماعهما.

* * *

وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عَلاماتٍ:

فَأَمَّا الكَسْرَةُ: فَتَكُونُ عَلامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الِاسْمِ المُفْرَدِ المُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ المُنْصَرِفِ، وَفِي جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

....

ذكَرَ الشيخُ - رحمه الله تعالى - علاماتِ الخفضِ، والخفضُ - كما علِمنا - هو الجرُّ.

وعلاماتُ الخفض «ثَلَاثُ عَلامَاتٍ»، وهي: الكسرةُ، والياءُ، والفتحةُ؛ فإذا وجدنا في آخر الكلمة إحدى هذه العلامات عرفنا أنها مخفوضة:

أولها: «الكَسْرَةُ»، وهي الأصلُ في الخفضِ؛ لذلك بدأ بها.

وثانيها: «الياءُ»، وثنَّى بها؛ لأنها تتولَّدُ من الكسرة.

وثالثها: «الفَتْحَةُ»، وثَلَّثَ بها؛ لأنها أقل الثلاثة في الكلام، وإنما كانت الفتحة علامة للخفض أحيانًا؛ لأنها أخت الكسرة في التحريك.

ولكلِّ واحدٍ مِنْ هذهِ الأشياءِ الثَّلاثَةِ مواضعُ يكونُ فيها علامَةً للإعرابِ.

«فأمَّا الكَسْرَةُ»: فهي العلامةُ الأصليَّةُ للخفضِ، أو للجرِّ، و«تَكُونُ عَلامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ»:

الموضعُ الأول: «فِي الاسْمِ المُفْرَدِ»؛ سواءٌ كان مؤنَّثًا أو مذكَّرًا، وسواءٌ كان جرُّهُ ظاهرًا أو مقدَّرًا، وسواءٌ كان التَّقديرُ للتَّعذُّرِ أو للثِّقلِ، وقيد الاسم بقوله: «المُنْصَرِف»: أي أن التنوينَ يَلحَقُ آخرَه؛ لأن غير المنصرف يخفض بالفتحة كما سيأتي.

ومثالُه: «مَرَرْتُ بِبَكْرٍ، ذَهَبْتُ إلى مُحَمَّدٍ، رَضِيتُ عَنْ عَلِيٍّ» فكلٌّ من: «بَكْرٍ، وَمُحَمَّدٍ، وَعَلِيٍّ»، كلمات مخفوضَة؛ لدخول حرفِ الخفضِ عليها، وعلامةُ الخفضِ هي الكسرةُ الظاهرةُ.

والموضعُ الثاني: في «جَمْعِ التَّكْسِيرِ المُنْصَرِفِ»؛ سواء كان إعرابه ظاهرًا أو مقدَّرًا، وسواء كان مذكرًا أو مؤنَّثًا؛ فإنه يجرُّ، وعلامُة جرِّهِ الكسرةُ الظاهرةُ، ومثالُه: «مَرَرْتُ بِرِجالٍ كِرامٍ، رَضِيتُ عَنْ أَصْحَابٍ لَنَا مُخْلِصِينَ»، فكلٌّ من

«رِجالٍ، وَأَصْحابٍ» مخفوضٌ؛ لدخولِ حرفِ الخَفضِ عليه، وعلامةُ الخَفضِ الكَسرةُ الظَّاهرةُ، وقَيَّد الجمع بالمنصرف؛ لأن غير المنصرف يخفض بالفتحة، كما سيأتي.

والموضعُ الثالثُ: في «جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ»، ولَمْ يَقُلِ المصنِّفُ: جَمعُ المؤنَّثِ السَّالمُ المُنصرفُ؛ كما فعلَه في الاسمِ المنصرفِ وجمعِ التَّكسيرِ المنصرفِ؛ لأنَّ جمعَ المؤنَّثِ السَّالِمَ لا يكونُ إلا مُنصرفًا، ومثالُه: «نَظَرْتُ إلى فَتَياتٍ مُؤَدَّباتٍ، وَرَضِيتُ عَنْ مُسْلِماتٍ قَانِتاتٍ»، فكلٌّ من: «فَتَياتٍ، مُسْلِماتٍ» مخفوضٌ لدخول حرف الخفضِ عليه، وعلامةُ الخفضِ الكسرةُ الظاهرةُ.

* * *

وَأَمَّا الياءُ: فَتكُونُ عَلامَةً لِلْخَفْضِ في ثَلَاثَةِ مَواضِعَ: في الأَسْماءِ الخَمْسَةِ، وَفِي التَّثْنِيَةِ، وَالجَمْعِ.

....

أما نيابةُ الياءِ عن الكسرةِ؛ فقال عنها المصنف: «وَأَمَّا الياءُ: فَتَكُونُ عَلامَةً لِلْخَفْضِ في ثَلَاثَةِ مَواضِعَ: في الأَسْماءِ الخَمْسَةِ، وَفِي التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ».

خَفْضُ الأسماءِ الخمسةِ:

الموضعُ الأوَّلُ: «في الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ»، ولا بد أن تتوفَّرَ في هذه الأسماءِ الخمسةِ الشُّروطُ التي سبَقَ ذِكرُها حتى تُعرب بالحروف، وعلامةُ الخفضِ في الأسماءِ الخمسةِ هي الياءُ نيابةً عن الكسرةِ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ فَقُولُوا۟ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ﴾ [يوسف: ٨١]: فكلمة «أَبِيكُمْ» مِن الأسماءِ الخمسةِ، وقد جاءَتْ مفردةً مُكبَّرةً مضافةً لغيرِ ياءِ المتكلِّمِ، فتُعربُ بالحرفِ، وهي مجرورةٌ، وعلامةُ الجرِّ الياءُ نيابةً عن الكسرةِ.

وكقولك: «لَا تَرْفَعْ صَوْتَكَ عَلَى صَوْتِ أَخِيكَ - لَا تَكُنْ مُحِبًّا لِذِي المَالِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُؤَدَّبًا»؛ فكلمة «أَخِيكَ» مضافة لضمير، وكلمة «لِذِي» الأُولى أضيفت لضميرٍ، والثانيةُ أضيفَتْ إلى اسمٍ ظاهرٍ، ولذلك فهما مَجرورتانِ، وعلامةُ جرِّهما الياءُ نيابةً عن الكسرةِ.

المَوضعُ الثَّاني: في «التَّثْنِيَة»: ومثالُ ذلك قولُه تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا﴾ [آل عمران: ١٣]، وقولُه تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]، وقولُه تعالى: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١]؛ فكلٌّ مِن: «فِئَتَيْنِ، القَرْيَتَيْنِ» مخفوضٌ؛ لدخولِ حَرْفَيِ الخفضِ عليهما، وعلامةُ الخفضِ هي الياءُ نِيابةً عن الكسرةِ، وكلمةُ «اثْنَتَيْنِ» اسمٌ مخفوضٌ، وعلامةُ خفضِه الياءُ؛ لأنه مُلْحقٌ بالمثنى.

الموضعُ الثَّالثُ: في «الجَمْعِ» أي: جمعِ المذكَّرِ السَّالمُ؛ نحو قولِ اللهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ﴾ [التوبة: ١١١]، وقولِه

تعالى: ﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍۚ﴾ [التوبة: ٩١]، وقولِه تعالى: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ﴾ [آل عمران: ٩٣]، وقولِه تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: ١٨].

فكلٌّ من: «المُؤْمِنِينَ، المُحْسِنِينَ» جمعُ مذكَّرٍ سالمٌ مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نِيابةً عَنِ الكسرةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ.

وكلٌّ مِن: «لِبَنِي، عِلِّيِّينَ» اسمٌ مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الياءُ نيابةً عن الضمَّةِ؛ لأنه مُلحَقٌ بجَمْعِ المُذكَّرِ السَّالمِ.

* * *

وَأَمَّا الفَتْحَةُ: فَتَكُونُ عَلامَةً لِلْخَفْضِ فِي الِاسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ.

....

الاسمُ المنصرِفُ: هو الاسمُ المُنوَّنُ تنوينَ التَّمكينِ[1]؛ للدَّلالةِ على تمكُّنِه في بابِ الاسميَّة، ويُسمى: متمكِّنًا أَمْكَنَ؛ مثل: «أَسَدٌ، وَلَدٌ، شَجَرَةٌ، رُجُولَةٌ، شَرَفٌ، قُوَّةٌ، عِزَّةٌ، أَمِينٌ، عَادِلٌ».

وأمَّا غيرُ المُنصرِفِ: فهو الاسمُ غيرُ المُنوَّن لأسبابٍ يأتي بيانُها - بإذنِ الله تعالى - ويُسمَّى: متمكِّنًا غيرَ أمكنَ؛ كما في قولِك: «إِبْرَاهيم، صَحراء، ذِكرى، أَفْضَلُ، أَحْسَنُ، مُعَاوِيَةُ، يَزِيدُ، أَحْمَدُ، عُمَرُ، عُثْمَانُ، ظَمْآنُ، رَيَّانُ» فلا تنوين فيها.

والمُنصرِفُ وغيرُ المُنصرفِ يتَّفِقانِ في شيئَيْنِ، ويفترِقانِ في شيئَيْنِ:

أ-يتَّفِقانِ في:

أولًا: أن كلًّا منهما يُرفَعُ بالضمَّةِ؛ تقولُ: «إِبْرَاهِيمُ خَلِيلُ اللهِ»، وتقول: «مُحَمَّدٌ خَاتَمُ الأَنْبِياءِ».

---

(١) النحو الوافي (١/ ١٧٤).

ثانيـًا: أن كلًّا منهما يُنصبُ بالفتحةِ؛ فتقولُ: «بَعَثَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدًا لِهِدَايَةِ النَّاسِ».

ب- ويفترِقانِ في:

١- أنَّ المُنصرِفَ يُنَوَّنُ، وغيرَ المُنصرفِ لا يُنوَّن.

٢- أنَّ المُنصرِفَ يُجرُّ بالكسرةِ على الأصلِ، وأنَّ غيرَ المُنصرفِ يُجرُّ بالفتحةِ على خلافِ الأصلِ؛ تقولُ: «يَرْجِعُ نَسَبُ مُحَمَّدٍ إلى إِبْرَاهِيمَ».

وتنوبُ الفتحةُ عَنِ الكسرةِ في موضعٍ واحدٍ، ويكونُ ذلك في: «الاسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ»، وهذا الاسمُ لا يظهرُ عليه التنوينُ؛ فيُرفَعُ بالضمَّة، ويُنصَبُ بالفتحةِ، ويُجرُّ بالفتحةِ نيابةً عن الكسرةِ، ما لم يَكنْ مُضافًا أو مُقترنًا بـ«أل» فيُجرُّ بالكسرةِ؛ فتقول مثلًا: «صَلَّينا في مساجدَ واسعة»؛ فتجر كلمة -مساجد- بالفتحة، فإذا قلت: -صلينا في المساجدِ- جَرَرْتَها بالكسرة؛ لوجود -أل-، وإذا قلت: -صلينا في مساجد الرياض- جررتها بالكسرة أيضًا؛ لأنها مضافة إلى ما بعدها.

والممنوعُ من الصَّرفِ نَوْعَانِ:

الأوَّل: ما يمنعُ من الصرفِ لعلَّة واحدةٍ؛ وهو ثلاثةُ أقسام:

أ- ما جاءَ على صيغةِ مُنْتَهى الجُموعِ.

ب- المُنتهِي بألفِ التأنيثِ المقصورة.

ج- المُنتهِي بألفِ التأنيثِ المَمْدودَة.

الثَّاني: ما يُمنَعُ مِنَ الصَّرفِ لعلَّتَيْنِ:

أ- العَلَميَّةُ.

ب- الوَصفيَّةُ.

وقد جمعوا العللَ المانعةَ من الصرفِ في تِسعِ عللٍ مضمَّنةً في هذين البيتين من الشِّعرِ:

عَـدْلٌ، وَوَصْـفٌ، وتَأْنِيـثٌ، ومَعْرِفَـةٌ وعُجْـمَـةٌ، ثُـمَّ جَمْـعٌ، ثُـمَّ تَرْكِيـبُ

وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ وَوَزْنُ فِعْلٍ، وهَذَا القَوْلُ تَقْرِيبُ

النوع الأول: أمَّا الممنوعُ من الصَّرفِ لعلَّةٍ واحدة:

١- صيغةُ مُنتهى الجُموعِ: وهي كلُّ جمعِ تكسيرٍ بعدَ ألِفِه الدالَّةِ على الجمع حرفانِ، أو ثلاثةُ أحرفٍ أوسطُها ساكنٌ؛ مثالُها: مَساجدُ، مَصابيحُ، دَراهمُ، دَنانيرُ.

واعتُبِرَتْ صيغةُ منتهى الجُموعِ علةً مانعةً للصرف سدَّت مَسدَّ عِلَّتَيْنِ؛ نحو: قوله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ﴾ [سبأ: ١٣]، وقولُه سبحانه: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف: ٢٠]، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠]، وقال عزَّ مِن قائلٍ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ [الحجرات: ١٣].

فانظُرْ - رَحِمَك اللهُ - إلى كلٍّ من الكلماتِ: «مَحَارِيبَ، تَمَاثِيلَ، دَرَاهِمَ، حَدَائِقَ، قَبَائِلَ» - تَجِدْها مُنعَتْ منَ الصَّرفِ؛ لمجيئها على وزنِ صِيغةِ منتهى الجُموعِ،

وتجدْ كلًّا من: «مَحَارِيبَ، تَمَاثِيلَ، دَرَاهِمَ» قد جُرَّ بالفتحةِ الظاهرةٍ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنه ممنوعٌ من الصَّرفِ.

٢- الكَلمةُ التي تنتهي بألفِ التَّأنيثِ المَقصورةِ: وهي أَلِفٌ مَفتوحٌ ما قبلَها، زائدةٌ عن أصلِ الكَلمةِ، رابعةٌ فصاعدًا؛ كـ: «حُبْلى، ذِكرى، لُبْنى، ليلى، سَكْرى».

قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧]، وقال سبحانه: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَـٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَـٰرَىٰ﴾ [الحج: ٢]، وقال سبحانه: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ﴾ [طه: ٥٣]، وقال بعضُهم- «من المتقارب»- وهو يَصِفُ حالَ النَّاسِ يومَ القيامَةِ:

تَـرى النـاسَ سَـكْرَى بـلا خَمْـرةٍ ولَكِـنْ تَـرى العيـنُ مـا هالَهـا

وقال أبو فِراسٍ الحَمْدانيُّ في ديوانه «من الطويل»:

تُؤرِّقُني ذِكْـرَى لـه وصبَابَـةٌ وتَجْذِبُنـي شَـوْقًا إليـه الجَـواذِبُ

فانظر - علَّمني الله وإياك - إلى الكلمات: «ذِكْرَى، أَسْرَى، سُكَارَى، شَتَّى، سَكْرَى»، تَجِدْها مُنِعَتْ من الصرفِ؛ لانتهائها بألف التأنيث المقصورة، وتجدْ كلًّا من: «سُكَارَى، شَتَّى»، قد جُرَّ بالفتحة المُقدَّرة نيابةً عن الكسرة؛ التي منع من ظهورها التعذُّرُ، وقولنا: «زائدة عن أصل الكلمة» احتراز من نحو: «ملهى» و«مستشفى»، فإن الألف فيهما أصل، وقولنا: «رابعة فصاعدًا» احتراز من نحو: «هدى» و«رضى»، فإنها ثالثة، مع كونها أصلًا أيضًا.

٣- الكلمة التي تنتهي بألف التَّأْنيثِ المَمدُودَة؛ نحو: «صَحْرَاءَ، وَبَيْدَاءَ، وَحَمْرَاءَ، وَخَضْرَاءَ، وَأَسْوِيَاءَ، وَعَاشُورَاءَ، وَخُيَلَاءَ»، فـ «صَحْرَاء» أصلها «صحراا» بألفين، قُلِبَتِ الألفُ الثَّانيةُ هَمزةً، وسُمِّيَتْ مَمدودةً؛ لأنَّها في الحقيقةِ مَعَ الأَلِفِ السَّابقةِ عليها تُعَدُّ حرفَ مَدٍّ طويلٍ، فتُنطَقُ مع امتدادِ النَّفَسِ.

ويُشترط في الألف الممدودة شرطان لمنع الاسم من الصرف:

الأول: أن تكونَ الألفُ بعدَ ثلاثةِ أحرفٍ فصاعدًا: فإن جاءت بعدَ اثنَيْنِ صُرِفَتِ

الكلمةُ؛ مثل: «رُغاءٍ»، و «رِعاءٍ»، والسببُ في صَرْفِ هذه الكلماتِ وأشباهِها - مع كونِها انتهَتْ بألفِ التأنيثِ الممدُودةِ - أنها جاءت بعدَ حرفين؛ إذ يجبُ أَنْ تكونَ بعدَ ثلاثةِ أحرفٍ فصاعدًا؛ حتى يتحقَّقَ المَنْعُ مِنَ الصَّرْفِ.

الثاني: أن تكونَ هذه الألفُ زائدةً في الكلمةِ التي وَردت فيها: فإن كانت أصليَّةً أو مُنقلِبةً عن أصلٍ؛ صُرفت الكلمةُ؛ كما في: «أَعْدَاءٍ، وأَسْمَاءٍ، وَأَبْنَاءٍ، وإعطاءٍ، وإنشاءٍ»؛ فإنَّها وإن أتَتْ بعدَ ثلاثةِ أحرفٍ، إلا أنَّها صُرِفَتْ؛ وذلك لأنها مُنقلِبةٌ عن أصلٍ، وليست بزائدة.

ومثالُ ما توفَّرَت فيه الشرطان:

قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ [هود: ٢٠]، وقولُه سبحانه: ﴿قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣]، وقولُه عزَّ شأنه: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّـٰظِرِينَ﴾ [البقرة: ٦٩]، وقولُه تباركَ وتعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى

ﭐلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْۖ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقولُ النبيِّ صلى الله عليه وسلم: «ما مِن مولودٍ إلا يُولَدُ على الفطرةِ، فأبَوَاه يُهوِّدانِه، أو يُنصِّرانِه، أو يُمجِّسانِه، كما تُنتَجُ البهيمةُ بهيمةً جَمْعاءَ، هل تُحسُّونَ فيها مِن جَدْعاءَ»[1].

ويقول زُهيرُ بنُ أبي سُلْمَى[2]:

فـآضَ كأنَّـه رجـلٌ سـليبٌ علـى عَلْيـاءَ ليـس لـه رِداءُ

فإذا نظرتَ إلى الكلماتِ: «أَوْلِيَاءَ، شُفَعَاءَ، صَفْرَاءُ، أَشِدَّاءُ، رُحَمَاءُ، جَمْعاءَ، جَدْعاءَ، عَلْياءَ» - رأيتَها مُنِعَت من الصَّرفِ؛ لانتهائها بألف التأنيث الممدودةِ، ووجدتَ كلًّا من: «أَوْلِيَاءَ، شُفَعَاءَ، جَدْعاءَ، عَلْياءَ» قد جُرَّت بالفتحةِ الظاهرة نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنها ممنوعةٌ من الصَّرفِ.

النَّوعُ الثَّاني: الممنوع من الصَّرفِ لعلَّتَيْنِ:

أولًا - العَلَمِيَّةُ:

---

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أشعار الشعراء الستة الجاهليين (ص: ٥٤).

والمراد بالعَلَميَّة: أن تكونَ الكلمةُ عَلَمًا؛ والعلم: هو الاسم الذي يدل على مسماه ويعينه تعيينًا مطلقًا، وهذا المسمَّى قد يكونُ: اسمَ شخصٍ، أو بلدٍ، أو قبيلةٍ، أو حيوانٍ... إلخ، فالعَلَمُ يدلُّ على مسمًّى ويعيِّنُه؛ كما قال ابن مالك رحمه الله في ألفيتِه في باب العَلَم:

اسمٌ يُعيِّنُ المُسمَّى مُطلقَا علمُه كجعفر وخرنقا

والعَلَمِيَّةُ وحدها لا تكفي للمنع من الصرف، بل لا بد أَنْ تنضمَّ إلى العلميَّةِ واحدةٌ من العلل الستِّ الآتية:

الأولى: التأنيث؛ فيُمنَعُ للعلميَّة والتَّأنيثِ؛ مثلُ: «فَاطِمَةَ، وعَائِشَةَ».

ويَنقسِمُ العَلَمُ المؤنَّثُ -من حيث اتصالُه أو عدمُ اتصالِه بعلامةِ التأنيث- إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

أ- مؤنثٌ معنويٌّ: وهو ما دلَّ على مؤنثٍ حقيقيٍّ، وليس به علامةُ التأنيث؛ كما في نحو: «زَيْنَبُ» فهو مؤنثٌ حقيقيٌّ، ولكنْ ليست فيه علامةُ التأنيثِ.

ب- مؤنثٌ لفظيٌّ: وهو ما دلَّ على مذكَّرٍ، لَحِقَتْه علامةُ التَّأنيثِ؛ كما في: «حُذَيْفَةَ، حَمْزَةَ»، فالتاءُ علامةُ تأنيثٍ لَحِقَتْ آخرَ الكلماتِ، لكنها دلَّت على مذكَّرٍ؛ لأنَّ التأنيثَ لفظيٌّ.

ج- مؤنثٌ معنويٌّ لفظيٌّ: وهو ما دلَّ على مؤنَّثٍ حقيقيٍّ، ومع ذلك أيضًا اتَّصلَتْ به علامةُ التأنيث؛ فيُقالُ: مؤنَّثٌ معنويٌّ؛ لدلالته على المؤنَّث، ولَفظيٌّ؛ لوجودِ علامةِ التأنيثِ به؛ كما في نحو: «فَاطِمَةُ، عَائِشَةُ، خَنْسَاءُ».

والمقصودُ: أنْ تكونَ الكلمةُ عَلَمًا دالًّا على مؤنثٍ، سواءٌ أكان لفظيًّا أم معنويًّا، فإذا كانت كذلك، مُنِعَ الاسمُ من الصَّرفِ؛ للعَلَميَّةِ والتَّأنيثِ.

مثال ذلك: قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١].

وتقولُ: «مَنْ كحَمْزةَ سيدِ الشهداءِ رضي الله عنه في الشجاعة؟!».

وقال امرُؤُ القَيْسِ «من الطويل»[١]:

متى تـرَ دارًا مِـن سُـعادَ تَقِـفْ بهـا وتَسـتجْرِ عينـاكَ الدمـوعَ فتَدْمَعَـا

وقال كثيِّرُ عزَّةَ «من الطويل»[٢]:

ومـا كنـتُ أدري قبـلَ عَـزَّةَ مـا البُـكَا ولا مُوجِعـاتِ القَلْـبِ حتَّـى تولَّـتِ

فكلٌّ مِن: «مريمَ، حَمْزةَ، سُعَادَ، عَزَّةَ» ممنوعٌ من الصَّرفِ للعلميَّةِ والتأنيثِ، ولكن التأنيث في «مريمَ، وسعادَ» معنويٌّ، وفي «حمزةَ» لَفظيٌّ، وفي «عزَّةَ» معنويٌّ لفظيٌّ.

وتجدها كذلك كلَّها مجرورةً بالفتحةِ الظاهرةِ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنها ممنوعةٌ من الصَّرفِ.

مسألةٌ:

الأعلامُ المؤنَّثةُ الثُّلاثيَّةُ الساكنةُ الوَسَطِ، يَجوزُ فيها المَنعُ والصَّرْفُ:

---

(١) المعجم المفصل في شواهد العربية (٤/ ٢٣٤).

(٢) المنازل والديار (ص: ٣٦).

قال شيخُ النُّحاةِ سيبويهِ رحمه الله: «اعلمْ أنَّ كلَّ مُؤنَّثٍ سَمَّيْتَه بثلاثَةِ أحرُفٍ مُتَوالٍ منها حرفانِ بالتحرُّك، لا يَنصَرِفُ، فإنْ سمَّيتَه بثلاثةِ أحرفٍ، فكان الأوسَطُ منها ساكنًا، وكانت شيئًا مؤنَّثًا، أو اسمًا الغالبُ عليه المؤنَّثُ؛ كسُعَادَ - فأنتَ بالخيارِ: إنْ شِئْتَ صَرَفْتَه، وإن شِئْتَ لم تَصْرِفْه، وتَرْكُ الصرفِ أَجودُ»[١].

وقال ابنُ جِنِّي: «فإذا سَمَّيتَ المؤنَّثَ باسمٍ مُؤنَّثٍ ثلاثيٍّ ساكنِ الأوسَطِ، فأنتَ، في صرفِه معرِفةً وتركِ صرفِه؛ مُخيَّرٌ»[٢].

وقال ابنُ مالكٍ رحمه الله: «فإنْ كان الثلاثيُّ السَّاكنُ الوَسطِ غيرَ أعجميٍّ، ولا منقولًا من مذكَّر كـ«كجُمْل» و «دَعْد» - جاز فيه الصَّرفُ وتركُه، إلا أنَّ تَرْكَ الصَّرفِ أَجوَدُ»[٣].

ومثال ذلك كلمة «مصر» إذ جاءت ممنوعة من الصرف غالبًا في القرآن؛ كقوله

(١) انظر: «الكتاب» لشيخ النحاة سيبويه (٣/ ٢٤٠).

(٢) «اللمع في العربية» لأبي الفتح عثمان بن جني ص: ١٠٨.

(٣) انظر: «شرح الكافية الشافية» لابن مالك رحمه الله (٣/ ١٤٩١).

تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًاۚ﴾ [يوسف: ٢١]، ويجوز الصرفُ، كما في قوله تعالى: ﴿ٱهْبِطُواْ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْۗ﴾ [البقرة: ٦١][١].

وقال جريرُ بنُ عَطيَّةَ من «المُنسرح»:

لم تَتلفَّعْ بفَضْلِ مِئْزَرِها دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ بالعُلَبِ[٢]

فانظرْ إلى الكلمتين: «مصر، دعد» تجدْهما مرةً أتتا ممنوعتَيْنِ من الصَّرفِ، ومرةً قد صُرِفتا، فهذا يدلُّ على أن الصرفَ والمنعَ جائزَانِ في مثل هذه الكلمات.

الثانية: العُجمة: والمقصودُ بالعُجمةِ: أن يكونَ الاسمُ أعجميًّا في الأصل، ثم تكلَّم به العربُ؛ نحو: «إِبْرَاهِيمَ، وَإِسْمَاعِيلَ، وَيُوسُفَ، وَيَعْقُوبَ»، أو يكونَ من الكلمات الأعجمية المعاصرة؛ كأسماء الأعاجم الحاليَّة؛ مثل: «أَلْفُونْسَ،

---

(١) هذا على تفسير كلمة «مِصْرًا» بالبَلدةِ المعروفةِ، وفي ذلك خلاف بين المفسرين.

(٢) «ديوان جرير بن عطية» ص: ٦٧.

وَإِدْوَارْدَ»، أو يكونَ اسمَ بلدٍ من بلاد الأعاجمِ؛ مثل: «بِرْلِينَ، بَارِيسَ»؛ فهذه الأعلام تُمنَعُ من الصَّرفِ، بشروطِها، ولذلك فإنَّ أسماءَ الأنبياءِ – عليهم الصلاةُ والسلامُ – كلَّها ممنوعةٌ من الصرف للعَلَميَّةِ والعُجْمةِ؛ مثل: «إِسْحَاقَ، يَعْقُوبَ، دَاوُدَ، سُلَيْمَانَ، يُوسُفَ، هَارُونَ» ما عدا سبعةً جاءت مصروفة، وهي: «مُحَمَّدٌ، صَالِحٌ، شُعَيْبٌ، هُودٌ، نُوحٌ، لُوطٌ، شِيثٌ[1]» صلواتُ الله عليهم أجمعين؛ ومثالُ ذلك: قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣]، وقال سبحانه:

---

(١) هو شيث بن آدم عليه السلام، قال ابنُ كثيرٍ رحمه الله: «ومعنى شِيثٍ: هِبةُ اللهِ، وسمَّياه بذلك لأنَّهما رُزِقاه – أي: آدم وحواء – بعد أن قُتِل هابيل. قال أبو ذرٍّ في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إن اللهَ أنزَلَ مائةَ صحيفةٍ وأربعَ صُحُفٍ، على شِيثٍ خمسين صحيفةً**».

قال محمد بن إسحاق: ولما حضرت آدمَ الوفاةُ عَهِد إلى ابنه شيث، وعلَّمه ساعاتِ الليل والنهار، وعلَّمه عباداتِ تلك الساعات، وأعلَمَه بوقوعِ الطُّوفان بعد ذلك. انظر: «البداية والنهاية» (١/ ٢٣٠).

﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، وقال تعالى: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ [الأعراف: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، وكلُّ أسماءِ الأنبياءِ أعجميَّةٌ إلا أربعةً، وهي: «مُحَمَّدٌ، وَصَالِحٌ، وَشُعَيْبٌ، وَهُودٌ»؛ أمَّا إذا كان العلمُ الأعجميُّ المذكر ثلاثيًّا فإنه يُصرَفُ، سواءٌ أكان ساكنَ الوَسطِ أم مُتحرِّك الوَسَط، مثل: «نُوحٍ، لُوطٍ، شِيثٍ»[١].

الثالثة: التَّركيبُ المَزجيُّ، وهو عبارةٌ عن كلمتين امتزجتا فصارتا كلمةً واحدةً؛ مثل: «حَضْرَمَوْتَ، بَعْلَبَكَّ، مَعْدِيكَرِبَ»، وإعرابُها- في المشهور- يكون على آخرِ

---

(١) قال ابن عصفور رحمه الله: «فإن كان على ثلاثة أحرف فلا يَمنَع الصرفَ عند النَّحْويين، إلاَّ عيسى بنُ عمر وابنُ قتيبة»، قال ابن مالك رحمه الله: «وكذا إذا كان ثلاثيًّا ساكن العَيْنِ أو محركَها فإنه مُنصرِفٌ قولًا واحدًا في لغة جميع العرب»؛ انظر: «شرح جمل الزجاجي» «الشرح الكبير» لابن عصفور (٢/ ٢٠٨)، و«شرح الكافية الشافية» لابن مالك (٣/ ١٤٦٩)، وحكى بعضُهم فيه خلافًا: فقيل إنه كهند في جواز الوجهين؛ انظر: «شرح الأُشموني على ألفية ابن مالك» (٣/ ١٥٤).

الكلمتين الممزوجتَيْنِ.

مثال: «بَعْلَبَكُّ مَدِينَةٌ تَارِيخِيَّةٌ - ذَهَبْتُ إلى حَضْرَمَوْتَ البَارِحَةَ».

الرابعة: زيادةُ الألفِ والنُّونِ: فإذا كان العلم مختومًا بألف ونونٍ مزيدتين[1] كان ممنوعًا من الصرف.

كـ: عِمْرانَ، رَمَضانَ، عُثْمانَ، قال الله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣].

وقال حسَّانُ بنُ ثابتٍ رَضِي الله عنه «من الطويل»[2]:

---

(١) فإن كانتا أصليتين صُرف العلمُ؛ كما إذا سميت: «طحان» أو «سمان» من الطحن والسمن، وما احتملت النونُ فيه الزيادةَ والأصالةَ ففيه وجهان: الصرف وعدمه؛ كـ«حسَّان»؛ فإن أخذته من «الحِسِّ» كانت النون زائدة، فمُنع من الصرف، وإن أخذته من «الحُسْن» كانت النون أصلية؛ فصُرف. و«أبان» علمًا، الأكثرُ أنه ممنوعٌ من الصرف، انظر: «معجم القواعد العربية» لعبد الغني بن علي الدقر (٢/ ٢٠٥).

(٢) نهاية الأرب في فنون الأدب (١٩/ ٥١٢).

فَلَا ظَفِرَتْ أيمانُ قومٍ تَظاهَرَتْ على قَتْلِ عُثمانَ الرشيدِ المُسدَّدِ

الخامسة: وزنُ الفعلِ: أي: أن يكونَ العَلَمُ على وزنٍ خاصٍّ بالأفعالِ، ولا يكونُ هذا الوزن في الأسماء؛ كما في «سَبَّحَ» عَلَمًا على شخصٍ، فوزن «فعَّل» لا يكونُ إلا في الأفعال؛ مثل: «جَمَّعَ، سَبَّحَ، قَدَّمَ» فهذا وزنٌ خاصٌّ بالأفعال، فإذا سَمَّيْتَ به أحدًا فصار علمًا، مُنِعَ من الصرف؛ للعَلَمِيَّةِ ووزنِ الفعلِ.

وكذلك يُقصَد بوزنِ الفعلِ أن تأتيَ أسماءُ الأعلام وفي أوَّلِها زيادةٌ لا تكونُ إلا في الأفعال عادةً؛ كحروف المضارَعة المجموعة في قولك: «أَنيت» مثل: «أَحْمَدَ، وَيَزِيدَ، وَتَغْلِبَ، وَنَرْجِسَ».

ومثالُ ذلك: قول الله تعالى على لسانِ عيسى ابنِ مريمَ عليهما السلام: ﴿وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦].

وقال مُهَلْهِلُ بنُ ربيعةَ[١]:

---

(١) الوحشيات = الحماسة الصغرى (ص: ٨٩).

إنَّا بَنِي[١] تَغْلِبٍ قَوْمٌ مَعَاقِلُنَا بِيضُ السُّيُوفِ إذا ما أفزَعَ البَلَدُ

وقال الحريريُّ رحمه الله في ملحته[٢]:

وأَجْرِ ما جاءَ بوَزْنِ الفِعْلِ مُجْرَاهُ في الحُكْمِ بغيرِ فَصْلِ

فقَولُهم: أحْمَدُ مثلُ أَذهَبُ وقولُهم: تَغلِبُ مثلُ تَضْرِبُ

فانظرْ رحمك الله إلى الكلماتِ «أحمدُ، تَغْلِبُ» تجدْها مُنِعت من الصرف، والعلَّةُ: اجتماع العلميَّة ووزن الفعل.

السادسة: العَلَمِيَّةُ والعَدْلُ: والعَدْلُ لغةً: نقيضُ الجَوْرِ.

واصطلاحًا: تحويلُ الاسمِ عن صيغتِه الأصليَّةِ إلى صيغةٍ أخرى؛ نَحْوُ قولِك: «عُمَرُ» وَأَنت تُرِيدُ «عَامِرًا» و «زُفَرُ» وَأَنت تُرِيدُ «زافرًا»، و «زُحَلُ» وأنت تريد «زَاحِلًا».

---

(١) ونصب الشاعر «بني» على التخصيص؛ فمراده: أعني: بني تغلب.

(٢) ملحة الإعراب (ص: ٧٠).

ويأتي غالبًا على وزن فُعَلَ، كـ: «عُمَرَ، وزُحَلَ، وزُفَرَ».

تقولُ: «رُوِي عن زُفرَ أنه قالَ: ما خالفتُ أبا حنيفةَ في شيءٍ إلا قد قالَه، ثم رجَع عنه»[١].

وتقولُ: «عَبَد المشركون هُبَلَ من دون الله!».

وتقول: «أَنْعِمْ بعُمَرَ من خليفة عادلٍ».

فكلٌّ من: «زُفَرَ، هُبَلَ، عُمَرَ» ممنوعٌ من الصَّرفِ للعلميَّةِ والعَدْلِ[٢].

ثانيًا - الوَصفيَّةُ؛ مثل: «غَضْبَانَ، أَخْضَرَ، أَصْفَرَ» فهذا وصفٌ.

---

(١) انظر: «رد المحتار على الدر المختار» لابن عابدين (١/ ٦٧).

(٢) ومما مُنع من الصرف لعلة العدل والتعريف: «جُمَع» وتوابعه «كُتَع، بُصَع».

قال ابن مالك رحمه الله: «ومن الممنوع للعدل والتعريف «جُمَع» وتوابعه؛ فإنها لا تنصرف للعدل والتعريف»، انظر: «شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٤٧٤)، وقال أبو البقاء العكبري: «وإنما لم ينصرف «جُمَع»؛ لأن فيه العدل والتعريف» انظر: «اللباب في علل البناء والإعراب» لأبي البقاء العكبري (١/ ٣٩٧).

ويجبُ أن ينضمَّ إلى الوصفيَّة واحدةٌ من صفاتٍ ثلاثٍ:

أ-أن تكون الكلمة على وزنِ «فَعْلَانَ»: بشرطِ أن يكونَ مؤنثُها على وزن «فَعْلَى»[1] وليس «فَعْلانَةَ»، أي: لا تتصلُ بها التَّاء؛ نحو: «رَيَّانَ، وَجَوْعَانَ، وَغَضْبَانَ، وَعَطْشَانَ، وَسَكْرَانَ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًاۚ﴾ [طه: ٨٦]، وقوله تعالى: ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَاۗ﴾ [الأنعام: ٧١].

أما إذا كانت الصفةُ على وزن «فَعْلانَ» مؤنثها بالتاء على وزن فعلانة؛ مثل: «نَدْمَانٍ» بمعنى: النَّديم لا النَّادِم، ومؤنثه: «نَدْمَانَةٌ»؛ فلا يُمنَعُ من الصرف.

ب-أن تكون الكلمة على وزن «أَفعَلَ»: بشرطِ ألا تَلحَقَها تاءُ التأنيثِ؛ مثل: «أَفْضَلَ، أَكْبَرَ، أَحْسَنَ، أعْظَمَ»، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]، فـ«أَعْلَمَ»: اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛

---

(١) الأغلب في الوصف على «فَعْلان» أن يكون مؤنثه على «فَعْلى»، وحُكي عن بعض العرب تأنيث «فَعْلان» على «فَعْلانة»؛ ففي اللسان: «ولغة بني أسد امرأة غضبانة وملآنة وأشباههما»، انظر: «معجم الصواب اللغوي» لأحمد مختار عمر (١/ ٥٣٨).

لأنه ممنوعٌ من الصرفِ.

ولا يكونَ الوصفُ فيها عارضًا، ومعنى كون الوصف عارضًا: أن الكلمة في الأصل ليست صفة، ولكن تستعمل بتأويل صفة؛ كقولك: «مررت برجال أربع»، فكلمة أربع في الأصل ليست صفة، ولكنها تُعرب في هذا السياق صفة، وهذا أمر عارض.

وتُمنَعُ الصفةُ التي على وزن «أَفْعَلَ» من الصرفِ، سواءٌ كان مؤنثُها «فَعْلَاءَ»؛ مثل: «أَحْمَرَ، حَمْرَاءَ»، أم كان مؤنثُها «فُعْلَى» مثل: «أَفْضَلَ، فُضْلَى».

أما ما كان صفةً على وزن «أَفْعَلَ» ولَحِقَتْه تاءُ التأنيث فلا يُمنَعُ من الصرف؛ نحو: «أَرْمَلٍ»، ومؤنثه «أَرْمَلَةٌ»، و «أَرْبَعٌ»، ومؤنثه: «أَرْبَعَةٌ».

ج- أن يكونَ في الكلمة عَدْلٌ؛ أي: أن يأتيَ الوصفُ على وزن: «فُعَالَ» أو «مَفعَلَ»، ويكونُ ذلك في الأعداد من الواحد إلى العشرة؛ مثل: «أُحَادَ مَوْحَدَ»، «ثُنَاءَ مَثْنَى»، فإذا قلنا: «جَاءَ الطَّلَبَةُ أُحَادَ، أَوْ مَوْحَدَ»، كان أصلُها: «جَاءَ الطَّلَبَةُ وَاحِدًا وَاحِدًا».

ومثالُ ذلك من كتاب الله قولُه تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ

مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ﴾ [النساء: ٣].

ولقد جمَعَ ابنُ النَّحْاسِ عللَ المنعِ من الصرف في قوله:

اجْمَعْ، وَزِنْ، عَادِلًا، أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ رَكِّبْ، وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفُ قَدْ كَمَلَا[1]

«اجْمَعْ»: يشيرُ إلى صيغةِ مُنتهى الجُموعِ.

«زِنْ»: يشيرُ إلى وزنِ الفعلِ.

«عَادِلًا»: يشيرُ إلى اللفظ الذي عُدِلَ به من وزنٍ إلى آخرَ.

«أَنِّثْ»: يشيرُ إلى المؤنَّثِ مطلقًا، لم تذكر المعرفة. فقوله: «بمعرفة» يقصد العلمية.

وقوله: «زِدْ» يقصد زيادة الألف والنون.

«رَكِّبْ»: يشيرُ إلى التركيبِ المزجيِّ. وقوله «فالوصف» يقصد الوصفية.

«عُجْمَةً»: يُشيرُ إلى الاسمِ الأعجميِّ. وقد سبق في أول المبحث بيتان آخران فيهما تفصيل العِلل التسعة بأوضح من هذا.

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ٣١٢).

وَلِلْجَزْمِ عَلامَتانِ: السُّكُونُ، وَالحَذْفُ.

....

الجَزْمُ في اللغةِ: القَطْعُ[١]؛ يقالُ: جزَمْتُ الحبلَ؛ أي: قطعتُه.

وفي الاصطلاحِ: قطْعُ الحركةِ أو الحرفِ من الفعلِ المستقبَلِ.

والجزمُ هو أحدُ أقسامِ الإعراب الأربعةِ، ويختصُّ بالفعلِ المضارعِ،فلا يقع الجزم على باقي أنواع الأفعال وهما: الماضي والأمر، ولا على كل من الأسماءِ، والحروفِ.

ويُجزَمُ الفعلُ المضارع إذا سبَقَتْه أداةٌ من أدوات[٢] الجزم؛ نحو: «لَمْ، وَلَمَّا، وَلاَمُ الأَمْرِ، ولَا النَّاهِيَةُ، وإِنْ، وَمَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا، وَأَيَّانَ، وَأَنَّى، وَحَيْثُمَا».

قال: «وللجزمِ علامتانِ»، وهما:

---

(١) اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي (ص: ١١٧٦).

(٢) وإنما قلنا: «أدوات»، ولم نقل: «حروف»؛ لأن هذه الكلمات التي تجزم المضارع؛ بعضها أسماء وبعضها حروف، كما سيأتي بيانُه. وكلمة «أداة» تشمل المعنيين.

أ- «السُّكُونُ».

ب- «الحَذْفُ»، وهو قسمانِ: حذفُ حرفِ العلَّةِ، وحذفُ النُّونِ.

* * *

فَأَمَّا السُّكُونُ: فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ الصَّحِيحِ الآخِرِ.

....

السُّكُونُ لغةً: القرارُ[1]، أو ضدُّ الحركةِ.

واصطلاحًا: حذفُ الحركةِ.

والسُّكُونُ هو العلامةُ الأصليَّةُ للجزْمِ، وباقي علاماتِ الجزمِ تعد فرعيَّةً.

وللجزمِ بالسكونِ شرطانِ:

١- أن يكونَ الفِعْلُ مُضَارِعًا.

٢- أنَ يكونَ صحيحَ الآخِرِ.

ويُقصَدُ بـ«صحيحِ الآخرِ»: ألَّا يكونَ آخرُه حرفًا من حروفِ العِلَّةِ الثلاثةِ: «الألفِ، والواوِ، والياءِ»؛ مثلُ: «مَنْ يَجْتَهِدْ يَنْجَحْ»؛ فكلمةُ «يَجْتَهِدْ» وكلمة «يَنْجَحْ» كلاهما فِعْلٌ مُضَارِع مَجْزُومٌ، وعلامةُ جزمه السكونُ الظاهرُ على آخرِه.

---

(١) حاشية الآجرومية (ص: ٣٨).

مثال ذلك: قول الله تعالى: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ﴾ [الإخلاص: ٣]، فكلمتا: «يَلِدْ ويُولَدْ» كلاهما فِعْلٌ مُضَارِع مَجْزُوم، وعلامةُ جزمه السكونُ على آخرِه.

وكذلك قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ﴾ [يوسف: ٧٧]، ويقال في إعرابه:

«إنْ» حرفُ شرطٍ وجزمٍ.

«يَسْرِقْ»: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ، وعلامةُ جزمِه السكونُ.

* * *

وَأَمَّا الحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ المُعْتَلِّ الآخِرِ، وَفِي الأَفْعالِ الخَمْسَةِ الَّتِي رَفْعُها بِثَبَاتِ النُّونِ.

....

الحذفُ لغةً: إسقاطُ الشيءِ ورَمْيُه[١].

واصطلاحًا: إسقاط حرفِ العلة أو النونِ؛ لأجلِ الجازمِ.

فإذا كان الفعلُ المضارعُ معتلَّ الآخِرِ، أو كان مِنَ الأفعالِ الخمسةِ، كان جزمه بعلامة فرعيَّة تنوبُ عن السكونِ، ولها حالتان:

الحالةُ الأولى: حذفُ حرفِ العِلَّةِ وذلك في الفعلِ المضارعِ المعتلِّ الآخرِ، ويُترَك الحرفُ الذي قبلَ الأخير من الفعل المضارع المجزوم مضمومًا إذا كان معتلَّ الآخِرِ بالواو، ومفتوحًا إذا كان آخِرُه ألفًا، ومكسورًا إذا كان آخِرُه ياءً.

مثال المفتوح: قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾

---

(١) حاشية الآجرومية (ص: ٣٨).

[الفيل: ١]، وتقول في إعرابه: «تَرَ»: فعل مضارعٌ، مجزومٌ، وعلامةُ جزمِه حذفُ حرفِ العِلَّةِ.

ومثال المضموم: قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَن يَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرۡهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، تقول في إعرابه: «يَدْعُ» فعلٌ مضارعٌ، مجزومٌ، وعلامةُ جزمِه حذفُ حرفِ العِلَّةِ.

ومثال المكسور: قوله سبحانه: ﴿مَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِيۖ﴾ [الأعراف: ١٧٨]، «يَهْدِ» أصلُه: يهدي، ولما دخَلَ عليه الجازمُ «مَن»، حُذفُ حرفُ العِلَّةِ من آخره، وترك ما قبل آخرِه مكسورًا؛ للدلالةِ على أنَّه معتلُّ الآخرِ بالياءِ.

الحالة الثانية: حذفُ النُّونِ وذلك في الأفعالِ الخمسة: «تَفْعَلِينَ، تَفْعَلانِ، يَفْعَلانِ، تَفْعَلُونَ، يَفْعَلُونَ»، وإليك تفصيل ذلك:

«تَفْعَلِينَ»: أَنْتِ لَمْ تَسْمَعي هَذا الخَبَرَ.

«تَفْعَلانِ»: أَنْتُمَا لَمْ تَسْمَعا هَذا الخَبَرَ.

«يَفْعَلانِ» هُمَا لَمْ يَسْمَعا هَذا الخَبَرَ.

«تَفْعَلُونَ» أَنْتُمْ لَمْ تَسْمَعوا هَذا الخَبَرَ.

«يَفْعَلُونَ» هُمْ لَمْ يَسْمَعوا هَذا الخَبَرَ.

فقد جاء كلٌّ مِن الأفعالِ: «تَسْمَعي - تَسْمَعا - يَسْمَعا - تَسْمَعوا - يَسْمَعوا» مجزومًا، وعلامة جزمِه حذفُ النُّونِ التي كانت في آخِرِه قبل الجزمِ: «تَسْمَعينَ، وتَسْمَعانِ، يَسْمَعانِ، وتَسْمَعونَ، ويَسْمَعونَ»، وقد سبق الكلام عن الأفعال الخمسة مُفَصَّلًا.

❊ ❊ ❊

فَصْلٌ: المُعْرَباتُ

المُعْرَباتُ قِسْمانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالحَرَكاتِ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ.

فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالحَرَكاتِ أَرْبَعَةُ أَنْواعٍ: الِاسْمُ المُفْرَدُ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ، وَالفِعْلُ المُضارِعُ الَّذي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُنْصَبُ بِالفَتْحَةِ، وَتُخْفَضُ بِالكَسْرَةِ، وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ.

وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْياءَ: جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ يَنْصَبُ بِالكَسْرَةِ، وَالِاسْمُ الَّذي لَا يَنْصَرِفُ يُخْفَضُ بِالفَتْحَةِ، وَالفِعْلُ المُضارِعُ المُعْتَلُّ الآخِرِ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ.

....

قولُه: «فَصْلٌ» هو لغةً: الحاجزُ بين الشيئَيْنِ[١].

واصطلاحًا: اسمٌ لجُملةٍ من العلمِ مُشتمِلةٍ على فروعٍ ومسائلَ غالبًا[٢].

---

(١) حاشية الآجرومية (ص: ٣٩).

(٢) حاشية الآجرومية (ص: ٣٩).

والكلماتُ العربيَّةُ نوعان؛ سواء كانت أسماءً أو أفعالًا أو حروفًا:

١-المبنيُّ: وهو الذي يَثبُتُ آخِرُه على حالةٍ واحدةٍ لا يتغيَّرُ عنها أبدًا، مهما اختلفَتِ العواملُ الدَّاخِلةُ عليه؛ فإذا قلتَ: «الَّذِي» فدائمًا تجدُه على حالةٍ واحدة، سواءٌ وقع مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا.

٢-المُعرَبُ: وهو الذي يتغيَّرُ بحسَبِ ما يَقَعُ فيه، وبحسَبِ العواملِ الدَّاخلةِ عليه، فإذا وقَعَ في حالٍ يُوجِبُ رفعَه؛ رُفِع، وإذا وقع في حالٍ يُوجِبُ نصبَه؛ نُصِب، فتتغيَّرُ حركةُ آخِرِه بتغيُّرِ هذه المواضعِ.

وفائدةُ تغيُّرِ حركاتِ المُعرَبِ هو بيانُ معاني الكلامِ وتفسيرُه؛ فأنت إذا قلتَ: «أَكْرَم مُحَمَّدٌ صَالِحًا»، أو قلتَ: «أَكْرَمَ مُحَمَّدًا صَالِحٌ»؛ فإن المعنى مختلفٌ تمامًا في الحالتين؛ لأن المرفوعَ فيهما هو الفاعلُ؛ سواءٌ تقدم أو تأخر، والمنصوبُ هو المفعولُ به؛ سواءٌ تقدَّم أو تأخرَ، وهذا الذي يتغيَّرُ آخرُه هو المعرب.

وقد أراد المُصنِّف - رحمه الله - بهذا الفصلِ أَنْ يُبيِّنَ على وجهِ الإجمالِ حكمَ ما

سبَقَ تفصيلُه في مواضعِ الإعرابِ، وهي ثمانيةُ مواضعَ:

١-الاسمُ المُفرَدُ.

٢-جمعُ التَّكسيرِ.

٣-جَمعُ المُؤنَّثِ السَّالمُ.

٤-الفعلُ المُضارِعُ الَّذي لم يَتَّصِلْ بآخِره شيءٌ.

٥-المُثنَّى.

٦-جَمعُ المُذكَّرِ السَّالمُ.

٧-الأسماءُ الخمسةُ.

٨-الأَفعالُ الخَمسةُ.

وهذه الأنواعُ -التي هي مواضعُ الإعرابِ- تنَقسِمُ إلى قسمَيْنِ:

القسمُ الأوَّلُ: يُعرَبُ بالحركاتِ.

والقسمُ الثاني: يُعرَبُ بالحروفِ.

والقسمُ الأوَّلُ الذي يُعرَبُ بالحركاتِ أربعةُ أشياءَ:

١- «الاسْمُ المُفْرَدُ»، والمرادُ بِه: ما ليس مثنًّى، ولا مجموعًا، ولا مُلحَقًا بهما، ولا مِن الأسماءِ الخمسة، هذا معنى الإفرادِ هنا؛ سواءٌ أكانَ المرادُ به مذكرًا؛ مثل: «مُحَمَّدٍ، عَلِيٍّ، حَمْزَةَ»؛ أم كان مؤنثًا؛ مثل: «عَائِشَةَ، زَيْنَبَ»؛ فإنه يُرفع بالضمة؛ نحوُ قوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الإسراء: ٨١]، ويُنصَبُ بالفتحةِ؛ نحوُ قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١]، ويُجرُّ بالكسرةِ؛ نحوُ قوله: ﴿وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ [غافر: ٥].

وقد اجتمَعَتِ الأحوالُ الإعرابيَّةُ الثَّلاثةُ للاسمِ المفردِ مع لفظِ الجلالة في أكثرَ مِن آيةٍ؛ منها قولُه تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْ ۚ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ١٠]

٢- «جمعُ التَّكْسِيرِ»: وهو ما دلَّ على أكثرَ مِنِ اثنَيْنِ أو اثنتَيْنِ، مع تغيُّرٍ في صورةِ مفردِه، ولو تقديرًا كما سبق بيانه، فإذا تغيَّرت صورةُ المفردِ عندَ الجَمْعِ كان جمعَ

تكسير، وعكسُه جمعُ المذكَّرِ والمؤنَّثِ السالِمَيْنِ؛ إذ لا تتغيَّرُ صورةُ مفردِه مع الجمعِ.

وجمع التكسير يُعرَبُ نفسَ إعرابِ الاسمِ المفردِ؛ فيُرفَعُ بالضمَّة؛ نحوُ: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ويُنصب بالفتحة؛ نحوُ: ﴿وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ويُجرُّ بالكسرة؛ نحوُ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةً لِّأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ [آل عمران: ١٣].

وقد اجتمَعَتِ الأحوالُ الإعرابيَّةُ الثَّلاثةُ لجمع التكسير في أكثرَ من آية، منها قولُه تعالى: ﴿جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٩].

فكلمةُ «رُسُلُهُمْ» جاءت مرفوعةً، وعلامةُ رفعِها الضمَّةُ الظاهرةُ، وكلمةُ «أَيْدِيَهُمْ» أَتَتْ منصوبةً، وعلامةُ نصبِها الفتحةُ الظَّاهرةُ، وكلمةُ «أَفْوَاهِهِمْ» جاءت مجرورةً، وعلامةُ جرِّها الكسرةُ الظَّاهرةُ.

٣- «جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالمُ»: وهو ما دلَّ على أكثرَ منِ اثنتَيْنِ بزيادةِ ألفٍ وتاءٍ في آخره؛ نحوُ: «زَيْنَبَاتٍ، فَاطِمَاتٍ، حَمَّامَاتٍ»، وقالوا: «السَّالمُ» احترازًا من جمعِ

التكسيرِ الذي مرَّ، وقالوا: «المؤنَّثُ» احترازًا من المذكَّرِ.

ويُرفع هذا الجمعُ بالضمَّة الظاهرةِ(١)، وهي علامةُ الرفعِ الأصليَّة، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ﴾ [النور: ٢٦]، ويُنصَبُ بالكسرةِ نيابةً عن الفتحةِ؛ نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، ويُجرُّ بالكسرةِ؛ نحو قولِه تعالى: ﴿وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِۚ﴾ [النور: ٢٦].

٤- «الفعلُ المضارعُ الذي لم يتَّصلْ بآخره شيءٌ»: ومعنى قوله: «الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ»: أي: الذي لم يتَّصلْ بآخرِه ألفُ الاثنَيْنِ، أو واوُ الجماعةِ، أو ياءُ المخاطَبةِ؛ وإلا أصبَحَ من الأفعال الخمسةِ؛ فيُرفَعُ بثُبوتِ النُّون.

وكذلك لم تُباشِرْه نونُ التوكيدِ الخفيفةُ أو الثقيلةُ، وإلا بُنِيَ على الفتح.

وكذلك لم يتَّصل به نونُ نسوةٍ، وإلا بُنِيَ على السكونِ.

---

(١) ولا تكون الضمَّة مقدرة في جمع المؤنث السالم إلا عند إضافته لياء المتكلم، تقول: «هَذِهِ شَجَراتي وَبقَراتي».

ففي هذه الحالةِ يُرفع بالضمَّةِ؛ نحوُ: ﴿سَيَجۡعَلُ ٱللَّهُ بَعۡدَ عُسۡرٖ يُسۡرٗا﴾ [الطلاق: ٧]، ويُنصبُ بالفتحةِ؛ نحوُ: ﴿وَلَن يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لِلۡكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١]، ويُجزمُ بالسُّكونِ؛ نحوُ: ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ [الإسراء: ٢٩].

وقد اجتمَعَتِ الأحوالُ الإعرابيَّةُ الثَّلاثةُ للفعلِ المضارعِ الذي لم يتَّصلْ بآخره شيءٌ في أكثرَ من آيةٍ، منها قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨]، فانظرْ - رحمك الله - إلى هذه الكلماتِ الثلاثِ: «يَغْفِرُ، يُشْرَكَ، يُشْرِكْ» تجدْ أنَّ الأولى أتَتْ مرفوعةً، وعلامةُ رفعِها الضمَّةُ الظاهرة، والثانية أتَتْ منصوبةً، وعلامةُ نصبِها الفتحةُ الظاهرةُ، والثالثةُ أتَتْ مجزومةً، وعلامةُ جزمِها السُّكونُ.

* * *

وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: التَّثْنِيَةُ، وَجَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ، وَالأَسْمَاءُ الخَمْسَةُ، وَالأَفْعالُ الخَمْسَةُ، وَهِيَ: يَفْعَلانِ، وَتَفْعَلانِ، وَيَفْعَلونَ، وَتَفْعَلونَ، وَتَفْعَلينَ.

....

قال - رحمه الله -: «وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ»، فكما أن الذي يُعرَبُ بالحركاتِ أربعةٌ؛ ثلاثةٌ من الأسماءِ ونوعٌ من الأفعالِ، فكذلك ما يُعرَبُ بالحروفِ أيضًا أربعةٌ؛ ثلاثةٌ من الأسماءِ ونوعٌ واحدٌ من الأفعالِ.

والذي يُعرَبُ بالحروفِ هو:

١-التَّثنيةُ.

٢-جَمعُ المُذكَّرُ السَّالمُ.

٣-الأسماءُ الخَمْسةُ.

٤-الأفعالُ الخَمْسةُ.

فَأَمَّا التَّثْنِيَةُ: فَتُرْفَعُ بِالأَلِفِ وَتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بِاليَاءِ.

....

المُثَنَّى: هو ما دلَّ على اثنَيْنِ أو اثنتَيْنِ بزيادةِ ألفٍ ونونٍ، أو ياءٍ ونونٍ على مفردِهِ، مثل: «طَالِبانِ، طَالِبَيْنِ»، «كِتَابانِ، كِتَابَيْنِ»، «رَجُلانِ، رَجُلَيْنِ».

إعرابُ المثنى:

يُرفع المُثَنَّى بالألفِ؛ نحوُ: «جَاءَ الطَّالِبَانِ»، ويُنصَبُ ويُخفضُ بالياءِ؛ نحو: «قَابَلْتُ الطَّالِبَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِالطَّالِبَيْنِ»، وقد سبق تفصيل ذلك.

* * *

وَأَمَّا جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ: فَيُرْفَعُ بِالواوِ، وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِالياءِ.

....

جَمْعُ المُذكَّر السَّالِمُ: هو ما دلَّ على أكثرَ منِ اثنَيْنِ بزيادةِ واوٍ ونونٍ، أو ياءٍ ونونٍ على مفردِه، مثلُ: «مُؤْمِنٍ، مُؤْمِنينَ»، «مُهَنْدِسٍ، مُهَنْدِسِينَ».

إِعرابُ جَمْعِ المُذكَّرِ السَّالمِ:

يُرفَعُ جمعُ المُذكَّرِ السَّالمُ بالواوِ؛ مثل: «حَضَرَ النَّاجِحونَ»، ويُنصَبُ ويُجرُّ بالياءِ؛ مثل: «قَابَلْتُ النَّاجِحِينَ، وَمَرَرْتُ بِالنَّاجِحِينَ»، وقد سبق تفصيل ذلك.

* * *

وَأَمَّا الأَسْماءُ الخَمْسَةُ: فَتُرْفَعُ بِالواوِ، وَتُنْصَبُ بِالأَلِفِ، وَتُخْفَضُ بِالياءِ.

....

الأسماءُ الخمسةُ هي: «أَبُوكَ، أَخُوكَ، حَمُوكِ، فُوكَ، ذو مالٍ»[1].

إعرابُ الأسماءِ الخمسةِ:

تُرفَعُ الأسماءُ الخمسةُ بالواو؛ نحوُ: «حَضَر أَبُوكَ»، وتُنصَبُ بالألفِ؛ نحوُ: «قَابَلْتُ أَبَاكَ»، وتُجرُّ بالياءِ نحو: «مَرَرْتُ بِأَبِيكَ»، وقد سبق تفصيل ذلك.

* * *

(١) ويُضيف إليها بعضُ النحاة - كابن هشام وغيره - الاسم «هنوك»، وهو اسمٌ للفَرْجِ، أو كنايةٌ عنه.

وَأَمَّا الأَفْعالُ الخَمْسَةُ: فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِها.

....

الأفعالُ الخمسةُ: كلُّ مضارعٍ اتَّصلَتْ به ألفُ الاثنَيْنِ، أو واوُ الجماعةِ، أو ياءُ المُخاطَبةِ المؤنَّثةُ، وقد سبق بيانُ ذلك تفصيلًا.

إعرابُها:

تُرفَعُ بثُبوتِ النُّونِ نيابةً عن الضمَّةِ؛ وتُنصَبُ وتُجزَمُ بحذفِ هذه النُّونِ؛ نيابةً عن الفتحةِ في حال النَّصبِ، ونيابةً عن السكونِ في حال الجزمِ، أما الخفضُ فهو من علاماتِ الاسمِ، فلا مجالَ له مع الفعلِ.

ومثالُ الرَّفعِ: «المَجْتَهِدُونَ يَنْجَحُونَ»، تقول في إعرابه: ينجحون: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ثبوتُ النونِ.

ومثالُ النَّصْبِ: «المُهْمِلُونَ لَنْ يَنْجَحُوا»، تقول في إعرابه: ينجحوا: فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ«لن»، وعلامةُ نصبِه حذفُ النون.

ومثالُ الجزمِ: «المُهْمِلُونَ لَمْ يَنْجَحُوا»، تقول في إعرابه: ينجحوا: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ«لم»، وعلامةُ جزمِه حذفُ النونِ.

وقد اجتمعت الأحوالُ الإعرابية الثلاثةُ للأفعال الخمسة في قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ﴾ [آل عمران: ١٨٨].

«يُحِبُّونَ»: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ثبوتُ النونِ.

«يُحْمَدُوا»: فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ«لن»، وعلامةُ نصبِه حذفُ النونِ.

«يَفْعَلُوا»: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ«لم»، وعلامةُ جزمِه حذفُ النونِ.

* * *

بَابُ الأَفْعالِ

الأَفْعالُ ثَلَاثَةٌ: مَاضٍ، وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ؛ نَحْوُ: ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَاضْرِبْ.

....

الأفعال: جمع فعل، والفعلُ: كلمةٌ دلَّتْ على معنًى في نفسِها، واقترَنَ هذا المعنى بزمنٍ[١]، أي: بأحدِ الأزمنةِ الثَّلاثةِ، وقولُنا: «كَلِمةٌ دلَّت على معنًى في نفسِها» للاحترازِ من الحرفِ، فإنَّه لا يدلُّ على معنًى في نفسِه.

وقولُنا: «واقترَنَ هذا المعنى بزمنٍ» للاحترازِ من الاسمِ؛ فإنه كلمةٌ دلَّت على معنًى في نفسِها، إلا أن هذا المعنى في الاسمِ لم يَقتَرِنْ بزمنٍ، والمقصود بالزمن: ما يرجع إلى الصيغة ووزن الكلمة، لا إلى معنى المادة، فإن قولك مثلًا: «اليوم – الساعة – الدهر – البارحة – أمس» كلها أسماء وليست أفعالًا، مع أنها تدل على الزمن، لكن دلالتها على الزمن ليست من جهة الوزن والصيغة، وإنما من جهة

(١) اللمحة في شرح الملحة (١/ ١١٦).

معنى المادة.

وقد قَسَّم المصنِّفُ الأفعالَ إلى ثلاثةِ أقسام: «مَاضٍ، وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ»، وهذا التقسيم باتِّفاق النُّحاةِ.

الفعلُ الماضي: هو ما دلَّ على حدثٍ في زمنٍ مضى؛ أي: قبلَ زمنِ التَّكلُّمِ؛ مثلُ: «صَامَ، سَافَرَ، نَامَ»، وعلامتُه أن يَصلُح لقبولِ «أَمْسِ».

الفعلُ المضارعُ: هو ما دلَّ على حَدَثْ في زمنٍ التكلُّم أو بعدَه، أي: الحال والمستقبل، مثل: «يَصُومُ، يُسافِرُ، يَنامُ».

فعل الأمر: هو ما يُطلَبُ به حصولُ شيءٍ بعدَ زمنِ التكلُّم؛ أي: المستقبل؛ مثلُ: «صُمْ، سَافِرْ، نَمْ».

* * *

فَالمَاضِي مَفْتُوحُ الآخِرِ أَبَدًا.

....

أي أن الفعلَ الماضيَ مَبنيٌّ على الفتحِ، وهذا مما اتَّفَق عليه النُّحاةُ، مثل: «كَتَبَ، كَتَبَا، كَتَبَتْ».

لكن الإشكال في بنائِه على الفتحِ في مثل: «كَتَبْتُ، كَتَبْنَا، كَتَبْنَ، كَتَبُوا»، فالمشهور أن يقال في كلٍّ منها: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على الفتحِ المُقدَّرِ؛ منَعَ من ظهورِ هذا الفتحِ اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسَبةِ، أو بسكونِ التَّخفيفِ.

والأسهلُ أن يُقالَ في الفعل الماضي: إنه يُبنَى على الفتح غالبًا، ويُبنَى على السُّكونِ أحيانًا، ويُبنَى على الضمِّ أحيانًا، وهذا هو التفصيلُ:

فيُبنى الفعل الماضي على الفتحِ في الحالات الآتية:

١-إذا اتصلَتْ به «تاءُ التأنيثِ»، مثلُ: «فَاطِمَةُ صَامَتْ».

٢-إذا اتصلَتْ به «ألفُ الاثنَيْنِ»، مثل: «الطَّالِبَانِ نَجَحَا».

٣-إذا اتَّصلَتْ به «نا» الدالَّةُ على المفعولِين، مثل: «ضَرَبَنَا الأَبُ».

٤-إذا لم يتَّصلْ به شيءٌ، مثل: «طَارِقٌ صَامَ».

ويُبنى الفعلُ الماضي على السُّكونِ في الحالات الآتية:

١-إذا اتَّصلَتْ به «تاءُ الفاعلِ»، مثلُ: «أَنَا نَجَحْتُ».

٢-إذا اتَّصلت به «نا» الدالَّةُ على الفاعِلِين، مثل: «نَحْنُ نَجَحْنَا».

٣-إذا اتَّصلَتْ به «نونُ النُّسوةِ»، مثلُ: «الطَّالِبَاتُ نَجَحْنَ».

ويُبنَى الماضي على الضَّمِّ في حالةٍ واحدةٍ؛ هي إذا اتصلَتْ به واوُ الجماعةِ؛ مثل: «الطُّلَّابُ نَجَحُوا».

* * *

وَالأَمْرُ: مَجْزُومٌ أَبَدًا.

....

الأمرُ مبنيٌّ، إلا أن ظاهرَ كلامِ ابنِ آجرُّومَ يُخالِفُ هذا؛ فربما يكون مقصوده- رحمه الله - أن فعلَ الأمرِ مُعرَبٌ؛ مُتَّبِعًا في ذلك مذهبَ أهلِ الكوفةِ.

فمثلًا: الفعل «صُمْ»، يرى بعضُ العلماء أنه فعلُ أمرٍ مجزومٌ، وعلامةُ جزمه السكونُ، ويكونُ هذا الفعلُ مجزومًاعلى تقديرِ لامِ الأمرِ؛ أي: «لِيَصُمْ»، فيكونُ الفعلُ مجزومًا بـ«لام الأمر» مقدَّرةً، وهذا مذهبُ الكوفيِّين، وأما البصريون فَيَرَوْنَ أن فعلَ الأمر يكونُ مبنيًّا على النَّحْو التالي:

١- السُّكون: إذا كان الفعلُ صحيحَ الآخِرِ، أو اتَّصلَتْ به نونُ النِّسوةِ؛ نحوُ: «اكْتُبْ، اكْتُبْنَ»؛ فهو فعل مبني على السكون، ومثالُه قوله تعالى: ﴿خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡعُرۡفِ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، وقوله تعالى: ﴿وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰۖ وَأَقِمۡنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

فانظرْ - رحمك الله - إلى الكلمات: «خُذْ، اؤْمُرْ، أَعْرِضْ» تجدْ أنها أفعالُ أمرٍ، مبنيَّةٌ على السكون؛ لأنها صحيحة الآخر، وإنما حُرِّكت الذال من خذ؛ لالتقاء الساكنين.

وكذلك إذا نظرت إلى الأفعال: «قَرْنَ، أَقِمْنَ، آتِينَ، أَطِعْنَ» تجدْ أنها أفعالُ أمرٍ، مبنيَّةٌ على السكون؛ لأنها اتصلتْ بنونِ النِّسوةِ.

٢- حذف حرف العِلَّةِ: وذلك إذا كان الفعل معتلَّ الآخرِ؛ نحوُ قوله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ﴾ [النحل: ١٢٥]، فـ«ادْعُ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ حرفِ العِلَّةِ «الواو»، ونحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْفِ لَنَا ٱلْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَآ﴾ [يوسف: ٨٨]، فـ«أَوْفِ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ حرفِ العِلَّةِ «الياء».

٣- حذف النون: وذلك إذا اتَّصلَتْ به واوُ الجماعةِ، أو ياءُ المُخاطَبةِ، أو ألفُ الاثنين. نحوُ: «اجْلِسُوا، اجْلِسَا، اجْلِسِي»، فكل منها أمر مبنيٌّ على حذفِ النونِ.

٤- الفتح: إذا اتَّصلَتْ به إحدى نونَيِ التوكيد؛ نحوُ: «تَصَدَّقَنّ، اجْهَرَنَّ»، ومثاله قوله تعالى: «تَصَدَّقَنَّ يَا أَخِي، اجْهَرَنَّ بِالحَقِّ»

وَالمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ الَّتِي يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: «أَنَيْتُ».

....

المضارِعُ لغةً: المُشابِهُ[1]، والنَّحْويون يقولون: إن الفعلَ المضارِعَ يُشبِهُ الأسماءَ لفظيًّا ومعنويًّا.

لفظيًّا: أي: في الحركاتِ وعددِ الحروفِ الأصليَّة والزائدةِ؛ فقولك: «يَنْزِلُ» يُشبه «نَازِلٌ» في حركاتِه وسكناتِه، فكلٌّ منهما يبدَأُ بمتحرِّكٍ، ثم ساكنٍ، ثم مُتحرِّكٍ، فهذا هو الشَّبَهُ اللَّفظيُّ.

ومعنويًّا: أي: في دلالةِ كلٍّ منهما على الحالِ والاستقبالِ؛ مثل: «الوَلَدُ يَنَامُ، الوَلَدُ نَائِمٌ» فهذا هو الشَّبهُ المعنويُّ.

وقوله: «وَالمُضارعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ الَّتِي يَجْمَعُها قَوْلُكَ: أَنَيْتُ»

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٣٨).

يعني: أنَّ أيَّ فعلٍ مضارعٍ لا بدَّ أن يبدأ بحرفٍ من الحروفِ التَّاليةِ: «أ، ن، ي، ت»، التي جُمِعَتْ في كلمةِ: «أَنَيْتُ»؛ فنقولُ في مضارع الفعل الماضي الثلاثي «جَلَسَ»: «أَجْلِسُ، نَجْلِسُ، يَجْلِسُ، تَجْلِسُ»، فبدأ كلٌّ منها بحرفٍ من حروف المُضارَعَةِ المجموعةِ في كلمةِ: «أَنَيْتُ»، وكذلك في الفعل الماضي الرُّباعيُّ: «خَاصَمَ»، نقولُ في مضارعِه: «أُخَاصِمُ، نُخاصِمُ، يُخَاصِمُ، تُخَاصِمُ»، وفي الفعل الماضي الخُماسيِّ: «اشْتَرَكَ»، نقولُ في مضارعِه: «أَشْتَرِكُ، نَشْتَرِكُ، يَشْتَرِكُ، تَشْتَرِكُ»، بفتحِ حروفِ المُضارَعَةِ؛ لأن الماضيَ خماسيٌّ[1].

ومثلُ: «اسْتَغْفَرَ»، نقولُ في مضارعه: «أَسْتَغْفِرُ، نَسْتَغْفِرُ، يَسْتَغْفِرُ، تَسْتَغْفِرُ»، بفتح حروفِ المُضارَعةِ؛ لأن الماضيَ سُداسيٌّ.

* * *

---

(١) فالقاعدةُ: أن حرف المُضارَعة يكون مفتوحًا إذا كان الماضي منه ثلاثيًّا أو خماسيًّا وسداسيًّا، ويكون مضمومًا إذا كان الماضي رباعيًّا.

وقولُه: وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا، حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ.

....

يذكرُ ابنُ آجرُّومَ أنَّ الفعلَ المضارعَ مرفوعٌ في الأصل ما لم يُسبِقْه ناصبٌ ولا جازمٌ، وهذه علَّةُ رفعِه؛ أنه لم يُسبَقْ لا بناصبٍ ولا جازمٍ.

وقد تكونُ علامةُ رفعِه الضمَّةَ الظاهرةَ، مثلُ: «يَتَفَوَّقُ المُجْتَهِدُ»، فـ«يتفوَّقُ»: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ؛ لتجرُّدِه من النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعه الضمَّةُ الظاهرةُ.

وقد تكونُ علامةُ رفعِه الضمَّةَ المُقدَّرةَ، مثلُ: «يَسْمو ذُو الخُلُقِ»، فـ«يَسْمو»: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمَّةُ المُقدَّرَةُ.

وقد تكونُ علامةُ رفعِه ثبوتَ النون؛ مثلُ: «الطُّلَّابُ يَجْتَهِدُونَ»، فـ«يجتهدون»: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ؛ لتجرُّدِه من النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِه ثبوتُ النونِ؛ لأنه من الأفعالِ الخمسةِ.

والمرادُ بقولِه: «أَبَدًا» أي: دائمًا.

فالأصل في الفعل المضارع: الإعرابُ، ولكنه يُبنى في حالتَيْنِ:

١-إذا اتصلَتْ به نونُ النِّسوةِ؛ فإنَّه يُبنى على السكونِ؛ مثلُ: «الطَّالِبَاتُ يَجْتَهِدْنَ»، فـ«يَجْتَهِدْنَ»: فعلٌ مُضارعٌ مبنيٌّ على السكونِ؛ لاتِّصالِه بنونِ النِّسوةِ.

٢-إذا باشَرَتْه إحدى نونَيِ التَّوكيدِ؛ فإنَّه يُبنَى على الفتحِ، وقد وردتا في قوله تعالى: ﴿لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]، فالفعلان المضارعان مبنيَّان على الفتح؛ لاتِّصالِهما بنونِ التَّوكيدِ.

وهو في غيرِ الحالتَيْن السابقتَيْنِ يكونُ مرفوعًا دائمًا، إلا إذا دخلت عليه أداةُ نصبٍ أو أداةُ جزمٍ؛ نحوُ: «لَنْ يُفْلِحَ الظَّالِمُونَ»، و «لَمْ يَتَكَبَّرْ عَاقِلٌ».

* * *

فالنَّواصِبُ عَشَرَةٌ؛ وَهِيَ: أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكَيْ، وَلامُ كَيْ، وَلامُ الجُحُودِ، وَحَتَّى، وَالجَوابُ بِالفاءِ، وَالواوِ، وَأَوْ.

....

بدأ المصنِّفُ - رحمه الله - في الكلامِ عن النَّواصبِ التي تدخلُ على المضارعِ فتَنصِبُه؛ لأنه قال عنه: إنه «مَرْفُوعٌ أَبَدًا، حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ ناصِبٌ أَوْ جازِمٌ».

قوله: «فَالنَّوَاصِبُ»، واحدُها: ناصبٌ، وهذه النواصبُ العشرةُ مما ينبغي لطالبِ العلم أن يحفظَها؛ حتى يَنصِبَ المضارعَ بعدها.

وقد جرى المصنفُ هنا على مذهب الكوفيِّين القائلين بأن نواصبَ المضارعِ عشرةٌ، وهذا بخلافِ مذهب البصريِّين الذين جعلوها أربعةً فقط؛ وهي: «أَنْ، لَنْ، إِذَنْ، كَيْ»؛ وأمَّا الستَّة الباقيةُ فيقدرون بعدها «أَنْ» هي النَّاصبةُ مُضْمرَةً.

النَّواصبُ المُتَّفَقُ عليها أربعةٌ، وهي:

١ - «أنْ»: وهو حرفٌ مصدريٌّ ناصبٌ، وتُسبَكُ مع المضارعِ بعدَها بمصدرٍ، نحوُ

قولِه تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، أي: صيامُكم خيرٌ لكم.

ومثالُ نصبِها للفعلِ المضارعِ قولُه تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣]، فقولُه تعالى: ﴿أَن تَذْهَبُواْ﴾، يقال في إعرابه:

«أَنْ»: حرفُ نصبٍ ومصدرٍ واستقبالٍ، مبنيٌّ على السُّكون، لا محلَّ له مِن الإعراب(١).

«تَذْهَبُوا»: فعلٌ مضارعٌ، منصوبٌ بـ «أن»، وعلامةُ نصبِه حذفُ النُّون نيابةً عن الفتحةِ.

«أَنْ»: حرفُ نصبٍ ومصدرٍ واستقبالٍ، مبنيٌّ على السُّكون، لا محلَّ له مِن الإعراب.

وقوله تعالى: ﴿أَن يَأْكُلَهُ﴾ يقال في إعرابه:

«يَأْكُلَهُ»: فعلٌ مضارعٌ، منصوبٌ بـ «أن»، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ.

---

(١) القاعدة العامة عند النحاة أن: كل الحروف مبنيَّة، وليس لها محلٌّ من الإعراب.

«الذِّئْبُ»: فاعلٌ مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة.

وكلٌّ من: «لَيَحْزُنُنِي، أَخَافُ»: فعلٌ مضارعٌ، مرفوعٌ؛ لتجرُّدِه من الناصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرة.

٢- «لن»: وهي حرفُ نَفْيٍ ونصبٍ واستقبالٍ؛ نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾ [الحج: ٤٧]، ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٠].

فقوله تعالى: «لَنْ تَرْضَى» يقال في إعرابه: لن: حرفُ نصبٍ ونفيٍ واستقبال، مبنيٌّ على السكونِ، لا محلَّ له مِن الإعراب، «تَرْضَى»: فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ «لن»، وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ المقدَّرةُ، منَعَ من ظهورِها التعذُّر.

٣-«إِذَنْ»: وهي حرفُ نصبٍ وجوابٍ وجزاءٍ لكلامٍ يَقَعُ قبلَها؛ نحوُ: «إِذَنْ أُكْرِمَكَ»، جوابًا لمن قال: «أُرِيدُ أَنْ أَزُورَكَ».

وهذا الحرفُ لا يعملُ النَّصبَ في الفعلِ المضارعِ إلا بشروطٍ ثلاثة:

الشرطُ الأوَّلُ: الصَّدارةُ: ومعناها أن تَتصدَّرَ «إذن» جملةَ الجوابِ؛ نحوُ قولِك: «إِذَنْ أكرمَك» جوابًا لمن قال لك: سأزورُك غدًا.

فإنَّ أوَّلَ ما جاءَ في صَدْرِ الجوابِ هو «إِذَنْ»؛ لذلك جاءَ الفعلُ بعدَها منصوبًا بها، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ.

فإن لم تتصدَّرْ «إِذَنْ» جملةَ الجوابِ كان الفعل بعدَها مرفوعًا؛ لتجرُّدِه من الناصب والجازم، مثالُ ذلك قولُك لمن قال لك: «سأزورُك غدًا»: «مرحبًا بكَ إذنْ أكرمُك».

فـ«أكرمُك»: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ؛ لتجرُّدِه من الناصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرة.

الشرطُ الثاني: ألا يُفصَلَ بينَ «إِذَنْ» والفعلِ المضارع بفاصلٍ: فإن فُصِل كان الفعلُ بعدَها مرفوعًا؛ لِتَجرُّدِه من النَّاصب والجازمِ؛ مثالُ ذلك: أن يقول لك قائل: «سأزورُك غدًا» فتجيبه أنت قائلًا: «إِذَنْ إن شاءَ اللهُ أكرمُك».

فـ«أكرمُك»: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ؛ لتجرُّده من الناصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ.

واغتُفِرَ الفَصْلُ بالقَسَمِ؛ نحوُ قولِ حَسَّانِ بنِ ثابتٍ رَضِيَ اللهُ عنه[1]:

إذَنْ -واللهِ- نَرمِيَهم بحَرْبٍ   تُشيبُ الطفلَ مِن قَبلِ المَشيبِ

وزاد بعضُ النُّحاةِ جوازَ الفَصْلِ بـ«لا» النافيةِ، ومثالُ نصبِ الفعل المضارع بعدها قراءةُ أُبَيٍّ وابن مسعود رضي الله عنهما لقوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَا يَلْبَثُوا خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]؛ بنصب «يَلبَثُوا»، وهذه قراءةٌ شاذَّة، وهذا النصبُ جائز وليس واجبًا، ولكن الرَّفعَ أجودُ؛ إذ قرأ به السبعةُ.

الشرطُ الثالثُ: الاستقبالُ: أي: أن يكونَ زمنُ الفعلِ المضارعِ الآتي بعد «إِذَنْ» خالصًا للاستقبالِ بعدَ أن كان صالحًا للحالِ والاستقبالِ[2]، ومثال ذلك: قولُك:

---

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام (ص: ٣٧٦).

(٢) فقد ذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أن الفعل المضارع يدل زمنه على الحال والاستقبال.

«إذن أكرمَك» جوابًا لمن قال لك: «سأزورُك غدًا»، فإن إكرامَك إيَّاه سيكونُ في المستقبلِ، بخلافِ ما إذا قال لك قائلٌ: «إني أحبُّك في اللهِ» فقلتَ له أنتَ مجيبًا: «إذن أظنُّك صادقًا»، ففي هذه الحالةِ يجبُ رَفعُ المضارعِ؛ لأن ظنَّك إياه صادقًا يكون في الحالِ لا الاستقبالِ.

٤- «كي»: وهي حرفٌ مَصدرِيٌّ ناصبٌ، يأتي في الاستقبالِ.

ومثالُ نصبِها للفعلِ المضارعِ قولُه تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِيٓ أَزْوَٰجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، وقولُه: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر: ٧]، فقولُه تعالى: ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ﴾ يقال في إعرابه:

«كَيْ»: حرفُ نصبٍ ومصدرٍ واستقبالٍ، مبنيٌّ على السُّكونِ، لا محلَّ له مِن الإعرابِ.

«لا»: حرفُ نَفيٍ مبنيٌّ على السكونِ، لا محلَّ له مِن الإعراب.

«يَكُونَ»: فعل مضارعٌ منصوبٌ بـ كي، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظَّاهرةُ.

أَمَّا بقيَّةُ العَشرة التي يَنتصِبُ الفعلُ بعدَها على إضمارِ «أَنْ» فهي على قسمَيْنِ:

الأول: ما يُنصَبُ به بعد «أَنْ» مُضمرةٍ جوازًا؛ وهو:

- لامُ كَيْ، وهي التعليليَّة، وقيل لها: «لامُ كَيْ» لإفادتِها التعليلَ؛ مثلَ «كَيْ»؛ ولأنَّها قد تدخلُ على «كَيْ»؛ نحو: «جِئْتُ لِكَيْ أَقْرَأَ»، وقد لا تدخلُ؛ نحو: «جِئْتُ لِأَقْرَأَ»، فهي حرفُ جرٍّ للتعليل.

ومثالها: قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، فقولُه تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ﴾: اللامُ: حرفُ تعليلٍ وجرٍّ، مبنيٌّ على الكسرِ، لا محلَّ له مِن الإعراب. «تُبيِّنَ»: فعلُ مضارعٌ منصوبٌ بـ «أَنْ» مضمرةٍ جوازًا بعدَ لامِ التَّعليلِ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظَّاهرةُ، والمصدرُ المُؤوَّلُ من «أَنْ» والفعلِ المضارعِ «تُبيِّنَ» مجرورٌ بحرفِ الجرِّ اللامِ.

الثاني: ما يُنصَبُ به بعدَ «أَنْ» مضمرةٍ وجوبًا؛ وهو:

١- «لامُ الجحود»: ومعنى الجحود: النفي، وتكونُ بَعْد كَوْنٍ منفِيٍّ، نحوُ قولِنا: «مَا كَانَ مُحَمَّدٌ لِيَقُومَ»، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٣٧].

فكلٌّ من: «لِيَغْفِرَ، لِيَقُومَ»: فِعل مُضارعٌ، منصوبٌ بـ «أَنْ» مُضمرةٍ وجوبًا بعدَ لامِ الجحودِ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظَّاهرةُ.

٢- «حتَّى»: وهي حرفُ غايةٍ وتعليلٍ، وتكونُ للغايةِ إذا كان ما قبلَها ينتهي عندَ[1] حصولِ ما بعدها؛ نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَٱصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٩]، وتكونُ للتعليل إذا كان ما قبلَها عِلَّةً لحصول ما بعدها؛ نحوُ قولك للكافر: «أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الجَنَّةَ»: أي: لتدخلَ.

---

(١) على خلافٍ بين العلماء: هل تدخل الغاية نفسها في الحكم أو لا تدخل؟ تفصيلها في كتب الأصول.

ومثالُ نصبِها للفعلِ المُضارِعِ قولُه تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، وقولُه تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، فقولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ﴾ يُقال في إعرابه:

«حتَّى»: حرفُ غايةٍ وتعليلٍ وجرٍّ، مبنيٌّ على السُّكونِ، لا محلَّ له مِن الإعرابِ.

«يَرْجِعَ»: فعلٌ مضارعٌ، منصوبٌ بـ «أَنْ» مُضمرةٍ وجوبًا بعدَ «حتَّى»، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظَّاهرةُ.

وقولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَكُونُوا۟﴾ يقال في إعرابه:

«حتَّى»: حرفُ غايةٍ وتعليلٍ وجرٍّ، مبنيٌّ على السُّكونِ، لا محلَّ له مِن الإعرابِ.

«يَكُونُوا» فعلٌ مُضارعٌ، منصوبٌ بـ «أَنْ» مُضمرةٍ وجوبًا بعدَ «حتَّى»، وعلامةُ نصبِه حذفُ النُّونِ.

٣- «الجوابُ بالفاءِ، والواوِ، وأَوْ»، و«الفاء» المقصودةُ هنا: هي فاءُ السَّبَبِيَّةُ؛ التي

يَكون ما قبلَها سببًا في حُصول ما بعدَها؛ نحوُ: «زُرْنِي فَأُكرِمَكَ».

و«الواو» المقصودةُ هنا: هي واوُ المعية؛ نحوُ: «تَعَالَ وَأُحْسِنَ الَيْكَ».

ولهما شروطٌ حتى يُنصَبَ الفعلُ المضارع بعدهما، وهما قسمان:

أولًا: شروطٌ ترجع إلى المعنى، وهما شرطان:

الشَّرطُ الأَوَّلُ: أن تكونَ الفاءُ للسَّببيَّةِ، وهي التي يكونُ ما قبلها سببًا في حصولِ ما بعدَها، كما سبق.

الشرطُ الثَّاني: أَنْ تكونَ الواوُ بمعنى «مَعَ».

والثاني شرطٌ يَرجِعُ إلى اللَّفظِ، وهو أن يُسبَقَ كلٌّ من الفاءِ والواوِ بما يدلُّ على النَّفْيِ أو الطَّلَبِ.

فائدة:

أنواعُ الطلبِ ثمانيةٌ: جُمِعت في بيتٍ[١]:

مُرْ وَانْهَ وَادْعُ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضِّهِمُ ... تَمَنَّ وَارْجُ، كذاك النَّفْيُ قد كَمَلَا

وهذا بيانها:

١- الأمرُ: ومثالُ فاء السببية معه: «بَرُّوا آباءَكم فيَبَرَّكم أبناؤكم».

ومثالُ واو المعية معه: «أَيُّها الصَّديقُ، اغفِرْ هَفوتي وأَغْفِرَ هَفوتَك؛ لِتدومَ صداقتُنا».

٢- النَّهيُ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ [هود: ١١٣]، ونحوُ قول أبي الأسود الدؤلي:

لَا تَنْهَ عَن خُلقٍ وَتَأْتِيَ مثلَهُ ... عارٌ عَلَيْكَ إذا فَعلتَ عَظِيمُ

٣- الدعاءُ، ومثالُ فاء السببية معه: «اللهم تُبْ عليَّ فأتوبَ».

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك (٤/ ٢١).

ومثال واو المعية معه: «ربِّ وفقني وأعملَ الخير»-الاستفهامُ: ومثالُه قولُه تعالى: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وقولُه تعالى في الحديث القدسي: «هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟ هَلْ مِنْ تَائِبٍ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ؟ هَلْ مِنْ دَاعٍ فَأُجِيبَهُ»[١]، ونحو: «هل حفِظتَ الأحاديثَ وأسمعَها منك؟».

٤-العَرْضُ: وهو الطلبُ برِفْقٍ ولينٍ، ومثالُه قولُ الشَّاعرِ:

يابنَ(٢) الكِرامِ ألا تدنو فتُبصرَ ما قَدْ حدَّثوك فما راءٍ كمَنْ سَمِعَا[٣]

ونحوُ: «ألا تزوُرنا ونُكرمَك».

٥-التَّحضيضُ، وهو طلبٌ بشِدَّة وحثٍّ، ومثالُه: «هلَّا تتزوجُ فتُعفَّ نفسَك!»

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (١/ ٢١٩)، وأصله في «الصحيحين»، بلفظ: «**مَنْ يدعوني فأستجيبَ له؟ ومَن يسألني فأُعطيَه؟...**».

(٢) المشهور في كتب الإملاء أن ألف «ابن» تُحذف بعد يا النداء.

(٣) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٤٨٣).

ونحوُ: «هلَّا أدَّيْتَ واجبَك ويشكرَك معلِّمُك!».

٦-التمنِّي: ومثالُه: «ليتَك قريبٌ مني فأزورَك»، ونحوُ قولِه تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧].

٧-الترجِّي، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ﴾ [عبس: ٣- ٤]، ونحوُ: «لعلَّ اللهَ يشفيني وأزورَك»[1].

٨-النَّفْيُ: ومثالُ ذلك قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَاۚ﴾ [فاطر: ٣٦]، وقولُه تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢][2].

---

(١) التمني: هو إرادة شيء مستحيل الحدوث مثل قول الشاعر: ليت الشباب يعود يومًا.

أما الترجي: فهو إرادة شيء ممكن الحدوث مثل: لعل الغائب يعود.

(٢) هذا أحدُ الوجهين في إعراب الآية، لكن المشهور أن (تكتموا) مجزوم عطفًا على (تلبسوا)، وهو الأرجح؛ لأنَّ كلًّا منهما منهي عنه على حِدَة.

تنبيه:

«أو» هنا هي التي تأتي بمعنى «إلَّا» أو تأتي بمعنى «حتَّى»، ومثال ذلك: «لَأَقْتُلَنَّ الكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ»؛ أي: إلا أَنْ يُسلِمَ، فـ«يُسْلِمَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ «أَنْ» مُضمرةٍ وجوبًا بعدَ «أَوْ»، وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظَّاهرةُ.

* * *

وَالجَوازِمُ ثَمانيَةَ عَشَرَ؛ وَهِيَ: لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وَأَلَمَّا، وَلامُ الأَمْرِ وَالدُّعاءِ، و «لَا» في النَّهْيِ وَالدُّعاءِ، وَإِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْما، وأيٌّ، وَمَتَى، وَأَيْنَ، وَأَيَّانَ، وَأَنَّى، وَحَيْثُما، وَكَيْفَما، وَإذا في الشِّعْرِ خاصةً.

....

قولُه: «والجوازم»: واحدُها جازمٌ، والمقصودُ جوازمُ الفعلِ المضارعِ.

قوله: «ثمانيةَ عشَرَ» هذا عددُها على سبيلِ التفصيلِ، على ما عَدَّها المُصَنِّف.

وجوازمُ المضارعِ قِسمانِ:

أمَّا القسمُ الأوَّلُ: فجوازمُ تَجزِمُ فعلًا واحدًا، أي: بالأصالةِ، وأمَّا بالتبَعيَّةِ فقَدْ تجزمُ فعلَينِ وأكثرَ، وهي ستَّةٌ:

أولُها: «لَمْ»: نحوُ قولِه تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۞ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٣، ٤]، فـ«لَمْ»: حرفُ نفيٍ وجزمٍ، و «يَلِدْ»، و «يُولَدْ»، و «يَكُنْ» كلٌّ منها فعلٌ مضارعٌ مجزوم بـ«لم»، وعلامةُ جزمِه السُّكونُ.

ثانيها: «لَمَّا» النافيةُ: والفرقُ بينَها وبينَ «لَمْ»: أنها حرفُ نفيٍ لفعلٍ معه «قَدْ»؛ فإذا قلت: «قَدْ قامَ زَيْدٌ»، فنفيه: «لَمَّا يقمْ»، وأمَّا «لَمْ» فنفيٌ لِقَوْلِك: «قامَ زَيْدٌ»، إذ تَقولُ: «لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ».

وأصل «لَمَّا» عند الجمهور «لَمْ» ثم زِيدت عليها «مَا»؛ لأنَّهم لمَّا زادوا حرفًا في الإثبات، وهو «قَدْ»؛ زادوا حَرْفًا في النَّفي وهو «ما».

ثالثُها: «أَلَمْ»: وهي «لَمْ» قبلها الهمزة؛ قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [الفيل: ١]، «تَرَ»: فعلٌ مضارعٌ مجزوم بـ«أَلَمْ»، وعلامةُ جزمِه حذفُ حرفِ العِلَّة.

رابعُها: «أَلَمَّا»: وهو حرفُ تقريرٍ وجزمٍ، ولَمْ يَرِدْ شيءٌ في القرآن الكريم جُزم فيه الفعل المضارع بهذا الحرف، ولكن ورد في قول عمرو بن كلثوم:

إِلَيْكُمْ يا بَنِي بَكْرٍ إِلَيْكُمْ   أَلَمَّا تَعْرِفُوا مِنَّا اليَقِينَا

فـ«تَعْرِفُوا» هنا فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ«أَلَمَّا»، وعلامةُ جزمِه حَذفُ النُّونِ؛ لأنه من الأفعالِ الخمسةِ.

خامسُها: «لامُ الأمرِ»: وهي التي يُقصَدُ بها طلبُ حصولِ الفعلِ، وتكونُ من الأعلى للأَدنى، ومنها قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧]، فاللام هنا هي لامُ الأمرِ.

وتُسمَّى لامَ الدُّعاء: إذا كان الأمرُ موجَّهًا من الأدنى للأعلى، في نحو قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَنَادَوْاْ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، فـ«يَقْضِ»: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ«لام الدُّعاء»، وعلامةُ جزمِه حذفُ حرفِ العِلَّة.

ولامُ الأمرِ ولامُ الدُّعاء هما نَوْعَان من أنواع الطلبِ الثلاثة؛ فإذا كان الطلبُ من الأعلى للأدنى كان أمرًا، وإذا كان العكسَ كان دعاءً، وإذا كان من المساوي فيُسمَّى التماسًا.

قال الشيخ الأخضري في متنه: «السُّلَّمُ المنورق في علم المنطق»[١]:

أَمْرٌ مَعَ استعلا وَعَكْسُهُ دُعَا وَفِي التَّسَاوِي فَالْتِمَاسٌ وَقَعَا

سادسُها: «لَا في النَّهْيِ وَالدُّعَاءِ»: فإذا كان الطلبُ من الأعلى للأدنى كان نهيًا؛ نحوُ قوله تعالى: ﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [طه: ٦٨]، وإذا كان العكسَ كان دعاءً؛ نحوُ قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وإذا كان من المساوي فيسمَّى التماسًا؛ نحوُ: «يا صديقي، لا تُهمِلْ وِرْدَكَ من القرآنِ».

وهي في جميعِ الأنواع جازمةٌ للفعلِ المضارع؛ فنقولُ في إعراب نحو: «لَا تَخَفْ»: «لا»: حرفُ نهيٍ وجزمٍ، مبنيٌّ على السكون، لا محلَّ له من الإعراب، و«تَخَفْ»: فعلٌ مضارعٌ مجزوم بلا النَّاهية، وعلامةُ جزمِه السكون.

وأمَّا القسمُ الثاني: فما يَجزمُ فعلَيْنِ: الأولُ يُسَمَّى بـ«فعل الشرط»، والثاني يُسَمَّى بـ«جوابِ وجزاءِ الشرط»، وتُسَمَّى أدواتُه بـ«أدوات الشرط»، وهي بقيةُ الأدوات

(١) شرح القويسني على السلم المنورق للأخضري (٥/ ٨).

التي ذكرها المُصَنِّف في قوله: «وَإِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْما، وأيٌّ، وَمَتَى، وَأَيْنَ، وَإِيَّانَ، وَأَنَّى، وَحَيْثُمَا، وَكَيْفَمَا، وَإِذا في الشِّعْرِ خاصةً».

وأدواتُ هذا القسم -من حيث الاسميَّةُ والحرفيةُ- على أربعة أقسام:

أ- قسمٌ مُتَّفقٌ على حرفيته؛ وهو: «إنْ».

ب- قِسمٌ اختُلِفَ في اسميَّته وحرفيَّتِه، والصحيحُ أنه حرفٌ؛ وهو: «إذْما».

ج- قِسمٌ اختُلِفَ في اسميَّته وحرفيَّتِه، والصحيح أنه اسمٌ؛ وهو: «مَهْما».

د- قِسمٌ مُتَّفقٌ على اسميَّته، وهو بقيَّةُ الأدواتِ.

وهذه الأدوات تجزمُ فعلَيْنِ: الأول يُسَمَّى بـ «فعلِ الشرطِ»، والثاني يُسَمَّى بـ «جوابِ وجزاءِ الشَّرطِ»، وإليك تفصيل ذلك:

١- «إنْ»: حرفُ شرطٍ وجزمٍ مبنيٌّ على السكونِ، لا محلَّ له من الإعرابِ، وهي تفيدُ تعليقَ وقوعِ الجوابِ على وقوعِ الشرطِ، من غيرِ دلالةٍ على زمانٍ أو مكانٍ،

أو عاقلٍ أو غيرِ عاقلٍ؛ نحو: «إِنْ تَصحَبِ الأشرارَ تَندَمْ»؛ ومنه قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣]، وتقول في إعرابه:

«إِنْ»: حرفُ شرطٍ وجزمٍ، مبنيٌّ على السكونِ، لا محلَّ له من الإعراب.

«يَشَأْ» فعلُ الشرطِ، مجزومٌ بـ«إِنْ»، وعلامةُ جزمِه السُّكونُ، والفاعلُ ضمير مستترٌ، تقديرُه: هو. «يُذْهِبْكُمْ» جوابُ الشرطِ مجزومٌ، وعلامةُ جزمِه السُّكونُ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ، تقديرُه: هو. «الكافُ»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به، والميمُ علامةُ الجَمعِ.

٢- «إذْما»: وهي حرفُ شرطٍ جازمٌ، لا محلَّ له من الإعرابِ، وهي لمجردِ تعليقِ الجوابِ على الشرطِ؛ مثل «إنْ»، واتصالُها بـ«ما» الزائدةِ شرطٌ في عملها الجزمَ؛ نحوُ: «إذْما تفعَلْ شرًّا تَندَمْ»، وتقول في إعرابه:

«إذْما»: حرفُ شرطٍ وجزم، مبنيٌّ على السكونِ، لا محلَّ له من الإعرابِ.

«تَفعَلْ» فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بالسكونِ؛ لأنه فعلُ الشرطِ، والفاعلُ ضمير مستتر

وجوبًا تقديره: أنتَ.

«تَنْدَمْ» فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ، وعلامةُ جزمِه السُّكونُ؛ لأنه جوابُ الشرطِ، والفاعلُ ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت.

٣- «مَهما»: اسمُ شرطٍ جازمٌ، وهي لغيرِ العاقلِ، وقَدْ ضُمِّنَتْ معنى الشرطِ؛ نحوُ: «مهما تُنْفِقْ في الخيرِ يُخْلِفْهُ اللهُ»، وتقول في إعرابه:

«مهما» اسمُ شرطٍ جازمٌ في محلِّ نصبٍ، مفعولٌ مُقدَّم.

«تُنْفِقْ»: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ مهما، وعلامةُ جزمِه السُّكونُ، وهو فعلُ الشَّرطِ.

«يُخلِفْه» فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ مهما، وعلامةُ جزمِه السُّكونُ، وهو جوابُ الشَّرطِ.

٤- «مَنْ»: اسمُ شرطٍ جازمٌ، وتأتي للعاقلِ، وتكونُ في محلِّ رفعٍ مبتدأً إن كان فعلُ الشرطِ لازمًا؛ نحوُ: «مَن يَكثُرْ كلامُه يَكثُرْ ملامُه»، أو ناسخًا؛ نحوُ: «مَن يكنْ عجولًا يَكثُرْ خَطؤه».

ومثالُ جزمها لجملة الشرط قولُه تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، تقول في إعرابه:

«مَنْ» اسمُ شرطٍ جازمٌ، مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ رفعٍ مبتدأٌ.

«يَعْمَلْ» مضارعٌ مجزومٌ، وهو فعلُ الشرطِ، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ، والجملةُ خبرُ المبتدأ «مَنْ».

«يُجْزَ» جوابُ الشرطِ، فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ، وعلامةُ جزمِه حذفُ حرفِ العِلَّةِ وهو الألفُ.

٥- «ما»: اسمُ شرطٍ جازم، وهي لغيرِ العاقل؛ نحو قولِه تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، تقول في إعرابه:

«ما» اسمُ شرطٍ جازم، مبنيٌّ على السكونِ، في محلِّ نصبٍ مفعولٌ مُقدَّم لـ«ننسخ».

«نَنْسَخْ» فعلُ الشرط، مجزومٌ بـ«ما» وعلامة جزمه السكون.

«نَأْتِ» جوابُ الشرط مجزومٌ، وعلامةُ جزمِه حذفُ حرفِ العِلَّة وهو الياءُ.

٦-«متى»: اسمُ شرطٍ جازمٌ في محلِّ نصبٍ على الظرفيَّةِ الزمانيَّة؛ نحوُ: «متى يأتِ فصلُ الصيفِ يَنضَجِ العِنَبُ».

٧-«أيَّانَ»: اسمُ شرطٍ جازمٌ، وهي موضوعةٌ للدَّلالةِ على مُطلَقِ الزَّمانِ، ثم ضُمِّنَتْ معنى الشرطِ، وهي في محل نصبٍ على الظرفيَّة الزمانيَّة؛ نحوُ: «أيَّانَ يَكثُرْ فراغُ الشباب يَكْثُرْ فسادُهم»، تقول في إعرابه:

«أيَّانَ» اسمُ شرطٍ جازمٌ، مبنيٌّ على الفتحِ، في محل نصبٍ على الظرفيَّة الزمانيَّة.

«يَكْثُرْ» فعلُ الشرطِ مجزوم بـ «أيَّانَ» وعلامةُ جزمِه السكون.

«يَكْثُرْ» جوابُ الشرطِ مجزومٌ، وعلامةُ جزمِه السكونُ.

«فَسادُهُم» فاعلٌ، والهاءُ: ضميرٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محل جرٍّ مضافٌ إليه، والميمُ علامة الجمع.

٨-«أينَ»: اسمُ شرطٍ جازمٌ، يجبُ اتصالُه بـ«ما» حتى يعملَ الجَزمَ، وهو موضوع للدَّلالةِ على المكانِ، ثم ضُمِّن معنى الشرط، فيكونُ في محلِّ نصبٍ على الظرفيَّة

المكانيَّة؛ نحو قولِه تعالى: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦]، تقول في إعرابه:

«أين» اسمُ شرطٍ جازمٌ، مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ على الظرفيَّة المكانيَّة، متعلِّقٌ بالفعلِ بعدَه.

«ما» حرفٌ زائدٌ للتوكيدِ.

«يُوَجِّهْهُ» فعلُ الشرطِ مجزوم بـ«أين» وعلامةُ جزمِه السكونُ.

«يَأْتِ» جوابُ الشرطِ مجزوم، وعلامةُ جزمِه حذفُ حرفِ العلَّة.

٩-«أنَّى»: اسمُ شرطٍ جازمٌ، موضوعٌ للدَّلالة على المكان، ثم ضُمِّن معنى الشرط، فهو في محلِّ نصبٍ على الظرفيَّة المكانيَّة مثل «أين»؛ نحوُ: «أنَّى يَنزِلْ ذو العلم يُكْرَمْ»، تقول في إعرابه:

«أنَّى» اسمُ شرطٍ جازمٌ، مبنيٌّ على السُّكونِ في محلِّ نصبٍ على الظرفيَّة المكانيَّةِ.

«يَنْزِلْ» فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ، وعلامةُ جزمه السكونُ؛ لأنه فعلُ الشرطِ.

«يُكْرَمْ» فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ، وعلامةُ جزمِه السُّكونُ؛ لأنه جوابُ الشرطِ.

١٠- «أيٌّ» بالتشديد: اسمُ شرطٍ جازمٌ، وهي الأداةُ الوحيدةُ المُعرَبةُ في هذا الباب، وتكونُ بحسَبِ ما تُضاف إليه، فإن أُضيفَتْ للعاقل دلَّت على ما تدلُّ عليه «مَنْ»؛ نحوُ: «أيُّهم يَقُمْ أقمْ معه»، وإن أضيفَتْ لغيرِ العاقلِ دلَّت على ما تدلُّ عليه «ما»؛ نحوُ: «أيَّ الكتب تقرَأْ أَقرَأْ»، وتكونُ للزمان؛ نحوُ: «أيَّ يوم تُسافِرْ أسافرْ»، وللمكان؛ نحوُ: «أيَّ بلد تسكنْ أسكنْ».

فـ«أيَّ» اسمُ شرطٍ جازمٌ منصوبٌ على الظرفيَّة الزمانيَّة في الأوَّل، والمكانيةِ في الثاني.

وإنْ أُضيفَتْ إلى مصدر فهي مفعولٌ مطلق؛ نحوُ: «أيَّ نفعٍ تنفعِ الناسَ يشكروك عليه».

١١- «حَيثُما»: وتكونُ للمكانِ؛ نحوُ: «حيثما يَنزِلْ مطرٌ يَنْمُ الزَّرعُ».

١٢- «كيفَما»: اسمُ شرطٍ جازمٌ في محلِّ نصبٍ على الحاليَّة؛ نحوُ: «كيفما تجلِسْ أجلِسْ»، والجزمُ بها مذهبٌ كوفيٌّ، ممنوعٌ عند البصريِّين، وقال بعضُ الشُّرَّاح: لم أَجِدْ لها بعدَ الفحصِ من كلام العربِ شاهدًا[1].

١٣- «إذا»: وهي لا تَجزِمُ إلا في ضرورةِ الشعر خاصةً؛ نحوُ قولِ الشاعرِ[2]:

استَغْنِ ما أَغْناكَ ربُّكَ بالغِنَى   وإذا تُصِبْكَ خَصاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

* * *

---

(١) انظر: «حاشية الآجرومية»: ص: ٥٩.

(٢) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٨٤).

بَابُ مَرْفُوعاتِ الأَسْماءِ

المَرْفُوعاتُ سَبْعَةٌ؛ وَهِيَ: الفاعِلُ، وَالمَفْعولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالمُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ، وَاسْمُ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ؛ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْياءَ: النَّعْتُ، وَالعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالبَدَلُ.

....

المرفوعات: واحدُها «مرفوعٌ»، وهو ما أحدَثَ العاملُ فيه رَفْعًا، وله علاماتٌ؛ كـ «الضمَّة»، و«الوَاوِ»، وغيرهما كما سبق.

وبعد أن ذكر المُصَنِّفُ - رحمه الله - ما يتعلَّقُ بالأفعال رَفْعًا، ونصْبًا، وجزمًا، شرَع في ذِكر الأسماءِ وما يتعلَّقُ بها، فابتدَأَ بالمرفوعاتِ؛ لأنها مقدَّمةٌ على غيرها من المنصوباتِ والمخفوضاتِ؛ إذ هي الأصلُ في الأسماءِ.

قال: «المرفوعاتُ سَبعةٌ» وإنَّما عَدَّها المُصَنِّف سبعةً بدليلِ الاستقراءِ التامِّ؛ حَيْثُ إنها لا تَخرجُ عن ذلك، قال السيوطي في الأشباه والنظائر: أجمَعَ النُّحاةُ على أن

المرفوعاتِ سبعةٌ.

ومِنْ ثَمَّ يَبينُ أن دليلَ الحَصْرِ بشيئين: الاستقراءُ والإجماعُ.

قوله: «وَهِيَ: الفَاعِلُ، وَالمَفْعُولُ...»، إلخ، ذكرها المُصَنِّف - رحمه الله - على جهة الإجمالِ؛ ثُمَّ فصَّل الكلامَ بعدُ عن كلٍّ منها، وهي طريقةٌ حَسَنة يُسَمِّيها البلاغيُّون بـ «اللَّفِّ والنَّشْر»؛ إذ لُفَّ الكلام وجُمع ثُمَّ نُشِر وبُيِّن.

والمرفوعاتُ السبعة:

أوَّلُها: الفاعلُ: نحوُ: «جَاءَ زَيْدُ».

وثانيها: نائبُ الفاعل: وقد سمَّاه المُصَنِّف بـ«المَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ» جريًا على عبارة المتقدِّمين، ومصطلحُ (ما لم يُسمَّ فاعله) ليس خاصًّا بالكوفيين، بل استعمله المبرِّدُ، وابنُ السراج وغيرهما من متقدمي البصريين.

مثال ذلك قولنا: «ضُرِبَ زَيْدٌ»، وفيه حُذف الفاعل، وغُيِّرت صيغة الفعل، ووقع «زيد» نائبًا عن الفاعل المحذوف، بعدما كان مفعولًا.

وثالثُها: المبتدأ: نحوُ: «زيد» في قولنا: «زيدٌ قَائِمٌ».

ورابعُها: الخبرُ: نحوُ: «قائم» في قولنا: «زيدٌ قَائِمٌ».

وخامسُها: اسمُ «كان» وأخواتِها؛ وهي: «أَضْحَى، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ»، وغير ذلك، كما سيأتي في باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر؛ نحوُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا» و «أَصْبَحَ عمرو طبيبًا».

وسادسُها: خبرُ «إنَّ» وأخواتِها، وهي: «لَكِنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ» كقولنا: «لَكِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» و «كَأَنَّ عمرًا مَهمومٌ».

وسابعُها: التابعُ للمرفوعِ.

والتابعُ أربعةُ أشياءَ:

أوَّلُها: النعتُ: نحوُ: «قامَ زَيْدٌ العَاقِلُ»، فالعاقلُ هنا نعت لـ «زَيْدٍ»، وهو مرفوعٌ بالتبعيَّةِ.

ثانيها: العطفُ: نحوُ: «قامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو»، فعمرٌو هنا مرفوع بالتبعيَّة لـ «زَيْدٍ» الفاعل.

ثالثُها: التوكيدُ: كـ «قامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ»، فكلمة «نفسه» هنا للتأكيدِ أنَّ المتَّصفَ بالقيام هو زَيْدٌ لا غيره

رابعُها: البدلُ: كـ«قامَ زَيْدٌ أَخُوكَ» فكلمة «أَخُوكَ» هنا مرفوعةً؛ لأنها بدلٌ من «زَيْدٍ»، وسيأتي تفصيلُ كل تابع من هذه التوابع في بابه بإذن الله.

❋ ❋ ❋

بَابُ الفَاعِلِ

الفَاعِلُ هُوَ الِاسْمُ المَرْفُوعُ المَذْكورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ.

فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: قامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقامَ الزَّيْدانِ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ، وَقامَ الزَّيْدُونَ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقامَ الرِّجالُ، وَيَقُومُ الرِّجالُ، وَقامَتْ هِنْدُ، وتَقُومُ هِندُ، وَقامَتِ الهِنْدَانِ، وَتَقُومُ الهِنْدَانِ، وَقامَتِ الهِنْدَاتُ، وَتَقُومُ الهِنْدَاتُ، وَقامَتِ الهُنُودُ، وَتَقُومُ الهُنُودُ، وَقامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ، وَقامَ غُلَامي، وَيَقُومُ غُلَامي، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالمُضْمَرُ اثْنا عَشَرَ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: «ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتُمَا، وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتُنَّ، وَضَرَبَ، وَضَرَبَتْ، وَضَرَبَا، وَضَرَبُوا، وَضَرَبْنَ».

....

«الفاعِلُ هُوَ الِاسْمُ المَرْفوعُ المَذْكورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ»، قد عَرَّفَه المُصَنِّفُ - رحمه الله - ببعضِ صِفاتِه؛ إذ مِن صفاتِ الفاعل أنه اسمٌ، وأنه مرفوعٌ، وأن فعلَه سابقٌ له.

والفاعلُ لا يتقدَّم على الفعلِ؛ تقولُ: «قامَ زَيْدٌ»، وتقول في إعرابه: «قامَ»: فعلٌ

ماضٍ، و«زَيْدٌ»: فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمَّةُ، ولو قلنا: «زَيْدٌ قامَ» لما كان «زيد» هنا فاعلًا، بل تصير الجملة اسميَّةً؛ فيكون «زيدٌ» مبتدأ، وَ«قامَ»: فعلًا ماضيًا، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ؛ تقديرُه: «هُوَ» يعودُ على «زَيْدٍ».

والفاعلُ يُعَرَّفُ من جهتَيْنِ[1]:

مِن جهة اللُّغَة؛ ويعرف بأنه: مَنْ فَعَلَ الفعلَ وأَحْدَثَهُ غالبًا؛ يُقَال: هَذَا فَاعِلُ الجُرْمِ أي: مُحْدِثُهُ.

والفاعلُ يشملُ مَنْ فَعَلَ الفعلَ؛ كقولكَ مثلًا: «قامَ الرَّجُلُ»، ومَن اتَّصف بالفعل؛ نحو: «مَاتَ الرَّجُلُ».

ومِن جهةِ الاصطلاحِ، ويُعَرَّف بأنه: اسمٌ صريحٌ أو مؤوَّلٌ مرفوعٌ، أَحْدَثَ الفعلَ أو قامَ الفعلُ به.

---

(١) شرح الأجرومية للأسمري (ص: ٥٣).

وهذا التعريفُ يشمل قيودًا:

أولُها: أنه اسمٌ؛ فيَخرُج الفعلُ والحرفُ.

وثانيها: أنه يأتي على صورتين:

الصورة الأولى: أن يكون صريحًا، ويشملُ نوعَيْنِ:

الأولُ: الأسماءُ الظاهرة كـ «زَيْدٍ» و «عَمْرٍو»، وهو يُرفعُ بالضمَّة إذا كان مفردًا؛ نحوُ قوله تعالى: ﴿قَالَ نُوحٌ﴾ [نوح: ٢١] أو جمعَ مؤنثٍ سالِمًا؛ نحوُ قوله: ﴿جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٠]، أو جمعَ تكسير؛ نحوُ قوله: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤]، ويُرفَعُ بالواو إذا كان جمعَ مذكر سالمًا؛ نحوُ قوله: ﴿قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ﴾ [آل عمران: ٥٢]، أو من الأسماء الخمسة؛ نحوُ قولِه: ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾ [يوسف: ٩٤].

ويُرفَعُ بالألفِ إذا كان مثنًّى؛ نحوُ قوله: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣].، وقد سبق بيان ذلك مفصلا في الأبواب السابقة.

الثاني: الأسماءُ المُضمَرة كـ«أنا» و«هو» و«أنت»، ومثالُ هذه الصورة: «جاء

زَيْدٌ إلى المسجد متفقِّهًا»، و «قمتُ إلى الكتاب قارئًا». فكلمة «زَيْدٌ» في الجملة الأولى: فاعل مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ على آخره.

وحرفُ التاء في «قمتُ»: مبنيٌّ على الضمِّ، في مَحَلِّ رَفْعٍ فاعلٌ.

الصورةُ الثانية: أن يكونَ مؤوَّلًا بالصريحِ وذلك مع أحرُف:

أولُها: «أنَّ» المثقَّلة؛ نحوُ: «سَرَّنِي أَنَّكَ جِئْتَ»؛ فقولك: «أَنَّكَ جِئْتَ» يؤوَّلُ بمصدر من جنسِ الفعل الموجودِ؛ وهو «جِئْتَ» فيكون التقديرُ «سَرَّنِي مَجِيئُكَ»؛ وكلمة «مَجِيء» فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ على آخره، والكافُ مضافٌ إليه.

وثانيها: «أَن» المُخَفَّفةُ المصدريَّةُ، ومثال ذلك: «سَرَّنِي أَنْ جِئْتَ يَا مُحَمَّدُ»؛ فـ«أَنْ» تُسبَكُ مع الفعل الذي تدخل عليه بمصدرٍ بنحو ما سبق، فيكون التقديرُ: «سَرَّنِي مَجِيئُكَ يَا مُحَمَّدُ»، والفاعلُ كلمةُ «مَجِيء» وهي مضافٌ، والكافُ: مضافٌ إليه.

وثالثُها: «ما» المصدريَّةُ: نحوُ «سَرَّنِي مَا صَنَعْتَ يَا مُحَمَّدُ»، فـ«مَا» هنا مصدرية

تُسبَك مع ما بعدها بمصدرٍ من جنس الفعل الذي تدخل عليه، والتقدير: «سَرَّنِي صُنْعُكَ يَا مُحَمَّدُ»؛ ويقال في إعرابها: «صُنع» فاعل مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ على آخرِه، وهو مضافٌ، والكافُ: مضافٌ إليه.

والقَيْد الثالث: هو سَبْقُ الفعلِ للفاعلِ، فلا يتقدَّم الفاعلُ على فعله؛ لأنه إذا تقدَّم كان مبتدأ لا فاعلًا؛ مثالُه: «جَاءَ زَيْدٌ» فكلمة «زَيْدٌ»: فاعل مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرة على آخره.

والفعلُ «جاء»: سابق له، فإن قيل «زَيْدٌ جَاءَ» فكلمة «زَيْدٌ» مبتدأ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ على آخره، وخبرُه: الجملةُ الفعليَّةُ؛ وهي «جَاءَ»، وفيها ضمير مستتر تقديره: «هُوَ» يعني: «زيدًا».

ورابعُها: أن الفعلَ السابقَ للفاعلِ يأتي على صورتين:

الأولى: صريحة كـ «خُذْ»، «جَاءَ»، «يَأْخُذُ».

الثانيةُ: مؤوَّلة بالصريح، ومثالُه: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]، ويعمل عملَ

الفعل أحد الأشياء التي تعطى حكمه، وهي: المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، فقولك: «لاهية» اسم فاعل، يعمل عمل فعله وهو «لهت قلوبهم» أو «تلهو قلوبهم»؛ فتكون «القلوب» فاعلًا لاسم الفاعل، ومثال المصدر: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾؛ فقولك: «دفع» مصدر يعمل عمل فعله، فتكون «الناس» منصوبة؛ لأنها مفعول به، وهكذا.

وخامسُها: أن الفعلَ مع الفاعل على إحدى صورتَيْنِ:

الأولى: أن يكونَ الفعلُ قائمًا بالفاعلِ؛ كـ «مَاتَ زَيْدٌ»؛ إذ فِعْلُ المَوْتِ قَائِمٌ بزَيْدٍ.

الثانيةُ: أن يكونَ الفاعل مُحْدِثًا للفعل؛ كـ «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا»؛ إذ فِعْلُ الضرب كان من الفاعلِ «زَيْدٌ».

قولُه: «وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ» سبق بيانُه في تعريف الفاعلِ اصطلاحًا، وبه يتبيَّن أن الفاعلَ قد يكونُ مفردًا، وقد يكونُ جمعًا بأنواعِ الجمعِ.

أما قولُه: «قامَ زَيْدٌ»، فالفاعل هنا اسمٌ ظاهرٌ مفرد، وأما قولُه: «يَقُومُ زَيْدٌ»، فالفاعل

فيه- أيضًا- اسم ظاهر مفرد، فلا اختلافَ بينهما في الفاعل، وإنَّما الاختلاف في العاملِ؛ لأن الأوَّل عاملُه فعلٌ ماضٍ، والثاني عاملُه فعلٌ مضارعٌ، ولا إشكالَ في ذلك.

وثالثُ الأمثلةِ: «قامَ الزَّيدَانِ»،فـ«الزَّيدَانِ»: فاعل، وهو مثنًّى مرفوعٌ بالألف، والعاملُ الذي رفعه هو قوله: «قامَ»، وهو فعلٌ ماضٍ، مثلُ قوله: «قامَ الزَّيدُونَ»؛ فإن العاملَ هنا أيضًا فعلٌ ماضٍ، و«الزَّيْدُونَ» فاعلٌ، وَلكنه جمعُ مذكرٍ سالم، وهو مرفوعٌ أيضًا، وعلامةُ رفعه الواوُ.

أما قوله: «يَقُومُ الزَّيْدُونَ» فهو -من حيث الفاعلُ- واحدٌ؛ لأن الفاعل هنا جمعُ مذكرٍ سالمٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الواوُ، وأَمَّا عاملُه الذي رفعه فهو قولُه: «يَقُومُ» وهو فعلٌ مضارع.

أما المثال الخامس فهو قولُه: «قامَ الرِّجَالُ»، فـ«الرِّجَالُ» جمعُ تكسير، وهو مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ على آخرِه، والذي رفَعَه فعلٌ ماضٍ، ومثلُه

-من حيث الفاعلُ- قولُه: «يَقُومُ الرِّجَالُ»؛ لأنه جمعُ تكسيرٍ أيضًا، لكنَّ العاملَ هنا تغيَّر، وهو فعلٌ مضارع، ولا إشكالَ فيه.

والفاعلُ قد يجيء مجرورًا لفظًا، ولكنه مرفوعٌ محلًّا، وهذا في حالتين:

أ- أن يُجرَّ بحرف جرٍّ زائد؛ نحوُ قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، فـ «بَشِيرٍ» هنا فاعلٌ، وهو مجرورٌ بـ «مِن» لفظًا، مرفوعٌ محلًّا؛ لأن تقديره: (ما جاءنا بشير...)، ومثلُه قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، فلفظُ الجلالةِ هنا مرفوعٌ؛ لأنه فاعلٌ لـ﴿كَفَىٰ﴾، ولكنه مجرورٌ في اللفظ بالباءِ.

ب- أن يُجرَّ بإضافة المصدرِ إليه، ومنه قولُ الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ﴾ [البقرة: ٢٥١]، فالذي يدفَعُ هو الله سبحانه وتعالى، وهو هنا فاعل، لكنه مجرورٌ لفظًا.

وفي إعرابه وجهان:

الأولُ: أن تقول: لفظ الجلالة مضافٌ إليه مجرور.

الثاني: أن تقول: لفظ الجلالة فاعلٌ، مجرورٌ لفظًا مرفوعٌ محلًّا، من إضافة المصدر إلى عامله.

ومن الأمثلة التي ذكرها المصنفُ للفاعل: «وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ»، وهذان المثالان متشابهانِ من حيث الفاعلُ؛ لأن الفاعلَ اسمٌ من الأسماء الخمسة مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الواوُ، لكن الاختلافَ بينهما في العامل، فهو في الأولِ فعلٌ ماضٍ، وفي الثاني فعلٌ مضارع.

أما قولُه بعده: «وَقَامَ غُلَامِي، وَيَقُومُ غُلَامِي»، فهذا فيه إشكالٌ يسيرٌ، وهو أن الفاعِلَ هنا مضاف إلى ياء المتكلم، والمضاف إلى ياء المتكلم لا بد أن يكونَ ما قبلَ الياء فيه مكسورًا، لذلك نقول عند إعرابه: غلامٌ: فاعلٌ مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمَّةُ المُقدَّرة على ما قبل ياء المتكلم، منَعَ من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة

المناسَبة، و«قام» هنا فعل ماضٍ، و«يقوم» فعلٌ مضارعٌ.

وقد ذكر المصنِّفُ أن الفاعلَ «عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ»، والضمائرُ التي ذكرها في أمثلتِه كلها ضمائرُ متَّصلة، وقد يأتي الفاعلُ ضميرًا منفصلًا؛ نحوُ قولك: «مَا قامَ إِلَّا هُوَ»، و «مَا قامَ إِلَّا أَنْتَ»، و«مَا حَضَرَ إِلَّا أَنَا»، هذا هو الفاعل إذا كان ضميرًا منفصلًا، ولا بد أن يوجد فاصلٌ بينَه وبينَ الفعلِ، أمَّا المذكورُ في الأمثلةِ فضمائرُ متَّصلة.

قال المصنِّفُ رحمه الله: «وَالمُضْمَرُ اثْنا عَشَرَ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: «ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتُمَا، وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتُنَّ، وَضَرَبَ، وَضَرَبَتْ، وَضَرَبَا، وَضَرَبُوا، وَضَرَبْنَ».

فهي اثنا عشر ضميرًا؛ لأنه إما أن يكونَ ضميرًا لمتكلِّمٍ، أو لِمُخاطَبٍ، أَوْ لِغائبٍ؛ فالمُتكلِّمُ له ضميرانِ، والمخاطَبُ له خمسةٌ، والغائبُ له خمسةٌ، ومجموعها اثنا عَشَرَ.

وقد ذكَر المُصَنِّف - رحمه الله - على ذلك أمثلةً بقوله: «ضَرَبْتُ»، فالتاءُ هنا ضميرُ المتكلِّم الواحد، وهو فاعلٌ مبنيٌّ على الضم في محلِّ رفعٍ، وبقيَّةُ الضمائر كلِّها مبنيَّةٌ في محل رفعٍ؛ ولذلك فنحن لا نحتاجُ إلى تَكْرارِ هذا.

و في قولك: «ضَرَبْنَا» الفاعل هنا هو «نا» الدالةُ على الفاعلين، سواءٌ كان المتكلم اثنين أو أكثرَ، وسواءٌ أكانا مذكَّرَيْنِ أم مؤنثَيْنِ، ذكورًا أم إناثًا، فإنها تصلحُ لما عدا الواحدَ، إلا أنها تصلحُ أيضًا للواحد المُعظِّمِ نفسَه؛ ومنه قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

أما قولُه: «ضَرَبْتَ، وضَرَبْتِ، وضربْتُمَا، وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتُنَّ» فهذه كلُّها ضمائرُ المخاطَبِ، أما الأوَّل، وهو «ضَرَبْتَ» فهو للمفرد المذكر، وأما الثاني وهو «ضَرَبْتِ» فهو للمفردة المؤنثة، وأما «ضَرَبْتُمَا» فهو للاثنين، سواءٌ أكانا مذكَّرَيْنِ أم مؤنثَيْنِ، وأما «ضَرَبْتُمْ» فهو لجماعةِ الذكور، وأما «ضَرَبْتُنَّ» فهو لجماعةِ الإناثِ.

أمَّا ضميرُ الغَيْبةِ فقد ذكر المصنفُ فيه «ضَرَبَ» في اللفظ الأوَّلِ، والفاعلُ مستَتِرٌ

تقديرُه «هو»، ولا بدَّ أن يكون هناك شيءٌ يعودُ إليه هذا الضميرُ؛ مثل: «مُحَمَّدٌ ضَرَبَ»، أما قولُه: «ضَرَبَا» فالألف للاثنين المذكَّرَيْنِ، ولو كان مؤنثًا لقال: «ضَرَبَتَا»، أما «ضَرَبُوا» فهو لجماعة الذكور، وأما «ضَرَبْنَ» فهو لجماعة الإناث.

وإذا جاءَ الفاعلُ مؤنَّثًا؛ فإن الفعلَ تَلحَقُه علامةُ تأنيث؛ لتدلَّ هذه العلامةُ على أنَّ الفاعلَ مُؤنَّثُ، وعلامةُ التأنيثِ مع الفعلِ الماضي تاءٌ ساكنة في آخره، مثل: «ذَهَبَتْ، قَالَتْ»، وعلامةُ التأنيث مع الفعل المضارعِ هي تاءٌ متحرِّكة بالفتحِ في أوله، مثل: -تذهبُ- و-تقولُ-؛ فهذه التاء تَدلُّ المخاطَبَ على أن الفاعلَ الذي سيأتي بعد هذا الفعلِ مؤنَّثٌ.

والفاعلُ قد يكونُ ظاهرًا، وقد يكونُ مستتِرًا:

فأما الظاهر فسبَقَ بيانُه، وأما المُستَتِرُ فعلى نوعين:

الأول: ما كان استتارُه واجبًا، ومثالُه: كلُّ فاعلٍ لفعلِ أمرٍ كـ «خُذْ»؛ فهو فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على ما يُجزَمُ به مضارعُه وهو السُّكون هنا، والفاعل: ضميرٌ مستترٌ وجوبًا.

الثاني: ما كان تقديرُه جوازًا؛ كنحو: «زَيْدٌ جَاءَ»؛ إذ فاعل «جَاءَ» مُقَدَّرٌ ومستترٌ جوازًا.

ويُفرِّق النُّحاةُ بين ما استَتَر جوازًا وبين ما استَتَرَ وجوبًا: بأنَّ المستَتِرَ وجوبًا ما لا صورةَ للفظِه في الكلام، خلافًا للجائز؛ فقد يكونُ له صورةٌ في الكلامِ، ففاعلُ «خُذْ» لا صورةَ للفظِه في جملة «خُذِ الكِتَابَ»، خلافًا لفاعل «جَاءَ» في «زَيْدٌ جَاءَ» فقد يكونُ له صورةٌ بنحو: «زَيْدٌ جَاءَ هُوَ» أو «زَيْدٌ جَاءَ زَيْدٌ».

التقديمُ والتَّأخيرُ في صورة الفاعل:

التزامُ الأصلِ يكونُ جائزًا ويكونُ واجبًا:

فمِن التزامِ الأصلِ جوازًا: قولك: «أَكْرَمَ مُحَمَّدٌ عَلِيًّا»، ويمكنُ أن تقولَ: «أَكْرَمَ عَلِيًّا مُحَمَّدٌ»، ويمكنُ أن تقولَ: «عَلِيًّا أَكْرَمَ مُحَمَّدٌ» فهذه الصورُ جائزةٌ.

ومن التزامِ الأصل وجوبًا: قولك: «أَكْرَمَ مُوسَى عِيسَى»؛ لأن الفاعلَ هنا لا تظهرُ عليه علامةُ الرفعِ، ولا تظهرُ علامةُ النصب على المفعولِ به، فإذا لم تُوجَدْ في

الكلام قرينةٌ لفظيةٌ ولا معنوية تدل على المقصود؛ فإنه يجبُ التزامُ الأصلِ؛ فيكونُ المتقدِّمُ في هذَيْنِ اللَّفظَيْنِ «مُوسَى، عِيسَى» هو الفاعلَ، والمتأخِّرُ هو المفعولَ.

وأمَّا إن وُجِدَتْ قرينةٌ؛ كما في نحو: «أَرْضَعَتِ الصُّغْرَى الكُبْرَى»، فمعلومٌ أن المرضِعَةَ هي «الكبرى»، فهذه قرينةٌ معنويَّةٌ.

ونحوُ: «أَكَلَ الكُمَّثْرَى مُوسَى»، فالفاعلُ قطعًا هو موسى، فلا مانعَ أن يتأخَّرَ؛ لأنه معلومٌ بالقرينة.

وأحيانًا يجبُ توسَّطُ المفعولِ به بينَ الفعلِ والفاعل وجوبًا، ويذكرون من شواهده: قولَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٢٦]، فقد توسَّط المفعولُ به بينَ الفعلِ والفاعلِ وجوبًا؛ لأنك لو أخَّرت المفعولَ به وأتيتَ بالترتيب فقلتَ: «وَإِذِ ابْتَلَى رَبُّهُ إِبْرَاهِيمَ» لَعاد الضمير في «ربُّه» على كلمة «إبرَاهِيمَ»، وهي متأخرة لفظًا ورتبةً، وهذا لا يُجيزُه معظمُ النَّحْويين.

ومن مخالفةِ الأصل وجوبًا: تقديمُ المفعولِ به على الفعل والفاعل؛ وذلك إذا كان المفعولُ به من الألفاظ التي لها الصَّدارةُ، كأن يكونَ اسمَ استفهام مثلًا، أو يكونَ اسمَ شرطٍ؛ كقول اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فـ«أيًّا» هنا مفعولٌ به مقدَّمٌ وجوبًا؛ لأن أسماءَ الشرط لها الصَّدارةُ[1].

تأنيثُ الفعل وتذكيرُه مع الفاعل:

الفاعلُ إذا كان حقيقيَّ التأنيث وجَبَ أنْ تَلْحَقَ بالفعل علامةٌ تدلُّ على تأنيثِه، كقولِك: «أَكْرَمَتْ هِنْدُ جَارَتَهَا»، فَالتَّاءُ فِي «أكْرَمَتْ» واجبةُ الذكر؛ لأن «هِنْدُ» مؤنثٌ حقيقيُّ التأنيث غيرُ مفصولٍ عن عاملِه.

وإذا كان الفاعلُ حقيقيَّ التأنيث ثم فُصِل بينه وبين فعله بفاصلٍ جازَ لنا أن نؤنِّثَ

---

(١) قال ابن عصفور: «حروف الصدور، وهي: ما النافية، وأدوات الاستفهام، وأدوات الشرط، وأدوات التحضيض، وإنَّ، ولام الابتداء، ولام القَسَم». «شرح جمل الزجاجي» (١/ ٣٦٣).

الفعل أو نذكِّره؛ فيجوزُ أن نقولَ: «أَكْرَمَتِ اليَوْمَ هِنْدُ جَارَتَهَا»، ويمكنُ أن نقولَ: «أَكْرَمَ اليَوْمَ هِنْدُ جَارَتَهَا»؛ لأن «هند» فُصلت عنِ العَامِلِ، مَع أَنَّهَا مؤنَّثٌ حقيقيُّ التَّأْنِيثِ.

وإذا كان الفاعلُ مجازيَّ التأنيث، جاز لنا أن نُؤنِّثَ الفعلَ أو نُذكِّرَه، فنقولُ مثلًا: «طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، أو: «طَلَعَ الشَّمْسُ»؛ كلاهما جائزٌ.

وأما إذا كان الفاعلُ ضميرًا يعودُ على مؤنث حقيقيٍّ أو مجازيٍّ، فإنه يَجبُ تأنيثُ الفعل مع فاعله المؤنث؛ نحوُ: «المَرْأَةُ حَضَرَتْ»، «الشَّمْسُ طَلَعَتْ».

توحيدُ صورة الفعل مع الفاعل:

إذا جاءَ الفاعل مثنًّى أو مجموعًا؛ فالأكثرُ في كلام العرب ألا نُلحِقَ بالعامل علامةً تدلُّ على تثنيةٍ أو جمعٍ، وهذا هو الواردُ في كتاب الله - سبحانه وتعالى - وفي سُنَّةِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، وفي كثيرٍ مما ثبَت عمَّن يُحتَجُّ بكلامهم، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ [الفرقان: ٨]،

وقال سبحانه: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [يوسف: ٣٠]، وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ٱدْخُلُواْ عَلَيْهِمُ ٱلْبَابَ﴾ [المائدة: ٢٣]، ففي هذه الأمثلةِ أُسنِدَ الفعلُ «قَالَ» إلى الفاعلِ المجموعِ جمعَ مذكَّرٍ سالِمًا، وهو «الظَّلِمُونَ»، وإلى الفاعلِ المثنى، وهو: «رَجُلاَنِ»، وإلى اسم الجمع «نِسوَةٌ»، ومع ذلك لم يَلحَقْ بالفعل علامةٌ تدلُّ على المثنَّى أو الجمعِ، وهذا هو الغالبُ من كلامِ العربِ[1].

---

(١) ولكن قد ورَدَ إلحاقُ علامة تدلُّ على أن الفاعلَ مُثنًّى أو مجموع في القرآن الكريم وفي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم وفي بعض كلام العرب، وهو كثير، لكنه ليس مقاربًا أبدًا لعدمِ الذكر في الكثرة، ومنه قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]، وقوله سبحانه: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، وقوله صلى الله عليه وسلم: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ**»، وقول الشاعر:

نَصَروك قومي فاعتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ ... وَلَوَ اَنَّهُمْ خَذَلوك كُنْت ذَلِيلَا

وقول الآخر:

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا ... أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَةْ

وقول الشاعر أيضًا: =

المُبْتَدَأُ: هُوَ الِاسْمُ المَرْفُوعُ العَارِي عَنِ العَوامِلِ اللَّفْظِيَّةِ.

....

قوله: «المُبْتَدَأُ: هُوَ الِاسْمُ المَرْفُوعُ العَارِي عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ» هذا تعريفُ المبتدأِ في الاصطلاحِ، أمَّا تعريفُ «المُبْتَدَأُ» في اللُّغةِ: فهو اسمُ مفعولٍ بمعنى: ما يُبْتَدَأ به، وما يأتي أولًا في الغالب.

وقوله: «هُوَ الِاسْمُ»؛ يَخرجُ به الفعلُ والحرفُ؛ فلا يكونان مبتدأ.

= نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ

فقد اتَّصل بالعامل علاماتٌ تدلُّ على أن الفاعل مثنى أو مجموع، وهذا جائز، لكنه قليلٌ، وما دام قد ورد في كتاب الله - سبحانه وتعالى - وورد في حديثِ الرسول صلى الله عليه وسلم وفي المعتدِّ به من كلام العرب؛ فإنه يُجازُ مع قِلَّتِه، وإن كان الأكثر بخلافه.

كيفية إعرابه:

قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْۚ﴾.

الوجه الأول: الواو حرف يدلُّ على أن الفاعل جماعة لا محلَّ له مِن الإعراب، والفاعلُ قولُ اللهِ سبحانه: ﴿كَثِيرٌ﴾.

الوجه الثاني: الواو فاعل، و﴿كَثِيرٌ﴾: بدلٌ منها.

الوجه الثالث: الواو فاعل، وجملة: ﴿عَمُواْ﴾: خبر مقدَّم، و﴿كَثِيرٌ﴾: مبتدأ مؤخر.

والمبتدأُ قسمانِ:

١-مبتدأٌ له خبرٌ؛ نحوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

٢-مبتدأ له مرفوعٌ أغنى عن الخبر[١]؛ نحوُ: «أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟» ويُشترط في هذا المبتدأ أن يكونَ اسمَ فاعل أو مفعول، أو ما يقوم مقامهما، ويكون مسبوقًا بصيغة نفيٍ أو استفهام، كما هو في «أَقَائِمٌ».

وفي إعرابه نقول: الهمزةُ حرفُ استفهامٍ، لا محلَّ له مِن الإعراب، و «قَائِمٌ»: مبتدأ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ، و «الزَّيْدَانِ»: فاعلٌ سَدَّ مسدَّ الخبر.

قوله: «المَرْفُوعُ» خرَجَ به المجرورُ والمنصوبُ، ورفعُه بالابتداء، وهو من العواملِ المعنويَّة، وقد سبق بيانُ الفرق بين العوامل اللفظية والعوامل المعنوية في أول الشرح في تعريف الإعراب.

---

(١) أي: سَدَّ مَسَدَّ الخبر؛ لأن المبتدأ إذا كان وصفًا استغنى بمرفوعة عن الخبر، والوصفُ هنا: ما يعمل عمل الفعل؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، وغيرهما، فلمَّا كان الفعلُ لا يُخبَر عنه؛ فكذلك حكمُ ما يعمَلُ عملَه.

قوله: «العَارِي عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ».

«العَارِي»، أي: الخالي؛ فلا يدخلُ عليه عاملٌ يغيِّرُ آخره، كعواملِ الجر أو النصبِ وغيرهما، فإذا كان مبتدأ فلا بد ألا تسبقَه تلك العواملُ.

فائدةٌ:

المبتدأ قد يُجَرُّ بحرف جرٍّ زائد، كما سبق بيانه؛ مثل: «بِحَسْبِكَ الإسلامُ»، وتقول في إعرابه:

«بِحَسْبِكَ»: الباءُ حرفُ جرٍّ زائدٌ، وحسبِ: مبتدأٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمَّةُ المُقدَّرةُ، منَعَ من ظهورها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزائد.

«الإسلامُ»: خبرٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمَّةُ الظاهرةُ.

وقد يُجَرُّ المبتدأُ بحرفِ جرٍّ شبيهٍ بالزائد، مثل: «رُبَّ فَقِيرٍ في الدُّنْيا غَنِيٌّ يَوْمَ القِيامَةِ»، وتقول في إعرابه:

«رُبَّ»: حرفُ جرٍّ شبيهٌ بالزائدِ.

«فَقِيرٍ»: مبتدأٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ المُقدَّرةُ، منَعَ من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الشَّبيهِ بالزَّائدِ.

«في الدُّنْيا»: جارٌّ ومجرور، متعلِّقٌ بـ«فقير».

«غنيٌّ»: خبر مرفوع، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ.

❊ ❊ ❊

وَالخَبَرُ: هُوَ الِاسْمُ المَرْفوعُ المُسْنَدُ إلَيْهِ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قائِمٌ» وَ «الزَّيْدانِ قَائِمانِ» وَ «الزَّيْدونَ قَائِمونَ».

....

وقوله: «الخَبَرُ» هو في اللغة بمعنى: النبأ، ويأتي- أيضًا- بمعنى: الإنْباء؛ تقول: أَخْبَرْتُ فُلَانًا بِمَا في نَفْسِي؛ إذا أنبأتَهُ به؛ فَهو يُخْبَرُ به عن المبتدَأ، ويتمُّ به معنى الجملة.

وقوله: «هُوَ الِاسْمُ» يعني: أن أصلَ الخبر اسمٌ، وقد يكون غير ذلك، كما سيأتي في أنواع الخبر، وقولُه: «المَرْفُوعُ» أي: لفظًا، أو تقديرًا، أي: محلًّا، فيدخلُ فيه الظرفُ؛ لأن الظرفَ إذا وقع خبرًا كـ: «زَيْدٌ عِنْدَكَ»، كان منصوبًا لفظًا مرفوعًا محلًّا، والجارُّ والمجرورُ إذا وقع خبرًا نحوُ: «زَيْدٌ في الدَّارِ» يكون متعلِّقًا بمحذوفٍ خبرِ المبتدأِ.

قوله: «المُسْنَدُ» أي: الخبرُ، و «إلَيْهِ» أي: إلى المبتدأ؛ وقد سبق بيان معنى الإسناد في أوائل الشرح.

و «المُسْنَدُ» هو الذي يُتمم أو يُكَمَّل به المبتدأُ، ويوضَّح به؛ نحوُ قوله: «زَيْدٌ قَائِمٌ» للمفردِ، و «الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ» للمثنَّى، و «الزَّيْدُونَ قَائِمونَ» لجَمْعِ المُذكَّر السَّالمِ.

تنبيهٌ:

يجبُ أن يُوافِقَ الخبرُ المبتدأَ في تذكيرِه وتأنيثِه وفي جمعِه وإفرادِه وتثنيتِه، وإلى هذا أشار المُصَنِّف - رحمه الله - بالأمثلةِ الثلاثةِ السابقة، مع التذكيرِ بأن حكمَ المبتدأ والخبر الرفع دائمًا.

❊ ❊ ❊

وَالمُبْتَدَأُ قِسْمانِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ؛ فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

....

وقولُه في تقسيمِ المبتدأ إلى قسمَين: «ظاهِرٌ وَمُضْمَرٌ»؛ فالظاهرُ ما ذكرناه، والمضمرُ: يُقصد به الضمير المنفصل فقط، والضمائرُ المنفصلة اثنا عَشَرَ ضميرًا، وهي: «أنا، ونحنُ، وأنتَ، وأنتِ، وأنتُما، وأنتُم، وأنتُنَّ، وهو، وهي، وهما، وهم، وهُنَّ»؛ نحوُ قولك: «أَنَا قَائِمٌ» و«نَحْنُ قَائِمُونَ» وما أشبَهَ ذلك.

* * *

وَالخَبَرُ قِسْمانِ: مُفْرَدٌ، وَغَيْرُ مُفْرَدٍ؛ فَالمُفْرَدُ نَحْوُ قَوْلِكَ: «زيدٌ قائمٌ».

وَغَيْرُ المُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْياءَ: الجَارُّ وَالمَجْرُورُ، والظَّرْفُ، وَالفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ، وَالمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ، وَزَيْدٌ قامَ أَبُوهُ، وَزَيْدٌ جارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ».

....

شرَعَ المؤلِّفُ في تفصيل أنواع الخبر، فذكر أنه قسمان:

١- الخبرُ المفردُ: وهو ما ليس جملةً، ولا شبهَ جملةٍ؛ نحوُ قولِ المصنِّف: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، ونحوُ: «الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ».

٢- غَيْرُ المُفْرَدِ، وهو أَرْبَعَةُ أَشْياءَ:

الأَوَّلُ: «الجارُّ وَالمَجْرورُ»؛ نحوُ قولِه: «زَيْدٌ في الدَّارِ»، وقولُه تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢].

الثاني: «الظَّرْفُ»؛ نحوُ قولِه: «زَيْدٌ عِنْدَكَ»، ونحوُ: «العُصْفُورُ فَوْقَ الشَّجَرَةِ»،

وقولُه تعالى: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ [الأنفال: ٤٢][(١)].

الثالث: خبرٌ جملةٌ فعليَّة، وهي التي تَبدأ بفعل وهو المرادُ بقوله: «وَالفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ» ومثالُه: «زَيْدٌ قامَ أَبُوهُ»، وتقول في إعرابها: «زَيْدٌ»: مبتدأ، وجملةُ «قامَ أَبُوهُ» المكوَّنةُ من الفعلِ والفاعلِ والمضافِ إليه في محلِّ رفعٍ خبرٌ عن «زَيْدٌ»، والرابطُ بينهما: الهاءُ في (أبوه)، ومثالها من القرآن: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ﴾ [الرعد: ٢٦].

وقولُ المؤلِّف: «وَالفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ» يقصد به: «مَعَ مَرْفُوعِهِ»؛ ليشملَ نائبَ الفاعلِ.

الرابع: خبرٌ جملةٌ اسميَّةٌ، وهي التي تَبدأ باسم، وهو المرادُ بقوله: «وَالمُبْتَدَأُ مَعَ

---

(١) والجمهور على أن الجار والمجرور والظرف أن الخبرَ محذوفٌ فيهما، مقدر بـ «مُسْتَقِرٍّ» أو «كَائِنٍ»؛ ففي المثال: «زَيْدٌ عِنْدَكَ» أي: «زَيْدٌ مُسْتَقِرٌّ عِنْدَكَ». وإنما اختار ابن آجروم القول الذي ذكره؛ لأنه أوضح وأسهل على المبتدئ.

ويعرب هكذا: «زَيْدٌ عِنْدَكَ» عندَكَ: ظرف مكان منصوب، وهو مضافٌ، والكافُ: مضاف إليه، والظرف متعلقٌ بمحذوف تقديرُه: مستقرٌّ، وهو: الخبر.

خَبَرِهِ»، نحوُ قولِ المصنِّف: «زَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ».

تنبيهٌ:

يجبُ أن تشتملَ جملةُ الخبر على رابطٍ يَربِطُها بالمبتدأ، ويحتاج إلى هذا الرابط إذا كان الخبرُ جملةً اسمية أو فعلية، فإذا لم يكن؛ فلا يحتاجُ إلى رابطٍ حينئذٍ، وهذا الرابط يكون أحد أربعة أشياء:

١- الضميرُ: وهو الأصلُ، وهو إمَّا أن يكونَ مذكورًا؛ ومثالُه: الهاء في قولك: «زَيْدٌ قامَ أَبُوهُ»؛ فكلمة «زَيْدٌ»: مبتدأٌ، خبرُه الجملةُ الفعلية؛ وهي: «قامَ أَبُوهُ» والرابطُ بينها وبين المبتدأ الضميرُ في كلمة «أَبُوهُ»؛ لأنه يعود على المبتدأ.

وإمَّا أن يكون مقدَّرًا؛ كقوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠] في قراءة ابن عامر، والتقدير: «وَعَدَه».

٢- الإشارةُ: كما في قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦].

فـ«لِباسُ»: مبتدأٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ على آخرِه، وهو مضافٌ،

و«التَّقوَى»: مضافٌ إليه مخفوضٌ، وعلامة خفضهِ الكسرةُ المُقدَّرةُ على آخرِه، منَعَ من ظهورِها التعذُّر، وجملةُ «ذَلِكَ خَيْرٌ»: مُكَوَّنَةٌ من مبتدأٍ ثانٍ، وخبرٍ له، والجملة في مَحَلِّ رَفْعٍ خبرٌ للمبتدأ الأولِ وهو «لِبَاسُ»، والرابطُ بين هذه الجملة والمبتدأ: هو كلمة «ذَلِكَ»، وهو ما يُسَمَّى عند النُّحاة برابطِ الإشارة؛ لأن كلمة «ذلك» اسمُ إشارة؛ فيها إشارةٌ إلى شيءٍ؛ فحصَلَ الرَّبْطُ.

٢-إعادةُ المبتدأ بلفظِه: ومثالُه: ﴿ٱلْحَآقَّةُ * مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢] فكلمةُ «الحَاقَّةُ» الأولى: مبتدأٌ مرفوع بالضمَّة الظاهرة على آخرِه.

و«مَا الحَاقَّةُ»: جملةٌ اسميَّةٌ في محلِّ رفعٍ خبرٌ، واستغني عن الرابط؛ لأن المبتدأ وهو (الحاقة) قد أُعيد ذكره بلفظه.

وإن كانت الجملةُ نفسَ المبتدأ في المعنى؛ مثل: «كَلامِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، فلا تحتاجُ إلى رابطٍ؛ لأن كونها إياه كافٍ في الربط.

٣-اشتمالُ الخبر على لفظٍ أعمَّ؛ نحوُ: «مُحَمَّدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ»، «النِّفَاقُ بِئْسَ الخُلُقُ».

ويجبُ أَلَّا يكونَ الخبر في معنى المبتدأ؛ إذ لو كان في معناه لما احتاج إلى رابطَ بينهما؛ لأَنَّهُمَا بمعنًى واحد، ومثالُه: قول الله عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، فكلمة «هو»: مبتدأ.

* * *

«تَعَدُّدُ الخَبَرِ»

قد يَتَعَدَّدُ الخبرُ للمبتدأِ الواحد، ومن الأمثلة على ذلك: قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۞ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۞ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤ - ١٦]، فالمبتدأ كلمة: «هُوَ»، لها أكثرُ من خبر: «الغَفُورُ»، و«الوَدُودُ»، و«ذُو»، و«المَجِيدُ»، و«فَعَّالٌ».

تقديمُ الخبرِ وتأخيرُه:

وهذا له أحوال:

الحالة الأولى: وجوبُ التأخيرِ، و الأصلُ هو -التأخير- وليس -وجوب التأخير-، ويكون وجوبُ تأخيرِ الخبرِ في مواضعَ:

أ- الخوفُ من التباسِه بالمبتدأِ، وذلك إذا كانا معرفتَيْنِ، مثل: «زَيْدٌ أَخُوكَ». أو نكرتَيْنِ؛ نحوُ: «أفضلُ من فلان أفضلُ من زيدٍ».

ب- الخوفُ من التباسِ المبتدأِ بالفاعلِ كقولنا: «زَيْدٌ قامَ».

ج- اقترانُ الخبر بـ«إلا» أو بـ«إنما»، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌۚ﴾ [هود: ١٢] فلا يجوزُ تقديمُ الخبرِ؛ لأنه محصور بـ«إلا» معنًى، والتقدير: «مَا أَنْتَ إِلَّا نذِير»، أو يقترن بـ«إلا» لفظًا؛ نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]؛ فلا يجوز حينئذ تقديم الخبر؛ لما مَرَّ.

د- أن يكونَ المبتدأُ من الألفاظِ التي لها الصَّدارة؛ مثلُ: اللام في قولك: «لَأَنْتَ أَفْضَلُ صَدِيقٍ».

الحالة الثانية: وجوبُ التقديم، ويكونُ وجوبُ تقديمِ الخبرِ في مواضعَ:

أ- إذا كان الخبرُ شبهَ جملةٍ، والمبتدأُ نكرةً؛ نحو: «فَوْقَ الشَّجَرَةِ عُصْفُورٌ».

ب- أن يكون الخبرُ من ألفاظِ الصَّدارة؛ مثل: «أَيْنَ مُحَمَّدٌ؟»، «مَتَى الِامْتِحَانُ؟».

ج- أن يَشتمِلَ المبتدأُ على ضميرٍ يعودُ على بعضِ الخبر؛ نحوُ قوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤].

د- أن يكونَ الخبرُ محصورًا في المبتدأ بـ«إلا» أو «إنَّما»؛ نحوُ: «مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ الرَّسُولِ»، «إِنَّما عِنْدَكَ مُحَمَّدٌ».

ويجوز حذفُ ما عُلِم من مبتدأٍ وخبرٍ؛ فمثلًا.

يُحذَفُ المبتدأ جوازًا إذا كان جوابًا عن سؤال؛ نحوُ: «مَا اسْمُكَ؟» فتجيب: «مُحَمَّدٌ»، وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: اسْمِي[1].

* * *

(١) **ويحذفُ المبتدأ في أربعةِ مواضعَ:**

الأول: مع المخصوصِ بالمدحِ أو الذمِّ - في بعضِ الآراء - مثل: «نِعْمَ الخُلُقُ الصِّدْقُ». «الصِّدْقُ»: خبرٌ مرفوعٌ لمبتدأٍ محذوفٍ وجوبًا، والتقدير: هُوَ الصِّدْقُ.

الثاني: إذا كان الخبرُ مصدرًا نائبًا عن فعلِه؛ نحوُ: «سمعٌ وطاعةٌ»، أي: أمري سمعٌ وطاعةٌ.

الثالث: في النعت المقطوع؛ كقولِنا: «إنَّ مِنْ شُعَرَاءِ العَصْرِ الحَدِيثِ حَافِظًا شَاعِرُ النِّيلِ»، والتقدير: هو.

الرابع: إذا كان الخبرُ دالًّا على قسَم؛ نحوُ: «فِي ذِمَّتِي لأَزُورَنَّك»، فـ«فِي ذِمَّتِي» شبه جملة في محل رفعٍ خبرٌ لمبتدأ محذوف وجوبًا، والتقدير: يَمِينٌ فِي ذِمَّتِي.

بَابُ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى المُبْتَدَأ وَالخَبرِ

وَهِيَ ثَلاثَةُ أَشْياءَ: كانَ وَأَخَواتُها، وَإِنَّ وَأَخَواتُها، وَظَنَنْتُ وَأَخَواتُها:

فَأَمَّا كانَ وَأَخَواتُها، فَإِنَّها تَرْفَعُ الِاسْمَ، وَتَنْصِبُ الخَبَرَ؛ وَهِيَ: كانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتِئَ، وَما بَرِحَ، وَما دَامَ، وَما تَصَرَّفَ مِنْها؛ نَحْوُ: كانَ، وَيَكونُ، وَكُنْ، وَأَصْبَحَ وَيُصْبِحُ وَأَصْبِحْ، تَقُولُ: «كانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا» وَما أَشْبَهَ ذَلِكَ.

....

شرَعَ المصنِّفُ - رحمه الله - في ذِكْرِ ما يدخلُ على المبتدأ والخبرِ من عواملَ تُغيِّرُ حكمَهما السابقَ، وتُسَمَّى هذه العواملُ عند جمهور النُّحاة بـ«النواسخ».

وكلمة «النواسخ»: جمعُ ناسخٍ، والناسخُ في اللغة: هو الرافعُ المزيلُ؛ تقولُ: «نَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ؛ إذا أَزَالَتْهُ وَرَفَعَتْهُ»(١).

---

(١) قاله الجوهريُّ في «الصحاح» (١/ ٤٣٣).

ويُطلقُ على هذا البابِ: «باب الأفعال الناقصة»؛ لأن كل ما فيه من الأفعال، ولا يُخْتَلَفُ في فِعلية شيءٍ منها إلا في كلمة واحدة؛ هي: «لَيْسَ»؛ فإن بعضَهم يرى أنها حرفٌ لجمودِها؛ فلا يأتي منها مضارعٌ ولا أمرٌ.

والصوابُ: أنها فعلٌ ماضٍ ناقصٌ؛ لِلُحوق تاء التأنيث وتاءِ الفاعلِ بها؛ كقولك: «لَيْسَتْ هِنْدُ حَاضِرَةً»، وكقولك: «لَسْتُ مَوْجُودًا»، و «لَسْتُ غَائِبًا»، فإلحاقُ التاءِ بها دليلٌ على أنها فعلٌ وليست حرفًا؛ لأن التاءَ لا تدخل على الحروف، وإنَّما تدخل على الأفعالِ، كما سبق بيانُه في علامات الفعل.

وقد تكونُ هذه الأفعالُ تامةً غير ناقصة؛ وذلك إذا دخلَتْ على جملةٍ اسميةٍ، واكتفَتْ بمرفوعها فقط، على أنه فاعلٌ، فحينئذٍ لا تكونُ من هذا البابِ، وإنما تكون من باب -الفعل والفاعل- المعتاد.

وذَكَر المُصَنِّف ثلاثةَ أنواعٍ من العوامل، وهي النَّواسخ؛ فقال: «وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَشْياءَ: كانَ وَأَخَواتُهَا، وَإِنَّ وَأَخَواتُهَا، وَظَنَنْتُ وَأَخَواتُهَا»، فاثنانِ منها أفعالٌ؛ وهي: «كانَ

وأخواتُها، وظنَّ وأخواتُّها».

والثالث منها حروف؛ وهي: «إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا»، وقولنا: «أَخَوَاتُهَا» أي: نظائرُها.

ويتغيَّرُ حكمُ المبتدأ أو الخبر بدخولِ هذه العواملِ الثلاثةِ: فـ «كَانَ وَأَخَوَاتُهَا» ترفَعُ المبتدأَ؛ فيكون مرفوعًا بغيرِ ما رُفِعَ به قبلُ؛ وهو الابتداءُ، وتَنصِبُ الخبرَ بعد أنْ كان مرفوعًا.

و «إِنَّ» تَنصِبُ المبتدأَ بعد أنْ كان مرفوعًا، وترفعُ الخبرَ فيكون مرفوعًا بغيرِ ما رُفِعَ به سابقًا، وهو المبتدأ.

وأما «ظَنَّ»؛ فإنها تَنصِبُ المبتدأَ والخبرَ.

ويختلفُ اسمُ المبتدأ والخبرِ عندَ دخولِ تلك العواملِ الثلاثةِ؛ فيُسَمَّى المبتدأُ مع «كَانَ وَأَخَوَاتِهَا» اسمًا وفاعلًا، ويُسَمَّى مع «إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا» اسمًا فقط، ويُسَمَّى مع «ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا» مفعولًا أوَّلَ.

وأمَّا الخبرُ فيُسَمَّى مع «كان وأخواتها»، و«إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا» خبرًا لـ«كَانَ وَأَخَوَاتِهَا» أو

لـ«إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا» لا خبرًا للمبتدأ، ويُسَمَّى مع «ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا» مفعولًا ثانيًا.

فـ «كان وأخواتُها» تعملُ عملَيْنِ:

الأَوَّلُ: يتعلَّق بـ«تسمية المبتدأِ والخبرِ» معها: إذ يتغيَّرُ اسمُ المبتدأِ فيُقالُ: «اسمُ كانَ» وهو اسمٌ لها حقيقةً، وفاعلٌ مجازًا، ويتغيرُ اسمُ الخبرِ؛ فيقال: «خبرُ كان» وهو خبرٌ لها حقيقةً، ومفعولٌ مجازًا؛ لأنها أشبَهَتِ الفعلَ التامَّ المتعدِّيَ لواحدٍ، وهذا هو مذهبُ البَصريِّين، وهو الصحيحُ.

وأمَّا مذهبُ جمهورِ الكوفيِّين، فهو: أنَّها لا تعملُ في المرفوعِ شيئًا؛ فيبقى مرفوعًا بما كان مرفوعًا به سابقًا، وإنَّما لم يُسَمُّوا الاسمَ المرفوعَ فاعلًا حقيقةً، والمنصوبَ مفعولًا حقيقةً؛ لأن هذه الأفعالَ في حال نقصانِها تجرَّدَتْ عن الحدث الذي من شأنه أن يَصدُرَ عن الفاعلِ ويقعَ على المفعولِ، وصارت كالروابطِ، ومِن ثَمَّ سمَّاها بعض العلماء حروفًا.

والثاني: يتعلَّقُ بالإعرابِ: حَيْثُ إن اسمَ «كان» يصبحُ مرفوعًا بـ«كان» لا بالابتداءِ،

ويصبحُ خبرُها منصوبًا.

ومثالُه: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»، تقول في إعرابه:

«كَانَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، مبنيٌّ على الفتحِ.

«زَيْدٌ»: اسمُ «كان» مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ على آخرِه.

«قَائِمًا»: خبرُ «كان» منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ على آخره.

قال المصنف- رحمه الله- مفصلًا أخوات -كان-: «كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتِئَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا دَامَ»، وهي ثلاثةَ عشرَ فعلًا على ما ذكَرَه المصنِّفُ، وهي على ثلاثةِ أقسامٍ:

الأوَّلُ: قسمٌ يَرفَعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ بلا شرطٍ، ويتمثَّلُ في: «كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ».

الثاني: قسمٌ يَرفعُ الاسمَ ويَنصِبُ الخبرَ بشرطِ تقدُّمِ النَّفيِ أو شبهِه عليه، ويتمثَّلُ

في: «مَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتِئَ، وَمَا بَرِحَ».

الثالثُ: قسمٌ يرفعُ الاسمَ وينصب الخبر بشرط تقدُّم «ما» المصدريةِ الظرفيَّةِ عليه، ويتمثَّل في: «مَا دَامَ».

فأمَّا القِسمُ الأوَّل ففيه مسائلُ:

الأولى «كانَ»: وتدلُّ على الكَيْنونةِ، وتكونُ لاتِّصافِ المُخْبَرِ عنه بالخبر في الماضي:

إمَّا على الدَّوامِ والاستمرارِ؛ نحوُ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧]، تقول في إعرابها: «كَانَ» فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، يرفَعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ، و«اللهُ» اسمُها مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ، و«عَلِيمًا حَكِيمًا» خبرُها منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ.

وإمَّا مع الانقطاعِ؛ نحو: «كَانَ الشَّيْخُ شَابًّا»، تقول في إعرابها:

«كَانَ» فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، يَرفَعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ.

«الشَّيْخُ» اسمُها مرفوعٌ بها، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ.

«شَابًّا» خبرُها منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ.

الثانيةُ «أَمْسَى»: وتتعلَّقُ بوقتِ المساءِ، وتكونُ لاتِّصافِ المُخبَرِ عنه بالخبرِ في المساءِ؛ نحوُ: «أَمْسَى زَيْدٌ فَقِيرًا»، تقول في إعرابها:

«أَمْسَى» فعلٌ ماضٍ ناقصٌ من أخواتِ «كان»، يَرفَعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ.

«زَيْدٌ» اسمُها مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ.

«فَقِيرًا» خبرُها منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةِ.

الثالثةُ «أَصْبَحَ»: وتتعلَّقُ بوقتِ الصباحِ، وتكونُ لاتِّصافِ المُخبَرِ عنه بالخبرِ في الصباحِ؛ نحوُ: «أَصْبَحَ الحَرُّ شَدِيدًا»، تقول في إعرابها:

«أَصْبَحَ» فعلٌ ماضٍ ناقصٍ من أخواتِ «كان»، يرفَعُ الاسمُ ويُنصَبُ الخبرَ.

«الحَرُّ» اسمُها مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ.

«شديدًا» خبرُها منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ.

الرابعةُ «أَضْحَى»: وتتعلَّقُ بوقتِ الضُّحْى، وتكونُ لاتِّصافِ المُخبَر عنه بالخبرِ في الضُّحَى؛ نحوُ: «أَضْحَى الفَقِيرُ وَرِعًا»، تقول في إعرابها:

«أَضْحَى» فعلٌ ماضٍ ناقصٌ من أخواتِ «كان»، يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ.

«الفَقِيرُ» اسمُها مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّة.

«وَرِعًا»: خبرُها منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ.

الخامسةُ «ظَلَّ»: وتتعلَّقُ بالنهارِ كلِّه، وتكونُ لاتِّصالِ المُخبَرِ عنه بالخبرِ في النهارِ؛ نحوُ: «ظَلَّ زَيْدٌ مُفْطِرًا»، تقول في إعرابها:

«ظَلَّ» فعلٌ ماضٍ ناقصٌ من أخواتِ «كان»، يَرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ.

«زيد» اسمُها مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّة.

«مُفْطِرًا» خبرُها منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ.

السادسةُ «باتَ»: وتتعلَّق بوقتِ البياتِ وهو الليل، وتكونُ لاتِّصافِ المُخبَرِ عنه بالخبرِ ليلًا؛ نحوُ: «بَاتَ زَيْدٌ نَائِمًا»، تقول في إعرابها:

«باتَ» فعلٌ ماضٍ ناقصٌ من أخواتِ «كانَ»، يَرفَعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ.

«زيد» اسمُها مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّة.

«نائمًا» خبرُها منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ.

السابعةُ «صَارَ»: ومصدرها الصَّيرورة، وتكونُ لتحوُّلِ المُخبَرِ عنه وانتقالِه من حالٍ إلى حالٍ؛ نحوُ: «صَارَ الطِّينُ خَزَفًا»، تقول في إعرابها:

«صارَ» فعلٌ ماضٍ ناقصٌ من أخواتِ «كَانَ»، يرفَعُ الاسمَ ويَنصِبُ الخبرَ.

«الطِّينُ» اسمُها مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّة.

«خَزَفًا» خبرُها منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحة.

الثامنةُ «لَيْسَ»: وتكونُ لنفي الحالِ عندَ الإطلاق والتجرُّد عن القرينةِ؛ نحوُ: «لَيْسَ

عَمْرٌو نَائِمًا» أي: الآن، تقول في إعرابها:

«لَيْسَ» فعلٌ ماضٍ ناقصٌ من أخواتِ «كَانَ»، يَرفَعُ الاسمَ وينصبُ الخبر.

«عمرٌو» اسمُها مرفوع، وعلامة رفعه الضمَّة الظاهرة.

«نائمًا» خبرُها منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ.

وهنا فائدتان:

الأولى: أن معانيَ تلك الأفعال قد تزول عنها؛ لتُعطيَ معنًى عامًّا كمعنى الانتقال مَثَلًا، ويأتي لهذا المعنى خمسةُ أفعالٍ سوى -صار-، وهي: -كان، أصبَحَ، أضحى، أمسى، ظلَّ-.

نحوُ: «أَصْبَحَ زَيْدٌ تَاجِرًا»؛ وأنت لا تَقصِدُ وقتَ الصَّباحِ، وإنَّما تَقصِدُ أنَّ زيدًا انتقَلَ من فقرٍ إلى تجارةٍ.

الثانية: أنَّ «كَانَ» وما معها من أخوات تُسَمَّى بالأفعالِ الناقصة؛ وذلك لنُقْصانها

عن حقيقة الفعل؛ إذ حقيقةُ الفعل تحوي أمرين: «الزَّمَانَ وَالحَدَثَ»؛ فَجُرِّدَتْ هذه الأفعال من الحدث، وبقي الزمان؛ فكانت ناقصةً لأجل ذلك، أو لأنَّ الكلامَ لا يتمُّ بها مع مرفوعِها إلا بذكرِ منصوبٍ لها.

القسمُ الثاني: وهو ما يَرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ بشرط تقدُّم النَّفي أو شبهِه عليه.

والمراد بشِبهِ النفي شيئان: النَّهْيُ، والدعاءُ، وزاد بعضهم ثالثًا؛ وهو الاستفهامُ.

ويشتملُ هذا القسمُ على عِدَّة أفعال:

الأولُ «مَا زَالَ»؛ نحوُ: «مَا زَالَ بَكْرٌ عالِمًا»، تقول في إعرابه:

«مَا» نافية.

«زالَ» فعل ماضٍ ناقصٌ من أخواتِ «كانَ»، يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ.

«بَكْرٌ» اسمُها مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ.

«عالِمًا» خبرُها منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحة.

الثاني «مَا انْفَكَّ»؛ نحوُ: «مَا انْفَكَّ زَيْدٌ جَالِسًا»، تقول في إعرابه:

«ما» نافية.

«انْفَكَّ» فعلٌ ماضٍ ناقصٌ من أخواتِ «كان»، يرفَعُ الاسمَ، ويَنصِبُ الخبرَ.

«زيدٌ» اسمُها مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ.

«جالسًا» خبرُها منصوب، وعلامة نصبِه الفتحةُ.

الثالثُ: «مَا فَتِئَ»؛ نحوُ: «مَا فَتِئَ عَمْرٌو مُحْسِنًا».

«ما»: نافية.

«فَتِئَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ من أخواتِ «كان»، يرفَعُ الاسمَ وينصب الخبرَ.

«عمرٌو» اسمُها مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ.

«مُحسنًا» خبرُها منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ.

الرابعُ: «مَا بَرِحَ»؛ نحوُ: «مَا بَرِحَ مُحَمَّدٌ كَرِيمًا».

«مَا» نافية.

«برَحِ» فعلٌ ماضٍ ناقصٌ من أخواتِ «كان»، يرفعُ الاسمَ وينصب الخبرَ.

«محمدٌ» اسمُها مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّة.

«كَرِيمًا» خبرُها منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحة.

وهذه الأفعالُ الأربعةُ تدلُّ على ملازمةِ الخبرِ للمُخبَر عنه على ما يَقتضيه الحالُ، ولا تَعمَلُ عملَ «كان» إلا إذا اقترَنَتْ بالنفي - كما مثَّلنا - أو بما يشبه النفي، وهو أمران:

١- النهي؛ كقولك: «لا تزل ذاكر الموت».

٢- الدعاء؛ كقول الشاعر:

.... ولا زال مُنْهلًا بِجرعائك القَطْرُ

القسمُ الثالثُ: وهو ما يَرفَعُ الاسمَ ويَنصَبُ الخبرَ، بشرطِ تقدُّمِ «ما» المصدريَّةِ

الظرفيَّةِ عليه، ويتمثَّلُ هذا في: «مَا دَامَ»؛ وهي موضوعةٌ لاستمرارِ الخبرِ عن المُخبَرِ به، نحوُ: «لَا أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ مُتَرَدِّدًا إِلَيْكَ»، تقول في إعرابه:

«لَا»: نافية.

«أَصْحَبُك»: فعلٌ مضارع مرفوع؛ لتجرُّده من الناصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ وجوبًا تقديرُه: «أنا» في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، والكافُ: مفعولٌ به في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به، ومعنى كونِ «ما» مصدريةً؛ أي: أنها تُؤوَّل مع فعلِها بمصدرٍ وهو -الدَّوامُ-، ومعنى كونِها ظرفيَّة؛ أي: أنها تدلُّ على الزمان.

«دَامَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ من أخوات كانَ، يرفَعُ الاسمَ ويَنصِبُ الخبرَ.

«زيد»: اسمٌ «دَامَ» مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّة.

«مترددًا»: خبرٌ «دَامَ» منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحة.

«إِلَيْكَ» جارٌّ ومجرور، متعلِّقٌ بـ «مُتَرَدِّدًا»، والتقديرُ: «لَا أَصْحَبُكَ مُدَّةَ دَوَامِ تَرَدُّدِ زَيْدٍ إِلَيْكَ» فالمدَّةُ هي الظرفُ، والدَّوامُ هو المَصدرُ.

ونحوُ قولِه تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]؛ إذ التقديرُ: «مدةَ دَوامي حيًّا».

«مدَّة»: ظرفُ زمان.

«دوام»: مصدرٌ مِن «دَامَ» المسبوقِ بـ«ما» المصدريَّةِ الظرفيَّةِ، فعَمِلَتْ عملَ «كان».

قولُه: «وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا» يتعلَّقُ به شيئانِ:

الأولُ: معنى التصرُّف: أن يأتيَ فعلُها مرة ماضيًا، ومرة مضارعًا، ومرة أمرًا.

فمثالُ الماضي: «كَانَ»، ومثالُ الأمر: «كُنْ»، ومثالُ المضارع: «تكُونُ، ويَكُونُ، وأَكُونُ» وتعملُ هذه الأفعالُ عملَها في جميع تصريفاتها.

الثاني: أن يُعلَمَ أن هذه الأفعال -من حَيْثُ التصرُّفُ- على أقسامٍ ثلاثة:

١- ما لا يأتي إلَّا ماضيًا فقط، وهو: «لَيْسَ» باتفاقٍ، واخْتُلِفَ في: «مَا دَامَ»، والجمهورُ على أنه لا يكونُ إلَّا ماضيًا مسبوقًا بـ«ما» المصدرية حتى يَعملَ؛ كما

في قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١].

٢- ما لا يأتي إلا ماضيًا ومضارعًا، ولا يأتي أمرًا، وهو أربعة أفعال: «ما زالَ، وَما انْفَكَّ، وَما فَتِئَ، وَمَا بَرِحَ».

٣- ما يأتي على الصورِ الثلاثة: «الماضي، والمضارعِ، والأمرِ»، ويجيءُ منه المصدرُ واسمُ الفاعل أيضًا، وهو بقيَّةُ الأفعالِ.

ثم إن الأمرَ والمضارعَ واسمَ الفاعلِ[1] والمصدرَ من هذه الأفعالِ؛ كل ذلك يعملُ عملَ الماضي منها:

مثال الأمر: ﴿كُونُواْ حِجَارَةً﴾ [الإسراء: ٥٠]، تقول في إعرابه:

«كُنْ» فعلُ أمرٍ مِنْ «كَانَ»، يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبر، و«الواو» اسمُه في محلِّ

(١) اختلف النُّحاة في مجيء اسم المفعول من القسم الثالث، فمنعه قوم؛ منهم: أبو عليٍّ الفارسي، فقد سأله تلميذُه ابن جني عن قول سيبويه «مكون فيه» فقال: ما كلُّ داء يعالجُه الطبيب! وأجازه غيرُ أبي علي، انظر: «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» (١/ ٢٦٩).

رفعٍ فاعلٌ.

«حِجَارَةً» خبرُه منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿كُونُواْ قَوَّامِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٣٥].

ومثالُ المضارع: «يَكُونُ زَيْدٌ قَائِمًا»، تقول في إعرابه:

«يكونُ» فعلٌ مضارعٌ مُتصرِّفٌ من «كان»، يَرفَعُ الاسمَ ويَنصِبُ الخبرَ.

«زيدٌ» اسمُه مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ.

«قائمًا» خبرُه منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرة.

ومثالُ اسمِ الفاعلِ: «زَيْدٌ كَائِنٌ أَخَاكَ».

«كائنٌ» اسمُ فاعلٍ من «كان» الناقصةِ، وقد عَمِلَ عملَها، فرَفَعَ اسمًا ونصب خبرًا، أما الاسمُ فهو ضميرٌ مستترٌ فيه.

«أَخَاكَ» خبرُ كان منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الألفُ؛ لأنه من الأسماءِ الخمسةِ.

ومنه قول الشاعر:

وَمَـا كُلُّ مَـنْ يُبْـدِي البَشاشَـةَ كائِنًـا أَخَـاكَ إذا لَـمْ تُلْفِـهِ لَـكَ مُنْجِـدَا

ومثالُ المصدر: «أَعْجَبَنِي كَوْنُ زَيْدٍ قَائِمًا»، تقول في إعرابه:

أعجبني: فعل ماض، متصل بياء المتكلم، وهي مفعول به، والنون للوقاية.

«كونُ»: فاعل للفعل «أعجب»، وهو مصدرٌ لـ«كان»، يرفَعُ الاسمَ ويَنصِبُ الخبرَ.

«زَيْدٍ»: اسمُ المصدرِ مخفوضٌ به لفظًا، مرفوعٌ به محلًّا.

«قائمًا» خبرُ المصدرِ منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ.

ومنه قول الشاعر:

بِبَـذْلٍ وَحِلْـمٍ سَـادَ في قَوْمِـهِ الفَتَـى وَكَـوْنُـكَ إِيَّـاه عَـلَيْـكَ يَسِـيرُ

تقول في إعرابه:

«كون» مبتدأٌ، وهو مصدرُ «كان» الناقصةِ، فمِن حيث كونُه مبتدأً يحتاجُ إلى خبرٍ،

وهو قولُه: «يسيرٌ» الآتي، ومن حيث كونُه مصدرَ «كان» الناقصةِ يحتاجُ إلى اسمٍ وخبر.

«الكاف» المتصلة بـ«كون» اسمُها، ولهذه الكاف محلَّان:

أحدُهما: جرٌّ بالإضافة.

الثاني: رَفِعٌ على أنها الاسمُ.

«إيَّا» خبر كان، والهاء حرف يدل على الغائب لا محل له من الإعراب.

«يسيرُ» هو خبرُ المبتدأِ.

* * *

وَأَمَّا إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا: فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الِاسْمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ؛ وَهِيَ: إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ؛ تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

....

شرع المؤلف في بيان النوعِ الثاني من النواسخِ، وهو «إنَّ وأخواتُها»، وقد أخَّر المؤلفُ - رحمه الله - ذكْرَ هذه الحروف التي تَنسَخُ المبتدأَ والخبرَ بعدَ الأفعالِ؛ لأنها أدنى مرتبةً من الأفعالِ؛ ولأنها تكونُ مبنيَّةً على حركةِ آخرِها، أي مبنيَّة على الفتحِ، لا محلَّ لها من الإعراب.

قوله: «وَأَمَّا إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا: فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الِاسْمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ»؛ أي: أن هذه الحروفَ تَنصِبُ الِاسمَ؛ أي: «المبتدأ» اتِّفاقًا، ويُسمى اسمًا لها، وترفعُ الخبرَ على الأصح، أي: خبرَ المبتدأ، ويسمَّى خبرًا لها، وقيل: هو مرفوعٌ بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، وهو المبتدأ.

وعلى ذلك فهي تعملُ عكسَ عملِ «كانَ وأخواتِها»، وإنَّما عَمِلَتْ هذه الأحرفُ لشبهِها بالفعلِ الماضي «كان»؛ وذلك من وجوه:

الأولُ: كونُها من ثلاثةِ أحرفٍ فأكثرَ.

الثاني: كونُها مختصةً بالأسماء.

الثالثُ: كونُها رافعةً وناصبةً.

الرابعُ: كونُها تدخلُ على المبتدأ والخبرِ.

الخامسُ: كونُها مبنيَّةً على الفتحِ.

السادسُ: كونُها ثلاثيَّةً ورباعيةً كالأفعال.

وتَنصِبُ هذه الحروفُ الِاسمَ، وترفَعُ الخبرَ؛ بشرطِ ألَّا تقترنَ بها «مَا» الحرفيَّةُ الكافَّةُ، وإلا بطَلَ عملُها، وأُعرِبَ ما بعدَها على حسَبِ موقعِه في الجملة.

وهي ستَّةُ أحرُفٍ؛ وإليك بيان إعرابها:

١- «إنَّ»: بكسرِ الهمزةِ وتشديدِ النون، وهي أمُّ البابِ؛ ويُلحَقُ بها «أَنَّ» بفتح الهمزة؛ فهي فرعٌ لها، و «لكنَّ» و «كَأَنَّ» كذلك، وإنما عُدَّت «إنَّ» أم الباب؛

لوجود معناها وحروفها في أكثرِ أخواتِها.

مثالُها: «إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، فـ «إِنَّ» حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، و «زَيْدًا» اسمُها منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ، و «قَائِمٌ» خبرُها مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ.

٢- «أَنَّ»: بفَتْحِ الهَمزةِ وتشديدِ النُّونِ، ومثالُها: «بَلَغَنِي أَنَّ عَمْرًا فَاضِلٌ»، فـ «بَلَغَ» فعلٌ ماضٍ، والنون نونُ الوقايةِ، والياءُ مفعولٌ به في محلِّ نصبٍ، و «أنَّ» حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، و«عَمْرًا» اسمُها منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ، و «فَاضِلٌ» خبرُها مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ، وجملةُ «أَنَّ» واسمُها وخبرُها في محلِّ رفعٍ فاعلُ «بَلَغَ»، والتقديرُ: «بَلَغَنِي فَضْلُ عَمْرٍو».

والفرقُ بين المكسورةِ والمفتوحة: أنَّ المكسورةَ مع اسمِها وخبرها في موضعِ جملةٍ لا تُؤوَّل بمفرد، بينما تُؤوَّل المفتوحةُ مع اسمِها وخبرها بمفردٍ.

فإذا كان المقامُ مقامَ جملة فإن همزةَ «إنَّ» تكونُ مكسورةً، وإذا كان المقامُ مقامَ

مفردٍ فإن همزة «أنَّ» تكونُ مفتوحةً.

٣- «لكنَّ»: بتشديدِ النونِ، فإن خُفِّفَتْ أُهمِلَتْ، ومعنى الإهمال: أنها لا تعمل فيما بعدها؛ مثالها: «قامَ القَوْمُ، لَكِنَّ خَالِدًا قَاعِدٌ»، تقول في إعرابها:

«قامَ» فعلٌ ماضٍ.

«القومُ» فاعلٌ مرفوعٌ بـ«قام».

«لكنَّ» حرفُ استدراكٍ، ينصبُ الاسمَ ويرفَعُ الخبرَ.

«خَالِدًا» اسمُها منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ.

«قاعد» خبرُها مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ.

ويتقدَّم عليها الإيجابُ كهذا المثال.

والنفيُ؛ نحوُ: «مَا قامَ القَوْمُ، لَكِنَّ عَمْرًا قَائمٌ».

٤- «كَأَنَّ»: بتشديدِ النونِ، فإن خُفِّفت قلَّ عملُها، مثالها: «كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ»، تقول في إعرابها:

«كَأَنَّ» حرفُ تشبيهٍ، يَنصِبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ.

«زيدًا» اسمُها منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ.

«أَسَدٌ» خبرُها مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ.

٥- «لَيْتَ»: ومثالها: «لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ»، تقول في إعرابها:

«لَيْتَ» حرفُ تَمَنٍّ، يَنصِبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ.

«زَيْدًا» اسمُها منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحة.

«قَائِم» خبرُها مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمَّةُ.

٦- «لَعَلَّ»: ومثالها: «لَعَلَّ الخَيرَ قَادِمٌ»، تقول في إعرابها:

«لعلَّ» حرفُ تَرَجٍّ، يَنصِبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ.

«الخَيرَ» اسمُها منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحة.

«قادمٌ» خبرُها مرفوع، وعلامةُ رفعِه الضمَّة.

ثم مثَّل المؤلِّفُ لبعض ذلك بقوله: «تَقُولُ: إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

وقد تعرَّضنا للمثال الأول، وأما قوله في المثال الثاني: «وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ»؛ فالمقصودُ هنا: «عَمْرٌو»، وليس «عُمَرَ»، لأنَّ الكلمة نُوِّنَتْ، وأما «عُمَر» فممنوعٌ من الصرف فلا يُنون.

وتقول في إعرابه:

«لَيْتَ»: حرفُ نَصْبٍ وتَمَنٍّ مبنيٌّ على الفتحِ.

«عَمْرًا»: اسمُ «لَيْتَ» منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ على آخرِه.

«شَاخِصٌ»: خبرُ «لَيْتَ» مرفوعٌ بالضمَّةِ الظاهرةِ على آخرِه.

وقولُه: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ» أي: من الأمثلةِ.

تَوَسُّطُ خبرِ «إنَّ» وتقدُّمُه عليها:

خبرُ «إنَّ وَأَخَوَاتُهَا» كخبر «كان»، وكالخبرِ عمومًا؛ فإنه يأتي مفردًا، ويأتي جملةً، ويأتي شبهَ جملة، ومعنى كونه يأتي مفردًا؛ أي: ليس بجملةٍ ولا بشبهِ جملةٍ، والخبرُ إذا كان جملة يأتي جملةً اسميَّةً أو فعليَّةً، والخبر إذا كان شبه جملة يأتي جارًّا ومجرورًا، أو ظرْفًا.

أما توسُّطُ الخبر بين «إنَّ» واسمِها، أو «لَيْتَ» واسمِها، أو «لَعَلَّ» واسمها، فإنه جائزٌ بشرطِ أن يكونَ ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا؛ نحوُ: «إنَّ في الدَّارِ زَيْدًا» ففيه تقدَّم الخبرُ لتوفُّرِ الشرطِ المذكورِ.

ومثاله أيضًا: قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾ [المزمل: ١٢]، فـ «لَدَيْنَا» خبرُ «إِنَّ»، و «أَنكَالاً» اسمُها وقد تأخَّر الاسمُ وتقدَّم الخبرُ، ولا إشكالَ فيه؛ لأنَّ الخبر هنا ظرفٌ.

وأمَّا إن كانَ الخبرُ غيرَ «ظرف أو جار ومجرور»، فلا يجوزُ تقدُّمُه بالإجماعِ،

وهذا فارقٌ مهمٌّ بينَ «كَانَ وَأَخَوَاتُهَا» و«إنَّ وَأَخَوَاتُهَا».

مواضعُ كسرِ همزةِ «إنَّ»:

يجبُ كسرُ همزةِ «إنَّ» في المواضعِ الآتية:

١- إذا وقعَت في أول الكلامِ؛ نحوُ قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح: ١]، وقول النبيِّ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللهَ كَتَبَ الإِحْسانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ»[(١)]، فإذا وقعَتْ «إنَّ» في أول الكلامِ، فلا بدَّ أن تكونَ مكسورةَ الهمزةِ.

٢- إذا وقعت في أوَّل جملةِ الصِّلةِ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦]، فقد جاءَتْ همزةُ «إنَّ» مكسورةً بعدَ الِاسمِ الموصولِ «ما» بمعنى «الذي»، ووقعَتْ في أولِ جملةِ الصِّلةِ، فلا بدَّ من كسرِ همزتِها.

٣- إذا وقعَتْ في أولِ جوابِ القَسمِ؛ نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٩٥٥).

لَفِي خُسۡرٍ﴾ [العصر: ١ - ٢]؛ فإذا وقعَتْ في أوَّلِ جوابِ القَسمِ، وجَبَ كسرُها.

٤- إذا وقعَتْ في أول الجملةِ المحكيَّةِ بالقولِ؛ نحوُ قولِه تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلۡكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾ [مريم: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلۡهُدَىٰۗ﴾ [البقرة: ١٢٠].

٥- إذا وقعَتْ بعدَ حرفٍ من حروفِ الاستفتاح: «أَلَا - أَمَا»؛ نحوُ قولِه صلى الله عليه وسلم: «أَلَا إِنَّ لَكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ حَقًّا، وَلِنَسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقًّا»[1]، فقد وقَعَتْ فيه «إنَّ» بعدَ «أَلَا» التي يُستفتَحُ بها الكلامُ؛ من أجلِ التنبيهِ وشدِّ انتباه السامعِ لما سيُقالُ.

٦- إذا وقعَتْ بعدَ «حيث، إذْ»؛ نحوُ قولِنا: «ارْكَعْ حَيْثُ إنَّ الإمَامَ رَاكِعٌ»؛ لأن -حيث- و-إذ- لا تضافان إلا إلى جملة.

٧- إذا وقعَتْ مع ما بعدَها حالًا، فإنها أيضًا تُكسَرُ، مثل: «سَافَرْتُ وَإِنِّي مُشْتَاقٌ لِدِيَارِ قَوْمِي».

---

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (١١٦٣)، وحسَّنه.

فالواو: هي واو الحال، و «إِنِّي مُشْتَاقٌ لِدِيَارِ قَوْمِي» جملةٌ في محل نصبٍ حالٌ، ووَقَعَتْ «إنَّ» في أولِ جملةِ الحالِ؛ يعني: «سَافَرْتُ مُشْتَاقًا لِدِيَارِ قَوْمِي».

٨- إذا وقعَتْ مع ما بعدَها صفةً لما قبلَها؛ نحوُ قولِنا: «قَرَأْتُ كِتَابًا إِنَّهُ قَيِّمٌ»، فجملةُ «إِنَّهُ قَيِّمٌ» في محلِّ نصبٍ نعتٌ، ونحو قولِك: «سَلَّمْتُ عَلَى رَجُلٍ إِنَّهُ فَاضِلٌ»، فجملةُ «إِنَّهُ فَاضِلٌ» في محلِّ جرٍّ نعتٌ لـ«رجل».

٩- إذا وقعَتْ وفي خبرِها لامُ الابتداءِ؛ نحوُ قولِنا: «أَيْقَنْتُ إِنَّكَ لَصَدِيقٌ»؛ فـ«إنَّ» في «إِنَّكَ»: حرفٌ ناسخٌ، والكافُ: اسمها، و «صَدِيقٌ»: خبر «إنَّ» جاء مسبوقًا بلام الابتداءِ؛ فلذلك تُكسَر همزة «إنَّ» وجوبًا.

وأما إن لم يكنْ في خبرِها اللام، فيجوزُ كسرُها وفتحها، تقول: «عَلِمْتُ إِنَّ السَّمَاءَ صَافِيَةٌ»، و«عَلِمْتُ أَنَّ السَّمَاءَ صَافِيَةٌ».

مواضع فتح همزة «إن»:

تفتحُ همزةُ -إنَّ- عمومًا إذا أمكنَ تأويلُها مع ما بعدها بمصدرٍ؛ كما في هذه المواضع:

١- أن تقع في مَحَلِّ رفعٍ فاعلًا؛ نحوُ ﴿أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١] أي: إنزالُنا.

٢- أن تقع في مَحَلِّ رفعٍ نائبَ فاعلٍ؛ نحوُ قولِه تعالى: ﴿أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ١] فتُؤول بمصدرٍ صريحٍ على أنه نائب فاعلٍ للفعل «أُوحي» المبنيِّ للمجهول، والتقديرُ: أوحي إليَّ استماعُ نفرٍ من الجن.

٢- أن تقعَ مع ما بعدها في محلِّ نصبٍ مفعولًا به في جملة غيرِ محكيَّة، نحوُ قولِنا: «عَرَفْتُ أَنَّكَ مُجْتَهِدٌ» فتُؤوَّل «أنَّ» واسمُها وخبرُها بمصدرٍ صريحٍ على أنه مفعولٌ به، والتقدير: عَرَفْتُ اجْتِهَادَكَ.

٣- أن تقعَ بعد حرفٍ من حروفِ الجرِّ؛ نحوُ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا * بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٤ - ٥]، ففي قوله: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ تُؤَوَّلُ أنَّ واسمُها وخبرُها بمصدرٍ صريحٍ مجرورٍ بالباءِ، والتقديرُ: بوَحْيِ ربِّك لها.

٥- أن تقعَ مع ما بعدَها في موضعِ المضافِ إليه؛ نحو: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ

أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] فجملة «إِنَّهُ لَحَقٌّ» جوابُ القسم السابق «فَوَرَبِّ السَّمَاءِ...»، «مِثْلَ» نعت لـ«حَقٌّ» وبُني على الفتح لإضافته إلى مبنيٍّ، و«مَا» زائدة، والمصدرُ المؤوَّلُ مضافٌ إليه، وفتحت -إنَّ-؛ لأن الجملة في موضع المضاف إليه.

٦- أن تقعَ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَـٰشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩].

فقولُه: «وَمِن»: الواوُ حرفُ عَطف و«مِن» حرفُ جر.

«آياتِهِ» مجرور، و«مِنْ آياتِهِ»: خبر مقدم، أو متعلقان بخبر مقدم تقديره: -كائن-.

و«أَنَّكَ» أنَّ واسمُها، والمصدرُ المؤوَّل «أَنَّكَ تَرَى» في محلِّ رفعٍ مبتدأٌ مؤخَّر.

* * *

وَمَعْنَى إنَّ وَأَنَّ لِلتَّوْكِيدِ(١)، وَلَكِنَّ لِلإِسْتِدْرَاكِ، وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي وَالتَّوَقُّعِ.

....

لما فرغ المصنِّفُ من تَعدادِ الحروف، شرَعَ في بيانِ معانيها:

فقال: «وَمَعْنَى إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّوْكِيدِ» والمقصودُ: تأكيدُ النِّسبةِ بين المبتدأ والخبرِ.

وقال: «وَلَكِنَّ لِلِاسْتِدْراكِ»: ومعناه: تعقيبُ الكلامِ برفعِ ما يتوهم ثبوتُه أو نفيُه.

و«كَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ» ومعناه: الدَّلالةُ على مشاركةِ أمرٍ لأمرٍ في معنًى من المعاني.

و«لَيْتَ لِلتَّمَنِّي» ومعناه: طلبُ ما لا طمعَ فيه؛ كقولِك: «لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا»، أو طلبُ ما فيهِ عُسْرٌ؛ كقولِ الفقير المُعدِمِ: «لَيْتَ لِي مَالًا فَأَحُجَّ بِهِ».

ومن معاني «لعلَّ»:

١- الترجِّي: وهو هنا طلبُ الأمرِ المحبوبِ؛ نحوُ: «لَعَلَّ اللهَ يَرْحَمُنِي».

---

(١) كان الصواب أن يُسقط اللام أو المعنى.

٢- الإشفاقُ: ويكونُ في المكروهِ؛ نحوُ: «لَعَلَّ زَيْدًا هَالِكٌ»؛ فإن الهلاك مِمَّا يُكْرَهُ، ونحوُ: «لَعَلَّ العَدُوَّ قَادِمٌ» أي: يُتوقَّعُ وصولُه، ويُخاف من ذلك ويُشفَق منه.

٣- التعليلُ: ومنه قولُ الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٠]، أي: ولِتَهْتدوا.

٤- الاستفهامُ: ومنه قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [عبس: ٣]؛ لأن المعنى هنا «وَمَا يُدْرِيكَ هَلْ يَزَّكَّى»، فكأنَّها دالَّةٌ على الاستفهام في هذه الآيةِ الكريمةِ.

٥- الشكُّ: ومنه أن تقولَ وأنت شاكٌّ في مجيء شخصٍ ما: «لَعَلَّهُ يَجِيءُ».

* * *

وَأَمَّا ظَنَنْتُ وَأَخَواتُها: فَإِنَّها تَنْصِبُ المُبْتَدَأَ وَالخَبَرَ عَلَى أَنَّهُما مَفْعُولانِ لَها؛ وَهِيَ: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَعَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ، وَاتَّخَذْتُ، وَجَعَلْتُ، وَسَمِعْتُ؛ تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا، وَرَأَيْتُ عَمْرًا شَاخِصًا، وَما أَشْبَهَ ذَلِكَ.

....

شرَعَ المصنف- رحمه الله- في بيان النَّوعِ الثالثِ من النَّواسخِ لِحكمِ المبتدأِ والخبرِ؛ وهو: «ظَنَّ وأخواتُها»، وهي الأفعالُ الداخلةُ بعدَ استيفاءِ فاعلِها عليهما، فتَنصِبُهما مفعولَيْنِ.

وَقَدْ أَخَّر المؤلف ذِكْرَ «ظَنَّ وأَخواتِها» على «كَانَ وإِنَّ»، وهما من نواسخ المبتدأ والخبر؛ لأنَّ مَحلَّ مفعولي «ظَنَّ وأخواتِها» في المنصوباتِ لا المرفوعاتِ، والكلامُ هنا عن المَرفوعاتِ أَصالةً.

مع ملاحظةِ: أنَّ «ظَنَّ» وما معها مِنَ النَّظائرِ، وهي «أخواتُها»؛ لها عملٌ في المبتدأِ والخبرِ، فهي تَنصِبُ المُبتدأَ، ويُسَمَّى مفعولَها الأولَ، وتَنصِبُ الخبرَ، ويُسَمَّى

مفعولَها الثَّاني؛ ولذا فإنَّ «ظَنَّ وأخواتِها» تشتملُ على أمور ثلاثةٍ:

أولُها: الفاعلُ؛ لأنها فعلٌ تامٌّ، ومثالُه: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا».

تقول في إعرابه:

«ظَنَّ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ.

«التَّاءُ»: ضميرٌ متَّصلٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ رَفْعٍ فاعلٌ.

«زَيْدًا»: مفعولٌ به أولُ منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحةُ.

«قَائِمًا»: مفعولٌ به ثان منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحةُ.

ثانيها: المفعولُ الأوَّلُ، وهو في المثالِ: «زيدًا».

ثالثُها: المفعولُ الثاني، وهو في المثالِ: «شاخِصًا».

قولُه: «وَأَمَّا ظَنَنْتُ وَأَخَواتُها: فَإِنَّها تَنْصِبُ المُبْتَدَأَ وَالخَبَرَ»؛ أي: بعدَ استيفاءِ فاعلِها كما مَرَّ.

وأخواتُها عشرةُ أفعالٍ على ما ذكره المصنِّفُ: أربعةٌ منها تُفيدُ ترجيحَ وقوعِ المفعولِ الثَّاني؛ وهي:

أوَّلُها: «ظَنَّ»؛ نحوُ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا»، تقول في إعرابه:

«ظَنَّ: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على السكون؛ لاتِّصالِه بتاءِ الفاعلِ.

«التَّاءُ»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

«زيدًا» مفعولُها الأول.

«قائمًا» مفعولُها الثاني.

والظنُّ يكونُ بمعنى الحِسبانِ؛ نحوُ: ﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ﴾ [الانشقاق: ١٤]، وبمعنى العِلمِ؛ نحو: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ﴾ [التوبة: ١١٨].

ثانيها: «حَسِبَ»؛ نحوُ: «حَسِبْتُ زَيْدًا صَدِيقًا»، تقول في إعرابه:.

«حسب»: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على السكون؛ لاتِّصالِه بتاءِ الفاعلِ.

«التَّاءُ»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

«زيدًا» مفعولُها الأولُ منصوبٌ.

«صدِيقًا» مفعولُها الثاني، منصوبٌ.

وحَسِبَ - بكسر السين - هنا بمعنى: ظنَّ؛ نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَىْءٍۚ﴾ [المجادلة: ١٨]، أو بمعنى: عَلِم؛ نحوُ:

حَسِبْتُ التُّقَى وَالجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رياحًا إذا ما المرء أصبح ثاقلا

ثالثُها: «خَالَ» بمعنى: ظَن نحوُ: «خِلْتُ الهِلَالَ لَائِحًا»، تقول في إعرابه:

«خال»: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على السكون؛ لاتِّصالِه بتاءِ الفاعلِ.

«التَّاءُ»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

«الهلالَ» مفعولُها الأوَّلُ منصوبٌ.

«لائحًا» مفعولُها الثاني منصوبٌ.

و«خَالَ» فعلٌ ماضٍ، ومضارعُه: يَخالُ، وهو بمعنى: ظَنَّ؛ نحوُ: «خِلْتُ مُحَمَّدًا مُسافِرًا، فتَبَيَّنَ لِي أَنَّهُ لَيْسَ مُسَافِرًا».

رابعُها: «زَعَمَ»؛ نحوُ: «زَعَمْتُ بَكْرًا عَالِمًا»، تقول في إعرابه:

«زَعَم»: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على السكون؛ لاتِّصالِه بتاءِ الفاعل.

«التَّاءُ»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

«بَكْرًا» مفعولها الأولُ منصوبٌ.

«عَالِمًا» مفعولُها الثاني منصوبٌ.

و«زعم» بمعنى: «ادَّعى»؛ نحوُ:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا[1]

وهذه الأربعةُ تُفيدُ رُجحانَ وقوعِ المفعولِ الثاني على عدمِ وقوعِه.

---

(١) البيت لأبي أمية الحنفي، وهو من بحر الخفيف، ينظر: «كتاب العين» (١/ ٣٦٦)، و«شرح شواهد المغني» (٢/ ٩٢٢).

خامسُها: «رَأَى» بمعنى «عَلِمَ»؛ نحوُ: «رَأَيْتُ المَعْرُوفَ مَحْبوبًا»، تقول في إعرابه:

«رَأَى»: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على السكونِ؛ لاتِّصالِه بتاءِ الفاعل.

«التَّاءُ»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

«المَعْروفَ» مفعولُها الأوَّلُ.

«محبوبًا» مفعولُها الثاني.

أيضًا نحوُ:

رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا[1]

وقلَّما تكونُ بمعنى «ظَنَّ»، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦-٧] أي: يَظنُّونه ونَعلمُه.

وقد تكونُ «رَأى» بصَريَّةً، أو مِنَ الرَّأْيِ، أو بمعنى: أَصابَ رِئَتَه، فإن كانت كذلك تَعدَّتْ إلى مفعولٍ واحدٍ فقط.

---

(١) البيت لخداش بن زهير، وهو من بحر الوافر. ينظر: «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٢٢).

فإن كانت «رأى» قلبيَّةً؛ فإنها تَنصِبُ مفعولَين؛ نحوُ: ﴿إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبٗا﴾ [المعارج: ٦- ٧].

وإن كانت الرؤيةُ مناميَّةً فإنها تنصِبُ مفعولَيْنِ؛ ومن ذلك قولُ الشاعرِ:

أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِي وَطَلْقٌ وَعَمَّارٌ وَآوِنَةً أُثَالَا[1]

أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إذا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالَا

فقوله:

أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إذا ما

دليلٌ على أنَّ هذه الرؤيةَ مَناميَّةٌ، وقد نصَبَتْ «أَرَى» مفعولَيْنِ: الأَوَّلُ «هُمْ»، والثَّاني قولُه: «رُفْقتي».

سادسُها: «عَلِمَ»؛ نحوُ: «عَلِمْتُ خَالِدًا نَائِمًا»، تقول في إعرابه:

---

(١) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي، وهو من بحر الوافر، ينظر: «أمالي ابن الشجري» (١/ ٢١٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٨٧٩).

«عَلِمَ»: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على السُّكونِ؛ لاتِّصالِه بتاءِ الفاعل.

«التَّاءُ»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

«خَالِدًا» مفعولُها الأوَّلُ منصوبٌ.

«نائمًا» مفعولُها الثَّاني، منصوبٌ.

و «عَلِمَ» بمعنى: «تَيَقَّنَ»؛ نحوُ قولِه تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] يعني: تيقَّنْ أنَّه لا إلهَ إلا اللهُ.

سابعُها: «وَجَدَ»؛ نحوُ: «وَجَدْتُ العِلْمَ نَافِعًا»، تقول في إعرابه:

«وجد»: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على السُّكونِ؛ لاتِّصالِه بتاءِ الفاعلِ.

«التَّاءُ»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

«العِلْمَ» مفعولُها الأوَّلُ منصوبٌ.

«نافعًا» مفعولُها الثَّاني منصوبٌ.

و«وَجَدَ» بمعنى «عَلِمَ»؛ نحوُ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ﴾ [ص: ٤٤].

وهذه الأفعالُ الثَّلاثةُ -رأى، علم، وجد-: تُفيدُ وقوعَ المفعولِ الثَّاني يقينًا.

ثامنُها: «اتَّخَذَ»؛ نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]،

وتقول في إعرابه:

«اتَّخَذَ اللهُ»، «اتَّخَذَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ.

«اللهُ»: اسمُ الجلالةِ فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظَّاهرةُ.

«إبراهيمَ» مفعولُها الأوَّل منصوبٌ.

«خليلًا» مفعولُها الثَّاني منصوبٌ.

وهذا الفعل ليس مِنَ الأفعالِ القَلْبيَّةِ، وإنَّما هو فعلٌ يدلُّ على التَّصْييرِ، والأفعالُ الدالَّةُ على التَّصييرِ تَدخُلُ أيضًا على المبتدأِ والخبرِ فتَنْصِبُهما مفعولَيْنِ، ولكن معانيها ليست متعلِّقةً بالقلبِ.

تاسعُها: «جَعَلَ»؛ نحوُ: «جَعَلْتُ الطِّينَ خَزَفًا»، تقول في إعرابه:

«جعل»: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على السُّكونِ؛ لاتِّصالِه بتاءِ الفاعلِ.

«التَّاءُ»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

«الطِّينَ» مفعولُها الأوَّلُ وهو منصوبٌ.

«خزفًا» مفعولُها الثَّاني وهو منصوبٌ.

و «جَعَل» بمعنى «ظَنَّ»؛ نحوُ: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًاۚ﴾ [الزخرف: ١٩] يعني: اعتقدوا أَنَّ المَلائِكَةَ الَّذين هم عِبادُ الرَّحمن إناثًا، فالملائكةُ هنا مفعولٌ به أولُ، و «إناثًا» مفعولٌ به ثانٍ.

وتأتي «جَعَل» بمعنى «صيَّر»؛ نحوُ: «جَعَلَ اللهُ الرَّحْمَةَ مِائَةَ جُزْءٍ؛ فَأَمْسَكَ عِنْدَهُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ، وَأَنْزَلَ في الأَرْضِ جُزْءًا واحِدًا»(١).

عاشرُها: «سَمِعَ» عند المصنف؛ نحوُ: ما يجري على ألسنة الصحابة - رضوان

(١) متفق عليه.

الله عنهم- من قولهم: سمعتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم يقولُ؛ فـ«النَّبيَّ» مفعولُها الأولُ، وجملةُ: «يقولُ» مفعولُها الثاني، وهما منصوبانِ بها.

وقد أنكرَ جَمْعٌ مِن الشُّرَّاحِ على ابنِ آجرُّوم إدخالَه «سَمِعَ» في «أخوات ظَنَّ»؛ لأنها من أفعالِ الحواسِّ، وهي لا تتعَدَّى إلى مفعولين، وإنما إلى مفعولٍ واحدٍ، وعلى هذا جمهورُ النَّحْويِّينَ، وذهب أبو عليٍّ الفارسيُّ إلى أنَّ: «سَمِعَ» من أخواتِ «ظنَّ» وتَعملُ عملَها، بشرطِ أَلَّا يكونَ المفعولان اللَّذان تَنصِبُهما «سمِع» كلامًا، فإذا قلتَ: «سَمِعْتُ زَيْدًا» فإنها تَنصِبُ مفعولًا واحدًا، يعني: «سَمِعْتُ كَلَامَ زَيْدٍ»، لكن إذا قلتَ: «سَمِعْتُ زَيْدًا مُجْتَهِدًا» فإنها تَنصِبُ مفعولَيْنِ.

فائدةٌ:

يُسَمِّي بعضُ النُّحاةِ «ظن وأخواتها» بأفعالِ القلوبِ، ويُسَمِّيها آخرون بالأفعالِ المتعَدِّيةِ إلى مفعولَيْنِ، وبعضُهم يُسَمِّيها بأفعالِ الشكِّ، وهذا من قبيل تسميةِ الشيءِ ببعضِ معانيه؛ فأفعالُ القلوبِ يُقصَدُ بها الأفعالُ التي تتعلَّقُ بالقلوبِ

كـ«رأى» المتعلِّقةِ بالاعتقادِ ومَحَلُّه القلب، و«عَلِمَ» ومحلُّه القلب أيضًا، ونحوهما.

وأمَّا تسميتُها بأفعال الشكِّ؛ فيُقصَدُ به «ظنَّ» ونحوُها المفيدةُ للشكِّ والرُّجحانِ.

وأما تسميتُها بالأفعالِ المتعَدِّية؛ فهذا وصفٌ لجميعِها سوى «سَمِعَ» على قولِ جماهيرِ النَّحْوِيِّينَ.

* * *

بَابُ النَّعْتِ

النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ؛ تَقُولُ: قامَ زَيْدٌ العاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا العاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ العاقِلِ.

....

لمَّا فَرَغ المُصنِّفُ مِنَ النَّواسِخِ شَرَعَ في ذِكْرِ التَّوابِعِ، وهي جمع تابع؛ أَيْ: ما يُعرَبُ تابعًا لغيرِه، وهي أربعةُ أشياءَ: النَّعتُ، والتَّوكيدُ، والبَدَلُ، والعَطَفُ، وبَدَأَ - رحمه الله - بالنَّعتِ، ويُقالُ له: الصِّفةُ.

والنَّعْتُ اصطلاحًا: هو تابعٌ مشتقٌّ أو مؤوَّلٌ بالمشتق يُكمِّلُ متبوعَه ببيانِ صفةٍ من صفاته، أو صفات ما تعلق به.

والنَّعتُ -من حيث المعنى- قِسمانِ[1]:

القِسمُ الأَوَّلُ: النعتُّ الحقيقيُّ؛ وهو ما يُبيِّنُ صفةً من صفاتِ متبوعِه.

---

(١) النحو الوافي (٣/ ٤٤١).

والتعريف السابق تقريب للفهم، لكن الحد الصحيح هو: ما رَفَع ضميرًا مُستَترًا عائدًا إلى المنعوتِ، ويشابهُه في أربعةِ أوجُه من مجموعِ عشرةِ وجُوه:

الأوَّلُ: الإعرابُ «رفعًا، ونصبًا، وجرًّا»، والثَّاني: «التعريفُ، والتنكيرُ»، والثَّالثُ: «الإفرادُ، والتثنيةُ، والجَمْعُ»، والرَّابعُ: «التذكيرُ والتأنيثُ»، فإذا كان في النَّعتِ أربعةٌ من هذه العَشَرةِ كان نعتًا حقيقيًّا.

ومثالُه: «جَاءَ زَيْدٌ العاقِلُ» فـ «جَاءَ» فعلٌ ماضٍ و «زَيْدٌ» فاعلُه مرفوع وهو منعوتٌ، و«العاقلُ» نعتٌ لـ«زيد» تابعٌ له في:

١- رفعِه؛ وهو واحدٌ من وجوهِ الإعراب «الرَّفعِ، والنَّصبِ، والجرِّ».

٢- تعريفِه؛ وهو واحدٌ من «التَّعريفِ، والتَّنكيرِ».

٣- إفرادِه؛ وهو واحدٌ من وجوه العدد: «الإفرادِ، والتثنيةِ، والجمعِ».

٤- تذكيرِه؛ وهو واحدٌ من وجوه النوع: «التَّذكيرِ، والتَّأنيثِ».

فهذه أربعةُ أوجُهٍ من مجموع عشرةِ وجوه موجودة بينَ النَّعتِ والمنعوتِ.

وفي حالِ النَّصبِ؛ نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا العاقِلَ»، وتقول في إعرابه:

«رأى»: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على السكونِ؛ لاتِّصالِه بتاءِ الفاعلِ.

«التَّاءُ»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

«زيدًا» مفعولٌ به منصوبٌ بـ«رأى» وهو منعوتٌ، و «العاقِلُ» نعتٌ له.

وتابعٌ لَهُ في:

١- نصبِه؛ وهو واحدٌ من وجوهِ الإعرابِ «الرَّفعِ، والنَّصْبِ، والجرِّ».

٢- تعريفِه؛ وهو واحدٌ من «التعريفِ، والتنكيرِ».

٣- إفرادِه؛ وهو واحدٌ من «الإفرادِ، والتثنيةِ، والجمعِ».

٤- تذكيرِه؛ وهو واحدٌ من «التذكيرِ، والتأنيثِ».

فهذه أربعةُ أوجهٍ من مجموعِ عشرةِ وجوهٍ موجودة بينَ النَّعت والمنعوت.

وتقولُ في حالِ الجرِّ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ العَاقِلِ»، وتقول في إعرابه:

«مَرَّ»: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على السكونِ؛ لاتِّصالِه بتاءِ الفاعل.

«التَّاءُ»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

«بزيدٍ» جارٌّ ومجرورٌ، مُتعلِّقٌ بـ «مررتُ»، و «زيدٍ»: مَنعوتٌ، و «العاقلِ» نعتٌ له، تابعٌ له في:

* جرِّه؛ وهو واحدٌ من وجوهِ الإعراب «الرفع، والنَّصب، والجر».

* وفي تعريفِه؛ وهو واحدٌ من «التعريفِ، والتنكيرِ».

* وفي إفرادِه؛ وهو واحدٌ من «الإفرادِ، والتَّثنيةِ، والجَمْعِ».

* وفي تذكيرِه؛ وهو واحدٌ من «التذكيرِ، والتأنيثِ».

فهذه أربعةُ أوجهٍ من مجموعِ عشرة وجوهٍ موجودةٍ بينَ النَّعتِ والمنعوتِ.

وتقولُ في تثنيةِ المذكَّر مع التعريف: «جَاءَ الزَّيْدَانِ العَاقِلَانِ»، و «رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ العَاقِلَيْنِ»، و«مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ العَاقِلَيْنِ».

وتقول في تثنيةِ المؤنَّثِ مع التعريفِ: «جاءَتِ الهِنْدانِ العاقِلَتانِ»، و «رَأَيْتُ الهِنْدَيْنِ العاقِلَتَيْنِ»، و«مَرَرْتُ بِالهِنْدَيْنِ العاقِلَتَيْنِ».

وفي جَمْعِ المُذكَّرِ مع التَّعريفِ: «جَاءَ الزَّيْدُونَ العَاقِلُونَ»، و «رَأَيْتُ الزَّيْدِينَ العاقِلِينَ»، و «مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ العاقِلِينَ».

وفي جَمعِ المُؤنَّثِ مع التَّعريفِ: «جاءَتِ الهِنْداتُ العاقِلاتُ»، وَ «رَأَيْتُ الهِنْداتِ العاقِلاتِ»، و«مَرَرْتُ بِالهِنْداتِ العاقِلاتِ».

وتقولُ في المفردةِ المؤنَّثةِ مع التَّعريفِ: «جاءَتْ هِنْدُ العاقِلَةُ»، و «رَأَيْتُ هِنْدَ العاقِلَةَ»، و «مَرَرْتُ بِهِنْدَ العاقِلَةِ».

وأمَّا في التنكيرِ؛ فتقولُ في المُفردِ المُذكَّرِ: «جاءَ رَجُلٌ عاقِلٌ»، و «رَأَيْتُ رَجُلًا عاقِلًا»، و«مررتُ برجلٍ عاقلٍ».

القسمُ الثَّاني: النَّعتُ السَّبَبيُّ؛ وهو: ما يُبيِّنُ صفةً من صفاتِ الِاسمِ الظَّاهرِ الذي يأتي بعدَه، ويكونُ مرفوعًا به، مُشتمِلًا على ضميرٍ يعودُ على المنعوتِ مباشرةً،

ويُشترَطُ فيه أَنْ يكونَ تابعًا للمَنعوتِ في شيئَيْنِ: «الإعرابِ»، «التَّعريفِ والتَّنكيرِ»، وتابعًا لما بعدَه في: «التَّذكيرِ والتَّأنيثِ».

تقولُ مثلًا: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائِمَةٍ أُمُّهُ»، فـ«قائِمَةٍ» نعتٌ سببي لـ«رَجُلٍ»، تابعٌ له في خفضِه «وهو واحدٌ من وجوهِ الإعرابِ الثلاثةِ»، وفي تَنكيرِه «وهو واحدٌ من التعريفِ والتَّنكيرِ»، وفِي إفرادِه «وهو واحدٌ من الإفرادِ والتَّثنيةِ والجَمْعِ»، وتَابع لما بعدَه في التَّذكيرِ؛ لأنَّ «قائِمَة» مُؤنَّثٌ و «أمُّه» مؤنَّث، وهي فاعلٌ مرفوعٌ بـ «قائِمَةٍ».

أمَّا مسألةُ «الإفرادِ والتَّثْنِيةِ والجَمْعِ» فالمشهور: أنه يجبُ إفرادُه إذا كان ما بعدَه مفردًا أو مثنًّى، أو جمعًا.

نحوُ: «رَأَيْتُ الرَّجُلَ المُتْقَنَ عَمَلُهُ»، و«حَضَرَ الآباءُ المُتَفَوِّقُ أَبْنَاؤُهُمْ».

والنَّعْتُ -من حيث اللَّفظُ- ثلاثةُ أقسامٍ:

الأوَّلُ: النَّعتُ المفردُ: وهو ما ليسَ جملةً ولا شبهَ جملةٍ؛ نحوُ: «حَضَرَ الطَّالِبُ المُجْتَهِدُ».

الثَّاني: النَّعتُ الجملةُ: وهو نوعانِ: الجملةُ الاسميَّة، والجملةُ الفعليَّة:

فالاسميَّةُ نحوُ: «جاءَ طالِبٌ مَلابِسُهُ نَظيفَةٌ»؛ فجملةُ: «ملابسُه نظيفةٌ» في محلِّ رفعٍ نعتٌ.

والفعليَّة نحوُ: «رَأَيْتُ جُنْدِيًّا يَحْمِلُ سِلاحَهُ»؛ فجملةُ: «يَحْمِلُ سِلَاحَهُ» في محلِّ نصبٍ نعتٌ لـ «جنديًّا».

* * *

وَالمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْياءَ: الِاسْمُ المُضْمَرُ؛ نَحْوُ: أَنا وَأَنْتَ، وَالِاسْمُ العَلَمُ؛ نَحْوُ: زَيْدٍ وَمَكَّةَ، وَالغُلامِ، وَما أُضِيفَ إلى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الأَرْبَعَةِ.

....

لَمَّا ذكر المؤلِّف أن النَّعتَ تابعٌ للمنعوتِ في تعريفِه وتنكيرِه، احتاجَ بعدَ ذلك إلى بيانِ المعرفةِ والنَّكرةِ، وقدَّم هنا المعرفةَ على النكرةِ في الذِّكْرِ لأمرَيْنِ:

الأوَّلُ: لِعُلُوِّ مرتبةِ المعرفةِ على النكرةِ.

الثَّاني: لأنَّ معرفةَ الشيءِ المُحدَّدِ ذي العددِ أسهلُ من معرفةِ ما هو أوسعُ منه دائرةً وبلا حدٍّ وعددٍ، وهذا ما يُسَمَّى بمراعاةِ التَّدرُّجِ في التعليمِ.

إلا أنَّ كثيرًا من النَّحْويِّين يقدِّمون النَّكرةَ على المعرفةِ في الذِّكر؛ لأنها الأصلُ؛ ولأن المعارفَ مُستخرَجةٌ منها.

قولُه: «وَالمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْياءَ».

المعرفةُ لغةً: مصدر قولِك: عرَفْتُ الشيءَ معرفةً؛ إذا عَقَلْتَه وعلِمْتَ به وأَدرَكْتَه[١].

واصطلاحًا: هي ما دَلَّ عَلَى مُعَيَّنٍ بقيدٍ لفظيٍّ أو معنويٍّ[٢]، ومثالُ القَيْدِ اللَّفظيِّ: دخولُ «أل» التعريفيَّةُ على النَّكرات؛ ككلمة «الرجل»، ومثالُ المعنوي: اسمُ الإشارةِ؛ لأنه يدلُّ على مُعَيَّنٍ بواسطةِ الإشارةِ، والإشارةُ شيءٌ معنويٌّ.

قولُه: «خَمْسَةُ أَشْياءَ» المشهورُ عندَ النَّحْويِّين: أن المعارف ستة، وبعضهم يضيف سابعًا، وهو المعرف بالنداء، والاختلافُ بينهم وبينَ المؤلِّف لفظيٌّ؛ إذ إن الجمهورَ يذكرون اسمَ الإشارةِ والاسمَ الموصول كُلًّا على حِدة، أما المصنِّفُ فقد جمعهما في قوله: «الِاسْمُ المُبْهَمُ».

فهي سِتَّةُ أشياءَ: الضميرُ، والعَلَمُ، والإشارةُ، والموصولُ، والمعرَّفُ بأل، والسادسُ ما أُضيفَ إلى واحد منها.

---

(١) شرح الأجرومية للأسمري (ص: ٧٢).

(٢) شرح الأجرومية للأسمري (ص: ٧٢).

أولًا: الضميرُ، وعبر عنه المصنِّفُ بقوله: «الِاسْمُ المُضْمَرُ»، والمُضمَرُ والضميرُ بمعنًى واحد، وسُمِّي ضميرًا لأحد أمرين:

إمَّا لصِغرِه؛ لأنه يتكوَّن من حروفٍ قليلة موازنة بالاسمِ الظَّاهرِ.

وإما لخفائه؛ كما في الضميرِ المُستَتِرِ.

وتعريف الضمير اصطلاحًا: هو ما دَلَّ على مُعَيَّنٍ بقَيْدِ التكَلُّم أو الخطابِ أو الغَيْبَةِ[1]. وحكمُه: البناءُ.

فمثالُ قَيْدِ التكَلُّمِ: «أَنَا».

ومثالُ قَيْدِ الخطابِ: «أَنْتَ».

ومثال قَيْدِ الغَيبةِ: «هُوَ».

أقسامُ الضميرِ:

يَنقسِمُ الضميرُ إلى أقسامٍ كثيرةٍ باعتباراتٍ مُختلِفةٍ، فيَنقَسِمُ بحسَبِ مَدلُولِه إلى:

---

(١) شرح الأجرومية للأسمري (ص: ٧٣).

ما يدلُّ على تكَلُّم، أو خِطابٍ، أو غَيْبةٍ.

وينقسِمُ بحسَبِ ظهورِه في الكلام، وعدمِ ظهوره إلى: بارزٍ ومُستَتِرٍ، ولكلٍّ منهما أقسامٌ.

وتنقسمُ الضمائرُ -من حيث المدلولُ- إلى ثلاثةِ أنواعٍ:

أولًا: ضَمائِرُ التَّكَلُّمِ المُنفصِلةُ، وهي اثنان:

الأوَّل: «أَنَا»، وهو يدلُّ على المُتكَلِّمِ المفردِ.

والثاني: «نَحْنُ»، وهو يدلُّ على الجماعةِ المُتكَلِّمةِ، أو المفردِ المُعَظِّمِ نفسَه.

ثانيًا: ضمائرُ المُخَاطَبِ، وهي خمسةٌ:

الأوَّلُ: «أنتَ» للمفرَدِ المخاطَبِ.

الثاني: «أنتِ» بكسرِ التاءِ للمفردةِ المخاطَبةِ.

الثالثُ: «أنتُما» للمُثَنَّى بنوعَيْهِ المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ.

الرَّابعُ: «أَنْتُمْ» للمخاطَبِينَ الذُّكورِ.

الخامسُ: «أنتُنَّ» للمخاطَباتِ الإناثِ.

ثالثًا: ضمائرُ الغَيْبَةِ، وهي خمسةٌ:

الأوَّلُ: «هو» للغائبِ المفردِ المذكَّرِ.

الثَّاني: «هي» للغائبةِ المُفردةِ.

الثَّالثُ: «هُما» للمُثنَّى بنوعَيْهِ المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ.

الرَّابعُ: «هُمْ» للغائبِينَ الذُّكورِ.

الخامسُ: «هُنَّ» للغائباتِ الإناثِ.

قولُه: «نَحْوُ: أَنا وَأَنْتَ» تمثيلٌ لضمائرِ التكَلُّمِ بـ«أنا»، وضمائرِ الخِطابِ بـ «أنتَ»، وذِكْرُ بعضِ الشيءِ للدَّلالةِ على كلِّه من الاصطلاحاتِ المُتَّبعةِ عند اللُّغَويِّين وغيرِهم.

ويَنقسِمُ بحسَبِ ظهورِه في الكلامِ إلى نوعَيْنِ[١]:

النَّوع الأول: الضميرُ البارزُ:

وهو ما له صورةٌ في اللَّفظِ، وهو قسمان:

أ- ضميرٌ بارزٌ منفصِلٌ، وهو ما يُبتدَأُ به، ويَصِحُّ وقوعُه بعدَ «إلَّا»، وعددُه أربعةٌ وعشرونَ ضميرًا، اثنا عشَرَ ضميرًا للرَّفعِ، واثنا عشَرَ ضميرًا للنَّصْبِ.

وضمائرُ الرفعِ المنفصِلةُ هي: «أَنَا، نَحْنُ، أَنْتَ، أَنْتِ، أَنْتُمَا، أَنْتُمْ، أَنْتُنَّ، هُوَ، هِيَ، هُمَا، هُمْ، هُنَّ»؛ نحوُ: «أَنَا رَجُلٌ»، و «أَنْتَ مُجَاهِدٌ»، و «هُوَ مُخْلِصٌ».

وضمائرُ النصبِ المنفصلةُ هي: «إِيَّايَ، إِيَّانَا، إِيَّاكَ، إِيَّاكِ، إِيَّاكمَا، إِيَّاكمْ، إِيَّاكنَّ، إِيَّاه، إِيَّاها، إِيَّاهمَا، إِيَّاهمْ، إِيَّاهنَّ»؛ نحوُ: قوله تعالى: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ» فـ «إِيَّا» ضميرٌ مبنيٌّ في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به مُقدَّمٌ، والكافُ: حرفُ خطابٍ مَبنيٌّ على الفتح، لا محلَّ له مِن الإعرابِ[٢].

---

(١) ينظر: (٤٠٠ سؤال وجواب في النحو» لسعد الفقي (١٤-١٦) بتصرف.

(٢) بيان حقيقة الضمائر المنفصلة: =

ب- ضميرٌ بارزٌ مُتَّصلٌ، وهو ما لا يُبتدَأُ به، ولا يأتي بعدَ «إِلَّا»، ويأتي مُتَّصلًا باسمٍ أو فعلٍ أو حرفٍ، وعددُه تفصيلًا ثلاثةٌ وعشرون ضميرًا، منها أحدَ عشَرَ ضميرًا في محلِّ رفعٍ، واثنا عَشَرَ في محلِّ نصبٍ وجرٍّ.

وضمائرُ الرَّفعِ المُتَّصلةُ قسمان:

* ضمائرُ الرفعِ المتحرِّكةُ، وهي:

١- تاءُ الفاعل بأشكالها الستَّةِ: «تُ» للمُتكلِّمِ بنوعَيْهِ، «تَ» للمخاطَبِ، «تِ»

= المختار في «أنا»: أنَّ الضمير هو الهمزة والنون فقط، والألف زائدة لبيان الحركة، ومذهب الكوفيين: أنه الأحرف الثلاثة، واختاره ابن مالك.

وفي «أنت» وفروعه: أن الضمير نفس «أَنْ» عند البصريين، واللَّواحق لها حروف خطاب.

وفي «هو وهي»: أن الضميرَ هو جميع الحروف عند البصريين، وذهب الكوفيُّون إلى أن الضميرَ هو الهاءُ فقط، والواو والياء إشباعٌ.

وفي «ها»: الهاءُ والأَلِفُ معًا هما الضميرُ باتِّفاقِ النُّحاةِ.

وفي «هما وهم»: الضميرُ هو الهاءُ وحدَها، وقيل: هو جميعُ الحروفِ.

وفي «هُنَّ»: الضميرُ هو الهاءُ وحدَها والنونُ الأولى كالميم في «هُمْ» والثانية كالواو في «هو».

وفي «إيَّاه»: الضمير نفس «إيَّا»، واللَّواحق لها حروف تكلُّمٍ وخطابٍ وغَيبةٍ.

للمُخاطَبَةِ، «تُما» لخطابِ المثنَّى بنوعَيْه، «تُمْ» لخِطابِ جماعةِ الذُّكورِ، «تُنَّ» لخطابِ جماعةِ الإناثِ.

٢- نونُ النِّسوةِ.

٣- نا الفاعلين.

* ضمائرُ الرَّفعِ السَّاكنةِ، وهي:

١-ألفُ الاثنين.

٢- واوُ الجماعة.

٣- ياءُ المخاطَبة.

ومثالُ ذلك على الترتيبِ المذكورِ: «كتبتُ، كتبتَ، كتبتِ، كتبتُمَا، كتبتُمْ، كتبتُنَّ، كَتَبْنَ، كتبْنَا، تكتُبانِ، تَكْتُبون، تكتُبِينَ».

وضمائرُ النصبِ المتَّصلةُ غيرُ المرفوعةِ هي:

١- ياءُ المتكلِّم.

٢- «نا» المفعولين.

٣- كافُ الخطاب بأشكالها الخمسة: «كَ» للمخاطَب، «كِ» للمخاطَبة، «كُما» لخطاب المثنى بنوعيه، «كُم» لخطاب جماعة الذكور، «كُنَّ» لخطاب جماعةِ الإناثِ.

٤- هاءُ الغَيبة بأشكالِها الخمسةِ: «ـهُ» للغائب، «ها» للغائبة، «هُما» للمُثنَّى الغائبِ بنوعَيْه، «هُم» للغائبِيْن، «هُنَّ» للغائِباتِ.

ومثالُ ذلك على التَّرتيبِ المذكورِ: «علَّمَني، علَّمَنَا، علَّمَكَ، علَّمَكِ، علَّمَكُمَا، علَّمَكُمْ، علَّمَكُنَّ، علَّمَهُ، علَّمَهَا، علَّمَهُمَا، علَّمَهُمْ، علَّمَهُنَّ».

وضمائرُ الجرِّ المُتَّصلةُ هي: نفسُ ضمائرِ النَّصبِ.

النَّوعُ الثاني: الضميرُ المُستَتِرُ.

وهو ما لا صورةَ له في اللَّفظِ، وإنما يقدر في الذهن، ولا يكونُ إلا مرفوعًا، وهو قسمانِ:

أ - مُستَتِرٌ وجوبًا: وهو ما دلَّ على حاضرٍ، وصُوَرُه ثلاثٌ، تُقدَّرُ فيها إحدى الضمائرِ الآتية: «أنا، نحن، أنت»؛ نحوُ: «أَقُومُ»، «نَقومُ»، «قُمْ».

ب- مُستَتِرٌ جوازًا: وهو ما دلَّ على غائبٍ، وله صورتان يُقدَّرُ فيهما «هو، هي»؛ نحوُ: «زَيْدٌ يَقُومُ»، أو بفعلِ الغائبةِ؛ نحوُ: «هِنْدُ قامَتْ»، أو باسم الفاعل؛ نحوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، أو باسم المفعول؛ نحوُ: «زَيْدٌ مَضْروبٌ»، فالضميرُ في هذه الأمثلةِ وما أشبَهها مُستَتِرٌ جوازًا.

إعرابُ الضمائرِ:

يتلخَّصُ إعرابُ الضمائرِ المُتَّصلةِ في الأحوال الآتية:

أ- إذا اتَّصلَتْ بالأفعالِ فإنها تُعربُ مفعولًا به؛ نحوُ: «عَلَّمَهُ»، و «عَلَّمَكَ»، و «عَلَّمَنَا»، و«عَلَّمَنِي»، نقولُ عندَ الإعرابِ: ضميرٌ مبنيٌّ «على حسب الحَركَةِ» في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به.

ب- إذا اتَّصلَتْ بالأسماءِ؛ فإنَّها تُعرَبُ مُضافًا إليه؛ نحوُ: «كِتَابُهُ»، و «كِتَابُكَ»،

«كِتَابُنَا»، و«كِتَابِي»، نقول عندَ الإعرابِ: ضميرٌ مبنيٌّ «على حسب الحركة» في محلِّ جرٍّ مُضافٌ إليه.

ج- إذا اتَّصلَتْ بحروفِ الجرِّ؛ فإنها تُعربُ اسمًا مجرورًا؛ نحوُ: «مِنْهُ»، و «مِنْكَ»، و«مِنَّا»، و«مِنِّي»، نقول عند الإعراب: ضمير مبني (على حسب الحركة) في محل جر بعد حرف الجر.

د- إذا اتَّصلَتْ بالحروفِ النَّاسخةِ؛ فإنَّها تُعرَبُ اسمَها؛ نحوُ: «إنَّهُ»، و «إنَّكَ»، و «إنَّنَا»، و «إنِّي».

ويُستَثنى من ذلك الضمائرُ التاليةُ: «تاءُ الفاعلِ، وياءُ المخاطَبةِ، ونا الفاعلين أو الفاعلِ المُعظِّمِ نفسَه، وواو الجماعة، وألف الاثنين»؛ فإنها تكون في محلِّ رفعٍ فاعلٌ إذا اتَّصلت بفعلٍ تامٍّ مبنيٍّ للمعلوم؛ نحوُ: «عَلِمْتُ، عَلِمْنا، تعلَمون، تَعلَمانِ، تَعْلَمِينَ»، أو نائب فاعل إذا اتصلت بفعلٍ تامٍّ مبني لما لم يُسمَّ فاعله؛ نحو: «عُلِّمْتُ، عُلِّمْنا، تُعلَّمون، تُعلَّمانِ، تُعلَّمِينَ»، وفي محل رفع اسمًا مع

الأفعال الناسخة؛ نحو: «كنتُ، أَصَبَحْنا، أَصْبَحُوا، أصبَحا»[١].

قولُه: «وَالِاسْمُ العَلَمُ؛ نَحْوُ: زَيْدٍ، وَمَكَّةَ»؛ العَلَم لغةً: العَلامة.

وفي الاصطلاح: ما دَلَّ على مُعَيَّنٍ بلا قَيْدِ تكَلُّمٍ ولا خطابٍ ولا غَيبةٍ[٢].

ومثالُه: كلمة: «إبراهيم» فهي عَلَمٌ على نبيٍّ رسولٍ؛ وقد دَلَّت على ذلك العَلَم دون قرينة تكَلُّم ولا غيرها.

أقسامُ العَلَمِ:

أوَّلًا: ينقسمُ باعتبار تَشَخُّصِ[٣] معناه وعدمِ تشخُّصِه إلى:

---

(١) ومن الضمائر كذلك ما يُسمِّيه النحاةُ بـ «ضميرِ الفَصْلِ»؛ وهو ما يكونُ بين المبتدأ والخبر أو ما في معناهما، وسُمِّي كذلك لأنه يَفصِلُ بينَ ما هو خبرٌ وما هو نعتٌ؛ مثال ذلك: «مُحَمَّدٌ المُجْتَهِدُ»، فكلمة «الْمُجْتَهِدُ» يجوز أن تكونَ خبرًا، وأن تكون نعتًا؛ فإذا وضعنا ضميرَ فَصْلٍ وقلنا: «مُحَمَّدٌ هُوَ المُجْتَهِدُ» تعين أن تكون كلمة «الْمُجْتَهِدُ» خبرًا فقط؛ لوجود ضمير الفَصْل، و تقول في إعرابه:«هُوَ» ضميرُ فصلٍ مبني على الفتح لا محلَّ له مِن الإعراب.

(٢) شرح الأجرومية للأسمري (ص: ٧٤).

(٣) أي: اعتبار أن مسماه شخصٌ – أي: جسم – له وجود حقيقي محسوس، وليس أمرًا ذهنيًّا بحتًا =

أ- عَلَمِ شَخصٍ: وهو ما وُضِعَ لمعيَّنٍ في الخارجِ، لا يتناولُ غيرَه من حيث الوضعُ له، سواءٌ كان هذا العَلَمُ:

لعاقلٍ مذكَّرٍ؛ نحوُ: «زَيْدٍ».

أو لعاقلٍ مؤنث: نحوُ: «خِرْنِقَ» بكسرِ الخاءِ والنُّونِ؛ وهو لامرأةٍ شاعرةٍ.

أو لغير عاقلٍ: كأسماءِ البلادِ، والقبائلِ، والمصانعِ، والبواخرِ، والطائراتِ، والنُّجومِ، والعلوم، والكتب، وغيرِها من كل ما له ارتباطٌ قويٌّ بمعايشِ الناس، وله اسمٌ خاصٌّ به لا يُطلَقُ على غيرِه؛ مثل: «مكَّةَ»، من أسماءِ البلاد، ومثل: «تَميم»، و «غَطَفانَ» من أسماءِ القبائل، ومثل: «محروسةَ» و«عِنايةَ» من أسماء البواخر، وغيرُ ذلك مما يُشبِهُها.

ب- عَلَمِ جنسٍ: وهو ما وُضِعَ لمعيَّن في الذِّهنِ؛ ومنه المحسوسُ كـ «أسامةَ»

=«أي: أنه لا يكون حقيقة عقلية مجردة»، وهذا في الغالب. انظر: «النحو الوافي» (١/ ٢٩٢) وما بعدها.

عَلَمًا للأسدِ، و«ثُعالةَ» عَلَمًا للثعلبِ، والمعنويُّ كـ «أم قَشْعَم» عَلَمًا لِلموتِ.

ثانيًا: ينقسمُ باعتبارِ لفظِه إلى:

أ- عَلَمٍ مُفردٍ: وهو ما تَكَوَّنَ من كلمةٍ واحدةٍ، مثلُ: «صَالِح، مَأْمُون، حَلِيمَة».

ب- وعَلَمٍ مُركَّبٍ: وهو ما تكوَّن من كلمتَيْنِ أو أكثرَ، وهو ثلاثةُ أقسام:

١- المُركَّبُ الإضافيُّ: ويتركَّبُ من مضافٍ ومضافٍ إليه؛ مثلُ: «عبدُ العزيز، وعِزُّ الأَهْلِ».

٢- المركَّبُ الإسناديُّ: ويتركَّبُ إما من جملةٍ فعليَّةٍ مثلُ: «فَتَحَ اللهُ» و «جَادَ الحَقُّ»، وإمَّا من جملةٍ اسميَّةٍ مثلُ: «الخَيْرُ نَازِلٌ» و «السَّيِّدُ فَاهِمٌ» وكلُّها أسماءُ أشخاص.

٣- المركَّبُ المَزْجيُّ: وهو ما تركَّب من كلمتَيْنِ امتزجَتا حتى صارتَا كالكلمةِ الواحدة؛ مثلُ: «حَضْرَمَوْتَ، رَامَهُرْمُز».

ثالثًا: ينقسمُ باعتبارِ أصالتِه في العَلَمِيَّةِ وعدمِ أصالتِه إلى[1]:

أ-مرتَجَلٍ: وهو ما وُضِعَ من أوَّل أمرِه عَلَمًا، ولم يُستعمَلْ قبلَ ذلك في غيرِ العَلَمِيَّةِ؛ مثلُ الأعلام التي اخترَعَها العربُ أوَّلَ مرة لمسمَّيات عندهم مثل: «سعاد» عَلَمَ امرأة، وَ«فَقْعَسَ» عَلَمًا للأَبِ الأوَّل لقبيلةٍ عربيَّة معروفةٍ.

ب- منقولٍ: وهو العَلَمُ الذي لم يُستعْمَلْ لفظُه أوَّلَ الأمرِ عَلَمًا مُطلقًا؛ وإنَّما استُعمِل أوَّلًا في غيرِ العَلَمِيَّة، ثم نُقِلَ بعد ذلك إلى العَلَمِيَّة؛ مثل: «حَامِد»، و «مَحْمُود»، و «أَمِين»؛ فقد كانت هذه الكلمات قبلَ العَلَمِيَّة تؤدي معنًى آخرَ، ثم انتقلَتْ منه إلى العلميَّة.

رابعًا: ينقسمُ باعتبارِ دَلالَتِه على معنًى زائدٍ على العَلَمِيَّة أو عدمِ دلالته إلى:

أ- اسمٍ: وهو عَلَمٌ يدلُّ على ذات معيَّنةٍ مشخَّصةٍ دونَ زيادةِ غرَضٍ آخرَ؛ من مدحٍ، أو ذمٍّ، مثل: «سعيدٍ»، «كاملٍ»؛ «مرْيمَ»، «بُثَيْنةَ»، فيكونُ القَصْدُ منه أمرًا واحدًا؛ هو

---

(١) النحو الوافي (١/ ٢٩٢).

مجردُ الدَّلالةِ على ذاتِ المُسمَّى وتعيينُها وحدَها، دونَ غيرِها، ودونَ إفادةِ شيءٍ يَتَّصِلُ بها؛ كمدحٍ أو ذَمٍّ.

ب- لَقَبٍ: وهو علَمٌ يَدلُّ على ذاتٍ مُعيَّنةٍ مُشخَّصةٍ، مع الإشعارِ بمدحٍ أو ذمٍّ؛ مثل: «الرَّشيدِ»، و «زينِ العابدين»، و «السَّفَّاحِ»، و «أَنْفِ النَّاقةِ».

ج- كُنْيةٍ: وهي كلُّ مركَّبٍ إضافيٍّ صُدِّر بـ «أبٍ» كـ «أبي عمرٍو»، و«أبي بكرٍ»، أو أمٍّ كـ «أمِّ عمرٍو»، و «أمِّ كُلثوم».

وزادَ بعضُ العلماء: ما صُدِّر بـ«ابن أو بنت»، كـ«ابن داية» للغُراب، و «بنتِ الأرضِ» كُنْيةَ الحَصاة، وزادوا أيضًا: ما صُدِّر بـ«أخ، أخت، عمّ، عمَّة، خال، خالة»، مثل: «أخو قيس، أخت الأنصار» وهكذا.

وكلُّ قسمٍ من الأقسامِ الثلاثةِ السَّالفة قد يكون مُرتجَلًا أو منقولًا، مفردًا أو مركبًا، إلا الكنيةَ؛ فإنها لا تكونُ إلا مركَّبةً.

تذكيرُ العَلَمِ وتَأنيثُه:

ينقسِمُ العَلَمُ بحسب ذلك إلى قسمَيْنِ:

أولهما: عَلَمٌ مذكَّرٌ، وهو نوعان:

الأوَّلُ: ما كان تذكيرُه لفظيًّا؛ كـ«إبراهيم».

والثاني: ما كان تذكيرُه معنويًّا؛ كـ «طلْحَة».

وثانيهما: عَلَمٌ مُؤنَّثٌ، وهو نوعان:

الأوَّلُ: ما كان تأنيثُه لفظيًّا؛ كـ «مَكَّة».

والثاني: ما كان تأنيثه معنويًّا؛ كـ «زَيْنَبَ».

وقد يَجتَمِعُ التذكيرُ اللفظيُّ والمعنويُّ؛ كما في «مُحمَّد»، وكذلك يجتمع التأنيث اللفظيُّ والمعنوي؛ كما في «فاطمة».

وقول المصنف: «نحوُ: زَيْدٍ وَمَكَّةَ» تمثيلٌ على العَلَمِ ببعضِ مفرداتِه، فَمَثَّلَ على المذكَّرِ بـ «زَيْدٍ»، وعلى المؤنَّثِ بـ «مَكَّةَ» إشارةً إلى قسمَيِ العَلَمِ السابقَيْنِ.

* فائدة:

الضميرُ لا يكونُ منعوتًا؛ لأنه غنِيٌّ عن الإيضاحِ غالبًا لكونه نصًّا في مسمَّاه، ولا يكونُ نعتًا، لكونه ليس مشتقًّا ولا مؤوَّلًا بالمشتقِّ.

والعلَم يُنعَتُ ولا يُنْعَتُ به، وإنَّما نُعِت لاحتياجه إلى الإيضاحِ، ولَمْ يُنْعَتْ به لخلُوِّه عن الاشتقاقِ.

ثم ذكر المصنف القسم الثالث من أقسام المعرفة فقال: «وَالِاسْمُ المُبْهَمُ؛ نَحْوُ: هَذَا وَهَذِهِ، وَهَؤُلَاءِ».

المُبْهَمُ: اسمُ مفعولٍ من الإبهامِ، وهو ضدُّ الإيضاحِ؛ يُقالُ: أَبْهَمَ الأَمْرَ؛ إذا أخفاه، والاسمُ المُبْهَمُ هنا يُقْصَدُ به شيئانِ:

أحدُهما: اسمُ الإشارةِ.

وهو ما دَلَّ على مُعَيَّنٍ بواسطةِ الإشارةِ، ووجهُ إبهامِه: عمومُه وصلاحيَّتُه للإشارةِ به إلى كلِّ جنسٍ وإلى كلِّ شخصٍ.

والمُشارُ إليه: إما مُفردٌ، أو مثنًّى، أو جمعٌ، وكلٌّ منها: إما مُذكَّرٌ أو مؤنَّثٌ، فيَنتُجُ بذلكِ سِتُّ حالات، وكلُّ واحدةٍ من هذه الستِّ: إما قريبةُ المسافة أو بعيدتُها، أو متوسطتُها، فيكونُ مجموعُ ذلك ثمانيَ عَشْرةَ حالةً للمُشارِ إليه(١).

وأشهرُ ألفاظه:

«هذه»: وتدلُّ على المشارِ إليه المفردِ المُؤنَّثِ.

«هذا»: ويدلُّ على المشارِ إليه المفردِ المُذكَّرِ.

«هذان وهذين»: ويدلَّانِ على مُشارٍ إليه مُثنًّى من الذكورِ.

«هاتان وهاتين»: ويدلَّان على مشارٍ إليه مُثنًّى من الإناثِ.

«هؤلاء»: ويدلُّ على مُشارٍ إليه جمعٍ ذكورًا أو إناثًا.

ثانيهما: الاسمُ الموصولُ:

الاسم الموصول: هو القسمُ الرَّابعُ من أقسامِ المعارفِ، ويُعرَّفُ بأنه: ما دَلَّ على

---

(١) ينظر ذلك مفصلاً في: «شرح التصريح على التوضيح» للأزهري (١/ ١٤٢).

مُعَيَّنٍ بواسطة الصِّلةِ، والموصول قِسمانِ: حرفيٌّ، واسميٌّ.

فالحرفيُّ: كلُّ حرفٍ أُوِّلَ مع صِلتِه بمصدرٍ، ولم يحتَجْ إلى عائدٍ، ومن حروفِه «أنَّ، أنْ، لَوْ، ما، كي»:

فمثالُ «أنَّ» بالتشديدِ: ﴿أَوَ لَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]؛ أي: إنزالُنا.

ومثالُ «أنْ» بالتخفيف: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٌ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ١٨٤]؛ أي: صومُكم خيرٌ لكم.

ومثالُ «ما»: ﴿بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]؛ أي: بنِسيانِهم إيَّاه.

ومثالُ «كي»: ﴿لِكَيۡ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧]؛ أي: لعدمِ كون على المؤمنين حرج، والموصول الحرفي لا يُعَدُّ من المعارف، ولكنا ذكرناه لبيان الأقسام.

ومثالُ «لَوْ»: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ﴾ [القلم: ٩]؛ أي: وَدُّوا إدْهانَك.

والاسمي: كلُّ اسم افتقَرَ إلى صلةٍ وعائدٍ - وهو المرادُ هنا في المعارف- وهو

على ضربَيْنِ: «خاصٍّ، ومشتركٍ».

فالخاصُّ: نحوُ: «الَّذي» وهو للمفردِ المذكَّرِ، عاقلًا أو غيرَ عاقلٍ، و «اللَّذَانِ» للمُثنَّى المذكر و«اللَّتانِ» للمُثنَّى المؤنَّثِ، ويُتلفَّظُ بهما بالألف رفعًا، وبالياء جرًّا ونصبًا كإعراب المثنى؛ تقول: «جَاءَنِي اللَّذَانِ قامَا، واللَّتَانِ قامَتَا» بحذف الياءِ من «الَّذِي والَّتِي».

ولِجَمْع المذكر: «الذين» للعاقلِ فقط، بالياء في حالةِ الرفع والنَّصبِ والجرِّ.

ولجمع المؤنث ثلاثةُ أشياءَ: «اللَّائِي، اللَّاتِي، اللَّوَاتِي».

وللجمعِ بجميع أنواعِه: «الأُلَى».

والمُشْتَرَكُ: هو ما يكونُ بلفظٍ واحد للجميعِ «مفردًا ومثنًّى وجمعًا»؛ نحوُ: «مَنْ» بفتحِ الميمِ، وهي مُختصَّةٌ بالعاقلِ؛ كما في قولِه تعالى: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣]، وتكونُ لغيرِ العاقل إنْ نُزِّلَ منزلتَه؛ نحوُ: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾ [الأحقاف: ٥]، أو

اختلَطَ به تغليبًا للأفضلِ؛ نحوُ قوله تعالى: ﴿يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨]، فإن «مَن» الأولى تشملُ الملائكةَ والشمسَ والقمرَ والنُّجومَ وغيرَها، والثانيةَ تشملُ الآدميِّين، والجبالَ والشَّجَرَ والدَّوابَّ وغيرها.

و «مَا» الموصولةُ: وهي لغيرِ العاقلِ؛ نحوُ قوله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾ [النحل: ٩٦]، وتكونُ له مع العاقلِ؛ نحوُ قولِه تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١].

وأمَّا صِلةُ الموصولِ؛ فتَقَعُ جملةً: «فعليةً، أو اسميَّة» أو شبهَ جملة «جارًّا ومجرورًا، أو ظرفًا»، ويُشترَطُ في الجملةِ أن تكون خبريَّةً، ولا يَصِحُّ أن تكونَ إنشائيَّةً[1].

وإنَّما أُدْخِل الاسمُ الموصول واسمُ الإشارةِ تحتَ الاسمِ المُبْهَمِ؛ لأن فيهما إبهامًا لمطلَقِ معنى الإشارةِ ومطلَقِ معنى الصِّلةِ، فإذا عُرِفَ المشارُ إليه أو اسمُ

---

(١) الجملة الخبرية: هي التي تَقبل التصديق والتكذيب؛ كقولك: (جاء زيد). والجملة الإنشائية: هي التي لا تَقبل ذلك؛ كقولك: (افعل كذا، ولا تفعل كذا، وهل فعلت كذا؟).

الصلة – ذهنًا أو ذكرًا أو حضورًا – بإشارة حِسَّيَّةٍ إليه، اندفَعَ ذلك الإبهام.

وقولُ المصنف: «نَحْوُ: هَذَا، وَهَذِهِ، وَهَؤُلَاءِ» فيه تمثيلٌ للاسمِ المُبْهَمِ ببعضِ مفرداتِ أحدِ نوعَيْه، وهو اسمُ الإشارة.

وقد ذهَبَ بعضُ الشُّرَّاحِ إلى أنَّ في هذا إغفالًا للاسمِ الموصول، أو سهوًا عنه، لكن يجاب عنه بقاعدةٍ سبق بيانُها؛ وهي: أنه قد يُستغنى عن ذِكر كل أفراد الشيء بذكرِ بعضِ مفرداتِه.

قوله: «وَالِاسْمُ الَّذِي فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ...الخ».

المُعرَّف بـ«أل»: هو كلُّ اسمٍ اقترنَتْ به «أل» فأفادَتْه التعريفَ، وهو نوعانِ:

النوع الأول: ما أفادَتْ فيه «أل» العهدَ.

وأنواع العهد ثلاثة:

١- العَهْدُ الذِّكري: كما في قولِه تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ۝ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦]، حَيْثُ سبق ذِكْرُ الرسول، وهو موسى عليه السلام.

٢- العهد الحُضوري؛ نحوُ: «جِئْتُ اليَوْمَ»؛ أي: اليومَ الحاضرَ الذي نَحْنُ فِيهِ.

٣- العَهدُ الذِّهني: كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، أي: الغار المعهود لديكم، وهو غار ثَوْرٍ.

النوع الثاني: ما أفادت فيه الألف واللام (الجنس)، وهي نوعان:

وإمَّا أن تكونَ الألفُ واللام «جِنْسِيَّةً»؛ وَهي نوعان:

الأولى: لاستغراقِ جميعِ أفرادِ الجنسِ؛ نحوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، أي: جميع أفراد الإنسان، وعلامتها: أن يصحَّ حلولُ «كل» محلَّها، وهنا يصح أن تقول: وخُلق كلُّ إنسانٍ ضعيفًا.

الثانية: لبيانِ حقيقةِ الجنس وماهيَّتِه وطبيعتِه، بقَطْعِ النَّظرِ عمَّا يَصدُقُ عليه من أفرادِهِ؛ مثل: «الإنْسَانُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ»، أي: حقيقتُه أنهُ عاقلٌ مُدْرِكٌ[1]، وليس

---

(١) سبق الكلام عن «أل» التعريفية بالتفصيل في «علامات الأسماء» بما يغني عن التكرار هنا، فليرجع إليه صـ٣١.

المقصود الاستغراق؛ لأنه يوجد بعض أفراد الإنسان ممن يفقد العقل أو الإدراك.

قولُه: «وَمَا أُضِيفَ إلى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الأَرْبَعَةِ» يعني الأربعةَ السابقةَ؛ وهي: الاسمُ المُضمرُ، والاسمُ العَلَم، والاسمُ المُبْهَمُ بنوعَيْه، والاسمُ المعَرَّفُ بـ«أل»؛ فإذا أُضيفَ اسمٌ إلى واحدٍ من هذه الأربعة، فإنه يكتَسِبُ التَّعريفَ بإضافتِه إليه.

ومثالُه: «غُلَامُ زَيْدٍ» فـ«زَيْد» مَعرِفةٌ؛ لأنه اسمٌ عَلَمٌ، وكلمةُ «غلام» نكرةٌ، فلما أُضيفت إلى «زيد» اكتسبت التعريفَ بسبب إضافتها إليه.

* فائدةٌ: المعارفُ في القوَّة والضَّعفِ -من حَيْثُ التعريفُ- على مراتبَ:

أعلاها بعدَ اسم الله تعالى: الاسمُ المُضمَرُ، وأعلى المضمراتِ ضميرُ التكَلُّم، ثُمَّ يليه ضميرُ الخطاب، ثُمَّ يليه ضميرُ الغيبة.

وثانيها: الاسمُ العَلَم.

وثالثُها: اسمُ الإشارةِ.

ورابعُها: الاسمُ الموصولُ.

وخامسُها: الاسمُ المُعَرَّفُ بـ«أل».

وأمَّا الاسمُ المضافُ إلى واحدٍ من تلك الأشياءِ، فتكون قوة تعريفه بحسبِ المضافِ إليه؛ فـ«غُلام زيدٍ» في رُتبةِ العلم، و «غُلامُ هذا» في رُتبةِ الإشارة، و «غُلامُ الذي جاءك» في رُتبةِ الموصُولِ، و «غُلامُ القاضي» في رُتبةِ المُعرَّفِ بـ «أل»، ولا يُستَثْنى من ذلك إلا المُضاف إلى المُضمرِ كـ «غُلامي» فإنَّهُ ليس في رُتبةِ المُضمر، بل هُو في رُتبةِ العَلَمِ[1].

وفائدة معرفة ترتيب المعارف تظهر في بعض الأبواب النحوية؛ مثل: البدل وعطف البيان وغيرهما.

* * *

---

(١) لأنك تقول: «مررتُ بزيدٍ صاحبِك»، فتصف العَلَم بالاسم المضاف إلى الضمير، فلو كان الاسمُ المضافُ إلى الضمير في رُتبةِ الضميرِ، لَلَزِمَ أن تكونَ الصِّفةُ أعرف من الموصوف، وهو ممنوع، انظر: «شرح شذور الذهب» (ص: ٢٠٢).

وَالنَّكِرَةُ: كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ، وَتَقْرِيبُهُ: كُلُّ مَا صَلَحَ دُخُولُ الأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ؛ نَحْوُ: «الرَّجُلِ، وَالفَرَسِ».

....

قولُه: «وَالنَّكِرَةُ: كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ» النَّكرةُ: خلاف المعرفة؛ من تنكيرِ الشيءِ، وهو ضدُّ تعريفِه، وهي الاسمُ الموضوعُ لفردٍ غيرِ معيَّنٍ؛ نحوُ: رَجُلٍ، وقَدْ حدَّها المؤلِّف - رحمه الله - بقولِه: «وَالنَّكِرَةُ: كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ»، فالاسمُ النَّكِرةُ لا ينحصِرُ بالعدِّ، بل بالحدِّ وحدَه، فهو كلُّ اسم شائعٍ في جنسِه الشاملِ له ولغيره، لا يختصُّ به واحدٌ من أفراد جنسِه، دون آخر.

فقولُه: «كُلُّ اسْمٍ» يُخرِجُ: الفعلَ والحرفَ، وقوله: «شَائِعٍ» يعني: عامًّا؛ تقول: أَشَعْتُ الأَمْرَ؛ إذا عمَّمْتَه. وقوله: «فِي جِنْسِهِ» هو ما يُسَمَّى بالأجناس أو الجنسِ.

الجنس: مصطلح في علم المنطق يُقصد به: الشيء الكلي الذي يندرج تحته عدة أنواع أو أشياء.

ومثالُه: كلمةُ: «امرأة» و«رجل»، فـ«امرأةٌ» تستعملُ في جميعِ جنسِ المرأة؛ أي: جميعَ مفرداتِ النَّساء كـ «فَاطِمَةَ، وَزَيْنَبَ، وَحَفْصَةَ» وغير تلك المفردات.

وكذلك كلمة «رَجُلٌ» تستعمل في جميع جنس الرِّجال؛ أي: جميعَ مفرداتِ ذلك الجنسِ كـ «زَيْدٍ وعَمْرٍو ومُحَمَّدٍ» وغيرهما.

وقولُه: «لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ» أي: لا يختصُّ بكلمةِ «رجلٍ»؛ هذه واحدٌ من مفرداته دونَ غيره كـ«زيد» دون «عَمْرٍو»، ولا «عَمْرٌو» دونَ «مُحَمَّدٍ»، وكذلك كلمةُ «امرأة» ليس فيها اختصاصُ «فَاطِمَةَ» مثلًا بها دون «زَيْنَبَ»، ولا «زَيْنَب» دونَ «حَفْصَةَ».

قوله: «وَتَقْرِيبُهُ: كُلُّ مَا صَلَحَ دُخُولُ الأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ؛ نحوُ: الرَّجُلِ وَالفَرَسِ»[1]،

---

(١) وكذلك من العلامات المميِّزة للنكرات أن تَقبَل دخولَ «رُبَّ» عليها؛ كما قال الحريريُّ في مُلحته:

فَكلُّ مَا رُبَّ عليهِ تَدخُلُ ... فإنَّه مُنكَّرٌ يا رَجُلُ

نحوُ غُلامٍ وكتابٍ وطَبَقْ ... كقولِهِم: رُبَّ غُلامٍ لي أَبَقْ

يعني: أن التعريف الماضي إن كان فيه شيء من الصعوبة أو الغموض؛ فيمكن تقريبه إلى ذهن الطالب المبتدئ، بأن نقول له في تعريف النكرة: هو الكلمة التي يَصلح أن تدخل عليها الألف واللام، وإنما قال المصنف: «تَقْرِيبُه»؛ لأن هذا التعريف ليس دقيقًا.

* * *

بَابُ العَطْفِ

وَحُرُوفُ العَطْفِ عَشَرَةٌ؛ وَهِيَ: الواوُ، وَالفَاءُ، وَثُمَّ، وَأَوْ، وَأَمْ، وَإِمَّا، وَبَلْ، وَلَا، وَلَكِنْ، وَحَتَّى في بَعْضِ المَوَاضِعِ، فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ؛ تَقُولُ: «قامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَزَيْدٌ لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَقْعُدْ».

....

لمَّا فرَغَ المصنِّفُ من التَّابعِ الأوَّلِ؛ وهو النَّعتُ، وما يتعلَّقُ به من المعرفةِ والنَّكرةِ، شرَعَ في التابعِ الثاني؛ وهو العَطْفُ.

فالعَطْفُ لغةً: هو الثني، تقول: عطفت الشيء، أي: ثنيته، فانعطف؛ أي: فانثنى، وقد قال تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحج: ٩]، أي: لاوي عنقه[1]، ويُطلق العَطف على الرجوع إلى الشيءِ بعدَ الانصرافِ عنه؛ تقولُ: «مَرَرْتُ بِالسُّوقِ ثُمَّ عَطَفْتُ

---

(١) الكامل في اللغة والأدب (٢/ ٢٢٥).

عَلَيْهِ»؛ إذا رَجَعْتَ إليه بعدَ انصرافِكَ عَنْهُ.

واصطلاحًا: هو تابعٌ يَتوسَّطُ بينَه وبينَ متبوعِه أحدُ حروفِ العطفِ، كالواوِ والفاءِ وثُمَّ وغيرها[١].

أقسامُ العَطْفِ:

العَطْف قِسمان: «عَطْفُ النَّسَقِ، وعطْفُ البيانِ» وما سبق ذُكِرُه في تعريفِ العطف خاصٌّ بعطف النَّسَق، وهو الذي قصده المؤلِّف رحمه الله، ولعلَّه لم يتعرَّض لعطفِ البيانِ؛ لأنه رآه شبيهًا بالبدل؛ فلا يكادُ يَفترِقُ عنه كثيرًا.

القسم الأول: عَطفُ النَّسَقِ:

النَّسَقُ لُغَةً: عَطْفُ شيءٍ على شيءٍ، أو كونُ شيئَيْنِ فأكثرَ في نظامٍ واحدٍ، وهذانِ المعنيانِ اللُّغَويَّانِ مقصودان هنا[٢].

---

(١) اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل (ص: ١١٧).

(٢) شرح الأجرومية للأسمري (ص: ٧٨).

ومثالُه: «جَاءَ مُحَمَّدٌ وزَيْدٌ» حَيْثُ إن كلمة «زَيْدٌ» تابعةٌ لكلمةِ «مُحَمَّدٌ» في المجيءِ وفي الإعراب، وتوسَّط بينهما حرفُ الواو، وهو: حرفُ العطفِ الذي عطفَ «زَيْدٌ» على «مُحمَّدٌ».

القسم الثاني: عَطْفُ البيانِ:

وهو: تَابِعٌ جَامِدٌ يوضِّحُ متبوعَهُ في المعارِفِ، ويخصِّصُ متبوعَهُ في النكراتِ، ويَتبَعُه في «الإعرابِ»، و«التَّعريفِ والتَّنكيرِ»، و«التذكير والتأنيث»، و«الإفراد والتثنية والجمع».

فكلمة «تابِع»، أي: أنه من التوابع الأربعة، وهي: «النَّعْتُ، والعَطْفُ، والتَّوكيدُ، والبدلُ» التي تَتْبَعُ ما قبلها أو -مَتبُوعيها- في الإعرابِ.

وكلمةُ: «الموضِّحُ لمتبوعهِ في المعارِفِ، والمخصِّصُ لمتبوعِه في النَّكراتِ» يُؤخَذُ منها أنَّ عطفَ البيانِ يأتي لإحدى فائدتين:

الأولى: توضيحُه لمعرفةٍ عُطِفَ عليها، ومثالُه: «جَاءَ مُحَمَّدٌ أَبُوكَ»؛ فكلمة «أبوكَ»

عَطفُ بيانٍ؛ حَيْثُ أفادت توضيحًا للمعطوفِ عليه؛ وهو كلمةُ «محمَّد».

ويُقَال في إعرابها:

جَاءَ: فعل ماضٍ، مبنيٌّ على الفتحِ؛ لعدمِ اتِّصالِه بضميرٍ رفعٍ متحرِّكٍ[1]، ولا واو الجماعةِ، مُحَمَّدٌ: فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ، أبو: عطفُ بيانٍ على «محمَّدٍ» يأخُذُ حُكمَه في الإعراب، وهو مرفوعٌ ومضافٌ، والكافُ: مضافٌ إليه، مَبنيَّةٌ على الفتحِ.

الثانيةُ: تخصيصُ المعطوفِ عليه إن كان نكرةً، ومثالُه: قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، حَيْثُ إن كلمة «صَدِيدٍ» عَطْفُ بيانٍ على كلمة «مَاء» خصَّصَتْه من بينَ أجناسِ المياهِ.

ويُقالُ في إعرابِهِ:

«مِنْ»: حرفُ جرٍّ، مبنيٌّ على السُّكونِ، لا محلَّ له من الإعرابِ.

---

(١) ضمائر الرفع المتحركة هي: تاء الفاعل، نون النسوة، نا الفاعلين، وقد أشرنا إلى ذلك صـ٢١٠ فارجع إليها.

«ماءٍ»: جارٌّ ومجرورٌ.

صديدٍ: عَطْفُ بيانٍ على كلمةِ «ماءٍ»، ويأخذُ حكمَها في الإعراب؛ وهو الخفضُ.

قولُه: «وَحُرُوفُ العَطْفِ عَشَرَةٌ»، في شين كلمةِ «عشرة» ضبطانِ:

الأَوَّل: التَّحريك «عشَرة».

والثاني: التَّسكين «عَشْرة»، وكلاهما صحيح مُستعملٌ.

وحروفِ العَطفِ نوعان:

النوع الأول: ما يفيدُ الاشتراكَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه في اللُّغَة «أَيْ: الإعراب»، والحكم «أي: المعنى»، وهي سبعةُ أحرفٍ: «الواوُ، والفاءُ، وثُمَّ، وأَوْ، وأَمْ، وإمَّا، وحَتَّى في بعض أوجُهِها»، وبقيَّةُ العشرةِ لا يَنطبِقُ عليها بعضُ الوَصْفِ المذكورِ.

ومثالُ ذلك: «جَاءَ مُحَمَّدٌ وَعَمْرٌو»؛ فالمعطوفُ «عَمْرٌو» شاركَ المعطوفَ عليه «مُحَمَّد» في شيئَيْنِ:

أ- اللُّغَة «أي: الإعراب»: فأُعرِب إعرابَه؛ وهو الرَّفعُ؛ فهو معطوفٌ بالواوِ، وهو مرفوعٌ مثلُه.

ب- الحكم -أي: المعنى-؛ وهو المجيءُ: فكأنَّ المعنى: «جَاءَ مُحَمَّدٌ وَجَاءَ عَمْرٌو».

النوع الثاني: ما يُفيدُ مشاركة مع المعطوفِ عليه في اللُّغَة «أي: الإعرابِ» فقط دونَ الحكمِ «أي: المعنى»؛ وهي ثلاثةُ أحرفٍ: «بل، ولا، ولكن»؛ وذلك لأنها تفيدُ معنًى يقتضي المغايرةَ بينَ ما بعدَها وما قبلَها، فلا تفيدُ المشاركةَ إلا في الإعرابِ.

ومثالُه: «جاءَ مُحَمَّدٌ، بَلْ زَيْدٌ»، فكلمة «زَيْدٌ» مَعطوفةٌ على كلمةِ «مُحَمَّدٌ»؛ فتَأخُذُ إعرابَها؛ وهو الرَّفْعُ على الفاعليَّة بسببِ حرفِ «بَل» العاطِف، لكن لا تُشارِكُها كلمةُ «زَيْدٌ» في المعنى؛ لأن «بَلْ» تفيدُ الإضرابَ عن مجيء «مُحَمَّد»، والإثباتَ لمجيءِ «زَيْدٍ».

معاني حروفِ العَطْفِ[١]:

حروفُ العطفِ مُختلِفَةُ المعاني، وتفصيلها فيما يلي:

الأول: «الواوُ»: وهي الأصلُ من الحروفِ، وهي أهمُّ حروفِ العطفِ وأشهرُها، وأكثرُها استعمالًا، وتدلُّ على مُطْلَقِ الجَمْعِ، والمشاركةِ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه في اللَّفْظِ والمعنى، وهذا مذهبُ جمهورِ النُّحاةِ؛ فإذا قلتَ: «قامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو»، احتمَل ثلاثةَ أوجهٍ:

الأولُ: أن يكونا قاما معًا في وقتٍ واحدٍ.

الثاني: أن يكونَ المتقدِّمُ قام أولًا.

الثالثُ: أن يكونَ المُتأخِّرُ قام أولًا.

قال سيبَوَيْهِ: «وليس في هذا دليلٌ على أنه بدأ بشيءٍ قبلَ شيءٍ، ولا بشيءٍ بعدَ شيءٍ».

---

(١) شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو (ص: ٢٢٤).

وذَهَبَ قومٌ إلى أنها للتَّرتيبِ؛ وهو منقولٌ عن قُطْرُبٍ وثعلبٍ وغيرِهما[1].

والتَّشريكُ نوعان:

أ- تشريكٌ في اللَّفْظِ؛ لأنها تجعَلُ الثانيَ تابعًا للأوَّلِ في إعرابه؛ من رفعٍ، أو نصبٍ، أو خفضٍ، ومثالُ ذلك: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو»، و «رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا»، و «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو»، فـ«عمرٌو» تابعٌ لـ«زيدٍ» في رفعِه ونَصبِه وخفضِه.

ب- تشريكٌ في المعنى؛ لأنها تَجعلُ الثانيَ تابعًا للأول في الحكم عليه نفيًا أو إثباتًا؛ نحوُ قوله تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥]؛ فهي لمطلقِ الجمع على الصحيحِ، لا للترتيبِ ولا لِلمَعِيَّةِ إلا بقرينةٍ.

الثاني: «الفاءُ»: والغالبُ فيها أن تدلَّ على السببيَّةِ، وذلك إذا عطفتَ بها الجملةَ، ومن ذلك قولُ الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]؛ فكان القضاءُ عليه بسببِ هذه الوَكزةِ، فهي تُشرِكُ ما بعدَها مع ما قبلَها في الإعرابِ

(١) انظر: «الجنى الداني في حروف المعاني» للمرادي (ص: ١٥٩).

والمعنى، مع الترتيب المعنويِّ؛ وهو أن يكونَ المعطوفُ بها لاحقًا، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ﴾ [الانفطار: ٧].

وتكونُ للتعقيبِ مع الترتيبِ؛ نحوُ: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١]، ومعنى التعقيب: أن لا يوجد فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ولكن تعقيب كلِّ شيءٍ بحَسَبِه؛ ألا ترى أنه يُقالُ: «تَزَوَّجَ فُلَانٌ فَوُلِدَ لَهُ» إذا لم يكنْ بينَهما إلا مُدَّةُ الحَمْلِ؟

وتقولُ في العَطفِ بها: «جَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو»، و «رَأَيْتُ زَيْدًا فَعَمْرًا»، و «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَعَمْرٍو»، فـ«عَمْرٌو» تابعٌ لـ«زَيْدٍ» في إعرابه، ومُشارِكٌ له في حكمه مع الترتيبِ والتَّعقيبِ.

وقد اعترَضَ بعضُ النُّحاة على القول بإفادتها الترتيبَ بنحو قولِ الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَـٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]، ووجهُ الاعتراضِ: أن الإهلاكَ حصل بعدَ مجيء البأس، مع أن مجيءَ البَأسَ مذكورٌ في

الآية بعدَ الإهلاكِ!

وقد أُجيبَ عنه بأنَّ المرادَ بقولِه: ﴿أَهۡلَكۡنَٰهَا﴾؛ أي: أردْنَا إهلاكَها.

الثَّالثُ: «ثُمَّ»: وهي للتشريكِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه في الإعرابِ والمعنى، وتُفيدُ الترتيبَ والتراخيَ بينَ المتعاطِفَيْنِ، ويُقْصَدُ بالتَّراخي: مَجيءُ شيءٍ بعدَ شيءٍ لكِنْ بمُهْلَةٍ.

تقولُ: «جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو»، و «رَأَيْتُ زَيْدًا ثُمَّ عَمْرًا»، و «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ثُمَّ عَمْرٍو»، فـ«عمرٌو» تابعٌ لـ«زيد» في إعرابِه، ومُشارِكٌ له في حكمِه، إلا أنَّ المعنى المنسوبَ إلى المعطوفِ مُتأخِّرٌ عن المعنى المنسوبِ إلى المعطوفِ عليه في الزمانِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ * ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١- ٢٢].

وذكر بعضُ النَّحْويِّين أنَّ «الفاءَ» و«ثُمَّ» يَحُلُّ أحدُهما محلَّ الآخَرِ، واستشهدوا على ذلك بنَحْو قولِ الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ * فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤- ٥]؛ لأنَّ جَعْلَ المَرعى غثاءً أحوى يَكون بعد مهلة، فيحتاجُ

إلى «ثُمَّ»، وبنى على ذلك أن «ثم» و«الفاء» تَتَناوبان، ولكن هذا ليس هو الغالبَ؛ وإنَّما الغالبُ أنَّ الفاءَ للترتيبِ والتعقيبِ؛ أي: أَنَّ ما بعدَها يحدُثُ سريعًا، وأنَّ «ثُمَّ» للترتيبِ والتَّراخي؛ أي: أَنَّ ما بعدها لا يَحدُثُ مباشرةً، ولكن بعدَ مُدَّة، والتراخي- أيضًا- يكون في كل شيء بحسبه.

الرَّابعُ: «أَوْ»، وهي تُشْرِكُ أو تُشَرِّك بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه في الإعرابِ والمعنى؛ تقولُ: «جاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو»، و «رَأَيْتُ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا»، و «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو» فـ«عَمْرٌو» تابعٌ لـ«زَيْدٍ» في إعرابِه، ومُشارِكٌ له في حكمِه، ولها ثمانيةُ معانٍ:

أ- التَّخييرُ، وعلامة ذلك: أن يَستحيل الجَمْعُ بينَ المُتعاطِفَيْنِ؛ نحوُ: «تزَوَّجْ زَيْنَبَ أَوْ أُخْتَها»؛ إذ إنَّ الشرعَ يَمنَعُ الجمعَ بينَ المرأةِ وأختِها في الزَّواجِ، وتفيدُ «أو» التَّخييرَ بين المتعاطفَيْنِ إذا كان الكلام إنشائيًّا، وذلك بعدَ الطلبِ؛ نحوُ قولِه تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ ۖ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ

كِسۡوَتُهُمۡ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖۖ فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖۚ﴾ [المائدة: ٨٩].

ب- الإباحةُ: وذلك عندما يُمكِنُ الجَمْعُ بينَ المُتعاطفَيْنِ؛ نحوُ: «خُذِ الكِتَابَ أَوِ القِصَّةَ».

ج- الإضرابُ: وذلك نحوُ: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]؛ أي: بل يزيدون، على قول بعض العلماء.

د- الشَّكُّ؛ نحوُ: ﴿قَالُواْ لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖۚ﴾ [الكهف: ١٩]، وتفيدُ «أو» الشكَّ إذا كان الكلامُ خبريًّا، أي: من شأنِه أن يَحتَمِلَ الصَّدقَ والكذبَ.

ه- الإبهامُ على السَّامعِ؛ نحوُ: «سَأَزُورُكَ غَدًا أَوْ بَعْدَ غَدٍ»، ومنه قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ: ٢٤].

و- التَّفصيلُ؛ نحوُ: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ تَهۡتَدُواْۗ﴾ [البقرة: ١٣٥]، أي: بعضكم يكونون هودًا وبعضكم نصارى.

ز- التَّقسيمُ؛ نحوُ: «الكَلِمَةُ اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ أَوْ حَرْفٌ»، ونحوُ: «الآخِرَةُ جَنَّةٌ أَوْ نَارٌ».

ح- بمعنى «الواو» عندَ أَمْنِ اللَّبسِ، نحوُ قول الشاعر:

جَاءَ الخَلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا[1] ....

يعني: وكانَت له قدَرًا.

الخامس: «أَمْ»: وهي لطلبِ التَّعيينِ إذا وقعَتْ بعدَ همزةٍ دالَّةٍ على أحدِ الشيئَيْنِ المستوِيَيْنِ؛ نحوُ: «أَزَيْدٌ عِنْدَكُمْ أَمْ عَمْرٌو؟» إذا كنتَ قاطعًا بأنَّ أحدَهما عندَه؛ ولهذا يكونُ الجوابُ بالتعيينِ، فتقولُ: في الجوابِ: «زَيْدٌ» أو تقولُ: «عَمْرٌو»، ولا تُجيبُ بـ«لا» أو «نعم»؛ لعدمِ التَّعيينِ.

وتُسمَّى «أَمْ» هذه التي تأتي بينَ متساوِيَيْنِ بالمتَّصِلةِ، ولها حالان:

الأول: أن تكونَ مسبوقةً بهمزةِ الاستفهامِ، وحينئذٍ يُطلَبُ بها وبـ«أَم» التَّعيينُ، كما مَثَّلنا.

---

(١) شرح شواهد المغني (١/ ١٩٦).

الثاني: أن تكونَ مسبوقةً بهمزةِ التَّسويةِ، بحيث تكونُ الهمزةُ مع الجملةِ في محلِّ المصدرِ؛ كقولِه تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]؛ أي: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُه.

وإنَّما سُمِّيَتْ «أَمْ» هذه مُتَّصِلةً؛ لأن ما قبلَها يكونُ مُتَّصلًا بما بعدَها غيرَ مُستغْنٍ عنه، وهي بنوعَيْها تُفيدُ الاشتراكَ في الإعرابِ والمعنى؛ نحوُ: «سَواءٌ أَجاءَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو»، و «سَواءٌ أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا»، و «أَجاءَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو؟»، و «أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا؟» و «أَمَرَرْتَ بِزَيْدٍ أَمْ عَمْرٍو؟» فـ«عمْرٌو» تابعٌ لـ«زَيْدٍ» في إعرابِه، ومُشارِكٌ له في حكمِه.

وأمَّا «أَم» المنقطعةُ: فهي التي تكونُ بمعنى الإضرابِ في الغالبِ، وهي الخاليةُ مما ذُكِر في المتَّصلةِ، فلا تَسبقها همزةُ استفهامٍ أو تسويةٍ، وسُمِّيتْ منقطعةً؛ لوقوعِها بينَ جملتَيْنِ مستقلَّتَيْنِ، ولا يُفارِقُها معنى الإضرابِ؛ تقولُ: «جَاءَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو»، و «رَأَيْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا»، «مَرَرْتَ بِزَيْدٍ أَمْ عَمْرٍو»، ومعناه: «بَلْ عَمْرٍو» وهي حينئذٍ

مشتركةٌ في الإعراب دونَ المعنى.

السَّادسُ: «إمَّا»: المكسورةُ الهمزةِ المسبوقةُ بمثلها، فهي مثلُ «أَوْ» في معناها؛ تقولُ: «جَاءَ إمَّا زَيْد وَإِمَّا عَمْرٌو»، و «رَأَيْتُ إمَّا زَيْدًا وَإِمَّا عَمْرًا»، و «مَرَرْتُ إمَّا بِزَيْدٍ وَإِمَّا بِعَمْرٍو»، فـ«عمرٌو» تابعٌ لـ«زيدٍ» في إعرابِه وفي حكمِه.

وجمهورُ النحويين على أنَّ «إمَّا» لَيْسَ من حروفِ العطفِ، وأمَّا مجيئُه عاطفًا في بعض الجملِ، فالعطف بحرفِ «الواو» السَّابقِ له والملازمِ له، ولم يكنِ العطفُ بـ «إمَّا».

وممَّن أسقَطَها من حروفِ العطفِ ابنُ هشامٍ وغيرُه، وأثبَتَها غيره من النَّحْويين؛ فهي عندهم -في الطلب؛ نحوُ: «تَزَوَّجْ إمَّا هِنْدَ وَإِمَّا أخْتَهَا»، وفي الخبرِ؛ نحوُ: «جَاءَنِي إمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو» - بمنزلةِ «أو» في العطفِ والمعنى، فتكونُ بعدَ الطلبِ للتَّخييرِ والإباحةِ، وبعدَ الخبرِ للشكِّ والإبهامِ، وعندَ الأوَّلِينَ أنَّها مثلُ «أَوْ» في المعنى فقَطْ، لا في العطفِ.

السابعُ: «بَلْ»، وتكون للتشريكِ في الإعراب فقط، وتفيد معنى الإضرابِ. وتعملُ «بل» العطفَ بشروطٍ؛ منها:

أ-أن يكون ما بعدها مفردًا؛ أي: ليس جملة.

ب-يُعطَفُ بها بعدَ الإيجاب؛ نحوُ: «قامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو» و«رَأَيْتُ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا»، و«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بَلْ عَمْرٍو»، فـ«عمرٌو» تابعٌ لـ«زيد» في إعرابه دونَ حكمِه، و«عمرٌو» هو الموصوفُ بالفعلِ دونَ «زيدٍ»، أما زيدٌ فهو كالمسكوتِ عنه.

ج-يُعطَفُ بها بعدَ النَّفْيِ؛ نحوُ: «مَا جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو»، و «مَا رَأَيْتُ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا»، و «مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بَلْ عَمْرٍو»، فـ«عمرٌو» تابعٌ لـ«زيد» في إعرابه دونَ حُكمِه، و «عمرٌو» هو الموصوفُ بالفعلِ دونَ «زيد».

الثَّامنُ: «لَا»: ويُعطَفُ بَها بعدَ الإيجابِ، أو الأمرِ، أو النداءِ، وتأتي للتَّشريكِ في الإعرابِ فقَطْ، ويكون معناها النفيَ.

فمثالُ الأمرِ: قولك: «اضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرًا»، فـ«زيدٌ» هو المأمورُ بضَرْبِه دونَ

«عَمْرٍو»، و«عَمْرٌو» تابعٌ لـ«زَيْدٍ» في إعرابِه دون معناه، وتكونُ «لا» لعطفِ المفرداتِ لا الجملِ.

التَّاسعُ: «لكِنْ»: بسُكونِ النُّونِ، وتأتي للتَّشريكِ في الإعرابِ فقط، ومعناها: الاستدراكِ، ويُعطَفُ بها بشروطٍ؛ منها:

أ- أَنْ يكونَ المعطوفُ بها مفردًا، فإنْ تَلَتْها جملةٌ فلا تكونُ عاطفةً؛ سَوَاءٌ أكانَت بِالوَاو نَحْوُ: ﴿وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، أم كانت بغيرها؛ كقولِ الشَّاعرِ:

أَنَـا ابْـنُ وَرْقَـاءَ لَا تُخْشَـى بَـوَادِرُهُ   لَكِـنْ وَقَائِعُـهُ فِي الحَـرْبِ تُنْتَظَـرُ[1]

فـ«وَقَائِعُهُ» مبتدأٌ، وجملة «تُنْتَظَرُ» المكوَّنةُ من الفعلِ ونائبِ الفاعلِ (الضَّمِيرِ المُستَترِ «هي») خبرُه، فـ«لَكِن» الدَّاخلةُ على هذه الجملةِ حرفُ ابتداءٍ.

ب- أن تُسبَقَ بنَفْيٍ أو نَهْيٍ، ومثالُها بعدَ النَّفْيِ: «مَا قامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو»، و «مَا

(١) انظر: «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» (٣/ ٢١٦).

رَأَيْتُ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا»، و «مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ لَكِنْ عَمْرٍو»، فـ«عمرٌو» تابعٌ لـ«زَيْدٍ» في إعرابه دونَ معناه، و«عَمْرٌو» هو الموصوفُ بالفعلِ دونَ «زَيْدٍ».

ومثالُها بعدَ النَّهْيِ: «لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا»، فـ«زَيْدٌ» هو المُنهِيُّ عن ضربِه دونَ «عَمْرٍو»، و«عمرٌو» تابعٌ لـ«زيد» في إعرابه دونَ معناه.

فإن سُبِقَتْ بإيجابٍ، فلا تكونُ عاطفةً؛ نحوُ: «قامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو لَمْ يَقُمْ»، فـ«عمرٌو» مبتدأ، و «لم يقم» خبرُه، و«لكنْ» حرفُ ابتداء، ولا يجوزُ: «لكن عمرٌو» بالإفرادِ على أنه معطوفٌ؛ وذلك لفَواتِ شرطِه؛ وهو النَّفْيُ أو النَّهيُ.

ج- ألَّا تَقتَرِنَ بـالواوِ عندَ الأكثرين، فإن اقترَنَتْ بالواوِ كان العطفُ للواوِ، وكانت هي حرفًا دالًّا على الإضرابِ فقط، فإنْ كانت بعدَ واوٍ لم تَكُنْ عاطفةً؛ نحوُ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، فليس «رَسُولَ اللهِ» معطوفًا على «أَبَا أَحَدٍ» عطفَ مفردٍ على مفردٍ، بل هو خبرٌ لـ«كان» المحذوفةِ، وتقديرُه: «ولكنْ كَانَ رَسُولَ اللهِ».

العاشر: «حَتَّى»: وتأتي للتَّشريكِ في الإعرابِ والمعنى، ومن معانيها: الغايةُ؛ أي: إنَّ المعطوفَ يبلُغُ الغايةَ في الزيادةِ أو النَّقْصِ بالنسبةِ للمعطوفِ عليه؛ سواءٌ أكانَتِ الغايةُ حِسِّيةً أم معنويَّةً، محمودةً أم مذمومةً، كما سيَظهَرُ لك بإذن الله.

والعطفُ بها قليلٌ عندَ البصريِّينَ، وأنكَرَه الكوفيُّون، ويَحمِلون ما أوهَمَ العَطْفَ على أن «حتَّى» فيه ابتدائيَّة، وما بعدَها على إضمارِ عامل؛ فيقولون في «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا»: إن «حتَّى» حرفُ ابتداءٍ، و «رأسَها» بالنصب: مفعولٌ به لفعل محذوفٍ تقديرُه: أَكلْتُ رَأسَها.

وتعملُ «حتى» عاطفةً بشروطٍ أربعةٍ:

أحدُها: أن يكونَ المعطوفُ بها اسمًا، فلا يصحُّ أن يكونَ فعلًا، ولا حرفًا، ولا جملةً؛ نحوُ: «اسْتَخْدَمْتُ وَسائِلَ الِانْتِقالِ حَتَّى الطَّيَّارَةَ»، فلا يجوزُ العطفُ في نحو: «صَفَحْتُ عَنِ المُسيءِ حَتَّى خَجِلَ، وَتَرَكْتُهُ لِنَفْسِهِ حَتَّى نَدِمَ».

والثاني: أن يكونَ الاسمُ المعطوفُ بها اسمًا ظاهرًا لا ضميرًا، وصريحًا لا مؤولًا؛

فلا يجوزُ جعلها حرفَ عطفٍ في مثل: «انْصَرَفَ المَدْعُوُّونَ حَتَّى أَنَا».

كما لا يجوزُ اعتبارُها عاطفةً في مثل: «أُحِبُّ المَقَالَاتِ الأَدَبِيَّةَ حَتَّى أَقْرَأَ الصُّحُفَ»؛ لما يترتَّب على هذا من وقوع معطوفها مصدرًا مؤولًا، وهذا لا يصحُّ.

والثالثُ: أن يكونَ المعطوفُ بعضًا حقيقيًّا من المعطوف عليه، أو شبيهًا بالبعض، أو بعضًا بالتأويلِ.

فمثالُ البعض الحقيقيِّ: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا»، و«بِالرِّيَاضَةِ تَقْوَى الأَعْضَاءُ حَتَّى الرِّجْلُ».

ومثالُ الشبيهِ بالبعضِ: «أَعْجَبَنِي العُصْفُورُ حَتَّى لَوْنُهُ»، ونحوُ: «أَعْجَبَتْنِي الجَارِيَةُ حَتَّى كَلامُهَا»، ويمتنعُ أن نقولَ: «حَتَّى وَلَدُهَا»؛ لأن ولدَها ليس جزءًا منها ولا شبيهًا به.

ومثالُ البعضِ بالتأويلِ: «تَمَتَّعَتِ الأُسْرَةُ بِالعِيدِ حَتَّى طُيُورُهَا»، ونحوُ قول الشاعر:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

فإن «الصَحيفةَ والزَّادَ» في تأويلِ: «ألقى ما يُثقِلُه» و«نعلَه» في تأويل بعض ما يُثقِلُه؛ فيكون معطوفًا على «الصحيفةِ».

والرابعُ: أن يكونَ ما بعدَها غايةً لما قبلَها؛ إما في زيادة حسيَّة مرجعُها إلى الحسِّ والمشاهدةِ؛ نحوُ: «لَمْ يَبْخَلِ الغَنِيُّ بِالمَالِ حَتَّى الآلَافِ»، أو في زيادةٍ معنويَّةٍ مرجعُها إلى المعنى؛ نحوُ: «مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ»، أو في نقصٍ حسيٍّ؛ نحوُ: «المُؤْمِنُ يُجْزَى بِالحَسَنَاتِ حَتَّى مِثْقَالِ الذَّرَّةِ»، أو في نقصٍ معنوي؛ نحوُ: «غَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى النِسَاءُ وَالصِّبْيَانُ».

قولُه: «فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ».

أي: أن هذه الحروف العشرة مع اختلافِ معانيها تُشرِكُ ما بعدَها مع ما قبلَها في الإعراب؛ فإنْ عطَفْتَ بها على مرفوعٍ رفعتَ المعطوفَ، وإن عطَفْتَ بها على المنصوبِ نصبْتَ المعطوفَ، وإن عطَفْتَ بها على المخفوضِ خَفضْتَ

المعطوفَ، وإن عطَفْتَ بها على المجزومِ جَزَمْتَ المعطوفَ.

وقولُه: «تَقُولُ: قامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَزَيْدٌ لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَقْعُدْ» أمثلةٌ على العطفِ بالواوِ:

أولُها: «قامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو».

إعرابُه:

«قامَ»: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على الفتحِ؛ لعدمِ اتِّصاله بضميرِ رفعٍ متحرِّكٍ، ولا واوِ الجماعة.

«زيدٌ»: فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ.

«الواو» حرفُ عطفٍ مبنيٌّ على الفتحِ، لا محلَّ له مِن الإعراب.

«عَمْرٌو»: تابعٌ لـ«زيد» في إعرابِه؛ لأنه عطفُ نَسَقٍ.

ثانيها: «رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا».

إعرابُه:

«رَأَيْتُ»: فعلٌ وفاعلٌ.

«زَيْدًا»: مفعولٌ به منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ على آخرِه.

«الواو»: حرفُ عطفٍ مبنيٌّ على الفتحِ، لا محلَّ له مِن الإعرابِ.

و«عَمْرًا»: تابعٌ لـ«زَيْدٍ» في خفضِه؛ لأنه عطفُ نَسَقٍ.

ثالثُها: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو».

إعرابُه:

«مَرَرْتُ»: فعلٌ وفاعلٌ.

«بِزَيْدٍ»: جارٌّ ومجرورٌ.

«الواوُ»: حرفُ عطفٍ، مبنيٌّ على الفتحِ، لا محلَّ له مِن الإعراب.

«عَمْرٍو»: تابعٌ لـ«زَيْدٍ» في خفضِه؛ لأَنَّه عطفُ نَسَقٍ.

رابعُها: «لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَقْعُدْ»:

إعرابُه:

«لم»: حرفُ نفي وجزمٍ، مبنيٌّ على السكونِ، لا محلَّ له من الإعرابِ.

«يَقُمْ»: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ«لم»، وعلامةُ جزمِه السكونُ.

«الواو»: حرفُ عطفٍ مبنيٌّ على الفتحِ، لا محلَّ له مِن الإعرابِ.

«يقعُدْ» فعلٌ مجزومٌ؛ لأنه معطوفٌ على «لم يَقُمْ»، فدخَلَ عليه حرفٌ جازمٌ، والجملةُ معطوفةٌ على ما قبلَها.

وقد كان الأَوْلَى بالمصنِّفِ أن يذكُرَ مثالًا غيرَ هذا؛ لأنه كرَّر «لَمْ»، فجَزْمُ الفعل الثاني كان بـ «لَمْ» وليس جزمًا بسببِ العَطفِ.

والمثالُ الصحيحُ: أن يُقالَ: «لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ وَيَقْعُدْ»، ومثالُ ذلك من كتابِ اللهِ قولُه تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ [يوسف: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعْفُواْ

وَتَصۡفَحُواْ وَتَغۡفِرُواْ﴾ [التغابن: ١٤]، فحينئذٍ يكونُ العملُ بسبب العطفِ، أما إذا كَرَّرْتَ أداةَ الجزمِ فإن العملَ سيكونُ لها.

فائدةٌ:

لا يُشترطُ في العطفِ ما يُشترطُ في النَّعْتِ من: «التعريفِ والتَّنكيرِ»، و «الإفرادِ والتَّثنيةِ والجَمْعِ»، و «التَّذكيرِ والتَّأْنيثِ»؛ وعلى ذلك فيجوزُ عطفُ النكرةِ على المعرفةِ، والعكسُ، وعطفُ المفردِ على المثنَّى والمجموعِ والعكسُ، وعطف المذكَّرِ على المؤنث وعكسُه، وعطف الظاهرِ على المُضْمرِ والعكسُ.

* * *

بَابُ التَّوْكِيدِ

التَّوْكِيدُ: «تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ».

وَيَكُونُ بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ؛ وَهِيَ: النَّفْسُ، وَالعَيْنُ، وَكُلٌّ، وَأَجْمَعُ، وَتَوَابِعُ أَجْمَعَ؛ وَهِيَ أَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ؛ تَقُولُ: قامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَرَأَيْتُ القَوْمَ كُلَّهُمْ، وَمَرَرْتُ بِالقَوْمِ أَجْمَعِينَ.

....

التَّوكيدُ- أو التأكيد- لغةً: مِنْ أَكَّدَ الأمرَ يُؤكِّده تأكيدًا وتوكيدًا؛ إذا قوَّاه.

واصطلاحًا: هو التابعُ المقوِّي لمتبوعِه[1].

ويُطلَقُ على هذا البابِ: التوكيدُ بالواو؛ وهو الشائعُ عند النُّحاة، ويطلق عليه: التأكيدُ بالهمزة، ويُطلَقُ عليه: المؤكِّدُ - بكسرِ الكافِ - وكلُّها بمعنًى.

والتوكيدُ قسمانِ:

الأولُ: توكيدٌ لفظيٌّ، ويكونُ بتكْرارِ اللفظ، وله صورٌ متعدِّدة، منها:

---

(١) شرح الأجرومية للأسمري (ص: ٨٣).

١- توكيدُ الاسمِ الظاهرِ؛ نحوُ: جَاءَ زَيْدٌ زيْدٌ.

٢- توكيدُ الضميرِ؛ نحوُ: تَفَوَّقْنَا نَحْنُ، زُرْتُكَ أَنْتَ.

٣- توكيدُ الفعلِ؛ نحوُ: جَاءَ جَاءَ زَيْدٌ.

٤- توكيدُ اسمِ الفعلِ؛ نحوُ: حَذَارِ حَذَارِ مِنَ التَّهَاوُنِ.

٥- ويكونُ في الحرفِ؛ نحوُ قولِ الشَّاعرِ:

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودَا

فَكَرَّر حرفَ الجوابِ «لا» مرتين.

٦- توكيدُ الجملةِ «فعليَّةً أو اسميةً»، ومثالُ الفِعليَّة: زُرْنَا المَرِيضَ زُرْنَا المَرِيضَ.

ومثال الاسميةُ نحوُ: مُحَمَّدٌ مُجْتَهِدٌ مُحَمَّدٌ مُجْتَهِدٌ.

٧- توكيدُ اللفظِ بذكر مُرادِفِه؛ نحوُ: جَاءَ أَقْبَلَ زَيْدٌ.

ويأتي التوكيدُ في سياقِ أمرين: «الشكِّ - الإنكارِ»، فحينئذ يؤكَّدُ الكلامُ بتكْرارِ بعضِ ألفاظِه؛ لتثبيتِه في ذِهْنِ السامعِ، فلا يَشكُّ فيه ولا يُنكرُه.

وليس من التوكيدِ اللفظيِّ ما كُرِّر في قولِه تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١]؛ لأن معناه: دكًّا بعدَ دكٍّ، أي: أن الدكَّ كُرِّر عليها حتى صارت هباءً منبثًّا.

وليس منه أيضًا قولُه تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]؛ لأنَّ معناه: أنَّ الملائكةَ يقومون فيصطفُّون صفًّا بعدَ صفٍّ مُحْدِقينَ بالجنِّ والإنسِ، فليس الثاني تأكيدًا، بل المرادُ منه التكريرُ[1].

ويُتَعامَل مع التوكيد اللفظي كما يُتَعامَل مع العطف؛ من حَيْثُ الإعراب والمعنى وما إلى ذلك، خلافًا للتوكيد المعنويِّ؛ فله حكمٌ يأتي.

الثاني: توكيدٌ معنويٌّ: وهو ما يؤكَّد به رفعُ المجازِ عن الذاتِ، وذلك بإتْباعِ اللفظ بواحدٍ من ألفاظ مخصوصة، وهي: «النَّفْس» و«العَيْن» و«كلٌّ» و«جميعٌ» وغيرها.

قال المصنف رحمه الله: «التَّوْكِيدُ: تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَخَفْضِهِ،

---

(١) هذا ما اختاره ابن هشام.

وَتَعْرِيفِهِ».

يعني أن التوكيد من التوابع؛ أي: التي تَتَبْعُ ما قبلَها في الإعراب، وهي الأربعة التي تقدم ذكرها.

وقد قَيَّدَ المؤلفُ - رحمه الله - تَبَعِيَّةَ التوكيدِ للمؤكَّد في شيئَيْنِ:

الأول: في الإعرابِ، وإليه الإشارةُ بقوله: «في رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَخَفْضِهِ».

وأمَّا الجزمُ فلم يَذكُرْه؛ لأنه خاصٌّ بالأفعالِ، وأمَّا التَّوكيدُ فهو في الأسماءِ.

الثَّاني: في التَّعريفِ، وهذان الأمران يتعلَّقان بالتوكيدِ المعنويِّ، وهو الذي اقتصَرَ عليه المُصَنِّفُ هنا دونَ التوكيدِ اللَّفظيِّ، وقد بينَّاه.

ولم يَذكُرِ المُصَنِّفُ - رحمه الله - التنكيرَ مع قوله: «وتعريفِه» وذلك لعِلَّةٍ؛ هي: أن التوكيدَ المعنويَّ لا يكون إلا معرفةً، وتعريفُه يكون بالإضافة، إلا في حالةٍ واحدةٍ؛ وهي: أن يكونَ المؤكَّد زَمَنًا منكَّرًا محدودًا محصورًا، كأن يكون سنةً أو شهرًا أو أسبوعًا، وما شابه ذلك.

مثالُه: «صُمْتُ شَهْرًا كُلَّهُ».

فالشهرُ «نكِرة» لا يُدرَى أيُّ شَهْرٍ هو؟ وأَمَّا «حِين، وزَمان، ومُدَّة» فلا يجوزُ توكيدُها؛ لأنها ليست محدودةً.

ثم قال رحمه الله: «وَيَكُونُ- أي: التوكيد- بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ...»، وهذه الألفاظُ نوعانِ:

النوعُ الأول: ما يُؤَكَّدُ به لرفعِ المجازِ عن الذَّات، ويكون بألفاظ معلومة عند العرب؛ وهي:

أوَّلًا: النفسُ، وهي بمعنى الذَّات.

ثانيًا: العَيْنُ، وهي بمعنى: كلاهما بمعنى: ذاتِ الشيء.

فإذا قلتَ: «جَاءَ زَيْدٌ»، احتمَلَ أن يكونَ الجائي كتابَه، أو غلامَه، فإذا قلتَ: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ» أو «جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ» ارتفَعَ الاحتمالُ.

وشرطُ ذلك: أن يُضافَا إلى ضميرٍ يُطابِقُ المؤكَّدَ؛ إفرادًا وتثنيةً وجمعًا، وتذكيرًا وتأنيثًا.

ويُستعملانِ للمفرد والمثنى والجَمْعِ، ويكون لفظُهما مفردًا مع المفردِ، ويُجمَعان على وزنِ «أَفْعُل» مع المثنى والجمع كِليهما؛ نحوُ:

جَاءَ الطَّالِبُ نَفْسُهُ.

جَاءَ الطَّالِبَانِ أَنْفُسُهُمَا.

جَاءَ الطُّلَّابُ أَنْفُسُهُمْ.

جاءَتِ الطَّالِبَاتُ أنفسُهُنَّ.

ولَكَ أن تؤكِّد بـ «النَّفس» وحدَها، وبـ «العين» وحدَها، وأن تجمَعَ بينهما، بشرطِ أن تُقدِّم النفسَ وتُؤخِّرَ العينَ في اللَّفْظِ، ويجبُ أن يأتيا بغير عطفٍ؛ نحوُ: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ عَيْنُهُ»؛ لأن «النَّفْسَ» هي الأصل و«العَيْنَ» مُستعارَةٌ لها.

ويُجْمَعانِ على وزْنِ «أفعُل» بضم العين جمعَ قِلَّةٍ وجوبًا على الأفصحِ.

وتقول في التثنية: «جَاءَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا» أو «أعْيُنُهُمَا» أو «أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا»،

ويجوزُ في غيرِ الأفصحِ «نَفْسُهُمَا عَيْنُهُمَا» بالإفرادِ.

وفي الجَمْعِ: «جَاءَ الزَّيْدُونَ أَوْ زَيْدٌ وعَمْرٌو وَبَكْرٌ أَنْفُسُهُمْ»، أَوْ «أَعْيُنُهُمْ» أو «أَنْفُسُهُمْ أَعْيُنُهُمْ»، ولا يجوزُ: «نُفُوسُهُمْ»، أو «عُيُونُهُمْ» أو «نُفُوسُهُمْ عُيُونُهُمْ».

وفي المفردِ المذكَّرِ: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ»، أَو «عَيْنُهُ»، أو «نَفْسُهُ عيْنُهُ».

وفي المؤنَّثِ: «جَاءَتْ هِنْدُ نَفْسُهَا» أو «عَيْنُهَا» أو «نَفْسُهَا عَيْنُهَا».

وفي جمع المؤنثِ: «جَاءَتِ الهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ» أو «أَعْيُنُهُنَّ»، أو «أَنْفُسُهُنَّ أَعْيُنُهُنَّ».

تنبيهانِ:

الأول: لا بدَّ من ضميرٍ متَّصلٍ بـ «النَّفْسِ والعَيْنِ» يكونُ مطابقًا للمؤكَّد - بفتح الكاف - إلا في التثنيةِ على الأفصحِ كما مرَّ.

الثَّاني: يجوزُ إدخالُ الباءِ على لفظَي: «النَّفْسِ والعَيْنِ»؛ فتقولُ: «جاءَ مُحَمَّدٌ بِنَفْسِهِ» و«جَاءَ مُحَمَّدٌ بِعَيْنِهِ»، و«جَاءَ القَوْمُ بِأَنْفُسِهِمْ» و«جَاءَ النِّسَاءُ بِأَنْفُسِهِنَّ»، وتقول في إعراب ذلك:

«الباءُ»: حرفُ جرٍّ زائدٌ مبنيٌّ على الكسرِ، لا محلَّ له مِن الإعراب.

«نفس»: توكيدٌ مرفوعٌ بضمة مُقدَّرة منَعَ من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركة حرفِ الجرِّ الزائدِ.

«الهاء»: ضميرٌ مُتَّصلٌ مبنيٌّ على الكسرِ في محلِّ جرٍّ مضافٌ إليه.

النوعُ الثاني: ما يُؤكَّد به لدَفْعِ تَوهُّمِ إرادةِ الخُصوصِ بما ظاهرُه العمومُ، وألفاظُه:

١- «كلُّ، جميعُ، عامَّة»؛ وهي لتوكيدِ الشُّمولِ، وتُستعمَلُ في اللغة للمفردِ - ذي الأجزاء - والجمعِ، ولا تُستعمَلُ للمثنَّى، ولا بدَّ أن تُضافَ إلى ضميرٍ يُطابِقُ المؤكَّد إفرادًا وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا؛ نحوُ: «قَرَأْتُ الكِتَابَ كُلَّهُ»، و«نَجَحَ المُجْتَهِدُونَ كُلُّهُمْ»، و«كَافَأْتُ المُجْتَهِدِينَ كُلَّهُمْ»، و«أُعْجِبْتُ بِاللَّاعِبِينَ جَمِيعِهِمْ»، و«حَضَرَ

الطُّلَّابُ عَامَّتُهُمْ».

وإذا أُكِّد بها المفردُ فلا بد أن يكونَ له أجزاءٌ؛ فلا يَصِحُّ أن تقولَ: «جَاءَ الرَّجُلُ كُلُّهُ»؛ لأن مجيءَ الرجلِ لا يكونُ بأجزاءٍ دونَ أجزاءٍ، لكنك تستطيعُ أن تقولَ: «اشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ»؛ لأنه قد يتبعَّضُ شراؤه.

٢- «أَجْمَع، وما تَفرَّعَ عنها»؛ وهي بمعنى الإحاطةِ والشُّمولِ أَيْضًا، وتأتي لتقويةِ التَّوكيدِ، ويُشتَقُّ منها: «جَمْعاءُ» للمفردةِ المؤنثة، و«أَجْمَعون» لجماعةِ الذكور، و«جُمَعُ» لجماعةِ الإناثِ.

نحوُ: «قَرَأْتُ الكِتَابَ كُلَّهُ أَجْمَعَ»، وتقول في إعرابه:

«كل»: توكيدٌ منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحةُ الظاهرة.

«أجمع»: توكيدٌ منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ.

ونحوُ: «قَرَأْتُ القِصَّةَ كُلَّهَا جَمْعَاءَ»، وتقول في إعرابه:

«كل»: توكيدٌ منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ.

«جمعاء»: توكيدٌ منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ.

ونحوُ: «حَضَرَ الطُّلَّابُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ»، وتقول في إعرابه:

«كل»: توكيد مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ.

«أجمعون»: توكيدٌ مرفوع، وعلامةٌ رفعه الواوُ نيابةً عن الضمة.

ونحوُ: «حَضَرَتِ الطَّالِبَاتُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ»، وتقول في إعرابه:

«كل»: توكيد مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ.

«جُمَع»: توكيد مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ.

٣- «كلا - كلتا» تُستعمَلُ «كِلا» لتوكيدِ المُثنَّى المذكَّرِ فقَطْ، وتُستعمَلُ «كلتا» لتوكيدِ المثنَّى المؤنث فقط، وذلك بشرطِ أن يتصلَ بهما ضميرٌ عائد على المؤكَّد؛ فنقول:

حَضَرَ الأُسْتَاذانِ كِلَاهُمَا، مَرَرْتُ بِالأُسْتَاذَيْنِ كِلَيْهِمَا.

جَاءَتِ الْمُتَسَابِقَتَانِ كِلْتَاهُمَا، رَأَيْتُ الزَّهْرَتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا.

وهناك ألفاظٌ أخرُ معلومةٌ، لكن استعمالَها قليلٌ، وتُسمَّى بتوابعِ «أجمَعَ»؛ وهي:

أ- أَكْتَعُ، مِنْ قولهم: تَكَتَّع الجِلْدُ؛ إذا تَجمَّع.

ب- أَبْتَعُ، مِن قولهم: فلان ذو رقبةٍ بَتْعَاءَ؛ أي: طويلةٍ.

ج- أَبْصَعُ، مِن قولِهم: تَبصَّعَ العَرَقُ؛ إذا تجَمَّع.

وهي كلها بمعنى أجمَعَ، فتَعني: الإحاطةَ والشُّمولَ.

ويدخلُ مؤنَّثُ هذه الألفاظ في ألفاظِ التأكيدِ؛ وهي: جَمْعاءُ وكَتْعاءُ وبَتْعاءُ وبَصْعَاءُ.

ويُلاحَظُ أنَّ الألفاظَ السابقةَ تُستعمَلُ مستقلَّةً مع المؤكَّد - بفتح الكاف - سوى أكتَعَ وأبتعَ وأبصعَ، فلا بدَّ من أن يسبِقَها كلمةُ «أجمَعَ» أو إحدى صِيَغِها.

ويجوزُ أن تتعدد ألفاظ التوكيدِ إذا أُريدَ التَّقْويةُ، وذلك بلا عاطفٍ بينها، فتُذكَرُ متتابعةً دُون فَصْلٍ على الأصحِّ؛ وذلك لاتِّحاد معناها، فتنزل منزلةَ الشيءِ الواحدِ؛

إذِ العطفُ يقتضي المغايرةَ؛ فلا يُقالُ: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُه».

وكذلك لا يجوزُ قطعُ ألفاظِ التأكيدِ عن متبوعها، كما هو الحالُ في النعت، فلا يصح أن تقول: -رأيت زيدًا نفسُه- بضم السين.

ولا يُشترَطُ وجودِ الضميرِ الملفوظِ مع كلِّ ألفاظِ «أجمَعَ».

والأصلُ: إفرادُ «النَّفسِ» عن «العينِ»، و«كلِّ» عن «أجمَعَ»، و«أجمع» عن توابعِه؛ تقولُ في إفراد «النفس» عن «العين» في الرفع: «قامَ زَيْدٌ نَفْسُه»، وفي إفرادِ «كلِّ» عن «أجمَعَ» في النَّصبِ: «رَأَيْتُ القَوْمَ كُلَّهُمْ» وفي إفراد «أجمع» عن توابعِه في الخفض: «مَرَرْتُ بِالقَوْمِ أَجْمَعِينَ».

«كيفيَّةُ التأكيدِ بالألفاظِ السابقةِ»:

يُؤكَّدُ بهذه الألفاظِ كلِّها حالَ كونِها غيرَ مضافةٍ لضميرِ المؤكَّد؛ لأنها إنَّما يؤُكَّد بها غالبًا بعد «كل» التي تكونُ مضافةً إلى ضميرِ المؤكَّد، ثم تكونُ هذه الألفاظُ تابعةً لـ«كل»؛ قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠].

وقد يؤُكَّدُ بهنِّ استقلالًا من غيرِ أن يتقدَّم عليهِنَّ «كل»؛ نحوُ قولِك: «جَاءَ الجَيْشُ أَجْمَعُ، والقَبِيلَةُ جَمْعَاءُ، والقَوْمُ أَجْمَعُونَ، والنِّسَاءُ جُمَعُ»، وقال تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]، ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣].

ولا يجوزُ تثنيةُ أجمعَ وجمعاءَ عندَ جمهورِ البصريَيْنِ استغناءً بـ«كلا وكلتا» عن تثنيَتِهما، كما استغنوا بتثني -سي-، وهي -سيان-، ولم يقولوا: «سواءان» إلا نادرًا.

قولُه: «تَقُولُ: قامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَرَأَيْتُ القَوْمَ كُلَّهُمْ، وَمَرَرْتُ بِالقَوْمِ أَجْمَعِينَ» فيه ذكرٌ لثلاثةِ أمثلةٍ:

المثال الأول: «قامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ»، فكلمةُ «نفْسُه»: مؤكِّد معنويٌّ لكلمة «زَيْدٌ».

إعرابه:

«قام»: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على الفتح؛ لعدم اتِّصاله بضميرِ رفعٍ متحرِّكٍ، ولا واو الجماعة.

«زيدٌ»: فاعلٌ مرفوع، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرة.

«نفسُه»: كلمة «نفس» تابعٌ لـ «زيدٌ» مؤكِّدٌ معنويٌّ له، يأخذُ حكمَه؛ وهو الرفعُ، و«نفس» مضافٌ، والضميرُ المتَّصل: ضمير مبنيٌّ على الضم، في محل جرٍّ مضافٌ إليه.

المثال الثاني: «وَرَأَيْتُ القَوْمَ كُلَّهُمْ»، فكلمة «كلَّهم» مؤكِّدٌ معنويٌّ لـ«القوم».

إعرابه:

«رأى»: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على السكون؛ لاتِّصالِه بتاءِ الفاعل.

«التَّاءُ»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محل رفعٍ فاعلٌ.

«القومَ»: مفعول به منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ.

«كلَّهم»: كلمة «كل» تابعٌ لكلمةِ «القومَ» مؤكِّد لها، تأخذ حكمَها؛ وهو النصْبُ، و«كل» مضافٌ، والهاءُ ضميرٌ مُتَّصلٌ مبنيٌّ على الضمِّ في مَحَلِّ خفضٍ مضافٌ

إليه، و«الميم» للجَمْعِ.

المثال الثالث: «وَمَرَرْتُ بِالقَوْمِ أَجْمَعِينَ»، فكلمة «أجمعين» مؤكِّدةٌ لكلمة «القوم».

إعرابه:

«مرَّ»: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على السكون؛ لاتِّصالِه بتاءِ الفاعل.

«التَّاءُ»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محل رفعٍ فاعلٌ.

«بالقومِ»: جارٌّ ومجرورٌ.

«أجمعينَ»: تابعٌ مؤكِّد لكلمةِ «القَوْم»، يأخذ حكمَها؛ وهو الخفضُ، وخُفِضَتْ بالياءِ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنها مُلحَقة بجمعِ المذكَّر السالمِ[١].

* * *

(١) وقد فصَّلنا القول في هذا عند حديثنا عن «تنوين المقابلة» صـ٣٠.

بَابُ البَدَلِ

إذا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنِ اسْمٍ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ، تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إعرابِهِ.

وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَبَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ، وَبَدَلُ الِاشْتِمَالِ، وَبَدَلُ الغَلَطِ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: قامَ زَيْدٌ أَخُوكَ، وَأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ، وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الفَرَسَ؛ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: رَأَيْتُ الفَرَسَ، فَغَلِطْتَ فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ.

....

لمَّا فرَغَ المؤلفُ من النَّوعِ الثالثِ من التَّوابعِ؛ وهو التوكيدُ، شرَعَ في رابعِها؛ فقالَ: «بَابُ البَدَلِ»، وهذه تسميةٌ بَصْريَّةٌ، وعندَ أهلِ الكوفةِ يُسمَّى بـ«الترجَمة، والتَّبيين»، كما عند الأخفش، وقال ابن كَيْسانَ: يُسمُّونه: التَّكريرَ[1].

وهو لغةً: العِوَضُ[2]؛ تقول: استبدلْتُ بالسِّلعة الفلانيَّةِ غيرَها؛ إذا أخَذْتَ غيْرَهَا

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/ ١٧٦).

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ٣٠٨).

عوضًا عنْهَا.

فائدةٌ:

اعلمْ أنَّ «الباءَ» في مثل التعبيرِ السَّابق تَتَّصِلُ بالشيءِ المَتروكِ؛ كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١].

واصطلاحًا: هو التابعُ المقصودُ بالحكمِ بلا واسطةٍ بينَه وبين متبوعِه(١).

بيانُ التعريفِ:

كلمةُ «التابع»: يعني: أنه من التوابعِ، وسَبَق معناها.

كلمةُ «المقصود»: أي: أَنَّ المعنى الذي دخَلَ على المُبْدَل يَدخلُ على البَدلِ، فهو المقصودُ بذلك المعنى، والأصلُ كأنه توطِئةٌ، وهذا مُخْرِجٌ لبقيَّة التوابعِ؛ فإن النعتَ والتوكيدَ ليسا مقصودَيْنِ بالحكمِ؛ بل مكملان للمقصودِ، بخلاف البدلِ؛ فإنه هو المقصودُ بالحكمِ فقط.

---

(١) تعجيل الندى بشرح قطر الندى (ص: ٢٦٤).

أَمَّا المُبْدَل منه «وهو المَتْبوعُ»، فإنما يُذكرُ تمهيدًا ومقدِّمةً للبدلِ؛ والحكمة من ذلك: أن ذِكْرَ المقصودِ بالحكمِ بعدَ التمهيدِ لذكرِه يُفيدُ توكيدَ الحكمِ وتقريرَه.

كلمة «بلا واسطةٍ»: قَيْدٌ يُخرِجُ عطْفَ النَّسَقِ؛ لأنه بواسطةِ حرفٍ من حروف العطف التي سبق بيانها.

مثالُ ذلك: «قامَ زَيْدٌ أَخُوكَ».

فكلمةُ «أخو»: بَدَلٌ من «زيد»؛ لأنه يصحُّ أن يُلْغَى «زيد» وتقومُ «أخو» مَقامَه، فتقولُ: «قامَ أَخُوكَ»، وكلمة «أخو» مقصودةٌ بما قُصِدَ به «زَيْدٌ» وهو معنى القيامِ، وكان ذلك بلا واسطةٍ كحرفِ «الواو» أو «الفاء» أو غيرِهما.

وحكمُه: أنه تابعٌ للمُبدَلِ منه في إعرابِه؛ مِنْ رفعٍ ونَصْبٍ وخَفْضٍ وجَزْمٍ، وهذا معلومٌ من قوله: «إذا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنِ اسْمٍ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ، تَبِعَهُ في جَمِيعِ إعرابِهِ»؛ أي: مِنْ رفْعٍ ونصبٍ وخفضٍ وجزمٍ.

أَمَّا قولُه: «اسْمٌ مِنِ اسْمٍ» فلا إشكالَ فيه، وأما قولُه: «فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ» فليس كلُّ

الأفعال يَصلُحُ فيها هذا؛ وهي قِسمانِ: قِسمٌ منها مُعرَبٌ، وقِسْمٌ منها مبنيٌّ، فالذي يَصلُحُ معنا هنا هو الفعلُ المضارعُ، أمَّا فعلُ الأمرِ؛ فهو مبنيٌّ وسيبقى على حالِه، وكذلك الفعلُ الماضي فهو مبنيٌّ اتِّفاقًا، وسيبقى على حاله أيضًا.

فإذا كان المُبْدَلُ منه مرفوعًا، كان البدلُ مرفوعًا؛ نحوُ قول الله تعالى: ﴿نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ﴾ [الزخرف: ٣١]، وإن كان المُبْدَل منه منصوبًا كان البدلُ منصوبًا؛ نحوُ قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، وإن كان المُبْدَل منه مجرورًا، كان البدلُ مجرورًا؛ نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الزمر: ٢٧] فالقرآن في الأمثلة الثلاثة السابقة: بدل من اسم الإشارة: هذا، وإن كان المُبْدَل منه مجزومًا- كان البدل مجزوما؛ نحوُ قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۞ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الفرقان: ٦٨- ٦٩]، فالبدلُ: «يُضَاعَفْ»، والمُبْدَلُ منه: «يَلْقَ»؛ لأن مضاعفةَ العذابِ هي: أن يلَقى الأثام، والبَدَلُ يَتبَعُ المُبْدَلَ في إعرابه، فتَبِعَه في جزمِه، وعلامتُه سكونُ آخرِه.

والبدَل يَتبَعُ المُبْدَلَ منه في الإعراب فقط، لكنه قد يَختلِفُ مع المُبْدَلِ منه تذكيرًا وتأنيثًا، وكذلك في المعنى وغيره.

ولا يلزمُ في البَدَلِ والمُبْدَلِ منه أن يكونَ أحدُهما تابعًا للآخَرِ في تعريفِه وتنكيرِه؛ فقد يكونُ البدلُ معرفةً، والمُبْدَلُ منه نكرةً، والعكسُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ ۝ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢- ٥٣] فـ «صِرَاطِ اللهِ» معرفةٌ، و«صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» نكرةٌ، وأُبدِلَتِ المعرفةُ من النكرة.

وقولُه عز وجل: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]: معرفةٌ، وقولُه بعدَها: ﴿نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٦]، جاءَتْ نكرةً بدلًا من المعرفة، فالخلاصة: أنه قد تأتي المعرفة بدلًا من المعرفةِ، والنِّكرةُ بدلًا من النكرة، وكذلك المعرفةُ من النكرة، والنَّكرةُ من المعرفةِ؛ فكلُّ هذا جائزٌ، ولا إشكالَ فيه.

قولُه: «وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَبَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ، وَبَدَلُ الِاشْتِمَالِ، وَبَدَلُ الغَلَطِ» فيه حَصْرٌ من المؤلِّف للبدل في أقسامٍ أربعة، ودليلُه

على ذلك هو الاستقراءُ التامُّ؛ كما ذكرَه ابنُ مالك في «شرحِه على الكافية»، وزاد بعضُهم أقسامًا على الأربعة؛ إلا أن المشهور هو الأقسام الأربعة، وهي:

الأولُ: «بدلُ الشيءِ من الشيءِ»: وهو أن يكونَ الثاني نفسَ الأولِ، ويُقَال: «بدلُ كلٍّ من كُلٍّ»، أو «بدلُ الكلِّ من الكُلِّ»، والعبارة الأولى أولى من الثانية، وذلك لاختلاف اللُّغَويين في دخول «ال» على كلمة «كل»[1].

---

(١) قرَّر ابنُ هشامٍ في مواضعَ من كتبه كما في «شرح قَطْر الندى» و «المغني» وغيرهما أن «ال» لا تدخل على «كل» ولا «بعض»، وعليه عامة اللُّغَويين، بل جعله ابنُ هشام من قبيل اللحن مع اشتهاره على ألسنة العلماء؛ وذلك لملازمة «كل وبعض» للإضافة لفظًا أو تقديرًا، تقول: «كُلُّ القَوْمِ»، و«بَعْضُ القَوْمِ»، أو تقول: «كلٌّ وبعضٌ»، والتنوين يكون عوضًا عن المضاف إليه، وهو كلمة واحدة، ولا يؤتى بـ«أل» مع الإضافة؛ لأن «ال» فائدتها تعريف ما دخلت عليه، وكذلك الإضافة تعرِّف ما دخلت عليه، ولا يجتمع معرِّفَان على معرَّفٍ واحد، لكنْ تسامحَ بعضُهم في الاستعمال مجاراة للعامة كالسيرافي وغيره.

وجوَّز ذلك الزمخشري والزجاج، وهو المشهور على ألسنة متأخري المغاربة، وتبِعهم في ذلك المصنف رحمه الله، وكثير من العلماء، ولذلك يذكرون أو يدخلون «ال» على لفظ «كل وبعض»، إلا أنه لم يُسمَعْ من العرب، فالتجويزُ هنا تجويزٌ قياسيٌّ لا سماعي، ولذلك جُعِل =

وسَمَّاه ابنُ مالكٍ - رحمه الله - في الألفيَّة بالبدلِ المُطابِقِ، وقال عن هذه التسمية: إنها أحسنُ من تسميةِ الجُمهورِ له بـ «بدلِ الكُلِّ مِن الكُلِّ»(١)، فإنَّه لا يليقُ بلفظِ الجلالةِ، مع أنه قد يكونُ بدلًا؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١، ٢]، فحينئذٍ إذا قلنا: «اللهِ»: بدلُ كلٍّ من كلٍّ، والله - سبحانه وتعالى - لا يتَّصِفُ بالكُلِّية ولا الجزئية، وإن كان قولُهم: «بدل كل من كل» جاء اصطلاحًا بمعنى «بدل شيء من شيء» ومساويًا له في المراد، ولا نظرَ إلى الكليَّة والجزئيَّة، لكنه من جهةِ الظَّاهر - لا يليقُ إطلاقُه على «الله» جلَّ وعلا.

فقولُهم: «بدلُ شيءٍ من شيءٍ» أفضلُ من «بدلِ كلٍّ من كلٍّ»، وقولُهم: «بدلٌ مُطابقٌ» أفضلُ منهما.

=لحنًا، ومنعه المحققون.

ويلاحَظ أن عبارةَ المؤلِّف بما ذكره أَوْلى من تعبير غيره بـ «بدلِ كلٍّ من كل»؛ لعدم مناسبته إذا وقع في اسم الله تعالى؛ نحوُ: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم:١-٢]، في قراءة الجرِّ، فـ«الله» بدل من «العزيز» وهو بدل شيء من شيء.

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ٢٤٩).

ولا يحتاجُ البدلُ المطابق إلى ضميرٍ يَربِطُه بالمُبْدَل منه؛ لأنه نفسُ المُبْدَل منه في المعنى، فهذا القِسْمُ يقوم فيه البدلُ مَقامَ المُبْدَل؛ لأنه كذاتِه.

ومثالُه: «جَاءَ مُحَمَّدٌ أَبُو عَبْدِ اللهِ».

فكلمة «أَبُو» بَدَلٌ مُطابِقٌ لـ«مُحَمَّدٍ»؛ ولذلك يَصِحُّ أن يُقَال: «جَاءَ أَبُو عَبْدِ اللهِ»؛ فكلاهما يدلُّ على تمامِ الشيء، وكلِّه وحقيقتِه؛ فكلمةُ «محمدٌ» في المثالِ السابق تدلُّ على مُسَمًّى مُعَيَّنٍ، وكذلك كلمة «أبو عبد الله»؛ ولذا سُمِّيَ هذا القسم ببدل «كلٍّ من كلٍّ» أو «الشيءِ من الشيءِ»، أو المطابق.

الثاني: «بدلُ البعضِ من الكلِّ»، أو «بدلُ الجزءِ من الكلِّ»: وضابطُه: أن يكون البَدَلُ جزءًا من المُبْدَلِ منه؛ نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فـ«مَنِ اسْتَطَاعَ» بَدلٌ من -الناس-، ونوعه: بعض من كل.

ولا فرقَ في ذلك البعضِ بينَ أن يكونَ قليلًا بالنسبة إلى الباقي من المُبْدَل منه، أو

مساويًا له، أو أكثرَ منه؛ نحوُ: «أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ، أَوْ نِصْفَهُ، أوْ ثُلُثَيْهِ».

ولا بدَّ في «بدلِ البعضِ» من اتِّصاله بضميرٍ يَرجعُ إلى المُبْدَلِ منه؛ لِيَربِطَ البعضَ بكُلِّه، سواءٌ أكان مُقدَّرًا؛ كما في الآية، فإن الضميرَ العائد على المُبْدَلِ منه مُقدَّرٌ؛ أي: «مَنِ اسْتَطَاعَ إليه سَبِيلًا مِنْهُمْ»، أم كان مذكورًا؛ كالأمثلة التي بعده.

الثالثُ: «بدلُ الاشتمالِ»: وضابطه: أن يكونَ بينَ البدلِ والمُبْدَلِ منه ارتباطٌ بغيرِ الكُلِّيَّة أو الجزئيَّة؛ لأن الارتباطَ لو كان بالكلية لكان «بدلَ كلٍّ من كلٍّ»، ولو كان بالجزئيَّة لكان «بدلَ بعضٍ من كلٍّ»؛ ولذلك قال في الضابط المذكور: «يكونُ بينَ البدلِ والمُبْدَل منه ارتباطٌ»، ولكنْ «بغيرِ الكُلِّيَّة» حتى نُخْرِجَ بدلَ «الكلِّ من الكلِّ»، وكذلك «بغير الجزئيَّة» حتى نُخرِجَ بدلَ «البعضِ من الكلِّ».

ويدلُّ بدلُ الاشتمال على معنًى في المُبْدَل منه بحيث يكونُ بينهما ارتباطٌ، ويكون هذا الارتباطُ بغير الكليَّة أو الجزئيَّة كما سبق؛ تقول: «أَعْجَبَنِي مُحَمَّدٌ خُلُقُهُ»، و «نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ».

فهنا ارتباطٌ بين البدلِ والمُبْدَلِ منه؛ إذ يدلُّ البدلُ على معنًى في المُبْدَل منه، ولا بدَّ من وجودِ الضميرِ في البدلِ؛ إذ من الواجبِ إضافة البدلِ إلى ضميرٍ عائدٍ إلى المُبْدَلِ منه يُطابِقُه في النوع والعمل.

ولا بدَّ في بدلِ الاشتمالِ من ضميرٍ كما في بدلِ البعضِ من الكلِّ، إما مذكورًا؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فـ«قِتَالٍ» بدلُ اشتمالٍ من «الشَّهْرِ»، والرابطُ بينهما الهاءُ المجرورة بـ«في»، وإما مقدَّرًا؛ كما في قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۞ ٱلنَّارِ﴾ [البروج: ٤، ٥] فـ«النَّارِ» بدلٌ من «الأُخْدُودِ» والعائدُ محذوفٌ؛ تقديره: «النَّارِ فيه».

الرابعُ: «بدَلُ الغَلَطِ»: وقد سمَّاه ابنُ هشامٍ - رحمه الله - بالبَدَلِ المُبايِنِ[1]؛ أي: المُخالِفِ لِمَا قبلَه، وضابطُه: أن يكونَ المُبْدَلُ قد غُلِط فيه، فَأُتِيَ بالبدلِ؛ تصحيحًا.

وهذا القسم على ثلاثةِ أنواعٍ: «بدلُ البَدَاء، وبدلُ النِّسْيانِ، وبَدلُ الغَلَطِ».

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ٣٦٦).

١- بَدَلُ البَدَاءِ: أو بَدَلُ الإضرابِ، وضابطُه: أن تَقصِدَ شيئًا فتقولَه، ثم يبدوَ لك أنَّ غيرَه أولى منه فتَعدِلَ إليه؛ وذلك كما لو قلتَ: «هَذِهِ الجَارِيَةُ بَدْرٌ»، ثم قلتَ بعد ذلك: «شَمْسٌ»، فعدَلْتَ عن الأولى إلى الثانية؛ فهذا يُقال له: بدلَ البَداءِ.

ويُقالُ له: بَدَلُ الإضرابِ؛ لأن المتكلِّمَ أضرَبَ عن الأوَّلِ وقرر الثاني.

٢- بَدلُ النسيانِ: وضابطُه: أَنْ تَبنِيَ كلامَك في الأوَّلِ على ظنٍّ، ثم تعلمَ خطأَه فتَعدِلَ عنه، كقولك ناسيًا: «أَكَلْتُ بِالأَمْسَ رَغِيفًا لَحْمًا»، فتذكَّرتَ أن المأكولَ هو اللحمُ، لا الرغيفُ، والنسيانُ يتعلَّقُ بالقلب.

٣- بدَلُ الغَلَطِ؛ أي: غلط اللسان: وضابطُه: أن تريدَ كلامًا فيسبِقَ لسانُك إلى غيرِه، وبعدَ النُّطقِ تَعدِلُ إلى ما أردتَ أولًا؛ نحوُ: «رَأَيْتُ زيدًا الفَرَسَ»؛ فأنتَ أردتَ أن تقولَ: «رَأَيْتُ الفَرَسَ»، ولكن سبَقَ إلى لسانك لفظُ «زيد»، فقلتَ: «رَأَيْتُ زيدًا الفَرَسَ»، ثم عَلِمْتَ أنك أخطأتَ، وأنه قد سبَقَ لسانُك إلى ما لم تُرِدْه، فعدتَ بعدَ ذلك إلى ما أردتَ، فقلت: «رَأَيْتُ الفَرَسَ»، فهذا يُقالُ له: بدلُ الغَلَطِ.

والفرقُ بينَ غَلَطِ اللِّسان وغَلَطِ النسيانِ: أن غَلَطَ اللِّسان يتعلقُ باللسان، وغَلَطَ النِّسيانِ يتعلَّقُ بالقلبِ(١).

والأحسنُ في القسمِ الأول والثاني أن يُؤتَى بـ«بل»؛ لِئلَّا يُظنَّ أن الكلمةَ الثانيةَ صفةٌ للأُولى؛ فتقولُ مثلًا: «هَذِهِ الجارِيَةُ بَدْرٌ بَلْ شَمْسٌ» أو: «أَكَلْتُ بِالأَمْسَ رَغِيفًا بَلْ لَحْمًا» وهكذا، بحسَبِ قصدِ المتكلِّم نفسِه.

ولا يَقَعُ هذا النوعُ من البدل في القرآنِ أو في الحديث؛ إذ يستحيلُ الغلطُ في القرآنِ والسُّنَّةِ، وكذلك لا يقعُ في كلامِ البُلغاء، وإذا وقع البليغُ في شيء منه، فإنه يأتي بـ«بل» العاطفةِ بين المُبْدَلِ والمُبْدَلِ منه، للدلالة على الغَلَطِ، أو النسيان، أو الإضراب.

قولُه: «نَحْوُ قَوْلِكَ: قامَ زَيْدٌ أَخُوكَ، وَأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ، وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الفَرَسَ؛ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: رَأَيْتُ الفَرَسَ، فَغَلِطْتَ فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ».

ذكر فيه المصنِّف أمثلة البدل المذكورةِ في كلامِه؛ فأَوَّلُها: «قامَ زَيْدٌ أَخُوكَ»؛ إذ

(١) شرح الأجرومية للأسمري (ص: ٨٧).

البدلُ كلمةُ «أخو» في «أخوك».

إعرابُه:

«قام»: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على الفتح؛ لعدم اتِّصاله بضمير رفعٍ متحرِّكٍ، ولا واوِ الجماعةِ.

«زيدٌ»: فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ.

«أخوك»: كلمة «أخو» بدلُ كلٍّ من كلٍّ، تابعٌ لِـ«زَيْدٍ» في حكمِه، ولذا كان مرفوعًا بالواو نيابةً عن الضمَّة؛ لأنه من الأسماءِ الخمسةِ، و«أخو» مضافٌ، و«الكافُ» مضافٌ إليه، ويُسمِّي ابنُ مالكٍ هذا القِسمَ بالبدلِ المطابقِ.

ثم مثَّل للثاني بقوله: «وَأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ»؛ فكلمة «ثُلُثَ» بدلُ بعضٍ من كلٍّ، تابعةٌ لكلمةِ «الرَّغيفِ» في إعرابِها.

إعرابُه:

«أكل»: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على السكون؛ لاتِّصالِه بتاءِ الفاعل.

«التَّاءُ»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محل رفعٍ فاعلٌ.

«الرغيفَ»: مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ.

«ثلثَه»: كلمة «ثلثَ» بدلُ بعضٍ من كلٍّ، يَتبَعُ كلمةَ «الرغيف»؛ ولذا فهو منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ على آخره، وهو مضافٌ، والضميرُ مبنيٌّ على الضمِّ، في محل جرٍّ مضافٌ إليه.

وثالثُ الأمثلةِ قولُه: «وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ»؛ فكلمةُ «عِلْمُهُ» بدلُ اشتمالٍ من كلمة «زَيْدٌ»؛ ولذا أخذَتْ حكمَه وهو الرَّفْعُ.

إعرابُه:

«نفَعَ» فعل ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ؛ لعدم اتصاله بضميرِ رفع متحرِّكٍ، ولا واوِ الجماعةِ، و«النون»: نونُ الوقاية، حرف مبنيٌّ على الكسر، لا محلَّ له من الإعراب.

«الياء»: ضمير التكَلُّم مبنيٌّ على السكون، في مَحَلِّ نَصْبٍ مفعولٌ به مُقدَّم.

«زَيْدٌ»: فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ على آخره.

«علمُه»: كلمة «علم»: بدلُ اشتمالٍ من «زيد» يأخذ حكمَه؛ وهو الرَّفْعُ بالضمَّةِ الظاهرةِ على آخرِه، و«عِلْمُ» مضافٌ، و«الهاءُ» مضافٌ إليه.

ورابعُها قولُه: «وَرَأَيْتُ زَيْدًا الفَرَسَ»؛ فكلمةُ «الفَرَسَ» بدلُ غلطٍ من كلمة «زيدًا»؛ ولذا تأخذُ حكمَها.

إعرابُه:

«رأى»: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على السكون؛ لاتِّصالِه بتاءِ الفاعل.

«التَّاءُ»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محل رفعٍ فاعلٌ.

«زيدًا»: مفعول به منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ على آخره.

«الفرسَ»: بدلُ غَلَطٍ من «زيدًا»يأخذ حكمَه؛ وهو النَّصْبُ بالفتحةِ الظاهرة على آخره.

وإنَّما يُعلَمُ بَدَلُ الغَلَطِ بالقرائنِ؛ كشخصٍ يُخْبِرُ أنَّه غَلِطَ فقال ذلك، أو عُرِفَ من هيئتِه وحالِه أنه غَلِطَ؛ ولذلك قال المؤلفُ رحمه الله: «أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: رَأَيْتُ الفَرَسَ» أي: في موضع كلمة «زيدٍ»، «فَغَلِطْتَ» أي: في ذلك، «فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ»؛ أي من «الفرسِ»، فكانت الجملةُ: «رَأَيْتُ زَيْدًا الفَرَسَ».

وإليك أمثلة أنواع البدل في الفعل:

مثالُ البَدَلِ المُطابِقِ في الفعل: قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۞ يُضَٰعَفْ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩]، فإن معنى مضاعفة العذاب هي أن يلَقْى الأثام.

ومثالُ بدل البعض من الكل: «إِنْ تُصَلِّ تَسْجُدْ لِلَّهِ يَرْحَمْكَ».

ومثالُ بدل الاشتمال قولُه:

إِنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا ... تُؤْخَذَ كُرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا[1]

---

(١) من شواهد سيبويه (١/ ١٥٦)، ولا يُعرف قائله، وهو من الرجز.

والشاهد فيه: أن الفعل (تؤخذ) بدل من الفعل (تبايع)؛ لأن الأَخْذَ كُرْهًا والمجيءَ طوْعًا من صفات المُبايعة.

فائدة: يَمتنِعُ إبدالُ المضمرِ من المضمرِ، والمضمرِ من الظاهرِ، وأما إبدالُ الظاهرِ من المضمرِ فجائزٌ؛ نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الأنبياء: ٣].

تُعرب «الَّذِينَ» بدلًا من الضمير «واو الجماعة»، وذلك على أرجح الأوجُه في إعراب هذه الآية.

* * *

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الأَسْمَاءِ

المَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ؛ وَهِيَ: المَفْعُولُ بِهِ، وَالمَصْدَرُ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ المَكَانِ، وَالحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَالمُسْتَثْنَى، وَاسْمُ «لَا»، وَالمُنَادَى، وَالمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَالمَفْعُولُ مَعَهُ، وَخَبَرُ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ؛ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالبَدَلُ.

....

لمَّا فرغَ المصنِّف من مرفوعاتِ الأسماءِ شرَعَ في منصوباتِها، فقال: «بَابُ مَنْصُوبَاتِ الأَسْمَاءِ»، وقد ذكر المؤلِّفُ المنصوباتِ بعدَ المرفوعات من الأسماء؛ لتقدُّم رُتبةِ الرَّفعِ على النَّصْبِ؛ لأن المرفوع عادة يكون عمدة في الكلام، وأما المنصوب فهو فضلة غالبًا.

وقولُه: «المَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ»، نصَّ غيرُ واحد على أن المنصوبات خمسة عشر؛ كابن هشام في «الشذور» و«شرحه»، وأمر العدد سهلٌ؛ لأنه قد يختلف

باعتبارات اصطلاحية، ولا مشاحة في الاصطلاح، فمثلًا في «تمهيد القواعد»: أنها تسعة[١].

ويوجد أجوبة أخرى للشراح عن هذا الإشكال؛ منها: أن في بعض النسخ: (أربعة عشر).

ومنها: أنه جعل التوابع الأربعة من ضمن العدد مع جعل الظرفين واحدًا، وخبر كان مع اسم إن واحدًا[٢].

كما ذكرَه السيوطي في «الهَمْعِ»، وكذا ذكرَه غيرُه[٣].

---

(١) «تمهيد القواعد» (٢/ ٨٤٢).

(٢) ينظر تحقيق «الآجرومية»، لحايف النبهان ص٨١.

(٣) وَثَمَّةَ استشكالٌ يرِدُ على عَدِّ المُصَنِّف لها؛ إِذْ إِنَّه عَدَّ أربعةَ عشَر منصوبًا، وهذا محمولٌ على أحد وجهين:

الأول: السَّهْوُ، أي إنَّ المُصَنِّف سها عن الخامسَ عشرَ من المنصوبات، وهو مفعولَا «ظنَّ وأخواتها».

والثاني: أنه لم يَسْهُ؛ بل ذكر خمسةَ عشَر منصوبًا؛ فأحدُ شرَّاح هذا المتن وهو الشيخ أحمد =

ثم شرع المؤلف في تفصيل هذه المنصوبات، ولكنه اقتصر على عشرة أبواب فقط؛ لأن الباقي سبق شرحه.

* * *

=الرملي - رحمه الله تعالى - ذكر أنه اطَّلَعَ على نسخةٍ من هذا المتن، فكان فيها إضافةُ منصوبٍ خامسَ عشرَ؛ وهو «مفعولَا ظن»؛ قال: إنه في إحدى نسخ الآجرومية، بعد قوله: «وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا» قال: «مفعولَا ظنَّ»، وبهذا يكتملُ العدد إلى خمسةَ عشرَ منصوبًا، وذلك بجَعْل التوابعِ الأربعةِ شيئًا واحدًا.[وذكر غيره أن الخامس عشر هو المنصوب بنزع الخافض].

بَابُ المَفْعُولِ بِهِ

وَهُوَ الاِسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الفِعْلُ؛ نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَرَكِبْتُ الفَرَسَ.

وَهُوَ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ؛ فَالظَّاهِرُ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَالمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ.

فَالمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ؛ وَهِيَ: ضَرَبَنِي، وَضَرَبَنَا، وَضَرَبَكَ، وَضَرَبَكِ، وَضَرَبَكُمَا، وَضَرَبَكُمْ، وَضَرَبَكُنَّ، وَضَرَبَهُ، وَضَرَبَهَا، وَضَرَبَهُمَا، وَضَرَبَهُمْ، وَضَرَبَهُنَّ.

وَالمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ؛ وَهِيَ: إِيَّايَ، وَإِيَّانَا، وَإِيَّاكَ، وَإِيَّاكِ، وَإِيَّاكُمَا، وَإِيَّاكُمْ، وَإِيَّاكُنَّ، وَإِيَّاهُ، وَإِيَّاهَا، وَإِيَّاهُمَا، وَإِيَّاهُمْ، وَإِيَّاهُنَّ.

....

لمَّا فرغ من ذكر المنصوباتِ على سبيل الإجمال، شرَعَ في ذكرها على سبيل التفصيلِ؛ فذكر لكلٍّ منها بابًا على الترتيب المتقدِّم، وبدَأَ منها ببيان المفعولِ به؛ فقال: «بَابُ المَفْعُولِ بِهِ»، وقدَّمه على غيره؛ لأنه هو المتفق عليه، وعند الكوفيِّين

لا يُسمَّى مفعولًا إلا المفعولُ به خاصةً، ويُقالُ في غيره: «مُشبَّهٌ بالمفعول»، قاله ابنُ هشام في حواشيه[١]، والأَوْلى هو البدء بالمفعول المطلق؛ لأنه هو المفعولُ حقيقةً، قاله ابنُ هشام، والسيوطيُّ في «الهمع» وجماعةٌ من علماء النحو[٢].

والمفعول في اللُّغَة: ما وقَعَ عليه فِعْلُ الفاعلِ[٣].

وفي الاصطلاحِ: ما قال المُصَنِّف: «الاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الفِعْلُ».

فبقَيْد «الاسم» يَخرجُ الفعلُ والحرفُ، و «الاسمُ» يشمَلُ ما كان صريحًا؛ نحوُ: «كَتَبَ مُحَمَّدٌ الدَّرْسَ» ويشمل ما كان مؤوَّلًا بأن يقعَ حرفًا مصدريًّا مع ما دخل عليه؛ نحوُ: «أَوَدُّ أَنْ تَتَفَوَّقَ»، فأن وما بعدها في تأويل مصدر في محل نصب مفعول به.

---

(١) ينظر: «التوضيح» للشيخ خالد الأزهري (١/ ٤٩٠).

(٢) وينظر: «شرح جمل الزجاجي» (٢/ ٤٥٠)، «شرح شذور الذهب» لابن هشام (ص: ٢٩٢)، «همع الهوامع» (٢/ ٩٤).

(٣) شرح شذور الذهب لابن هشام (ص: ٢٧٨)؛ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ٥).

وبقَيْدِ «المنصوب» يَخرُجُ المرفوعُ والمخفوضُ، وكلُّ منصوبٍ من الأنواعِ المنصوبةِ التي ستأتي يسمَّى «فَضْلةً»؛ لأنه يمكن حذفه غالبًا.

فالأصلُ في الجملةِ الاسميَّة والفعليَّة أنَّ كلًّا منهما يقومُ على ركنَيْنِ أساسِيَّيْنِ: فالجملةُ الفعليَّةُ ركناها: الفعلُ والفاعلُ، أمَّا الجملة الاسميَّة فركناها: المبتدأُ والخبرُ.

وما دامَتْ هذه الأشياءُ أركانًا، فإنها تُسمَّى بالعُمَدِ، فالفِعلُ عُمْدةٌ في الكلامِ، والفاعلُ عُمْدةٌ، والمبتدأُ عُمْدةٌ، والخبرُ عُمْدةٌ، وما عدا ذلك فيُعدُّ من الفَضَلاتِ، كالمفعول به، والحالِ، والتمييزِ، وجميعِ المفاعيلِ.

ويُستفادُ من كونه عُمْدةً أنه لا بدَّ مِن ذِكرِه؛ فإن وُجد فعلٌ فلا بدَّ من وجودِ فاعلِه، ظاهرًا كان أو مُقدَّرًا، وإن وُجِد مبتدأٌ فلا بدَّ أن يكون هناك خبرٌ، أو ما قام مقامه؛ ظاهرًا كان أو مُقدَّرًا، وإن وُجِد خبرٌ فلا بدَّ أن يكون له مبتدأ ولو مقدرًا؛ إذ لا تستقيمُ الجملةُ بغير ذلك، أمَّا الفَضَلاتُ فلا يلزمُك أن تُقدِّرَ وجودَها غالبًا.

وبقَيْدِ: «الَّذِي يَقَعُ بِهِ الفِعْلُ» يَخرُجُ الفاعلُ، والمفعولُ المُطلقُ، وغيرُهما.

واستُشْكِل قولُ المُصَنِّفِ: «يَقَعُ بِهِ الفِعْلُ»؛ لأن الجادة عليه.

وأحسنُ الأجوبةِ في ذلك ما ذكره الرَّمْلي في «شرحه»[1] عن بعضهم: أنه وقَعَ في بعضِ نُسخ الآجروميَّة: «الاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ الفِعْلُ» بدلًا من «بِهِ»؛ وبهذا يَزولُ الإشكالُ وتَسْلَمُ العبارةُ.

وأما لفظ -به- فعليه يكونُ المرادُ بـ«وقوع الفعل»: تَعلُّقَه به من غير واسطةٍ، بحيث لا يُعْقَلُ إلا به، ولذا قال الشيخ خالد الأزهري في إعرابه: «به يتعلق بيقع، والباء بمعنى على».

ويُعرَّفُ المفعول به- أيضًا- بأنه: اسمٌ دلَّ على شيءٍ وقع عليه فعلُ الفاعل، إثباتًا أو نفيًا، ولا تُغيَّرُ لأجلِه صورةُ الفعلِ.

فخرَجَ بقولنا: «وقَع عليه فعلُ الفاعلِ» بَقِيَّةُ المفاعيلِ؛ لأن المفعولَ معه وَقَعَ معه

---

(١) (ص ٢١٩)، بتحقيق الشوملي، و(ص٢١١)، بتحقيق يوسف بن هورة.

لا عليه، والمفعولُ فيه وقَع فيه لا عليه، والمفعولُ المطلقُ هو نفسُ فِعلُ الفاعلِ، والمفعولُ له وقَعَ لأجلِه.

وقولنا: «إثباتًا أو نفيًا» للاحتراز من الإشكال الذي يقع في ذهن بعض الطلبة إذا قلت مثلًا: -لم أضرب زيدًا- بأن الفعل لم يقع على المفعول، فكيف نقول: -وقع عليه الفعل-.

وقولنا: «ولا تغير لأجله صورة الفعل»؛ للاحتراز من الفعل المبني لغير الفاعل، فإن قولك: -ضُرب زيد- يفيد وقوع الضرب على زيد، ومع ذلك لا يعد مفعولًا به.

قولُه: «نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَرَكِبْتُ الفَرَسَ» مثَّل المؤلِّف فيه بمثالَيْنِ على المفعولِ به:

الأول: كلمةُ «زيدًا» في جملةِ «ضَرَبْتُ زَيْدًا».

وإعرابُها:

«ضرب»: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على السكونِ؛ لاتِّصالِه بتاءِ الفاعل.

«التَّاءُ»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محل رفعٍ فاعلٌ.

«زيدًا»: مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ على آخرِه.

والثاني: كلمةُ «الفَرَسَ» في جملةِ «ركبتُ الفَرَسَ».

وإعرابُها:

«ركب»: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على السكون؛ لاتِّصالِه بتاءِ الفاعل.

«التَّاءُ»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محل رفعٍ فاعلٌ.

«الفرسَ»: مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ على آخره.

وفي كلا المثالَيْنِ تَتضَّحُ القيودُ الثلاثةُ التي ذكرها المصنف في التعريف؛ حَيْثُ إن كلًّا من «زيدًا» و«الفرسَ» وقع اسمًا، ووقع منصوبًا، وقد وقع على «زَيْدًا» فعلُ

الضَّربِ، ووقَع على «الفرَسَ» فعلُ الركوبِ.

قولُه: «وَهُوَ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ».

دليلُ هذا التَّقسيمِ للمفعولِ هو: الاستقراءُ التَّامُّ[١].

والظَّاهرُ: هو ما يدلُّ على معناه من غير احتياجٍ إلى قرينةِ تكلُّمٍ أو خطابٍ أو غَيْبةٍ، ومثالُه: «ضَرَبَ مُحَمَّدٌ بَكْرًا»، و«يَضرِبُ خَالِدٌ عَمْرًا» و «قَطَفَ إِسْمَاعِيلُ زَهْرَةً» و «يَقْطِفَ إِسْمَاعِيلُ زَهْرَةً»، ويأتي الفعلُ مع المفعولِ به ماضيًا ومضارعًا، وقد يأتي أمرًا أيضًا؛ كقولك: -اضرب زيدًا-، فزيدًا: مفعول به.

والمُضمَرُ: هو ما لا يَدلُّ على معناه إلا بقرينةٍ مِن تَكلُّمٍ أو خطابٍ أو غَيْبةٍ.

قال: «وَالمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ».

أمَّا المُتَّصلُ: فهو الذي لا يتقدَّمُ على عامله، ولا يُفصَلُ بينه وبينه بـ«إلا»، وهو اثنا عشرَ ضميرًا؛ وتفصيلها على النَّحو التالي:

---

(١) قاله السيوطي في «الهمع»، وذكر الأزهري في «التصريح» اتفاقَ النُّحاة على ذلك.

الأولُ: ياءُ المتكلمِ؛ نحوُ: «ضَرَبَنِي زَيْدٌ»، تقول في إعرابه:

«ضرب» فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح؛ لعدم اتِّصاله بضميرِ رفعٍ متحرِّكٍ ولا واوِ الجماعة.

«النونُ»: هي نون الوقاية؛ لأنها تقي الفعلَ من الكسر.

«الياء»: ضميرٌ مبنيٌّ على السُّكونِ في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به لـ«ضرب».

«زيدٌ»: فاعلٌ مرفوعٌ بـ«ضرب»، وعلامةُ رفعه الضمَّةُ الظاهرة.

والثاني: ضميرُ المتكلِّم للمفعولِينَ، وهو «نَا» المفعولين في نحو: «ضَرَبَنَا عَمْرٌو»، تقول في إعرابه:

«ضَرَبَ»: فعل ماض، مبنيٌّ على الفتح؛ لعدم اتِّصاله بضميرِ رفعٍ متحرِّكٍ ولا واوِ الجماعة.

«نَا»: ضميرٌ مبنيٌّ على الفتح، في محل نصبٍ مفعولٌ به لـ«ضرب».

«عمرٌو»: فاعل مرفوع بـ«ضرب»، وعلامةُ رفعه الضمَّة الظاهرة.

والثالثُ: كافُ المخاطَب، في نحو: «ضَرَبَكَ بَكْرٌ»، تقول في إعرابه:

«ضَرَبَ»: فعلٌ ماض مبنيٌّ على الفتح؛ لعدم اتِّصاله بضميرِ رفعٍ متحرِّكٍ ولا واوِ الجماعة.

«الكاف»: ضميرٌ مبنيٌّ على الفتحِ، في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به لـ«ضرب».

«بَكْرٌ»: فاعل مرفوع بـ«ضرب»، وعلامةُ رفعه الضمَّة الظاهرة.

والرابعُ: كاف المخاطبة، في نحو: «ضَرَبَكِ مُحَمَّدٌ».

«ضَرَبَ»: فعلٌ ماض مبنيٌّ على الفتح؛ لعدم اتِّصاله بضميرِ رفعٍ متحرِّكٍ ولا واوِ الجماعة.

«الكاف»: كاف المخاطبة ضميرٌ مبنيٌّ على الكسر في محل نصبٍ مفعولٌ به لـ«ضرب».

«محمد» فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ.

والخامسُ: «كُمَا» للمثنى المخاطب والمخاطبة، والضميرُ هو الكاف في نحو: «علَّمَكُمَا خَالِدٌ»، تقول في إعرابه:

«علَّمَ» فعلٌ ماض مبنيٌّ على الفتح؛ لعدم اتِّصاله بضميرِ رفعٍ متحرِّكٍ ولا واوِ الجماعة.

«الكاف»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محل نصبٍ مفعولٌ به لـ«علَّمَ».

«الميم»: هو حرفُ عِمادٍ، والألفُ علامةُ التثنيةِ.

«خَالِدٌ»: فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ.

والسادسُ: «كُمْ» للمخاطَبِينَ، والضميرُ هو الكافُ المضمومةُ في نحو: «علَّمَكُمْ خَالِدٌ»، تقول في إعرابه:

«علَّمَ»: فعل ماض مبنيٌّ على الفتح؛ لعدم اتِّصاله بضميرِ رفعٍ متحرِّكٍ ولا واوِ الجماعة.

«الكاف»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محل نصبٍ مفعولٌ به لـ«علَّمَ»، والميمُ علامة لجمع المذكر.

«خَالِدٌ» فاعل مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ.

والسابعُ: «كُنَّ» للمخاطَبات، والضميرُ هو الكاف المضمومة في نحو: «علَّمَكُنَّ زَيْدٌ»، تقول في إعرابه:

«علَّمَ»: فعل ماض مبنيٌّ على الفتح؛ لعدم اتِّصاله بضميرِ رفعٍ متحرِّكٍ ولا واوِ الجماعة. «الكاف»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محل نصبٍ مفعولٌ به لـ«علَّمَ»، والنونُ علامة لجمع النِّسوة.

«زيد»: فاعل مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ.

والثامنُ: «ـه» الغائبِ في نحو: «علَّمَهُ خَالِدٌ»؛ تقول في إعرابه:

«علَّمَ»: فعل ماض مبنيٌّ على الفتح؛ لعدم اتِّصاله بضميرِ رفعٍ متحرِّكٍ ولا واوِ الجماعة.

«الهاء»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محل نصبٍ مفعولٌ به لـ«علَّمَ».

«خَالِدٌ»: فاعل مرفوع بـ«علَّمَ»، وعلامة رفعه الضمَّةُ الظاهرة.

والتاسعُ: «ها» المؤنثةِ الغائبة في نحو: «علَّمَهَا خَالِدٌ»، وهي مبنية على السكون؛ تقول في إعرابه:

«علَّم»: فعل ماض مبنيٌّ على الفتح؛ لعدم اتِّصاله بضميرِ رفعٍ متحرِّكٍ ولا واوِ الجماعة.

«الهاء»: ضميرٌ مبنيٌّ على السكونِ في محل نصب بـ «علَّم»، والألف علامةٌ على المؤنث.

«خالدٌ»: فاعل مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ.

والعاشرُ: «هُمَا» للمُثنَّى الغائبِ والغائبةِ، في نحو «علَّمَهُمَا قَاسِمٌ»؛ تقول في إعرابه:

«علَّمَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ؛ لعدمِ اتِّصالِه بضميرِ رفعٍ متحرِّكٍ ولا واوِ الجماعة.

«الهاء»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به لـ«علَّمَ».

«الميم»: حرفُ عمادٍ، والألف علامة التثنية.

«قاسم»: فاعل مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ.

والحادي عشَرَ: «هُمْ» للغائبين في نحو: «ضَربَهُمْ عَامِرٌ»؛ تقول في إعرابه:

«ضَرَبَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ؛ لعدمِ اتِّصالِه بضميرِ رفعٍ متحرِّكٍ ولا واوِ الجماعةِ.

«الهاء»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به بـ«ضرب»، والميمُ علامةٌ لجمعِ الذُّكورِ.

«عامر» فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ.

والثَّاني عشَرَ: «هُنَّ» للغائباتِ في نحو: «ضَرَبَهُنَّ صَالِحٌ».

«ضَرَبَ» فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ؛ لعدمِ اتِّصالِه بضميرِ رفعٍ متحرِّكٍ ولا واوِ الجماعةِ.

«الهاء»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به بـ «ضَرَبَ».

«النُّونُ»: علامةٌ لجَمْعِ النِّسْوةِ الغائباتِ.

«صالح» فاعلٌ مرفوعٌ بـ «ضَرَبَ» وعلامةُ رفعِه الضَّمَّةُ الظَّاهرةُ.

فهذه اثنا عشَرَ ضميرًا كلُّها في محلِّ نصبٍ، لا يَظهَرُ فيها إعرابٌ كما تقرَّرَ؛ لأنها مبنيَّةٌ.

وجميعُ هذه الضمائرِ المتَّصلةِ يُقَال فيها: هي مبنيَّةٌ على حسَبِ حَرَكتِها في مَحَلِّ نَصْبٍ مفعولٌ به، ويمكن اختصارُها إلى أربعةِ ضمائرَ: هي: «هُـ، ي، ك، نا»؛ أي: هاءُ الغَيبة، وكافُ الخطابِ، وياءُ التكلُّم، ونا المُتكلِّمِينَ، ويُرمَزُ لها بقولِك: «ناهيك».

ولمَّا فرغ المصنف من المفعولِ الضميرِ المتَّصلِ بعاملِه، شرَعَ في المفعول المُنفصِلِ عن عاملِه، وهو الذي يتقدَّمُ على عاملِه، فقال: «والمنفصلُ اثنا عَشَرَ ضميرًا أيضًا».

وأهلُ التحقيقِ من النحويين يذهبون إلى أن الضميرَ هو «إيَّا» فقط، وما اتَّصل به يكون للدَّلالة على التكَلُّم أو الخطابِ أو الغَيْبةِ، كما يلي:

الأول: إيَّايَ، ضميرُ المتكلُّم وحدَه؛ نحوُ قولِك: «إيَّايَ أَكْرَمْتَ»؛ تقول في إعرابه:

«إيايَ» ضميرٌ مبنيٌّ في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به مُقدَّمٌ لـ«أكرَمَ».

«الياء»: حرف تكلُّم.

«أَكْرَم»: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على السكونِ؛ لاتِّصالِه بتاءِ الفاعل.

«التَّاءُ»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محل رفعٍ فاعلٌ.

والثاني: إيَّانَا، ضميرُ المتكلِّم ومعه غيرُه، أو المعظِّم نفسَه في نحو: «إيَّانَا أَكْرَمْتَ»؛تقول في إعرابه:

«إيَّا»: ضميرٌ مبنيٌّ في محل نصبٍ مفعولٌ به مُقدَّمٌ لـ«أكرم».

«النون»: هي النون المتصلة بها، علامة لجمعِ المتكلِّمين أو المشاركة أو التَّعظيم.

«أَكْرَمْتَ» إعرابُها كما مرَّ.

والثالث: إيَّاك، ضميرُ المفردِ المخاطَب المذكَّر في نحو: «إيَّاك أَكْرَمْتُ»؛ تقول في إعرابه:

«إيَّا» ضميرٌ مبنيٌّ في محل نصبٍ مفعولٌ به مُقدَّم لـ«أكرم».

«الكافُ»: هي الكاف المتَّصلة به، حرفُ خطابٍ.

«أَكْرَمْتُ» إعرابُها كما مرَّ.

والرابع: إيَّاك، ضميرُ المخاطَبةِ المؤنَّثة في نحو: «إيَّاك أَكْرَمْتُ»؛ تقول في إعرابه:

«إيَّا» ضمير مبنيٌّ في محل نصبٍ مفعولٌ به مُقدَّم لـ«أكرم».

«الكافُ»: هي الكاف المكسورة، حرفُ خطابٍ.

«أَكْرَمْتُ» إعرابُها كما مرَّ.

والخامسُ: إيَّاكمَا، ضمير المثنى المخاطبِ مذكرًا كان أو مؤنثًا في نحو: «إيَّاكمَا

أَكْرَمْتُ»، تقول في إعرابه:

«إيَّا» إعرابها كما مرَّ.

«الكافُ»: هي كاف الخطاب.

«الميم والألف»: الميم والألف علامة للتثنية.

«أَكْرَمْتُ» إعرابها كما مرَّ.

والسادس: إيَّاكمْ، ضمير جمعِ المذكر للمخاطبين في نحو: «إيَّاكمْ أَكْرَمْتُ»؛ تقول في إعرابه:

«إيَّا» و «أَكْرَمْتُ»: إعرابُهما كما مرَّ.

«الكافُ»: حرفُ خطاب، والميم علامة الجمع.

والسابع: إيَّاكنَّ، ضميرُ جمع المؤنثات المخاطَبات في نحو: «إيَّاكنَّ أَكْرَمْتُ»؛

تقول في إعرابه:

«إيَّا» و «أَكْرَمْتُ»: إعرابُهما كما مرَّ.

«الكافُ» المتِّصلةُ بـ «إيَّا»: حرفُ خطابٍ،

«النون»: هي النَّونُ المشدَّدة، علامةٌ لجَمْعِ النِّسوةِ.

والثامن: إيَّاه، ضميرُ المفردِ المذكَّر الغائبِ في نحو «إيَّاه أَكْرَمْتُ»؛ تقول في إعرابه:

«إيَّا» و «أَكْرَمْتُ»: إعرابُهما كما مرَّ.

«الهاء» المتصلة بـ «إيَّا»: علامةُ الغَيْبةِ في المذكَّر.

والتاسع: إيَّاها، ضميرُ المفردة الغائبة في نحو: «إيَّاها أَكْرَمْتُ»؛ تقول في إعرابه:

«إيَّا» و «أَكْرَمْتُ»: إعرابُهما كما مرَّ.

«الهاء» المتصلة بـ «إيَّا» والألفِ: علامةُ التأنيث للغيبة.

والعاشر: إِيَّاهُمَا، ضميرُ المثنَّى الغائبِ مذكَّرًا أو مؤنثًا في نحو: «إِيَّاهمَا أَكْرَمْتُ»؛

تقول في إعرابه:

«إِيَّا» و«أَكْرَمْتُ»: إعرابُهما كما مرَّ.

«الهاء»: علامةُ الغَيبة، والميمُ والألف علامةُ التثنية.

والحاديَ عشرَ: إِيَّاهُمْ، ضميرُ جمعِ الذُّكور الغائبين، في نحو: «إِيَّاهمْ أَكْرَمْتُ»،

تقول في إعرابه:

«إِيَّا» و «أَكْرَمْتُ»: إعرابُهما كما مرَّ.

«الهاء»: علامة الغَيبةِ، والميمُ علامةٌ لجمعِ الذُّكور.

والثاني عشرَ: إِيَّاهنَّ، ضميرُ جمعِ الإناثِ الغائباتِ في نحو: «إِيَّاهنَّ أَكْرَمْتُ»، تقول

في إعرابه:

«إِيَّا» و «أَكْرَمْتُ»: إعرابُهما كما مرَّ.

«الهاء»: علامة الغَيبةِ.

«النون»: المشدَّدة علامةٌ لجَمعِ النسوة.

والفاعل في هذه الأمثلة كلها هو التاءُ: ضمير مبنيٌّ - على حسَبِ حركته، في محلِّ رفع فاعل لـ«أَكْرَمَ».

تَعدُّدُ المفعولِ به:

قد يتعدَّدُ المفعولُ به، فيكونُ في الجملة الواحدة أكثرُ من مفعولٍ واحدٍ، وهذا الأمرُ راجعٌ إلى الفعلِ؛ لأن الفعلَ قد يكونُ مُتعدِّيًا إلى مفعولٍ به واحدٍ، أو إلى مفعولَيْنِ، أو إلى ثلاثةِ مفاعيلَ.

ومثالُ الذي يتعدَّى لمفعولٍ واحدٍ قولُ ابنِ عبَّاس رضي الله عنه: إنَّ الرسولَ صلى الله عليه وسلم شرِب لبنـًا، فمضمض وقال: «إنَّ لَهُ دَسَمًا»، فقوله: «لبنًا» مفعول به للفعل «شَرِبَ»، منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ.

ومثال الذي يتعدَّى لمفعولين: قولِه تعالى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨]، تقول في إعرابه:

«تحسَبُ: فعلُ مضارعٌ، مرفوعٌ لتجرُّده من الناصبِ والجازم، وعلامةُ رفعه الضمَّةُ الظاهرة.

«الهاء»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به أوَّلُ.

«أيقاظًا»: مفعولٌ به ثانٍ، منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ.

وهناك أفعال تعملُ نفسَ عملِ «ظنَّ وأخواتِها»؛ فتَنصِبُ مفعولَيْن كذلك؛ نحو: «كَسَا، وأَلْبَسَ، وأعطى ومنَحَ، وسأَلَ، ومنَعَ، وعلِمَ»؛ نحو: «كَسَا اللهُ الطَّائِعِينَ نُورًا»؛ تقول في إعرابه:

«الطائعين»: مفعولٌ به أولُ منصوبٌ، وعلامةُ النصبِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جمعُ مذكَّر سالمٌ.

«النون»: للعوض عن التنوينِ في المفردِ.

«نورًا»: مفعولٌ به ثانٍ منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ.

وهناك أفعال متعدِّية لثلاثةِ مفاعيلَ، وهي أفعال في الأصل تنصب مفعولين، ولكن

يمكن أن تتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل بدخولِ همزة التَّعديةِ عليها أو بتعدية الفعل، وهي: «أَعْلَمَ، وأَرَى، وَنَبَّأَ، وَأَنْبَأَ، وَخَبَّرَ، وَأَخْبَرَ، وَحَدَّثَ»؛ نحوُ قولِه تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧]، الهاء في ﴿يُرِيهِمُ﴾: ضمير مبنيٌّ على الكسر في محل نصبٍ مفعولٌ أولُ لـ«يُرِي».

و﴿أَعْمَٰلَهُمْ﴾: مفعولٌ به ثانٍ منصوب، وعلامةُ النَّصبِ الفتحةُ الظاهرةُ، والهاءُ: ضميرٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محل جرٍّ مضافٌ إليه.

و﴿حَسَرَٰتٍ﴾: مفعولٌ به ثالثٌ منصوب، وعلامةُ نصبِه الكسرةُ؛ لأنه جمعُ مؤنَّثٍ سالمٌ، وهذا البابُ يُسميه النحاةُ بابَ «أعلَمَ وأرى».

والأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل محصورة في سبعة أفعال فقط، ولذلك أفرد لها النحويون بابًا، بخلاف الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد أو مفعولين فهي غير محصورة.

* * *

بَابُ المَصْدَرِ

المَصْدَرُ: هُوَ الِاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الفِعْلِ؛ نَحْوُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا.

وَهُوَ قِسْمَانِ: لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ، فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ فَهُوَ لَفْظِيٌّ؛ نَحْوُ: قَتَلْتُهُ قَتْلًا، وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ؛ نَحْوُ: جَلَسْتُ قُعُودًا، وَقُمْتُ وُقُوفًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

....

لمَّا فرَغَ المصنِّفُ من المفعولِ به الذي هو أوَّلُ المنصوباتِ، شرَعَ في الثَّاني منها، وهو المفعولُ المُطلَقُ؛ فقال: «بَابُ المَصْدَرِ»، ويُسَمَّى هذا البابُ بالمصدرِ؛ لأنه ثالثُ تصاريفِ الفعلِ، ويُسَمَّى بالمفعولِ المُطلَقِ؛ لأنه انتصَبَ في بابِ المفعوليَّةِ بلا قَيْدٍ، كتقديرِ حرفِ جرٍّ أو نحوِ ذلك، بخلافِ المفعولاتِ الأخرى كالمفعولِ به، والمفعولِ له، والمفعولِ فيه، والمفعولِ لأجلِه، ويُسَمِّيه

بعضهم بالمفعول الحقيقي[١].

تعريفُه:

المصدرُ في اللُّغَةِ: مصدر ميمي منْ «صَدَرَ»، ومَصْدرُ الشيءِ: منبَعُه.

وأمَّا في الاصطلاح فعَرَّفه المُصَنِّفُ بقوله: «هُوَ الِاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الفِعْلِ».

فقَيْدُ «الاسم» يُخرِجُ: الفعلَ والحرفَ.

وقَيْدُ «المنصوبِ» يُخرِجُ: المرفوعَ والمخفوضَ.

وقَيْدُ «الذي يُجيءُ ثالثًا» يُخرِجُ: ما جاء أولًا وثانيًا.

وقَيْدُ «في تصريفِ الفعلِ» يُخرِجُ: تصاريفَ الأسماءِ.

---

(١) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ١١٠)، وكذا: «فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية» (ص: ٥٠٥).

وظاهر كلام المؤلف- رحمه الله- أنه جعل الفعلَ أصلًا للكلماتِ، والمصدرَ فرعًا لها، وذلك بقولِه: «يَجِيءُ ثَالِثًا في تَصْرِيفِ الفِعْلِ»، ولكن هذا الفهم لكلام المؤلف غير لازم؛ لأن مذهبَ الكوفيِّين، بل مذهبُ البصريِّينَ- أيضًا- هكذا في تصريف الأفعال، يبدأ بالماضِي، ثم المضارعِ، ثم المصدرِ.

وذهَب البصريُّون إلى أنَّ المصدرَ هو الأصلُ لعِلَلٍ؛ منها: أنَّ القاعدةَ النظريَّةَ تقولُ: إنَّ الفرعَ يَشتركُ مع الأصلِ ويزيدُ عليه.

ولا تَصِحُ القاعدةُ هنا إلا بكونِ المصدرِ أصلًا للفعل؛ لأنَّ الفعل يشملُ شيئَيْنِ:

الأوَّل: الحدَثُ، ويُعَبَّر عنه بالمصدرِ.

والثاني: وقتُ وقوعِ الحَدَث، ويُعَبَّرُ عنه بالماضي والأمرِ والمضارع.

فشارَكَ الفعلُ المصدرَ في الشيءِ الأوَّل، وزاد على المصدرِ في الشيء الثاني، والمسألة نظرية لا ينبني عليها عمل، ومكانها في المطولات.

وقولُه: «نَحْوُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا» فيه تمثيلٌ على التعريفِ السَّابقِ؛ إذ المصدرُ فيها هو كلمةُ «ضَرْبًا»، وهو التَّصريفُ الثالثُ للفعل؛ إذ التَّصريفُ الأَوَّلُ: «ضَرَبَ»، وهو الفعلُ الماضي.

والثاني: يَضرِبُ، وهو الفعلُ المضارعُ.

والثَّالثُ: ضَرْبًا، وهو المصدرُ، أو المفعولُ المطلَقُ.

وتعريفُ المصدر بما سبق هو من باب التقريبِ المناسبِ للمبتدئ.

وللمصدرِ ثلاثةُ أحوالٍ في الإعرابِ:

الأولُ: أن يكونَ مرفوعًا؛ نحوُ: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ»، فـ«أعجبَ» فعلٌ ماضٍ، والنونُ للوقايةِ، والياءُ ضميرٌ مبنيٌّ على السكون في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به لـ«أعجبَ»، و «ضَرْبُكَ» فاعلٌ مرفوع بـ«أعجبَ»، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظَّاهرةُ، والكافُ: مضافٌ إليه.

والثَّاني: أن يكونَ مجرورًا؛ نحوُ: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا».

والثالثُ: أن يكون منصوبًا، وهو المُبوَّبُ له في هذا الباب.

ولذلك كان الأولى أن يقول المؤلِّف بدلَ قولِه: «بابُ المصدرِ»: «بابُ المفعولِ المطلَقِ»؛ لأن المصدرَ قد يكونُ مرفوعًا، وقد يكونُ مجرورًا كما مَرَّ التمثيلُ لهما، ويكون منصوبًا على أنه مفعولٌ مطلق، وهو مرادُ المؤلِّف بقولِه: «المَصْدرُ».

وبهذا يظهرُ أنَّ المفعول المطلق قد يكون مصدرًا وقد يكون غير مصدر، والمصدر قد يكون مفعولًا مطلقًا، وقد يكون غير ذلك، فبينهما عموم وخصوص وجهي.

قولُه: «وَهُوَ قِسْمَانِ: لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ، فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ فَهُوَ لَفْظِيٌّ؛ نَحْوُ: قَتَلْتُهُ قَتْلًا، وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ؛ نحو: جَلَسْتُ قُعُودًا، وَقُمْتُ وُقُوفًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

هذا التَّقسيمُ الذي ذكره المصنف هو الذي عليه جمهورُ النُّحاة، وهو على التفصيلِ الآتي:

أولًا: المصدرُ اللفظيُّ: وهو الذي يُوافِقُ لفظُه لفظَ فعلِه في الحروف والمعنى،

ومَثَّلَ لَهُ المؤلِّف بقوله: «قَتَلْتُهُ قَتْلًا» حَيْثُ إن المصدرَ هو: كلمة «قَتْلًا»، وقد شارك فعلَ «قتَلَ» في حروفِه، وهي «القاف والتاء واللام»، ومعناه: إزهاقُ الرُّوحِ.

وإعرابُه:

«قتَلَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السُّكونِ؛ لاتِّصالِه بضميرِ الرفع المتحرِّكِ.

«التَّاءُ»: ضميرٌ متَّصلٌ مبنيٌّ على الضمِّ في مَحَلِّ رَفْعٍ فاعلٌ.

«الهاء»: ضميرٌ مُتَّصلٌ مبنيٌّ على الضمِّ في مَحَلِّ نَصْبٍ مفعولٌ به.

«قتلًا»: مفعولٌ مُطلَقٌ منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ على آخره، أو يُقَال: «قتلًا»: مصدرٌ منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ على آخره، أو يُقَالُ: «قتلًا»: اسمٌ منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ على آخرِه للمصدريَّةِ.

ثانيًا: المصدرُ المعنويُّ: وهو ما اتَّفق لفظُه مع فعلِه في المعنى فقَطْ، واختلَفَ لفظُه عنه، ومَثَّلَ لَهُ المؤلفُ بقوله: «جَلَسْتُ قُعُودًا، وَقُمْتُ وُقُوفًا»؛ إذ المصدرُ كلمة «قعودًا» و «وقوفًا» في المثالَيْنِ.

وكلمة «قعودًا» في المثال الأول لا تُوافِقُ حروف الفعل «جَلَس»، لكنها توافِقُ معناه؛ فكلمة «قعَدَ» بمعنى كلمة «جلَسَ»، وكلمة «وقوفًا» لا تُوافِقُ الفعلَ «قامَ» في حروفِه، ولكن توافِقُه في معناه؛ إذ إنَّ كلمة «قامَ» بمعنى كلمة «وقَفَ»، ومِنْ ثَمَّ يظهرُ لنا وجهُ التَّسميةِ للقِسمِ الأول بأنه لَفظيٌّ، وذلك لأنه يوافقُ فعلَه في المعنى واللفظ، خلافًا للثاني؛ فإنه يوافقُ فعلَه في المعنى.

عاملُ النَّصبِ في المصدرِ المعنويِّ:

اختلف النحويون في هذا على قولَيْنِ:

أولُهما: أنه الفعلُ الذي يشتركُ معه في المعنى دونَ اللفظِ، ومثالُه: جملةُ «جَلَسْتُ قُعُودًا» المصدرُ فيها كلمة «قعودًا»، والذي أحدَثَ فيها النصْبَ الفعل «جلَس» على هذا القول.

الثاني: أنه يُقَدَّرُ له من لفظه فعلٌ، فيُقدَّر في «جَلَسْتُ قُعُودًا»: «جَلَسَتُ وَقَعَدْتُ قُعُودًا»، وبالقول الثاني قال الجمهورُ.

أنواعُ المفعولِ المُطْلَقِ:

أولُها: المؤكِّدُ لعاملِه، ومثالُه: «قَتَلَه قتلًا»، حَيْثُ أُكِّد فعلُ القتلِ بالمصدر «قتلًا».

ثانيها: المُبيِّنُ لنوعِ عاملِه، ومثالُه: «ضربْتُهُ ضَرْبَ الأَمِيرِ»؛ حَيْثُ بيَّنتُ نوع الفعلِ -وهو «الضَّرْبُ»- بأنه كضَرْبِ الأمير.

صُور المفعولِ المُطلقِ المُبيِّنِ للنَّوع:

١- أن يكونَ المفعولُ المُطلقُ مضافًا: كقوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢]؛ تقول في إعرابه:

«أخذ»: فعل ماضٍ مبنيٌّ على السُّكون لاتِّصالِه بـ «نا».

«نا»: ضمير مبنيٌّ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

«هم»: الهاءُ ضميرُ مبنيٌّ في محلِّ نصب مفعول به، والميمُ للجَمْعِ.

«أَخْذَ»: مفعولٌ مُطلق منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحة، وهو مضافٌ.

«عَزيزٍ»: مضافٌ إليه.

٢- أن يكونَ المفعولُ المُطلقُ موصوفًا: كقوله تعالى: ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَـٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾ [المزمل: ١٦]؛ تقول في إعرابه:

«أَخْذًا»: مفعولٌ مُطلقٌ منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ.

«وَبِيلًا»: صفةٌ.

ثالثها: المفعولُ المطلقُ المُبيِّنُ للعدد: كقوله تعالى: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤].

«دكَّةً»: مفعولٌ مُطلَقٌ منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ.

«واحدةً»: صفةٌ منصوبةٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ؛ فيكونُ المفعولُ المطلقُ مبيِّنًا للعددِ.

ما ينوبُ عَن المَصدرِ:

قد ينوبُ عن المصدرِ في الانتصابِ على المفعوليَّة المُطلَقةِ غيرُه، مما يدلُّ على

المصدرِ؛ ومن ذلك:

١- صفة المصدر؛ كقولك: «سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ»، والأصلُ: «سِرْتُ سَيْرًا أَحْسَنَ السَّيْرِ»، فحُذِفَ الموصوفُ لدلالةِ إضافة صفتِه إلى مثلِه عليه، ونابَتْ مَنابَه، وانتصبَتْ انتصابَه.

٢- أسماءُ الأعدادِ إذا دلَّت على عددِ المصدرِ، بشرطِ أن يكونَ تمييزُ العددِ مَصدرًا للفعلِ المذكورِ، كـ «ضَرَبْتُهُ عَشْرَ ضَرَبَاتٍ»، فـ «عشرَ» نابَ عن المصدرِ، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، والأصل: «فَاجْلِدُوهُمْ جَلْدًا ثَمَانِينَ»، وحُذِفَ المصدرُ، وأُنيبَ عنه «ثمانِينَ»، و«جَلْدةً» تمييزٌ.

٣- لفظٌ يدلُّ على آلتِه كـ «ضَرَبْتُهُ سَوْطًا أَوْ عَصًا»، أو نحو ذلك مما عُهِدَ الضربُ به.

٤- كُلٌّ، أو ما في معناها مضافةً إلى المصدرِ؛ كقولِه تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، فـ«كلَّ» مفعولٌ مُطلَقٌ نائبٌ عن مصدرٍ مَحذوفٍ، والأصلُ:

فلا تميلوا ميلًا كُلَّ الميل.

ومثلُ «كلَّ» ما يُؤدي معناها من الألفاظِ الدَّالَّةِ على العمومِ؛ مثل: «جميع – عامة».

٥- بعضٌ، أو ما في معناها مضافةً إلى المصدرِ، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤]؛ فـ«بعضَ» مفعولٌ مطلقٌ نائبٌ عن مصدرٍ محذوفٍ، والأصلُ: ولو تقوَّل علينا قولًا بعض الأقاويل[١].

ومثلُ «بعض» ما يؤدي معناها من الألفاظ الدالة على البعضيَّة مثل: «نصف – شطر».

عاملُ النصبِ في المفعولِ المطلقِ:

العاملُ: هو ما يُحدِثُ الحركةَ في آخرِ الكلمةِ.

المعمولُ: هو هذا المتحرِّكُ الذي أُحدِثَتْ عليه الحركةُ.

وفي بابنا هذا فإن المعمولَ هو المفعولُ المطلق المنصوب، والعاملُ هو الناصبُ

(١) انظر: «شرح التصريح على التوضيح» أو «التصريح بمضمون التوضيح» في النحو (١/ ٤٩٦).

الذي نصَبَه، والنَّاصبُ له - غالبًا - هو الفعلُ، وقد يأتي اسمَ فاعلٍ؛ فيَنصِبُ مفعولًا مُطلقًا، كقولِ اللهِ سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا﴾ [الذاريات: ١] فالذَّاريات جمع ذارية، وهي: اسمُ فاعلٍ عَمِلَ عَمَلَ فعله فنَصَبَ مفعولًا مُطلقًا، وهو ﴿ذَرۡوٗا﴾.

وقد يأتي مصدرًا كقولِه تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمۡ جَزَآءٗ مَّوۡفُورٗا﴾ [الإسراء: ٦٣].

* * *

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ المَكَانِ

ظَرْفُ الزَّمَانِ: هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ المَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ «فِي»؛ نَحْوُ: اليَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدْوَةً، وَبُكْرَةً، وَسَحَرًا، وَغَدًا، وَعَتَمَةً، وَصَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَأَبَدًا، وَأَمَدًا، وَحِينًا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَظَرْفُ المَكَانِ: هُوَ اسْمُ المَكَانِ المَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ «فِي»؛ نَحْوُ: أَمَامَ، وَخَلْفَ، وَقُدَّامَ، وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ، وَحِذاءَ، وَتِلْقَاءَ، وَثَمَّ، وَهُنَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

....

لمَّا فرَغ المصنِّفُ من ثاني المنصوباتِ، شرَع في الحديثِ عن ثالثِها ورابعِها، وهما: المفعولُ فيه المسمَّى بظرفِ الزمانِ، وظرفِ المكانِ، فقال: «بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ المَكَانِ»، وكلٌّ منهُمَا يُسمَّى بالمفعولِ فيه، ويُسمِّي بعض العلماء الظروفَ صفاتٍ، ولا مُشاحَّةَ في الاصطلاح.

والظَّرفُ لغةً: الوعاءُ[١]، تقولُ: هذا الإناءُ ظرفُ الماءِ؛ أي: وعاؤُه.

واصطلاحًا: اسمٌ يدلُّ على زمانِ حدوثِ الفعل أو مكانِه، إذا كان منصوبًا بتضمن معنى -في-، وحكمُه: النصبُ لفظًا أو محلًّا.

وظرفُ الزمانِ والمكانِ يُقَال لهما: المفعولُ فيه؛ لأن حرفَ الجرِّ «في» يُقَدَّرُ معناه في ظرف الزمان والمكانِ، ولأن فعلَ الفاعلِ قد وقع في زمنٍ يُسَمَّى بظرف الزمان، أو في مكانٍ يُسَمَّى بظرف المكان.

ظرفُ الزمانِ:

بدأ المؤلفُ بظرفِ الزمان؛ فقال: «هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ المَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ: «فِي»، كأنَّ الظروفَ الزمانيَّة أخفُّ من أسماء الزمانِ؛ لأنه قال: «ظَرْفُ الزَّمَانِ: هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ المَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ: «فِي»، فليس كلُّ اسمِ زمانٍ ظرفَ زمانٍ؛ فاسمُ الزمان أعمُّ وأشملُ من ظرفِ الزمانِ؛ فظرفُ الزمانِ نوعٌ من اسم الزمان، وهو ذلك الاسمُ

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٢/ ١٨٤).

الذي يدلُّ على الزمانِ بشرطِ أن يكونَ منصوبًا، لا مجرورًا ولا مرفوعًا، وبشرط أن يكونَ متضمِّنًا معنى «في»؛ نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَٱخْشَوْاْ يَوْمًا﴾ [لقمان: ٣٣]، فـ«يَوْمًا» اسمُ زمانٍ وليس ظرفًا، وإنما هو مفعولٌ به، لأنه ليس على معنى «في».

واسمُ الزمانِ ينقسِمُ إلى قسمَيْنِ[1]:

أ- مختصٌّ: وهو ما دلَّ على مقدارٍ معيَّنٍ محدودٍ من الزمان؛ نحوُ: «سنة، يوم، عام، أسبوع».

ب- مُبهَمٌ: وهو ما دلَّ على مقدارٍ غيرِ معيَّنٍ ولا محدودٍ؛ نحوُ: «لحظة، وقت، زمان، حين».

وكلُّ واحد من هذَيْنِ النوعَيْنِ يجوزُ انتصابُه على أنه مفعولٌ فيه؛ لأنَّه يقَعُ فيه هذا الحَدَثُ الذي يدلُّ عليه العامل.

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤/ ١٩١٦).

واسمُ المكانِ يَنقسمُ إلى قسمَيْنِ أيضًا:

أ- مختصٌّ: وهو ما له صورةٌ، وحدودُه محصورةٌ؛ نحوُ: «البيت، الدار».

ب- مُبْهمٌ: وهو ما ليس له صورةٌ، ولا حدودٌ محصورة؛ نحوُ: «يمين، فوق، تحت»، ولا يقع ظرفًا إلا المُبهَمُ منه، فنقولُ مثلًا: جلستُ أمامَ البيتِ، ولا تقول: جلَسْتُ البيتَ.

قولُه: «هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ المَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ: «فِي»» فيه تعريفٌ لظرفِ الزَّمانِ اصطلاحًا، حَيْثُ ذكر المؤلِّفُ فيه قيودًا؛ وهي:

قولُه: «اسم» يخرج الفعلَ والحرفَ.

وقولُه: «الزمان» يخرج المكانَ.

وقولُه: «المنصوب» يخرج المخفوضَ والمرفوعَ.

وقوله: «بتقديرِ «في»» يخرج ما لا يَصلُحُ فيه التقديرُ بـ«في»؛ كالمثال الذي سبق،

وهو قوله تعالى: ﴿وَٱخْشَوْاْ يَوْمًا﴾.

وتقديرُ «في» نوعان:

الأولُ: تقديرُ «في» لفظًا، وهذا غيرُ مقصودٍ.

والثاني: تقديرُ «في» معنًى، وهذا هو المقصود هنا.

فقولُه: «بتقدير في» يخرج بقيَّة المفاعيل؛ لأن تسلُّطَ العاملِ عليها ليس على معنى «في»، ولا بدَّ من زيادة قيد «باطِّرادٍ»، ليَخرُجَ به ما ضُمِّن معنى «في» بغيرِ اطِّرادٍ، وهو المنصوبُ على التوسُّعِ؛ نحوُ: «دَخَلْتُ الدَّارَ»، و «سَكَنْتُ البَيْتَ»، فانتصابُهما إنَّما هو على التوسُّعِ بإسقاطِ الخافضِ لا الظَّرفيَّة؛ فإنه لا يطَّردُ تعدِّي سائرِ الأفعال إلى الدار والبيت بمعنى «في»، فلا تقولُ: «صَلَّيْتُ الدَّارَ»، ولا «نِمْتُ الدَّارَ».

فإذا لم تتضمَّن الكلمةُ معنى «في» فليست ظرفًا، وتُعرَبُ حسَبَ موقعِها في الكلامِ؛ مثل قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧]؛ تقول في إعرابه:

يومًا: اسمُ «إنَّ» منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة الظاهرة.

ومثالُ ظرف الزمان قولك: زُرْتُ اللَّيْلَةَ زَيْدًا.

«الليلةَ»: ظرفُ زمانٍ منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ على آخره؛ لأنه يصلُحُ تضمن معنى «في»، والتقدير: زرتُ في زمنِ اللَّيلِ زيدًا.

قولُه: «نَحْوُ: اليَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدْوَةً، وَبُكْرَةً، وَسَحَرًا، وَغَدًا، وَعَتَمَةً، وَصَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَأَبَدًا، وَأَمَدًا، وَحِينًا».

لَمَّا عرَّفَ المؤلِّفُ ظرفَ الزمانِ ذكرَ منه اثنتَيْ عشرةَ لفظةً، كلُّها صالحةٌ للنَّصب على الظرفيَّة، وإليك تفصيلها:

الأولى: «اليومَ»: وهو من طلوعِ الفجرِ إلى غروبِ الشمسِ، ويكونُ نكرةً منوَّنةً؛ نحوُ: «صُمْتُ يَوْمًا» ومعرفةً؛ نحوُ: «صُمْتُ اليَوْمَ»، ومضافًا؛ نحوُ: «صُمْتُ يَوْمَ الخَمِيسِ»، فـ«يومَ»: ظرفُ زمانٍ منصوبٌ في الأمثلةِ الثَّلاثَةِ بالفعل الذي قبلَه على أنَّه مفعولٌ فيه أو ظرف زمان.

مثالُه: زُرْتُ اليَوْمَ زَيْدًا.

إعرابُه:

«زار»: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على السكونِ؛ لاتِّصالِه بتاءِ الفاعلِ، والتَّاءُ: ضميرٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

«اليومَ»: ظرفُ زمانٍ منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ على آخرِه.

«زيدًا»: مفعولٌ به منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ على آخرِه.

وهكذا يكونُ الإعرابُ في بقيَّةِ الأمثلةِ.

الثانيةُ: «الليلةَ»: وهي من غروبِ الشمسِ إلى طلوعِ الفجرِ، وتكونُ نكرةً منوَّنةً؛ نحوُ: «اعْتكِفْ لَيْلَةً»، ومعرفةً؛ نحوُ: «اعْتكَفْتُ اللَّيْلَةَ»، ومضافةً؛ نحو: «اعْتكَفْتُ لَيْلَةَ الجُمْعَةَ»، فـ«اللَّيْلَة» في الأمثلة الثلاثة: ظرفُ زمانٍ منصوب بالفعل الذي قبلَه على أنه مفعول فيه.

الثالثةُ: «غُدوةً»: بضم أوَّلها، وهي من صلاةِ الصُّبحِ إلى طلوعِ الشمسِ، وتُستعمَلُ

نكرةً مُنوَّنةً؛ نحو: «أَزُورُكَ غُدْوَةً»، ومعرفةً غيرَ منوَّنة لمنعها من الصرف بسبب العلمية والتأنيث؛ نحوُ: «جِئْتُكَ غُدْوَةَ»، بغير تنوين، ومضافةً؛ نحوُ: «جِئْتُكُ غُدْوَةَ يَوْمِ الخَمِيسِ، فـ«غدوة» في الأمثلةِ الثَّلاثةِ ظرفُ زمانٍ أو مفعولٌ فيه، منصوبٌ بالفعل الذي قبله، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ.

الرابعةُ: «بُكرةً»: وهي أوَّلُ النَّهارِ، وقيل: من طلوعِ الفجرِ إلى طلوعِ الشَّمْسِ، وقيلَ: مِن طلوعِ الشمسِ إلى اشتدادِها - أي: اشتدادِ الشمسِ - وفيها مثلُ ما مرَّ في «غدوة» من الأحوالِ الثلاثةِ والإعرابِ.

الخامسةُ: «سَحَرًا»: وهو آخرُ الليلِ، ويأتي فيه أيضًا ما مرَّ في «غدوة» من الأحوال الثلاثةِ والإعرابِ، لكنه إنَّما يكونُ معرفةً إذا أردتَ به سحَرَ يومٍ بعينِه.

السادسةُ: «غدًا»: وهو اليوم الذي بعدَ يومِك الذي أنت فيه؛ نحوُ: «جئتكَ غدًا»، فـ «غدًا» ظرفُ زمان منصوبٌ بالفعل الذي قبلَه على أنه مفعول فيه.

السابعةُ: «عَتَمَةً»: وهي ثلثُ الليلِ الأولُ، ويأتي فيها ما مرَّ في «غدوة» من الأحوال

الثلاثة والإعراب.

الثَّامنةُ: «صباحًا»: وهو أولُ النهار، ويُستعملُ نكرةً؛ نحوُ: «ائتوني صباحًا»، ومعرفة؛ نحو: -ائتوني الصباحَ-، ومضافًا؛ نحوُ: «ائتوني صباحَ يومِ الجمعةِ»، فـ«صباحًا»: ظرف زمان منصوب بالفعل الذي قبله على أنه مفعول فيه.

التاسعةُ: «مساءً»: هو من الظهرِ إلى غروبِ الشمسِ، ويأتي فيه ما مرَّ في «صباحًا».

العاشرةُ: «أبدًا»: وهو اسمُ الزمان المستقبلِ الذي لا غايةَ لمنتهاه؛ نحوُ: «لَا أَدْخُلُ الدَّارَ أَبَدًا»، أو «أَبَدَ الآبِدِينَ»، ويُستعمل نكرةً منوَّنةً، ومضافًا كما مثَّلنا في «أبدًا»، ويقال في إعرابه:

ظرفُ زمانٍ منصوبٌ بالفعل الذي قبلَه على أنه مفعول فيه.

الحادية عشرة: «أَمَدًا»: وهو اسمٌ لزمانٍ مستقبل، ويأتي فيه ما مرَّ في «أبدًا».

الثانية عشرة: «حينًا»: وهو اسمٌ لزمانٍ مُبْهمٍ، ويُستعمَلُ نكرةً مُنوَّنةً؛ نحوُ: «قَرَأْتُ

حِينًا»، ومعرفة؛ نحو -قرأت الحين-، ومضافًا؛ نحوُ: «قَرَأْتُ حِينَ طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، فـ«حينًا» ظرف زمانٍ منصوب بالفعل الذي قبلَه على أنه مفعولٌ فيه.

وقوله: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ» أشارَ إلى أن كلَّ اسمِ زمانٍ أشبهَ ما تقدَّم من أسماء الزمان فيَصِحُّ نصبُه على الظرفيَّة، سواءٌ أكان مبهمًا «وهو ما لا يصلُحُ وقوعُه جوابًا لـ«متى» ولا لـ«كم»، كـ«الوقت»، و«الساعة»، أو مختصًّا «وهو الذي يقعُ جوابًا لـ«متى»؛ نحوُ: «ضحى»، و«ضحوة»، أو معدودًا «وهو الذي يقعُ جوابًا لـ«كم»، كـ «الأسبوع، والشهر، والحول» كـ «صُمْتُ أُسْبُوعًا أَوْ شَهْرًا أَوْ حَوْلًا».

قولُه: «وَظَرْفُ المَكَانِ: هُوَ اسْمُ...»، إلخ: لَمَّا فرَغَ المصنِّفُ من ظرفِ الزَّمانِ، شرَعَ في الحديثِ عن ظرفِ المكانِ؛ فعرَّفه بقولِه: «هو اسمُ المكانِ المنصوبُ بتقديرِ «في»»؛ أي: إذا كان مُبهمًا؛ فالمبهم كلُّه صالحٌ للنصب على الظرفيَّة.

وفي هذا التعريف قيودٌ:

فقَيْد «اسم» يُخرِجُ: الفعلَ والحرفَ.

وقَيْد «المكان» يُخرِجُ: الزمانَ.

وقَيْد «المنصوب» يُخرِجُ: المخفوضَ والمرفوعَ.

وقَيْد «بتقدير «في»» يُخرِجُ: ما قُدِّر فيه غيرُها، أو ما لا يَصلُحُ تقديرُها فيه.

ومثالُ ذلك:

وَقَفْتُ أَمَامَ زَيْدٍ، والتقديرُ: وَقَفْتُ فِي مَكَانٍ أَمَامَ زَيْدٍ.

وقولُه: «أَمَامَ، وَخَلْفَ، وَقُدَّامَ، وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ، وَحِذَاءَ، وَتِلْقَاءَ، وَثَمَّ، وَهُنَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

ذكر فيه المؤلِّف ثلاثَ عشْرةَ لفظةً تدلُّ على المكانِ، وإليك تفصيلها:

الأولى: «أَمَامَ»، بمعنى: قُدَّام؛ نحوُ: «جَلَسْتُ أَمَامَ الأَمِيرِ»، أي: قدَّامَه؛ فـ«أمام» ظرفُ مكانٍ منصوبٌ بالفعلِ الذي قبلَه على أنَّه مفعولٌ فيه.

الثانيةُ: «خَلْفَ»، وهو: ضدُّ قدَّام، تقولُ: «جَلَسْتُ خَلْفَكَ»، وفيه مثلُ ما تقدَّم من الإعراب.

الثالثةُ: «قُدَّامَ»، بمعنى: أَمَام؛ نحوُ: «جَلَسْتُ قُدَّامَ الدَّارِ»، وفيه مِثْلُ ما تقدَّم من الإعراب.

الرابعةُ: «وَرَاءَ» بمعنى: خَلْف؛ نحوُ: «جَلَسْتُ وَرَاءَ الحَائِطِ»، وفيه مثلُ ما تقدَّم من الإعرابِ، وقد يأتي «وراء» بمعنى: «قُدَّام»، كما جاء في قولِه تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩] بمعنى: «قدام».

الخامسةُ: «فَوْقَ»، وهو ضدُّ تحتَ؛ نحوُ: «جَلَسْتُ فَوْقَ السَّطْحِ»، وفيه مثلُ ما تقدَّم من الإعراب.

السادسةُ: «تَحْتَ»، وهو ضدُّ «فوقَ»؛ تقول: «جَلَسْتُ تَحْتَ الشَّجَرَةِ».

وهذه الستُّ هي التي يسمُّونها بالجهاتِ الستِّ، فكلُّ جسم من الأجسام تحيطُ به جهاتٌ ستٌّ، أربعٌ من حولِه، واثنتان من فوقِه وتحتِه.

السابعةُ: «عِنْدَ»، وهو للمكانِ القريبِ؛ نحوُ: «جَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ»؛ أي: قريبًا منه،

فـ«عند» ظرفُ مكانٍ منصوبٌ بتقدير «في»، وناصبُه الفعلُ الذي قبلَه على أنه مفعولٌ فيه.

الثامنةُ: «مَعَ»، وهو اسم لمكان الاجتماعِ، وهي صفةٌ ظرفية، نحوُ: «جَلَسْتُ مَعَ مُحَمَّدٍ» أي: مصاحبًا له، وفيه من الإعراب ما مرَّ.

ويعدُّها أكثرُ النَّحْويين ظرف مكان، فيجرُّون ما بعدها بالإضافة؛ لأنها ملازمةٌ لإضافتها إلى ما بعدها؛ فتقول: «مع فلان» أو «معه» فتضيفها إلى ما بعدها.

التاسعةُ: «إِزَاءَ»، بالزاي والمدِّ بمعنى المقابلة؛ نحوُ: «جَلَسْتُ إِزَاءَ البَيْتِ»؛ أي: مقابِلَه، وفيه من الإعراب ما مرَّ.

العاشرةُ: «حِذَاءَ»، بمعنى القُرْبِ؛ نحوُ: «جَلَسْتُ حِذَاءَ عَمْرٍو» أي: قريبًا منه، وفيه من الإعرابِ ما مرَّ.

الحادية عشرة: «تِلْقَاءَ»، بمعنى المقابلةِ كـ«إزاء»؛ نحوُ: «جَلَسْتُ تِلْقَاءَ بَكْرٍ»؛ أي: مقابِلَه، وفيه من الإعرابِ ما مرَّ.

الثانية عشرة: «هنا»، وهو اسم إشارة للمكانِ القريب؛ نحوُ: «جَلَسْتُ هُنَا»، أي: في المكان القريب، وإن كان المكانُ متوسطًا أضفنا إليها «كاف» الخطاب؛ فتقول: «هناك»، وفيه من الإعرابِ ما مرَّ.

الثالثة عشرة: «ثَمَّ» - بالثَّاءِ المُثَلَّثة المفتوحةِ - وهو اسمُ إشارةٍ للمكانِ البعيدِ، فـ«هنا» للمكانِ القريبِ، و«هناك» للمكانِ المتوسِّط، فإن بَعُدَ المكانُ جدًّا قلنا: «هنالك»، ويُغني عن ذلك أن تأتيَ بـ «ثَمَّ»، فـ «ثَمَّ» تدلُّ على الإشارةِ إلى المكانِ البعيدِ، ولا يصحُّ استخدامها للقريب.

وتُؤنِّثُ العربُ - أحيانًا - لفظ «ثَمَّ» فتقولُ: «ثَمَّةَ»، وهذا لا يعني أن المشارَ إليه مؤنثٌ، فقد يكونُ مذكرًا؛ نحوُ: «ثَمَّةَ رجُلٌ»، ولذلك يسمُّونه تأنيثًا لفظيًّا.

و«ثَمَّ» مبنيٌّ لشبهِه بالحرف في المعنى؛ لأن معانيَ -الإشارةِ والنداءِ والنفيِ والاستفهامِ والنهي وما أشبهها- الأصلُ فيها أن تؤدَّى بالحروف، فإذا أدَّيْتها باسمٍ؛ فإنك تبني هذا الاسمَ حملًا له على الحروف التي كان ينبغي أن تُستعمَلَ

في تلك المعاني، ولذلك فإن «ثَمَّ» مبنيٌّ على الفتح في محلِّ نصبٍ على الظرفية، تقول: «اجْلِسْ ثَمَّ» أي: اجلس في ذلك المكان، فهي ظرف مكان؛ لأنها تضمَّنت معنى «في»، وهي في محل نصبٍ، وفيها من الإعراب ما مرَّ.

وأشار بقوله: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ» إلى أن كلَّ اسمِ مكانٍ مُبهمٍ يُنصَبُ على الظرفيَّة؛ نحوُ: «يمين، وشمال»؛ تقولُ: «جَلَسْتُ يَمِينَ عَمْرٍو، وشِمَالَ زَيْدٍ»، فـ «يمين وشمال» منصوبان على الظرفيَّة بتقدير «في»، وناصبُهما الفعل الذي قبلَهما على أَنَّهُمَا مفعولان فيه.

الظروفُ المُتصرِّفةُ وغيرُ المتصرِّفةِ:

الظرفُ المُتصرِّف: هو ما استُعمِل من أسماء الزمان والمكان أحيانًا ظرفًا وأحيانًا غيرَ ظرفٍ؛ نحوُ: «حَضَرَ زَيْدٌ ظُهْرًا» فـ «ظهرًا» ظرفُ زمانٍ منصوب، فإذا قلنا: الظهرُ من فرائض الصلاةِ، فهو مبتدأ مرفوع وليس ظرفًا، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٠]، فلفظ «يومًا» مفعولٌ به

منصوب، وليس ظرفًا؛ لأن الفعلَ وقع عليه ولم يَقَعْ فيه.

الظرفُ غيرُ المتصرِّفِ: وهو ما لا يُستعمَلُ إلا ظرفًا؛ نحوُ: «عندَ، قطُّ، الآنَ، دونَ، والجهات الست كلِّها»؛ نحوُ: «جَلَسْتُ عِنْدَكَ»، وقد يأتي مجرورًا بـ«من»؛ نحوُ: «خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِكَ»، فيُسمَّى هذا ظرفًا غيرَ متصرِّفٍ، فلا يَقَعُ إلا في موضع نصبٍ على الظرفية، أو يَخرجُ عنها إلى الجرِّ بـ «مِن» فيتصرَّفُ تصرُّفًا جزئيًّا، وليس تصرُّفًا تامًّا، وهو أيضًا مع ذلك لا يقبلُ التنوينَ.

* * *

بَابُ الحَالِ

الحَالُ: هُوَ الِاسْمُ المَنْصُوبُ، المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الهَيْئَاتِ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا»، وَ«رَكِبْتُ الفَرَسَ مُسْرَجًا»، وَ«لَقِيتُ عَبْدَ اللهِ رَاكِبًا»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَلَا يَكُونُ الحَالُ إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً.

....

لمَّا فرَغَ المؤلِّفُ من رابعِ المنصوباتِ، وهو الظرف، شرعَ في ذِكْرِ الخامسِ منها؛ وهو الحالُ؛ وذلك لِمَا بينهما من المناسبةِ في النَّصب على معنى «في»؛ فقال: «بَابُ الحَالِ»؛ وهو لغةً: الصِّفةُ والهيئةُ والبالُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَأَصۡلَحَ بَالَهُمۡ﴾ [محمد: ٢] أي: حالَهم، وهو بمعنى: التحوُّل، وأَلِفُها مُنقلِبةٌ عن واو؛ لقولهم في جمعها: أحوالٌ، وفي تصغيرها: حُوَيْلَةٌ، ويجوز فيه التذكير والتأنيث لفظًا ومعنًى، يُقال: «حَالٌ حَسَنٌ»، و «حَالٌ حَسَنَةٌ»، والتأنيثُ أفصَحُ، وربما دخلتها التاء فيقال: -حالة-.

وحَدَّه المؤلِّفُ بقوله: «هُوَ الِاسْمُ الفَضْلَةُ المَنْصُوبُ بِالفِعْلِ وَشِبْهِهُ، المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الهَيْئاتِ».

وفي هذا التعريفِ قيودٌ:

فقَيْدُ «الاسم» يُخْرِجُ الحرفَ والفعل.

والاسمُ قد يكونُ صريحًا؛ وهو الأصلُ، أو مؤوَّلًا؛ فقد يقعُ الحال جملةً، وقد يقعُ شبهَ جملةٍ؛ ولذلك قال: «هو الاسمُ» حاملًا له على الأكثرِ.

وقَيْدُ «المنصوب» يُخْرِجُ المرفوعَ والمخفوضَ.

وقَيْدُ «المُفَسِّر» - بتشديد السِّين المُهمَلَةِ مع كسرِها - أي: الموضِّح والمبيِّن، يُخرِجُ غيرَ المُفَسِّر.

وقَيْدُ «لما انبهَمَ من الهيئات» يُخْرِجُ المفسر لما انبَهَم من الذَّوات؛ وهو التمييز.

ومعنى كلمة «انبَهم» أي: خَفِيَ، واستَغْلَقَ واستَبْهَمَ.

وانتُقِدَ هذا اللفظ على المؤلف؛ لأنه لا يُعرَف في اللسانِ العربي، والصواب أن يقال: «استَبْهَم» ونحوُ ذلك.

وكلمةُ «الهيئات» واحدُها: هيئةٌ، وهي الحالةُ والصَّفةُ المتعلِّقةُ بذاتٍ عاقلًا كان أو غيره، كالغضبِ والرَّكْضِ والمَشْيِ، وغيرها من الصفات[1].

والحالُ: هو النَّعتُ إذا خالَفَ الموصوفَ في التعريف والتنكير، فلهذا قال بعضُ الظرفاء: الحالُ نعتٌ خالفَ موصوفَه في التعريفِ، فعُوقِبَ بالنَّصب؛ أي: إنه ثابتٌ على النَّصبِ.

وعلامةُ الحالِ صحةُ وقوعِه في جوابِ «كيف»؛ كقولِك: «جئتُ ماشيًا»؛ فإنه يَصلُحُ جوابًا لمَن قال: كَيْفَ جِئْتَ؟

قولُه: «نَحْوُ قَوْلِكَ: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا»، وَ«رَكِبْتُ الفَرَسَ مُسْرَجًا»، وَ «لَقِيتُ عَبْدَ اللهِ

---

(١) وعَرَّف المؤلِّف هنا الحالَ قريب من تعريف ابن مالك له في الألفية، حيث قال:

الْحَـالُ وَصْـفٌ فَـضْلَـةٌ مُـنْتَصِبُ   مُـفْـهِـمُ فِـي حَـالِ كَـ «فـردًا أَذْهَـبُ

رَاكِبًا»» فيه ذكر لبعضِ الأمثلةِ على الحالِ:

أولُها: أن يجيءَ الحالُ من الفاعلِ نصًّا؛ نحوُ: «جاء زَيْدٌ راكبًا»، فكلمةُ «راكبًا» هي الحالُ.

إعرابُها:

«جاء»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح؛ لعدم اتِّصالِه بضميرِ رفعٍ مُتحرِّك ولا واوِ الجماعة.

«زيدٌ»: فاعل مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرة.

«راكبًا»: حالٌ منصوبةٌ، وعلامةُ نصبِها الفتحةُ الظاهرةُ.

فـ«راكبًا» حالٌ من الفاعلِ الذي هو «زيد»، منصوبةٌ بـ«جاء» الرافعِ للفاعلِ، و«زيد» الذي هو صاحبُ الحالِ قد استَبهَمَ حالُه في مجيئِه؛ فَفُسِّر حالُه بأنَّه جاء راكبًا.

ثانيها: أن يَجيءَ من المفعولِ نصًّا؛ نحوُ: «رَكِبْتُ الفَرَسَ مُسْرَجًا»، فكلمةُ «مُسْرَجًا» هي الحالُ، من قولِهم: «أَسْرَجَ الفَرَسَ»؛ إذا وَضَعَ علَيْها السَّرْجَ، وهو

اسمُ شيءٍ يُوضَع على ظهر الفرس ليَجلسَ عليه راكبُ الفرس.

إعرابه:

«ركب»: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على السكون؛ لاتِّصالِه بتاءِ الفاعل.

«التَّاءُ»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محل رفعٍ فاعلٌ.

«الفرسَ»: مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ على آخره.

«مُسْرَجًا»: حالٌ منصوبةٌ، وعلامةُ نصبِها الفتحةُ الظاهرةُ على آخرها.

ثالثُها: أن يجيءَ من الفاعلِ أو المفعولِ؛ نحوُ: «لقيتُ عَبْدَ اللهَ رَاكِبًا»، فكلمة «راكبًا» هي الحالُ، وهي تَحتمِلُ هنا أن تعودَ على «التَّاء» في «لَقِيتُ» ويكون المعنى أن الفاعلَ هو الذي كان رَاكِبًا، وتَحتمِلُ أن تعودَ على «عَبْدِ اللهِ» ويكون المعنى أن المفعولَ به – وهو عبدُ الله – هو الذي كان راكبًا.

إعرابُه:

«لقي»: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على السكونِ؛ لاتِّصالِه بتاءِ الفاعلِ.

«التَّاءُ»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

«عبدَ الله»: «عبدَ» مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ على آخره، وهو مضافٌ ولفظُ الجلالةِ مضافٌ إليه، مخفوض، وعلامةُ خفضه الكسرةُ الظاهرة على آخره.

«راكبًا»: حالٌ منصوبٌ، وعلامةُ نصبِها الفتحةُ الظاهرةُ على آخرِها.

ولو قلتَ: «لَقِيتُ عَبْدَ اللهِ رَاكِبًا مَاشِيًا»، فيصيرُ عندنا حالان، وصاحبان للحالِ، أحدُهما راكبٌ، والآخر ماشٍ، لكن: أيُّهما الراكبُ وأيُّهما الماشي؟

يقول النُّحاةُ:

الحالُ الأولى: تكونُ لأقربِ الأسماءِ إليها، وهو «عبْدُ اللهِ»؛ أي: للمفعولِ به.

الحالُ الثانيةُ: تكونُ للاسمِ الآخر، وإن كان بعيدًا عنها؛ فإذا قلتَ: «لَقِيتُ عَبْدَ اللهِ مَاشِيًا رَاكِبًا» فأنت راكبٌ وهو ماشٍ، ولو قلتَ -كما يمثِّل النَّحْويون-: «لَقِيتُ هِنْدَ مُصْعِدًا مُنْحَدِرَةً» فهنا يَتضحُ صاحبُ الحال بيُسرٍ، والمعنى: «أَنَا مُصْعِدٌ وهِي

مُنْحَدِرَةٌ»؛ لأنه وإن لم يكن الحالُ مجاورًا لصاحبِه، إلَّا أن السياق قد دلَّ على صاحبِ كُلِّ حالٍ بقرينةٍ وردَت في الجملةِ؛ وهي هنا علامةُ التَّأنيثِ في أحدهما دون الآخر، فإن لم توجد قرينةٌ ووُجِد حالان، فإننا نعطي الحالَ الأولى لما جاورَها، ونجعل الأخرى للآخَرِ؛ فالقرينةُ هنا المُجاورَةُ.

وإذا كانت هناك حالٌ واحدة، وفي الجملة اسمان؛ فهي تحتملُهما، إلا إن كان السياقُ يُحدِّدُها لأحدِ الاسمين دونَ الآخر.

وقولُه: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ» أشارَ به إلى الأمثلة المتقدِّمة.

ويجيء الحالُ من المجرورِ بالحرف؛ نحوُ: «مَرَرْتُ بِهِنْدَ جَالِسَةً».

ويَجيءُ من الخبر؛ نحوُ: «هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا».

وفي مجيئها من اسم «كان» خلافٌ بين أهل اللغة.

وتجيءُ من المجرورِ بالمُضاف على التفصيل الآتي:

أ- إن كان بعضًا من المُضافِ إليه، نحوُ قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ

لَحۡمَ أَخِيهِ مَيۡتٗا﴾ [سورة الحجرات: ١٢] فـ«ميتًا» حالٌ من أخيه.

ب- إن كانَ المضافُ مثلَ جزءِ المضافِ إليه، ويصحُّ الاستغناءُ عنه بالمضاف إليه كقوله تعالى: ﴿أَنِ ٱتَّبِعۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۖ﴾ [النحل: ١٢٣] فـ«حنيفًا» حالٌ من «إبراهيم»، والمِلَّةُ كالجزءِ منه.

ج- إن كان المضافُ عاملًا في المضافِ إليه في المعنى؛ بأن يكونَ المضافُ إليه فاعلًا أو مفعولًا للمضافِ؛ نحو: صلاةُ المريضِ جالسًا جائزةٌ، فـ«جالسًا» حالٌ من «المريضِ»، وهو مضافٌ إليه، لكنه فاعلٌ للمُضافِ «الصَّلاة» في المعنى.

وفيما عدا هذه الأحوالَ لا يجيءُ الحالَ من المضافِ إليه.

والعاملُ في الحالِ من المضافِ إليه إذا كان المضافُ غيرَ عاملٍ، هو العاملُ في المضاف؛ لِمَا بينهما من الاتحاد، لصحةِ المعنى بسقوطِه وإحلالِ المضافِ إليه محلَّه.

قولُه: «وَلَا يَكُونُ الحَالُ إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ، وَلَا يَكُونُ

صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً» فيه إشارةٌ إلى أحكامٍ تتعلَّقُ بالحالِ، وإليك بيانها:

أولُها: أنَّ الحالَ - في الأصلِ - لا يكونُ إلا نكرةً، فكلمةُ «مُسْرَجًا» في قولك: «رَكِبْتُ الفَرَسَ مُسْرَجًا» نكرةً؛ لأنها لَيْسَتْ من المعارفِ.

وإن ورَدَتْ بلفظِ المَعرفةِ، أُوِّلَتْ بنكرةٍ؛ محافظةً على ما استقرَّ لها من لزومِ التَّنكيرِ، نحوُ: «ادخُلوا الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ» أي: مرتَّبِينَ، ونحوُ: «رَجَعَ عَوْدًا عَلَى بَدئِهِ»، فـ «عَوْدًا» حالٌ من فاعلٍ «رجع» المستَتِرِ فيه، فيُؤَوَّلُ بنكرةٍ؛ من لفظِهِ؛ أي: «عائدًا» أو من معناه، أي: «راجعًا»، وقالوا: «جَاءَ وَحْدَهُ»؛ فـ «وحدَه» حالٌ من فاعل «جاء» المستتِرِ فيه؛ فيُؤَوَّل بنكرة؛ من لفظه، أي: «متوحِّدًا»، أو من معناه، أي: «منفردًا».

ثانيها: كونُ الحال فَضْلَةً غالبًا، والفَضْلةُ في اصطلاح النَّحْويين: هو ما ليس ركنًا.

ولا يعني كونُ الحالِ فَضْلةً أن تكون بلا قيمةٍ؛ بل إنها من مُكمِّلاتِ الجملةِ، وإن لم تكن من أركانِها الأصلية، وقد يكونُ ذِكرُها واجبًا لكي يستقيمَ المعنى.

وبيانُ ذلك: أن كلمةَ «مُسْرَجًا» في قولِك: «رَكِبْتُ الفَرَسَ مُسْرَجًا» يجوزُ أن تَستغنيَ عنها في تمامِ الجملةِ؛ فتقولُ: «رَكِبْتُ الفَرَسَ».

وفي قولِ المؤلِّف: «وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ» إشارةٌ إلى هذا الحكم، وهو كونُه «فَضْلَةً»، وتمامُ الكلام؛ أي: ما تمَّ الكلامُ به؛ كالفاعلِ للفعلِ، والخبر للمبتدأِ.

وقد يكونُ المقصودُ بتمامِ الكلامِ قبلَ الحالِ أن يأخذَ الفعْلُ فاعلَه، أو فاعلَه ومفعولَه كما مرَّ في الأمثلة، وعلى هذا لا يكونُ المرادُ من قوله: «تمام الكلام» أن يكونَ مستغنيًا عن الحالِ من جهةِ المعنى كما مرَّ في الأمثلة؛ فقد يحتاجُ إلى الحالِ من جهةِ المعنى؛ كما في قولِ الشَّاعر[1]:

إِنَّمَا المَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٦٠١).

إذ لا يصحُّ الاستغناءُ بما قبل الحال من جهة المعنى فتقولُ: «إنَّما الميْتُ مَنْ يَعِيشُ» ولا تذكر الحال الذي هو «كَئِيبًا» وما بعده؛ لأنه لا يكون مفيدًا، بل يكون الكلام متناقضًا.

ويوجد في اللغة العربية كلماتٌ إذا جاءت منونةً بالفتح فإنها تعربُ حالًا غالبًا، هي: «كُل، وجميع، ومع»؛ نحو: «ذاكرنَا كُلًّا»، و «نَجَحْنَا جَمِيعًا»، و «تَعَاهَدْنَا عَلَى الصَّدَاقَةِ مَعًا».

ثالثُها: كونُ صاحبِ الحال معرفةً؛ لأنه محكومٌ عليه بالحالِ؛ فهو كالمُخبَرِ عنه، وحقُّ المحكوم عليه أن يكونَ معرفةً؛ لأن الحكمَ على المجهولِ لا يُفيد غالبًا.

وهناك قاعدةٌ من القواعدِ المشهورة تقول: إنَّ الجملَ وأشباهَ الجملِ بعد المعارفِ أحوالٌ، وبعد النكراتِ صفاتٌ.

وإِنْ كان الأصلُ في صاحبِ الحال التعريفَ، إلا أنَّه قد يَقَعُ نكرةً، ولكن بمُسوِّغاتٍ؛ وهي:

الأوَّلُ: أن تتقدَّمَ الحالُ عليه؛ نحوُ: «فِي الدَّارِ جَالِسًا رَجُلٌ»، فـ«جالسًا» حال من «رجل».

الثاني: أن يُسبَقَ صاحبُ الحال بنفيٍ أو نَهْيٍ أو استفهامٍ؛ نحوُ: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨] فجملةُ «لها مُنذِرون» حالٌ من قريةٍ، ونحوُ: «مَا حَضَرَ رَجُلٌ مُبَكِّرًا»، فمبكرًا حال من رجل؛ لأنه سبق بنفي.

و«لَا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلًا» فـ«مُسْتَسْهِلًا» حالٌ من امرئٍ الأولِ.

و«هَلْ حَضَرَ رَجُلٌ مُبَكِّرًا؟»، فبكرًا حال من رجل؛ لأنه سبق باستفهام.

الثالثُ: أن يكونَ صاحبُ الحالِ مُخصَّصًا؛ إمَّا بوصفٍ؛ كقول الشاعر:

يَا رَبِّ نَجَّيْتَ نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ ... فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي اليَمِّ مَشْحُونَا

فـ «مشحونًا» حالٌ من «فُلْك» لوصفِه بـ «ماخرٍ» وهو الذي يَشُقُّ الماء شقًّا.

أو بإضافة؛ نحوُ قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠]، فـ«سواء» حالٌ من «أَرْبَعَة»، وهي نكرةٌ مُخصَّصة بإضافتها إلى أيَّامٍ.

الرابع: أن يُعطَفَ على معرفةٍ؛ نحوُ: حَضَرَ إِلَيْنَا زَيْدٌ وَرَجُلٌ مُبْتَهِجَيْنِ.

الخامسُ: أن تكونَ الحالُ جملةً مقرونةً بالواو؛ نحوُ: حَضَرَ طَالِبٌ وَهُوَ يَحْمِلُ حَقِيبَتَهُ.

تقديمُ الحالِ وتأخيرُها:

الأصلُ في الحالِ أن تتأخَّرَ، لكن يجوزُ تقديمُها لعلَّةٍ بلاغيَّةٍ، فإذا وُجِدَتْ علةٌ بلاغيَّةٌ تدعو إلى تقديمِها قُدِّمَتْ، وإلا فلزومُ الأصل أَوْلى؛ نحوُ قولِه تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ [القمر: ٧] فـ «خُشَّعًا» حالٌ منصوبةٌ تقدَّمت على الفعل والفاعل؛ وهو -يخرجون-، وقد قُرِئت «خاشعًا».

وتقديمُ الحال في اللفظ لا يعني أنه متقدِّمٌ في الرتبة؛ إذ إنَّ رتبتَه التأخيرُ، وهذا هو الأصلُ؛ أن يأتي الحالُ بعد كمال الجملةِ، لكنه قد يتقدَّمُ وجوبًا على الجملة، وذلك إذا كان كلمةً لها الصَّدارةُ؛ أي: مما يجبُ أن يُبتدَأَ به الكلامُ، كأسماءِ الاستفهامِ، ومثالُه: كَيْفَ جِئْتَ؟ فـ«كيف»: اسمُ استفهامٍ مَبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ حالٌ، وقد سبق بيانُ الكلمات التي لها الصدارة.

أحكام أخرى للحال:

هناك بعضُ الأحكام التي تخصُّ الحالَ، ولم يتعرَّض لها المؤلِّفُ بالذكر، وهي:

أولًا: أن تكونَ مُنتقِلةً؛ أي: غيرَ ثابتة، كقولك: «راكبًا، ماشيًا، جالسًا، فرحًا، حزينًا، مسرورًا»، وكلها أشياءُ متغيِّرة، وهذا هو الأصلُ في الحالِ، ولا يعني هذا ألا تكونَ الحالُ ثابتةً، إذ يجوزُ أن يأتي الحالُ ثابتًا، لكنه قليلٌ، نحوُ قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨]؛ أي: لا يزالُ قائمًا وهذا أمرٌ من صفاته - سبحانه

وتعالى - ثابتٌ له، ولا يَصِحُّ أن نقولَ هنا: إنه متغيِّر؛ إذ إنَّ ثباتَه موجودٌ، وكلامُه تعالى فصيحٌ، بل أفصحُ الفصيحِ؛ لأنه كلام الله سبحانه وتعالى، وإن كانَ الأكثرُ من كلام العربِ أن تكونَ الحالُ مُنتقِلَةً.

ثانيًا: أن يكونَ الحالُ مشتقًّا مفارِقًا.

والمرادُ بـ «المشتَقِّ»: ما دلَّ على ذاتٍ مَعَ مُلاحَظَةِ صِفَةٍ؛ كاسمِ الفاعلِ مثل: «ناطِقٌ»، واسمِ المفعولِ؛ مثل: «منطوقٍ»، والصفةِ المُشبَّهة باسم الفاعلِ؛ مثل: «حَسَن»، وأفعلِ التفضيلِ؛ مثل: «أَعظَمَ».

والمرادُ بـ «المُفارِق»: ما لم يكن مُلازِمًا لصاحبِه.

وتأتي الحالُ جامدةً، لكن بقلَّةٍ؛ وحينئذ تؤوَّلُ بمشتَقٍّ تأويلًا لا كُلْفةَ فيه، كأن تدلَّ على تشبيهٍ مثلًا؛ كما في نحو: «بَدَتِ الجَارِيَةُ قَمَرًا»، فتُؤوَّل بالمشتقِّ، أي: مضيئةً.

أو تدلُّ على ترتيب؛ نحوُ: «ادْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا»، أي: مرتَّبِين.

أو تدلُّ على سعرٍ؛ نحوُ: «بِعْتُهُ مُدًّا بِكَذَا»، أي: مسعَّرًا.

أو تدلُّ على المُفاعلة؛ نحوُ: «بِعْتُهُ الثَّوْبَ يَدًا بِيَدٍ»، أي: مُقَابَضةً.

وقد يتخلَّف جميعُ ذلك فتأتي الحالُ جامدةً غيرَ مشتقَّةٍ أو مؤوَّلة بمشتقٍّ؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ١٧]، فـ «قرآنًا» حالٌ من ضميرِ المفعولِ في «أَنْزَلْنَاهُ»؛ أي: حالةَ كونِه قرآنًا، و «عربيًّا» حالٌ من القرآنِ؛ أي: وقَعَ عليه الإنزالُ، وهو على هيئَتَيْنِ: الهيئة القرآنيَّة، وكونه عربيًّا، فالحال الأولى ليست مشتقةً ولا تُؤوَّل بمشتقٍ، والحال الثانية مُشتقَّة؛ أي بمعنى المشتقِّ، ويمكنُ أن نُعرِبَه نعتًا لقرآنٍ.

ثالثًا: الإفرادُ، أي: أن تكونَ الحالُ مفردةً، والمقصودُ بالإفراد: ما ليس جملةً ولا شبهَ جملة، فإن وقع الحالُ جملةً أو شبهَ جملةٍ، فهذا خلافُ الأصل؛ وجُمِعَ الأصلُ وخلافُه في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ٢١]، ففيها حالان: ﴿خَآئِفًا﴾، وهي حالٌ مفردة، و﴿يَتَرَقَّبُ﴾ وهي حالٌ جملة فعلية.

وقد تقعُ الحالُ جملةً اسميَّة؛ كما في نحو قول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى

﴿ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، فـ«هم» مبتدأ، و«ألوف» خبرٌ، والحالُ: «وَهُم أُلُوفٌ»، وهي جملةٌ اسميَّة.

وقد يقعُ الحالُ شبهَ جملةٍ «جارٌّ ومجرورٌ»؛ نحوُ: قولِ الله سبحانه وتعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦۖ﴾ [القصص: ٧٩]، فقولُه: «فِي زِينَتِهِ»، حالٌ شبه جملةٍ، والتقديرُ: خرَجَ قارون على قومه حالةَ كونه في زينته.

وقد يَقعُ الحالُ ظرفًا؛ نحوُ: «رأيتُ الهلالَ بينَ السَّحابِ» فـ«بينَ» هنا ظرفُ مكانٍ، وهو حالٌ من «الهلال» معرَّفٌ بـ«أل» أي: حالة كونِه بينَ السَّحابِ.

إذن، فقد تَقَعُ الحالُ جملةً اسميَّةً أو فعليَّةً، أو تَقعُ شبهَ جملةٍ «ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا» لكن هذا كلَّه لا يُخرِجُها عن الأصل، وهو أن تكونَ مفردةً.

واشترطوا لوقوعها جملةً بعضَ الشروطِ:

الأولُ: أن تكونَ خبريَّةً وليست إنشائيَّةً.

الثاني: ألا تكونَ مُصدَّرةً بحرف تنفيسٍ؛ كالسين، أو «سوف»، أو «لن» مما يدلُّ

على الاستقبال؛ لأن الحالَ خلافُ المستقبلِ، فإذا تصدَّرتِ الجملةُ بما يدلُّ على المستقبلِ، فإن هذا يعني أنها ليست حالًا.

الثَّالثُ: أن تشتمل على رابطٍ يعود على صاحبِ الحالِ.

والرابطُ نوعانِ: «الواوُ، أو الضميرُ»، وقد اجتمعا في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ٢٤٣] فقولُه سبحانه وتعالى: ﴿وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ ارتبطَتْ بصاحبِ الحالِ برابطين: الواو الحاليَّة، والضمير في قوله: «هم».

العاملُ في الحالِ[١]:

الغالبُ في العاملِ أن يكونَ فِعلًا مُتصرِّفًا، وربما يأتي العاملُ فعلًا جامدًا؛ كما في فعل التعجُّب في نحو قولهم: «مَا أَحْسَنَ مُحَمَّدًا خَطِيبًا»، فـ«خطيبًا»: حالٌ، والعاملُ فيه قولُه: «أَحْسَنَ» وهي هنا فعلٌ للتعجُّبِ، وهو فعلٌ جامدٌ؛ لأنه لا يجيءُ منه أيُّ تصريفٍ آخر.

---

(١) شرح الآجرومية لحسن حفظي (ص: ٢٥٨).

حذفُ الحالِ وعاملُها:

قد يُحذَفُ عاملُ الحالِ جوازًا، وذلك إذا دلَّ عليه دليلٌ لفظي، بأنْ تقعَ الحالُ جوابًا عن سؤالٍ، كقولك: «راكبًا» لمَن قال لك: كيفَ جئتَ؟؛ أي: جِئْتُ على تلك الحال. وكَقَوْلِك للْمُسَافِرِ: «رَاشِدًا مَهْدِيًّا» أَي: تذْهبُ.

وقد يُحذَفُ عاملُ الحال وجوبًا إذا ضُرِبَ مثلًا؛ كقولك لمن لا يَثبُتُ على حاله: أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى؟ أي: أتتحوَّل؟

فالأصلُ في الحال أنه يجوزُ حذفُها، لكنه قد يَعرِضُ لها ما يَمنعُ من الحذفِ؛ وذلك لتَوَقُّف معنى الكَلَامِ عَلَيْهَا، ويكونُ ذلك في أحوالٍ:

أ- إذا كانت جوابًا؛ نحوُ: «راكبًا» جوابًا لمن قال: كيف جئتَ؟

ب- إذا قُصِد حصرُها؛ نحوُ: «لم يجئْ إلا راكبًا».

ج- إذا سَدَّت مَسَدَّ الخبر؛ نحوُ: «ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا».

د- إذا كانت منهيًّا عنها؛ نحوُ: ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النِّسَاء: ٤٣].

بَابُ التَّمْيِيزِ

التَّمْيِيزُ: هُوَ الِاسْمُ المَنْصُوبُ، المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: «تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا»، وَ«تَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا»، وَ«طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا»، وَ«اشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا»، وَ«مَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً»، وَ«زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا» وَ«أَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا».

وَلَا يَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ.

....

لمَّا فرَغَ المصنِّفُ من خامسِ المنصوباتِ؛ وهو الحالُ، شَرَعَ في سادسِها، وهو التمييزُ؛ وذلك لمشاركتِه إيَّاه في عِدَّة أمور؛ وهي: كونه نكرة، وكونه فضلة، وكونه مفسرًا لمبهم، وكونه منصوبًا على معنى حرفٍ، وهو «فِي» في الحال، و«مِنْ» في التمييزِ، فقال: «بَابُ التَّمْيِيزِ»، وهو لغةً: الفَصْلُ؛ إذ هو مِنْ: ميَّز الشيءَ تمييزًا؛ إذا فصَلَه عن غيره، فهو فَصْلُ بعضِ الأمور عن بعضٍ؛ تقولُ: تميَّز الشيءُ إذا تفرَّق، ومَيَّزْتُ الدراهمَ؛ إذا فصَلْتَها، وقطَعْتَ بعضَها من بعضٍ، والتمييزُ والمُمَيِّز،

والتبيين والمبيِّن، والتفسيرُ والمفسِّر، جميعُها بمعنًى واحد في اللغة.

واصطلاحًا: هو الاسمُ المنصوبُ المُفَسِّرُ لِمَا انبهَمَ من الذَّوات، سواءٌ كانت الذاتُ مذكورةً؛ نحوُ: «مَنَوَانِ سَمْنًا»، أو مقدَّرَةً؛ نحوُ: «لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا»؛ فَإِنَّ «فارسًا» تمييزٌ للضميرِ في «دَرُّه».

وفي هذا التعريفِ قيودٌ:

فقَيْد «الاسم» يُخرِجُ: الفعلَ والحرفَ، ولا بدَّ أن يكونَ اسمًا صريحًا، وهذا يُخرِجُ الاسمَ المؤوَّلَ؛ فإن التمييزَ لا يكون جملةً ولا ظرفًا، بخلاف الحال كما مرَّ.

وقَيْدُ «المنصوبِ» يُخْرِجُ المرفوعَ والمخفوضَ.

وقَيْدُ «المُفَسِّر» - بتشديدِ السين المهملةِ مع كسرِها - يُخرِجُ غيرَ المُفَسِّر من المنصوبات.

وقَيْد «لِمَا انبهم من الذواتِ» يُخرِجُ الحال؛ لأنها ليست رافعةً لإبهام اسم، وإنَّما

هي مُبيِّنة للهيئة، وسبق معنى كلمة «انبهم» وما يتعلَّق بها في باب الحال.

والذَّواتُ: جمعُ «ذات»، وهي مُؤنَّثُ «ذو»، وذاتُ الشيء: حقيقتُه، ويُقَال: هي العينُ الشَّاخصةُ،

وبهذا يتبيَّنُ الفرقُ بين التمييز والحال؛ إذِ التمييزُ يُفَسِّر ما خَفِيَ من الذوات، وأما الحالُ فيُفسِّرُ ما خَفِي من هيئات الذوات[1].

والتمييزُ نوعان: «تمييزُ الذَّات - تمييزُ النِّسبةِ».

أمَّا تمييزُ الذَّاتِ، ويُسمَّى أيضًا تمييزَ المفردِ، أو التَّمييزَ الملفوظَ، فهو ما رَفَعَ إبهامَ اسمٍ مذكورٍ قبلَه.

ويأتي بعدَ العددِ؛ من أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعين، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، و ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦].

---

(١) شرح الأجرومية للأسمري (ص: ٩٩).

ويأتي بعدَ المقاديرِ؛ من الموزوناتِ؛ نحوُ: «اشْتَرَيْتُ رَطْلًا زَيْتًا».

أو المَكيلاتِ؛ نحوُ: «اشْتَرَيْتُ إرْدَبًّا قَمْحًا».

أو الممسوحات؛ نحوُ: «اشْتَرَيْتُ فَدَّانًا أَرْضًا».

وحكمُ هذا النوعِ «أي: التمييز الملفوظ» النَّصْبُ، ويجوزُ- أيضًا- أن يُجرَّ بـ«مِن»، أو بالإضافة، فتقول في الأمثلة السابقة: -اشتريت رطلًا من زيت-، و-اشتريت رطلَ زيتٍ-، والباقي نحوه.

أمَّا تمييزُ النسبةِ؛ فالمقصود به: نسبةُ المسنَدِ إلى المسنَدِ إليه، كنسبةِ الفاعل إلى الفعلِ، أو نسبةِ المبتدأ إلى الخبرِ.... إلى آخره»، ويُسمَّى أيضًا بتمييزِ الجملةِ، أو التمييزِ الملحوظِ، فهو: ما رفَعَ إبهامَ نسبةٍ في جملةٍ سابقةٍ عليه، فتكونُ أركانُ الجملةِ لا غموضَ فيها، لكن بإسنادِ بعضِها إلى بعضٍ يأتي الغموضُ، فيَجيءُ التمييزُ ليُفسِّر هذا الغموضَ، وهو ضَرْبانِ: «محوَّلٌ - غيرُ مُحوَّلٍ».

والمُحوَّلُ على ثلاثةِ أنواع[١]:

الأولُ: محوَّلٌ عن الفاعل: كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤]، فكلمة «شيبًا» تمييزٌ محوَّلٌ عن فاعلٍ، والأصلُ: اشتَعَلَ شَيْبُ الرأس.

الثاني: محوَّلٌ عن المفعولِ: كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾ [القمر: ١٢]، فـ «عيونًا» تمييزٌ محوَّلٌ عن مفعولٍ به، والأصلُ: فجَّرْنا عيونَ الأرضِ.

الثالثُ: محوَّلٌ عن المبتدأ: وهو ما يأتي بعدَ أفعل التفضيل، كقولِه تعالى: ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]، فكلمة «مالًا»، و«نفرًا»: تمييزٌ محولٌ عن المبتدأ؛ لأنه واقعٌ بعد ما هو على وزن أفعلِ التفضيلِ «أكثرُ»، «أعزُّ»، والأصل: مالي أكثرُ من مالك،

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ٢٤٠).

ونفري أعزُّ من نفرك.

وحكمُ التمييزِ الملحوظِ المحوَّلِ هو النصبُ دائمًا.

أمَّا غيرُ المُحوَّل:

فنحوُ: قوله تعالى: ﴿مُلِئَتْ حَرَسًا﴾ [الجن: ٨]، ونحوُ قولك: «امْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً»، فكلٌّ من «حَرَسًا»، و «وَمَاءً» تمييزٌ غيرُ مُحوَّل، وأكثرُ وقوعِ غيرِ المحول يكونُ بعد ما يُفيدُ التعجُّبَ؛ نحوُ: «أَكْرِمْ بِأَبِي أَبًا»؛ لأنَّ مثلَ هذا التركيب وُضع ابتداء كذلك.

وقد يكونُ غيرَ مفسِّر، بل مؤكِّدًا لما قبله، نحوُ قول أبي طالب:

وَلَقَـدْ عَـلِـمْـتُ بِـأَنَّ دِيـنَ مُحَمَّـدٍ ... مِــنْ خَـيْـرِ أَدْيَـانِ البَرِيَّـةِ دِينَـا

فـ «دينًا» تمييزٌ مؤكِّد لقوله: «مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ».

قولُه: «نَحْوُ قَوْلِكَ: «تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا»، وَ «تَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا»، وَ «طَابَ مُحَمَّدٌ

نَفْسًا»، وَ «اشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا»، وَ «مَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً»، وَ «زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا»، وَ «أَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا»» بيانٌ لأقسامِ التَّمييزِ الثلاثة؛ وهي: مُفسِّر للنسبة، وهو المحوَّل عن كونه فاعلًا أو نحوه في الأصل، ومفسِّر للعدد، ومُفسِّر للمقادير، وقد مثَّل المصنفُ للقسم الأول بثلاثة أمثلة:

أولُها: «تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا»؛ والتمييزُ فيه هو كلمةُ «عَرَقًا».

إعرابه:

«تَصَبَّبَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفَتْحِ لعدم اتِّصالِه بضميرِ رفعٍ مُتحرِّكٍ، ولا واوِ الجماعةِ.

«زَيْدٌ»: فاعلُه مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ.

«عرقًا»: تمييزٌ مَنصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ على آخرِه.

ومعنى تصبَّب: سالَ، وأصلُ الكلام: «تَصَبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ»، فحُوِّل الإسنادُ عن

المضافِ إلى المضافِ إليه، فحصَل إبهامٌ في النِّسبةِ، فجيء بالمضاف الذي كان فاعلًا وجُعل تَمْييزًا.

والباعثُ على ذلك أن ذِكْرَ الشيءِ مُبْهَمًا ثم ذكْرَه مفَسَّرًا أوقعُ في النَّفس.

ثانيها: «تَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا»؛ والتمييزُ كلمة «شحمًا»، وهذا التمييز محوَّلٌ عن الفاعلِ، وأصل الكلام: «تَفَقَّأَ شَحْمُ بَكْرٍ» فحُذِفَ المُضافُ وهو «شَحْمٌ» في «شَحْمُ بكرٍ»، وأُقيم المضافُ إليه وهو «بَكْرُ» مُقامَه، فارتفع ارتفاعَه، ثم أُوتِيَ بالمضافِ المحذوف، فانتصَبَ على التَّمييزِ، فهذا محوَّلٌ عن الفاعلِ.

إعرابُه:

«تَفقَّأَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفَتْحِ لعدم اتِّصاله بضميرِ رفعٍ مُتحرِّكٍ، ولا واوِ الجماعةِ.

«بَكْرٌ»: فاعله مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ.

«شحمًا»: تمييز منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ على آخره.

ومعنى تفقأ: امتلأ، وأصل الكلام: تَفَقَّأَ شَحْمُ زَيْدٍ، فعمل فيه ما عمل في المثال الأول.

ثالثها: «طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا»، والتمييزُ كلمة «نَفْسًا».

إعرابه:

«طاب»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفَتْحِ لعدم اتِّصاله بضميرِ رفعٍ مُتحرِّكٍ، ولا واوِ الجماعةِ.

«محمدٌ»: فاعله مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ.

«نفسًا»: تمييز منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ على آخره، وهو تمييز نسبة محوَّل من فاعل.

وأصلُ الكلام: طَابَتْ نَفْسُ مُحَمَّدٍ، فعُمِل فيه ما عُمِل في المثال الذي قبله، والباعث على ذلك: أن ذكرَ الشيء مبهمًا ثم ذكره مفسرًا أوقعُ في النفس.

ثم مثَّل المُصنِّفُ للمفسِّر للعددِ بمثالَيْنِ:

أولُها: «اشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا»، فكلمة «غلامًا» هي التَّمييزُ.

إعرابه:

«اشتَرى»: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على السكون؛ لاتِّصالِه بتاءِ الفاعل.

«التَّاءُ»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محل رفعٍ فاعلٌ.

«عشرين»: مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبِه الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنه مُلْحَقٌ بجمعِ المُذكَّر السَّالمِ، والنُّونُ فيه عِوَضٌ عن التَّنوينِ في الاسمِ المفردِ.

«غلامًا»: تمييز منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ على آخره، وهو تمييزُ مفرد يُفسِّر ما وقعت عليه كلمةُ «عشرين»، وهو منصوبٌ بها.

ثانيها: «مَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً»: والتمييزُ كلمة «نعجة».

إعرابه:

«ملكت»: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على السكون؛ لاتِّصالِه بتاءِ الفاعل.

«التاء»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محل رفعٍ فاعلٌ.

«تسعين»: مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الياءُ نيابةً عن الفتحةِ.

«نعجة»: تمييزٌ منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ على آخرِه، وهو تمييزٌ للإبهامِ الحاصلِ في ذات تسعين؛ لأن أسماءَ الأعداد مُبهمةٌ؛ لكونِها صالحةً لكل معدود.

ومنه: تمييزُ المقاديرِ، ومثاله: «عِنْدِي رَطْلٌ زَيْتًا»، و «مَنَوَانِ تَمْرًا».

«عندي»: خبرٌ مُقدَّم.

«رَطْلٌ» مبتدأ مؤخرٌ.

«زيتًا» تمييزٌ مفسِّرٌ لمقدار الرَّطْلِ، ومنصوبٌ به.

«تمرًا» تمييز لـ «مَنَوَانِ» منصوبٌ به.

والتقديرُ: رَطلٌ زَيْتًا ومَنَوَانِ تَمْرًا عِنْدِي.

فهذا في أسماءِ المقاديرِ، وأما أشباهُ المقاديرِ، فيُقصَدُ بها: ما يدلُّ على مقدار غيرٍ منضبطٍ وَزْنًا أو كيلًا أو مساحةً، ولم يتعارَفِ الناسُ على استعمالها؛ نحو: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٨].

فالذرَّة من أشباهِ المقادير؛ لأنها تدلُّ - عندنا نحن البشر - على مقدَارٍ غيْرِ منضبطٍ وزنًا أو كيلًا أو مِسَاحَةً، وإنَّما يعلَمُ ذلك الله - عز وجل - وأمَّا البشرُ فلا يعلمون ذلك، وعلى هذا تكتمِلُ خمسة أمثلةٍ.

والسادسُ: «زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا»؛ والتمييزُ كلمة «أَبًا».

وإعرابُه:

«زيد»: مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ.

«أكرم»: خبرٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمَّةُ الظَّاهرة.

«منك»: جارٌّ ومجرورٌ.

«أبـًا»: تمييزُ نسبةٍ محوَّلٌ عن المبتدَأِ منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظَّاهرةُ.

السابعُ: «أَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا»؛ والتمييزُ كلمةُ «وجهًا» وهو منصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ على آخره، وهو تمييزُ نسبةٍ ومحوَّلٌ عن مبتدأٍ.

وقولُ المؤلِّفِ: «زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا»، ليس من هذا القِسمِ وإنَّما هو من قِسمِ تمييزِ النِّسبة، فكان حقُّه أن يُقدَّم على ذكرِ تمييزِ العدد.

وشرطُ نصبِ التمييزِ الواقعِ بعدَ اسمِ التَّفضيلِ: أَنْ يكونَ فاعلًا في المعنى؛ كما في هذَيْنِ المثالَيْنِ؛ ألا ترى أنَّك لو جَعَلْتَ مكانَ اسمِ التَّفضيلِ فعلًا، وجعلْتَ التمييزَ فاعلًا، وقلتَ: «زَيْدٌ كَرُمَ أَبُوهُ وَجَمُلَ وَجْهُهُ» لَصَحَّ؟

وإنَّما قلنا: إنَّهما من تمييز النسبةِ؛ لأنَّ الأصلَ أبو زيدٍ أكرمُ من أبيكَ، ووجهُه أجملُ من وجهِك، فحُوِّلَ الإسنادُ عن المضافِ إلى المضاف إليه، وجُعِل المضاف تمييزًا فصارتِ الجملةُ: «زيدٌ أكرمُ منك أبًا وأجملُ منك وجهًا».

والتمييزُ المتعلِّقُ بـ«أفعل التفضيل» يتوقَّف على شرطٍ؛ فلذلك أخَّرَه المؤلف، وقدَّم ما لا يتوقَّف على شرطٍ من تمييزِ النسبةِ وتمييزِ الذات.

وقد أكثرَ المؤلِّفُ من الأمثلةِ الخاصَّةِ بتمييزِ المفردِ المبيِّنِ للعددِ، وقد يكونُ هذا من المآخذِ على هذا المتنِ المُختَصَرِ، مع أنه لم يُمثِّل للتمييزِ المُحوَّلِ من مفعولٍ به، ولا للتمييزِ غير المحوَّل، ولا للتمييزِ المفردِ؛ من الأنواعِ الأخرى الدالَّةِ على مقدارٍ أو شبهِ المقدارِ، وإنَّما اكتفى بتمييزِ المفردِ المبيِّنِ للعددِ.

قولُه: «وَلَا يَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ»: يُبيِّنُ شروطَ التمييزِ، وهي:

ألا يكونَ التمييزُ إلا نكرةً، خلافًا للكوفيِّين، وقد احتجوا بقولِ الشاعرِ:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ، وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

وهذا قد يكون شاذًّا أو ضرورة شعرية، وأيضًا يمكن حمل «أل» على أنَّها زائدةٌ، وليست تعريفيَّةً.

والمقصودُ بقوله: «وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ» أي: لا بدَّ من اكتمال الركنَيْنِ، وهما: الفعلُ والفاعلُ في الجملةِ الفعليَّة، والمُبتدأُ والخبرُ في الجملةِ الاسميَّةِ، ولا

يَصِحُّ أن تميِّزَ جملةً بغيرِ أن يَكتَمِلَ رُكْناها.

حكمُ تقدُّمِ التمييزِ على عاملِه، وجرِّه بـ «مِنْ»:

لا يتقدَّمُ التمييزُ على عاملِه إذا كان اسمًا جامدًا كـ «رَطْلٍ زَيْتًا»، أو فعلًا جامدًا؛ نحوُ: «مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا»، و«نِعْمَ زيدٌ رَجُلًا»؛ لأن الجامدَ لا يتصرَّف في نفسِه، فأولى ألا يتصرَّف في معمولِه بتقديمِه عليه، ونَدَر تَقدُّمُه على عاملِه المتصرِّفِ، كقول الشاعرِ:

أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى؟! وَدَاعِي المَنُونِ يُنادِي جِهَارَا!

أمّا تَوسُّطُه بينَ العاملِ ومرفوعِه فجائزٌ؛ نحوُ: «طَابَ نَفْسًا عَلِيٌّ».

ويجوزُ جرُّ التمييزِ بـ«من»؛ إلا في ثلاثِ مسائلَ:

الأولى: تمييزُ العدد كـ «عِشْرِينَ دِرْهَمًا»، فلا يصح أن تقول: (عشرين من درهم).

الثانيةُ: المحوَّل عن المفعول كـ «غَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَرًا»، فلا يصح أن تقول: (غرست الأرض من شجر).

الثالثةُ: ما كان فاعلًا في المعنى إن كان محوَّلًا عن الفاعلِ، كـ «طَابَ زَيْدٌ أَصْلًا»؛ إذ أصلُه: طَابَ أَصْلُ زَيْدٍ.

الفرقُ بين الحالِ والتَّمييزِ:

من خلالِ ما سبَقَ يتَّضِحُ أن هناك فروقًا بين الحالِ والتَّمييز؛ فمنها:

١-أن الحالَ يَقعُ مفردًا وغيرَ مفرد، والتمييزُ لا يكونُ إلا مفردًا، فلا يقع جملة ولا شبه جملة.

٢- أن الأصلَ في الحال أن يكون مشتقًّا، والأصل في التمييز أن يكون جامدًا.

٣-أن كلًّا من الحال والتمييز له معنًى غيرُ الآخرِ، فالحالُ تُبيِّنُ هيئةَ صاحبها، والتمييزُ يفسِّر ذاتًا مبهَمة غيرَ واضحةٍ.

٤-يجوز تَكْرارُ الحالِ، ولا يجوزُ تَكْرارُ التمييزِ بغيرِ عطف.

٥-يجوزُ تقديمُ الحالِ، ولا يجوزُ تقديمُ التَّمييزُ، إلا إذا كان العاملُ مُتصرِّفًا، فإذا

كان العاملُ فعلًا متصرِّفًا جاز تقديمُ التمييزُ عليه وهذا قليلٌ؛ لأن الأصلَ أن يكونَ مُتأخِّرًا.

وكان حَقُّ باب «التمييزِ» أن يُذكَر قبل باب «الحالِ»؛ لأن «التمييزَ مفسِّر لما انْبَهم من الذوات»، و«الحالُ مفسر لما انبهم من الهيئاتِ» والذَّاتُ سابقةٌ على الهيئةِ، فكان حقُّه أن يُذكَرَ قبلَه؛ لأنه مُتعلِّقٌ بالذَّاتِ المُتقدِّمةِ، إلا أنَّه لما كان الحالُ أكثرَ استعمالًا من التمييزِ، وكان الحالُ فيه معنى «في»، وقريبًا من المفعول فيه، كان أولى بالتقديم.

❊ ❊ ❊

بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ

وَحُرُوفُ الِاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ؛ وَهِيَ: إِلَّا، وَغَيْرُ، وَسِوًى، وَسُوًى، وَسَوَاءٌ، وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا.

فَالمُسْتَثْنَى بِإِلَّا يُنْصَبُ إذا كَانَ الكَلَامُ تَامًّا مُوجَبًا؛ نَحْوُ: «قامَ القَوْمُ إِلا زَيْدًا»، وَ«خَرَجَ النَّاسُ إِلا عَمْرًا»، وَإِنْ كَانَ الكَلَامُ مَنْفِيًّا تَامًّا جازَ فِيهِ البَدَلُ وَالنَّصْبُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ؛ نَحْوُ: «مَا قامَ القَوْمُ إِلا زَيْدٌ» وَ«إِلَّا زَيْدًا»، وَإِنْ كَانَ الكَلَامُ نَاقِصًا كَانَ عَلَى حَسَبِ العَوَامِلِ؛ نَحْوُ: «مَا قامَ إِلا زَيْدٌ»، وَ«مَا ضَرَبْتُ إِلا زَيْدًا»، وَ«مَا مَرَرْتُ إِلا بِزَيْدٍ».

وَالمُسْتَثْنَى بِغَيْرٍ، وَسِوًى، وَسُوًى، وَسَوَاءٍ، مَجْرُورٌ لَا غَيْرُ.

وَالمُسْتَثْنَى بِخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا، يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ؛ نَحْوُ: «قامَ القَوْمُ خَلَا زَيْدًا، وَزَيْدٍ» وَ«عَدَا عَمْرًا وَعَمْرٍو» وَ«حَاشَا بَكْرًا وَبَكْرٍ».

....

لَمَّا فرَغَ المصنِّفُ من بيانِ سادسِ المنصوبات؛ وهو التَّمييزُ، شرع في السابعِ منها؛

فقال: «بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ»، والاستثناءُ لغةً: الإخراجُ؛ تقولُ: استثنيتُ كذا ممَّا معي؛ إذا أخرجتَه.

واصطلاحًا: هو كُلُّ اسمٍ جاءَ بعدَ «إِلَّا» وأخواتِها.

ويتكوَّنُ أسلوبُ الاستثناءِ من ثلاثةِ أشياءَ: «المُستَثْنى منه - أداةِ الاستثناء - المُستَثْنى».

ومثالُه: «قامَ القَوْمُ إِلا زَيْدًا»، فالمُستَثْنى هو كلمةُ «زَيْدًا»، والمُستَثْنى منه هو كلمةُ «القَوْمُ»، وأداةُ الاستثناءِ «إِلَّا».

وقولُ المؤلف: «وَحُرُوفُ الِاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ:...»، إلخ فَيهِ حَصْرٌ لأدواتِ الاستثناء في الثمانية المذكورة، والجمهورُ على خلافِ ذلك؛ إذ يَزيدون على ذلك «لَيْسَ» و«لا يكون».

وقَد سمَّى المؤلفُ أدواتِ الاستثناء حروفًا من باب التغليبِ؛ فليست كلُّها حروفًا؛ والأنسبُ أن يُقال: أدواتُ الاستثناء، وهي أربعةُ أقسامٍ:

الأوَّلُ: حرفانِ؛ وهما: «إلا، وحاشا»، ويُقالُ فيها: حاشَ بحذف الألفِ الأخيرة، وحَشَا بحذفِ الألف الأولى[1].

والثاني: فِعلان؛ وهما «ليسَ، ولا يكونُ».

والثالثُ: اسمان؛ وهما: «غيرٌ»، و«سِوًى»، وقد ذكر المُصَنِّف لـ«سوى» ثلاثَ لغاتٍ:

الأولى: سِوًى - بكسر السين المهملة بعدَها واوٌ ثُمَّ ألف مقصورة.

والثانية: سُوًى؛ كالأولى ولكن بضمِّ السِّين المهملة.

والثالثة: سَوَاءٌ كسَماءٍ بألف ممدودة، وهذه أغربُها.

ويُضافُ إليها لغةٌ رابعةٌ؛ وهي: «سِواء» على وزن «بِناء»، فهذه أربعُ لغات فيها.

وحكمُها واحد، ومعناها واحد؛ ففي الاستعمالِ هي أسماءُ استثناءٍ، وفي العمل:

---

(١) انظر: «شرح الكافية الشافية» (٢/ ٧٢٤)، و«شرح التصريح على التوضيح» أو «التصريح بمضمون التوضيح» في النحو (١/ ٥٣٨).

تُضافُ إلى ما بعدَها، وتُعامَلُ معاملةَ المستثنى بـ«إلا».

والرابعُ: لفظان مُتردِّدان بينَ الفِعليَّة والحرفيَّة؛ وهما: «خلا وعدا».

وقد ذكَر المصنِّفُ أدواتِ الاستثناء مُجْملةً بقوله: «وَهِيَ: كذا وكذا»، ثم فصَّل المصنِّفُ هذا الإجمالَ بقولِه: «فَالمُسْتَثْنَى بِإِلَّا يُنْصَبُ إذا كَانَ الكَلَامُ تَامًّا مُوجَبًا»؛ فبدَأَ بـ«إلا»؛ لأنها أمُّ البابِ، وذكر للمُستثنى بعدَها ثلاثَ حالاتٍ، وهي:

الحالةُ الأولى: وجوبُ النَّصْبِ على الاستثناءِ؛ وذلك إذا كان الكلامُ قبلَها تامًّا موجَبًا.

ومعنى: «تام» أي: أن المُستثنى منه مذكور.

ومعنى: «مُوجَب» أي: لم يُسبَقْ بنفيٍ أو شِبْهه، وشِبهُ النَّفْي هو: «النَّهْيُ، والاستفهامُ».

ومثالُه: «جاء القومُ إلا زيدًا»، فكلمة «زيدًا» هنا واجبةُ النصب؛ لأن «إِلَّا» لم تُسبَقْ بنفيٍ أو استفهامٍ، فجاء الكلامُ موجَبًا، ولأن المُستَثْنى منه وهو «القَوْمُ» قد ذُكِرَ في

الكلام، فجاء الكلام تامًّا.

وسواءٌ أكانَ الاستثناءُ مُتَّصلًا أم منقَطِعًا فإنَّ نَصْبَ المستثنى يكون واجبًا.

والاستثناءُ المُتَّصِلُ هو: أن يكونَ المُستَثْنَى بعضَ المستثنى منه حقيقةً؛ نحوُ قولك: «قامَ القَوْمُ إِلا زَيْدًا»، و«رَأَيْتُ القَوْمَ إِلا زَيْدًا»، و«مَرَرْتُ بِالقَوْمِ إِلا زَيْدًا»، فالمستثنى بـ«إلا» منصوبٌ لا غيرُ، وناصبُه «إلا» لا غيرُها على الرَّاجحِ، سواء رُفِع المستثنى مِنْهُ، أم نُصِبَ، أم خُفِضَ.

وأما الاستثناءُ المُنقطِعُ؛ فهو: أن يكونَ المستثنى لَيْسَ من المستثنى منه حقيقةً، بل هو مُنْقَطِعٌ عنه منفصل منه؛ نحوُ: «جَاءَ القَوْمُ إِلا حِمَارًا»؛ إذ إن كلمةَ «حمارًا» لَيْسَتْ من المستثنى منه؛ لأن المستثنى منه من بني آدمَ، والمستثنى من البهائمِ، وحكمُ هذه الحالة وجوبُ نَصْبِ المستثنى أيضًا.

فالمستثنى في هذه الأمثلة منصوبٌ لا غيرُ، ولا يرِدُ على ذلك قولُه تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [الأنبياء ٢٢] بالرفع؛ لأنَّ «إلا» فيها ليسَتْ للاستثناء،

وإنَّما هي بمعنى «غَيْر»؛ فهي صفةٌ لـ«آلهة»، ونُقِل الإعرابُ إلى ما بعدها، لكونِها على صورةِ الحرفِ.

وسواءٌ تأخَّر المُستثنى عن المُستَثْنَى منه - كما مرَّ - أو تقدَّم؛ نحوُ: «قامَ إِلا زَيْدًا القَوْمُ»؛ فحكمه وجوبُ النصب، بشرطِ تحقُّق هذه الأمور:

الأولُ: أن يكونَ مستَثْنًى بـ«إلا».

والثاني: أن يكونَ الكلامُ تامًّا.

والثالثُ: أن يكونَ الكلامُ موجَبًا.

واختُلِف في ناصبِ المستثنى بـ«إلا» على أقوالٍ: أصحُّها: أنه نفسُ «إلا» وحدَها كما مرَّ.

الحالةُ الثانية: جوازُ الإعرابِ على البَدَليَّةِ، أو النصبِ على الاستثناء، وذلك بشرطين:

أ-أن يكون الكلامُ قبل «إلا» منفيًّا، أو مشابهًا للمنفي.

ب-أن يكونَ الكلامُ تامًّا.

فإذا وُجِدَ هذان الشرطانِ جاز أن يعرب المستثنى بدلًا من المُستثنى منه؛ فيأخذُ حكمَه رَفْعًا ونصْبًا وخفضًا.

والمرادُ بهذا البَدَلِ: بدلُ البعضِ من الكلِّ، واعتُرِضَ: بأن البدلَ لا بدَّ أن يتَّصل بضمير المُبْدَلِ منه، أو ما يقومُ مَقامَه، وليس هذا الرابطُ موجودًا.

والجوابُ: أن الرابطَ موجودٌ بغيرِ الضمير؛ لأن إخراجَ الثاني من الأول بـ«إلا» يُوجِبُ أن الثاني بعضُ الأوَّل، وليست المخالفةُ في النفي والإثبات التي لا توجد إلا في الاستثناء، مانعةً من البدلية؛ لاقتضاءِ الحروف ذلك.

ومثالُ النفي: قولُه تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، بالرفعِ في قراءةِ السَّبعةِ غيرَ ابنِ عامرٍ؛ فـ«قليل» بدلٌ من الواو في فعلوه، وهو «بدلُ بعضٍ من كلٍّ» عندَ البصريين، وهو على نِيَّةِ تَكْرارِ العامل، والتَّقديرُ: ما فعلوه إلا فَعَلَه قليلٌ منهم، وهو عندَ الكُوفيِّين عَطْفُ نَسَق.

ومثالُ شبه النفي «النَّهْي، والاستفهامُ»، فالنَّهْيُ نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ﴾ [هود: ٨١] بالرَّفعِ في قراءةِ أبي عمرو وابن كثير.

ومثالُ الاستفهام: قولُه تعالى: ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]، بالرَّفع في قراءة الجميعِ.

وجاز أيضًا النصبُ بـ «إِلَّا» على الاستثناءِ، وهو عربيٌّ جيِّد، وقد قُرِئَ به في السَّبْعِ: (قَلِيلًا)، و﴿ٱمۡرَأَتَكَۖ﴾ بالنصبِ.

ومثَّل المؤلِّف للحكمين بقوله: «نَحْوُ: «مَا قامَ القَوْمُ إِلا زَيْدٌ»» بالرفع على البدل، و«إِلَّا زَيْدًا» بالنصب على الاستثناءِ، ونحوُ قولك: «مَا مَرَرْتُ بِالقَوْمِ إِلا زَيْدٍ» بالجرِّ على البدل و«إلا زيدًا» بالنَّصْبِ على الاستثناء، ونحوُ: «مَا رَأَيْتُ القَوْمَ إِلا زَيْدًا» بالنصبِ لا غير، سواءٌ أجعلتَه بدلًا من المنصوب، أم منصوبًا بـ«إلا» على الاستثناء.

ويظهر أثرُ الاحتمالَيْنِ عندَ معرفةِ النَّاصِب له، وكذلك في تقديرِ الضميرِ وعدمِه:

فعلى تقدير أن يكونَ بدلًا فالنَّاصبُ له «رأيتُ» مُقدَّرًا، بِناءً على أن البدلَ على نِية تَكْرارِ العامل؛ أي: «مَا رَأَيْتُ القَوْمَ إِلا رَأَيْتُ زَيْدًا» وهو الأصحُّ، ويجبُ تقديرُ الضمير معه على ما مرَّ.

وعلى تقديرِ أن يكون منصوبًا على الاستثناء، يكونُ الناصبُ له «إِلَّا» على الأصحِّ عند ابن مالكٍ، ولا يحتاجُ إلى تقديرِ ضميرٍ.

الحالةُ الثالثة: الإعرابُ على حسَبِ الموقعِ، وإهمالُ «إِلَّا».

فإذا كان الكلامُ ناقصًا غيرَ تَامٍّ، بأن لم يُذكَرِ المستثنى منه، وتقدَّم عليه نَفْيٌ أو شبهُه، أُعرِبَ المستثنى على حسَبِ العوامل المُقتِضيةِ له من رفعٍ ونصبٍ وخفضٍ، وأُلغِيَ عملُ إلَّا.

فإنْ كان الكلامُ غيرَ تامٍّ، وغيرَ مُوجَبٍ، لم يكنْ في الكلام عمل للاستثناء، أو حكم أصلًا.

فإن كان ما قبلَ «إِلَّا» يَطلُبُ فاعلًا رُفِع المستثنى على الفاعليَّة؛ نحوُ: «مَا قَامَ إِلا

زَيْدٌ»، فـ«زيد» مرفوعٌ على الفاعليَّة بـ«قام»، و«إِلَّا» مُلْغاةٌ كأنك قلت: «قامَ زَيْدٌ».

وإن كان ما قبلَ «إِلَّا» يطلُبُ منصوبًا نُصِب المستثنى على المفعوليَّة؛ نحوُ: «مَا ضَرَبْتُ إلا زَيْدًا» فـ«زيدًا» منصوبٌ على المفعوليَّة بـ «ضربتُ»، و«إلا» مُلْغاةٌ، كأنك قلت: «ضَرَبْتُ زَيْدًا».

وإن كان ما قبلَ «إِلَّا» يطلبُ جارًّا ومجرورًا يتعلَّقُ به، خُفِضَ المستثنى بحرفِ جر؛ نحوُ: «مَا مَرَرْتُ إلا بِزَيْدٍ»، فـ«زيد» مخفوضٌ بـ الباء مُتعلِّق بـ «مرَّ»، و«إلا» مُلْغاةٌ كأنك قلت: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ».

ويُسَمِّي النُّحاة هذه الحالةَ الثالثةَ بالاستثناء المُفرَّغ، وسببُ هذه التسمية أن المُستثنى فرِّغ من عامل الاستثناءِ؛ ولذا أُعربَ حسَبَ موقعِه من الإعراب، وقيل: بل فرِّغ ما قبل «إِلَّا» للعملِ فيما بعد «إِلَّا».

قولُه: «وَالمُسْتَثْنَى بِغَيْرٍ وَسِوًى وَ سُوًى وَسَوَاءٍ مَجْرُورٌ لَا غَيْرُ» فيه الحديثُ عن «غيرٍ» وأخواتِها، وهي أسماءٌ؛ ولذلك تُضافُ إلى ما بعدَها؛ فالاسمُ الذي يقعُ بعدَ

أحدِها يكون دائمًا مجرورًا بالإضافة، وتُعرَبُ «غير» بما كان يُعرَبُ به المستثنى بعدَ «إِلَّا»؛ فتقولُ: «قامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ» بنصب «غيرَ»؛ لأنك تقولُ: «قامَ القَوْمُ إِلا زَيْدًا» بنصب «زيد»؛ فهي تأخذُ حكمَ ما بعد «إِلَّا» على فرض وجودِ «إلا» مكانَ «غير»، وتقولُ: «مَا قامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ، وَغَيْرُ زَيْدٍ» بالنصب جوازًا على الاستثناء؛ والرفعِ على الإتباعِ على أنه بدلٌ، كما تقولُ: «مَا قامَ القَوْمُ إِلا زَيْدًا، وَإِلَّا زَيْدٌ»، وتقول: «مَا قامَ غَيْرُ زَيْدٍ»، فترفعُ «غيرُ» على أنها فاعل كما تقول: «مَا قامَ إِلا زَيْدٌ».

وتقولُ في حال نصب المستثنى منه: «رَأَيْتُ القَوْمَ غَيْرَ زَيْدٍ»، أو «سِوَى زَيْدٍ» بحركات «سُوى» المتقدِّمة، فكلُّ واحد من هذه الأربعة منصوبٌ بفتحةٍ ظاهرة على آخره فيما يَظهر إعرابُه، وبفتحةٍ مُقدَّرةٍ فيما يُقدَّر إعرابُه.

وتقولُ في حال جرِّ المستثنى منه: «مَرَرْتُ بِالقَوْمِ غَيْرَ زَيْدٍ»، أو «سِوَى زَيْدٍ»، فكلُّ واحدٍ من هذه الأربعة منصوبٌ بفتحة ظاهرة فيما يظهر إعرابُه، وبفتحةٍ مقدرة فيما يُقدَّرُ إعرابُه؛ كالمستثنى بـ «إِلَّا»، إلا أنَّ نَصْبَ كلِّ واحدٍ من هذه الأدواتِ

على الحال، ونصبَ المستثنى بـ«إلا» يكونُ على الاستثناءِ، والمستثنى بهذه الأربعة مجرورٌ لا غيرُ.

وتقول في المستثنى التامِّ المنفيِّ في حالِ رفعِ المُستثنى منه: «مَا قامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ»، أوْ «سِوَى زَيْدٍ» بلغات «سِوَى» المتقدِّمة؛ فكلُّ واحد من هذه الأربعة يجوزُ نصبُه كالمستثنى بـ«إلا» مع التامِّ المنفيِّ، إلا أن نَصْبَ المستثنى بـ«إلا» على الاستثناءِ، ونَصبَ كلِّ واحد من هذه الأربعة على الحالِ، وعلامةُ النَّصْبِ في كلِّ واحدٍ من الأربعةِ فتحةٌ ظاهرةٌ فيما يَظهرُ إعرابُه، ومُقدَّرة فيما يُقدَّرُ إعرابُه، ويجوزُ في كل واحدٍ من هذه الأربعةِ إبدالُه بالرَّفْعِ مما قبلَه بدلَ «بعضٍ من كلٍّ»، كالمستثنى بـ«إلا» من التامِّ المنفيِّ، وعلامةُ الرفعِ في كل واحدٍ من الأربعة ضَمَّةٌ ظاهرةٌ فيما يظهرُ إعرابُه، ومُقدَّرة فيما يُقدَّر إعرابُه.

والفرقُ بينَ «غير» و«سوى» في الإعراب: هو أن «غير» تظهرُ عليها حركاتُ الإعرابِ؛ لأن آخرَها حرفٌ صحيحٌ وهو الرَّاءُ، أمَّا: «سِوًى» فإنَّها اسمٌ آخرُه ألفٌ

يتعذَّر ظهورُ حركاتِ الإعرابِ على آخرِه، لكنها تقدَّر، فنقولُ: منصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرَةٍ، أو مرفوعٌ بضمةٍ مُقدَّرة، أو مجرورٍ بكسرةٍ مُقدَّرة للتعذُّرِ.

المُستَثنى بـ عدا وأخواتِها:

قولُه: «وَالمُسْتَثْنَى بِخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا، يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ؛ نَحْوُ: «قامَ القَوْمُ خَلَا زَيْدًا، وَزَيْدٍ» وَ«عَدَا عَمْرًا وَعَمْرٍو» وَ«حَاشَا بَكْرًا وَبَكْرٍ»، ذكر فيه المؤلِّفُ حكم الاستثناء بـ«عدَا وأخواتها».

والمُستثنى بـ«بِخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا»، يجوزُ جرُّه على تقديرِ الحرفيَّةِ باعتبارِها أحرُفَ جرٍّ، ويجوزُ نصبُه على تقدير الفعليَّةِ؛ باعتبار أنَّها أفعالٌ ماضية فاعلُها ضميرٌ مُستترٌ مُقَدَّرٌ، ومفعولُها هو المُستثنى.

نحوُ: «قامَ القَوْمُ خَلَا زَيْدًا»، بالنَّصْبِ على أن «خلا» فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون، أو على الفتح المقدر، والفاعلُ ضميرٌ مُستترٌ تقديرُه «هو»، و«زَيْدًا» مفعولٌ به و«خلا زيدٍ» بالجرِّ على أن «خلا» حرفُ جرٍّ، و«زيد» مجرورٌ به، و«عَدَا عَمْرًا»

بالنَّصب على أن «عدا» فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ، أو على الفتحِ المقدر، والفاعلُ ضمير مستتر تقديره: «هو» و «عمرًا» مفعول به و«عدا عمرو» بالجرِّ، على أن «عدا» حرفُ جرٍّ، و«عمرو» مجرور بـ«عدا»، و «حَاشَا زَيْدًا» بالنصب، و«حَاشَا زَيْدٍ» بالجرِّ، وإعرابه على نسَقَ ما تقدَّم في «خلا وعدا».

الاستثناءُ بـ«ما خلا، وما عدا، وليسَ، ولا يكونُ»:

المستثنى بـ«ما خلا، وما عدا، وليسَ، ولا يكونُ» واجب النَّصْبِ.

أما «ما خلا وما عدا» فإنه لمَّا اتَّصل بهما «ما» المصدريةُ تعيَّن النصبُ لتعيُّن الفعلية حينئذٍ، كقول لبيد:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ ....

وقد يُجَرَّانِ بقلة على تقديرِ أن «ما» زائدة- كما ذكره ابنُ مالك في ألفيته- فيكون الجرُّ للمستثنى، على أن تلك الأفعال حروف جَرٍّ كـ «إلى ومن» ونحوهما.

وأما «ليسَ، ولا يكونُ» فالمستثنى منصوبٌ بهما على أنه خبرٌ لهما، واسمُهما

مُستَتِرٌ فيهما وجوبًا، نحوُ: «قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا»، و«لَا يَكُونُ بَكْرًا»، وفي الحديث: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا؛ لَيْسَ السِّنَّ والظُّفُرَ»[1] بنصبهما.

* * *

(١) متفق عليه.

بَابُ لَا

اعْلَمْ أَنَّ «لَا» تَنْصِبُ النَّكِرَاتِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ إذا بَاشَرَتِ النَّكِرَةَ وَلَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا»؛ نَحْوُ «لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ».

فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا وَجَبَ الرَّفْعُ، وَوَجَبَ تَكْرَارُ «لَا»؛ نَحْوُ: «لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ»، فَإِنْ تَكَرَّرَتْ «لَا» جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا، فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ».

....

لمَّا فرَغَ المصنِّفُ من الكلام على سابعِ المنصوبات، شرع في الثامن منها؛ وهو اسمُ «لا» المنصوبُ بها، فقال: «بَابُ لَا»، ويُقْصَدُ بـ«لا» هنا «لا» النافيةُ للجنس؛ وقد سبق بيان معنى اسمِ الجنس؛ وهو: ما كان شائعًا غيرَ مُعَيَّنٍ في جنسِه؛ كـ «رجُلٍ» ونحوه.

وتُسمَّى: «لا التَّبْرئةِ»؛ لأنها تدلُّ على نَفْيِ الجنسِ، فكأنها تدلُّ على البراءةِ منه،

فكأنها قد بَرَّأت جنسَ ما دخلَتْ عليه عن الحكمِ الموجودِ في الخبر.

وإنَّما عمِلت «لا» النصبَ في معمولها؛ لمشابهتِها «إنَّ»؛ وذلك في أمورٍ:

أ- في دخولِها على الجملةِ الاسميَّة.

ب- في أنها لتأكيدِ النَّفي، كما أن «إنَّ» لتأكيدِ الإثباتِ، والشيءُ قد يُحمَلُ على نقيضِه كما يُحمَلُ على نظيرِه.

ج- في أنَّ لها صدرَ الكلام.

ولم يَذْكُرِ النُّحاةُ «لا» النافيةَ للجنسِ مع أخواتِ «إن» لسببَيْنِ:

الأوَّل: أن اسمَ «لا» النافيةِ للجنس لا يُعرَبُ دائمًا، وإنَّما يُبنى أحيانًا، ولا يُنوَّنُ، وأما «إن» وأخواتها، فتدخلُ على المبتدأِ والخبر، فتنصبُ المبتدأ اسمًا لها، تقولُ: «إنَّ زَيْدًا كَرِيمٌ»، وقد نُوِّنْتَ «زيدًا»؛ لأنه مُعرَب.

أما «لا» النافيةُ للجنسِ فإن اسمَها يكونُ مبنيًّا غالبًا، فتقولُ: «لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ»، فحينئذٍ لا ينوَّنُ اسمُها، فهذا الحكمُ هو السببُ الأوَّل في فصلها عن الحروف

الناسخة الأخرى.

وظاهر كلام المصنف أنه يَرى أن اسمَ «لا» منصوبٌ بالفتح، ولكن بغيرِ تنوينٍ، ويرى أن التنوين قد حُذِف للتخفيف.

الثاني: أن تلك الحروفَ النَّاسخةَ تعملُ مباشرةً بلا شروطٍ، وذلك بمجردِ دخولِها على المبتدأِ والخبر، أمَّا «لا» النافيةُ للجنسِ؛ فإنها لا تعملُ هذا العملَ إلا بشروطٍ، سيأتي بيانها.

أقسام «لا»:

القسمُ الأوَّلُ: «لا» الزائدةُ، كقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] ودَلَّ على أنها زائدة[١] قولُه تعالى ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾ [ص: ٧٥]، والزائدةُ لا تؤثر في الإعراب.

---

(١) والحروف الزائدة في القرآن تُزاد للتوكيد، فليس المراد بالزيادة ما لا فائدة فيه.

القسمُ الثاني: «لا» غيرُ الزائدةِ؛ وهي نوعان:

النوع الأول: «لا» غيرُ النَّافية، كالناهيةِ والدُّعائيةِ؛ كقولك: «لَا تَخْرُجْ يَا مُحَمَّدُ»، وهذه غيرُ مقصودةٍ في باب «لا».

والنوع الثاني: «لا» النافيةُ، ولها حالتانِ:

الأولى: أن تكونَ غيرَ عاملةٍ، وهذه غيرُ مقصودةٍ في باب «لا».

والثانيةُ: أن تكونَ عاملةً، وعملُها على جهتَيْنِ:

أ- أن تعملَ عملَ «لَيْسَ»؛ وهذا نادرٌ، ولَيْسَ مقصودًا في باب «لا».

ب- أن تعمل عملَ «إنَّ»؛ وهذا هو المقصودُ من باب «لا»، فلها في هذا الباب اسمٌ وخبرٌ كـ «إنَّ»، فاسمُها منصوب وخبرُها مرفوع.

قال المؤلف رحمه الله: «اعْلَمْ أَنَّ «لَا» تَنْصِبُ النَّكِرَاتِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ إذا بَاشَرَتِ النَّكِرَةَ وَلَمْ تتكَرَّرْ».

فقولُه: «اعْلَمْ» فيه تنبيهٌ وتأكيد للاعتناء بذلك؛ لأهميته ودقَّته.

شروطُ عمل «لَا» النَّافية للجنس:

أولًا: أن يكونَ اسمُها نكرةً، أي: أنها لا تدخلُ على معرفة، وهي تُخالِفُ «إنَّ» في هذا؛ فتَنصِبُ «لا» النكرةَ لفظًا إذا كانت النكرةُ مضافةً لمثلها، نحوُ: «لَا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ»، فـ«صاحب» اسمُها وهو منصوبٌ، و«ممقوت» خبرُها، وهو مرفوع بها.

وتُنْصَبُ النكرةُ محلًّا إذا كانت مفرَدةً عن الإضافة وشبهِها؛ نحوُ: «لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ»؛ فـ«لا» هي النافية للجنس، و«رجل» اسمُها مبنيٌّ على الفتحِ، وموضعُه نصبٌ بـ«لا»، و «في الدار» خبرُها.

وذهبت طائفةٌ من البصريِّين إلى أن «رجل» ونحوَه منصوبٌ لفظًا من غير تنوين، وهو ظاهرُ كلامِ المؤلِّف، ونُسِب هذا إلى سيبويه.

والمراد بالمفرد في هذا الباب: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف.

والمضافُ: هو كلُّ اسمٍ أُضيفَ لما بعدَه لإفادةِ التَّخصيصِ؛ وهنا لا يُمكِنُ أن يُضافَ الاسمُ إلى معرفةٍ، بل لا بدَّ أن يضافَ إلى نكرةٍ حتى يظل نكرةً؛ نحوُ: «لَا غُلَامَ رَجُلٍ حَاضِرٌ»؛ فقد أضيف -غلام- لرجلٍ، و-رجل- نكرة، فاسم «لا» هنا نكرةٌ مضافة.

وأما الشَّبيهُ بالمضافِ فهو: ما اتَّصلَ به شيءٌ مُتمِّمٌ لمعناه، كما إذا قلتَ: «لَا قَبِيحًا فِعْلُهُ عِنْدَنَا»، فكلمة -قبيحًا- ليست مضافة إلى -فعله-؛ بدليل وجود التنوين فيها، والتنوين لا يجتمع مع الإضافة، وإنَّما يسمى شبيهًا بالمضاف؛ لأن ما بعدها وهو -فعله- متمم لمعناها.

ثانيًا: أن يكونَ المنفيُّ بها هو الجنسَ، والجنسُ: هو النوع في اللغة، فمعنى نَفْيِ الجنسِ؛ أي: أنها تَمنَعُ دخولَ أيِّ فردٍ من أفرادِ ذلك النوع مطلقًا في الحكم.

فإذا قلتَ: «لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ»، كان المعنى: ليس فيها أحدٌ من الرجالِ، لا واحدٌ

ولا أكثرُ. ولذلك لا يصحُّ أن تقولَ: «لَا رَجُلَ فِي الدَّار، بَلْ رَجُلَان أَوْ ثَلَاثَةٌ» مثلًا؛ لأن قولَك: «لَا رَجُلَ فِي الدَّار» نصٌّ صريح على نَفْيِ جِنسِ الرَّجُلِ، فقولك بعد ذلك: «بَلْ رَجُلَان» تناقضٌ.

ثالثًا: ألا يُفصَلَ بينها وبين معمولها بفاصل، أي: أن تُباشِرَ «لا» اسمَها النَّكرةَ فلا يَفصِل بين «لا» واسمِها النَّكرةِ جارٌّ ومجرور أو نحوُه، كقولك: «لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ»، فقد فُصِل بين «لا» وكلمةِ «رجل» بالجارِّ والمجرورِ؛ وفي هذه الحالة تكون «لا» غيرَ عاملةٍ، فرُفِعَت كلمة «رجلٌ».

فينبغي أن يكونَ اسمُها بعدَها مباشرةً، وهذا دليلٌ على ضعفِها؛ لأَنَّهُمْ يقولون: إن الذي يعملُ بفاصلٍ وبلا فاصل فهو عاملٌ قويٌّ، لكن الذي لا يعملُ إلا إذا وَلِيَه المعمولُ مباشرةً، وإذا انفصل عنه انتقض عمله، فهذا عاملٌ ضعيف؛ ولذلك هي تُعدُّ ضعيفةَ العملِ؛ لقلة تصرفها في العملِ، ليسَتْ مثل «إنَّ»؛ فإن وأخواتُها قد يتقدَّمُ خبرُها على اسمها، وذلك إذا كان الخبرُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، ومع ذلك يبقى عملُها.

فإن لم تُباشِرْها؛ بأَنْ فَصَل بينهما فاصلٌ؛ نحوُ: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧]، أو دخَلَتْ على معرفةٍ؛ نحوُ: «لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ»، وجَبَ الرَّفْعُ على الابتداءِ، ووَجَبَ تَكْرارُ «لا»؛ نحوُ: «لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ» ونحوُ: «لا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرٌو».

رابعًا: ألا تَتكَرَّرَ؛ لأن «لا» إذا تكرَّرت جاز إعمالُها وإلغاؤها، ولذلك قال المصنِّفُ: «فَإِنْ تَكَرَّرَتْ «لَا» جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا»، ومثالُه: «لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ»، فيجوزُ أن تُبنَى كلمةُ «رجلَ» وكلمةُ «امرأةَ» وذلك عندَ إعمال «لَا» عملَ «إنَّ»، ويجوزُ أَنْ تُلْغَى «لا» فترُفَع كلمةُ «رجل» وكلمةُ «امرأة».

خامسًا: ألا تُسبقَ «لا» بحرفِ جرٍّ، فلو سُبِقَتْ بحرفِ جرٍّ لَتسلَّط ذلك الحرفُ على ما بعدَها فجرَّه، ولم يَعُدْ لـ«لا» عملٌ، كقولك: بلا شيءٍ.

ومن صُورِ عدمِ عملِها:

إذا لم تَنفِ الجنسَ كاملًا، وتُسمَّى حينئذ: النافيةَ للوَحْدةِ؛ أي: للواحدِ، فلو نَفَيْتَ بـ«لا» شيئًا واحدًا، وليس كلَّ أفراد المنفي، حينذاك لا تكونُ نافيةً للجنس؛ لعدم

اكتمال شروطِها، فمعنى ذلك أنها لا تَعملُ عمل «إن»، كما أسلفنا في نحو: «لَا رَجُلٌ حَاضِرٌ- أو حاضرًا- بَلْ رَجُلَانِ»، فهنا لا تنفي وجودَ جنس الرجال مطلقًا، وعليه؛ فقد بطَلَ شرطٌ من شروطها؛ وهو أن يكونَ المنفيُّ بها هو الجنسَ وليس الواحد، وحينذاك لا تكونُ عاملةً عملَ «إِنَّ»، ويجوز أن تعمل عمل «ليس»؛ فنقول: «لَا رَجُلٌ حاضرًا» فنَنْصِبُ خبرَها؛ لأنها تعمل عملَ «ليس»، والسببُ في ذلك أنها نافيةٌ للوَحْدةِ، ثم نَعطِفُ فنقولُ: «بل رجلان» فنَعطِفُ على اسم «لا» النافيةِ للوَحْدةِ.

ومثالُ ما توفَّرت فيه الشروطُ:

قولُك: «لا رجلَ في الدار».

فكلمةُ «لا»: حرفٌ مبنيٌّ على السكون، لا محلَّ له من الإعراب.

«رجلَ»: اسمُ «لا» مفرد، مبنيٌّ على الفتح في مَحَلِّ نَصْبٍ.

«في الدارِ»: جارٌّ ومجرور في مَحَلِّ رَفْعٍ خبرُ «لا».

وقولُه: «فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا وَجَبَ الرَّفْعُ وَوَجَبَ تَكْرَارُ «لَا»؛ نَحْوُ: لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ».

يعني: أنه إن فُصِل بينها وبين اسمها بفاصلٍ، فإن عملَها يَبطُلُ، وحينذاك يترتَّبُ على ذلك أمران:

الأول: إهمالُها؛ أي: عدمُ عملِها؛ لأن كلَّ مشروطٍ إذا بَطَلَ شرطُه بطَل عملُه.

الثاني: أنه حينذاك يجبُ تَكْرارُها؛ نحوُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلا بِاللهِ»، ونحوُ: «لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ»، وفي هذه الحالة يجوز فَتْحُ الأول على الإعمالِ، وفي الثاني ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدُها: الفتحُ على الإعمالِ، وهو الأكثرُ استعمالًا عندَ العرب، وهو الأصلُ؛ كقولِه تعالى: ﴿لَا بَيْعَ وَلَا خُلَّةَ﴾ [البقرة: ٢٥٤] بفتحهما في قراءةِ أبي عمرٍو وابنِ كثير.

وثانيها: النَّصبُ عطفًا على محلِّ اسم «لا»؛ نحوُ قولِ الشاعر[1]:

لَا نَسَبَ اليَوْمَ وَلَا خُلَّةً إِتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

بنصب «خُلَّةً»، على جَعْل «لا» الثانية زائدةً مؤكِّدة، وعطفِ الاسمِ بعدها على محلِّ اسم لا قبلها، فإن محلَّه نصبٌ.

فالواو في قوله: «ولا قوةً» عاطفةٌ حينذاك، و«لا» مُهْملة، و«قوَّة» قالوا: معطوفةٌ على محلِّ اسمِ «لا»؛ فهي مَقِيسةٌ عليها، فأصلُ اسمِ «لا» في محلِّ نصبٍ؛ لأنها تعملُ عملَ «إِنَّ»، وما دامَ في محلِّ نصبٍ، فهذا المحلُّ قد عُطِفَ عليه، فنَصَبْنا الثانيةَ عطفًا على ذلك المحلِّ المنصوبِ؛ فنقول: إن «قوةً» معطوفةٌ على المحلِّ، وهذا الوجه قليلُ الاستعمالِ جدًّا.

وثالثُها: الرَّفعُ، كقولِه:

هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لا أُمَّ لِي -إنْ كَانَ ذَاكَ- وَلَا أبُ

---

(١) البيت من البحرالسريع، وقائله: أنس بن العباس، وهو من شواهد سيبويه (٢/ ٢٨٥)، و«المفصل» (ص١٠٤) وغيرهما.

برفع «أبُ»، وذلك على زيادة «لا» الثانية، وعطفِ اسمِها على محلِّ «لا» الأولى مع اسمها، فإن موضعَهما رَفْعٌ على الابتداءِ.

وفي: «لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله» بفتحِ الأول، ورفعِ الثاني عطفًا على موضع «لا» واسمها، فإِنَّهُمْا في موضع رفعٍ بالابتداء.

وهناك وجهان آخرانِ ذكرهما النُّحاةُ:

أحدُهما: أن يُرفعَ الأولُ على الابتداء، ويفتحَ اسمُ «لا» الثانيةِ على إعمالِها؛ نحوُ: «لَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةَ».

ثانيهما: أن يُرفَعَ الأولُ على إلغائها، ويُعطَفُ الاسمُ بعدها على ما قبلَها، ويكون المرفوعان كلُّ واحد منهما مبتدأً، وبذلك تكونُ «لا» مهملةً غيرَ عاملة عملَ «إنَّ»، ويمتنعُ النَّصب، لعدم نصب المعطوف عليه لفظًا أو محلًّا.

والوجهُ الأكثر استعمالًا، هو وجهُ البناء على الفتح في الحالتين؛ بإعمال «لا» ما دامت مستوفيةً للشروط؛ نحوُ: «لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله».

وهذه الأوجُهُ جائزة وفصيحة ولها شواهد من العربية، ومن القرآن الكريم؛ نحوُ قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] وقَرَأَ ابنُ كثير وأبو عَمْرٍو بالنَّصب في كلِّ ذَلِك[1] ﴿لاَ بَيْعَ فِيهِ وَلاَ خُلَّةَ وَلاَ شَفَاعَةَ﴾، فدلَّ ذلك على جوازِ الأمرين فيها، وهذا كلُّه صحيح فصيحٌ ولا إشكالَ فيه.

أما بالنسبة لخبرها فالكثيرُ فيه أن يكون محذوفًا، وبعضُهم أوجَبَ حذفَ خبرها، ولكن الصحيحَ أنه يجوزُ أن يكونَ موجودًا، وقد ورد في القرآن الكريم وفي غيره خبرُها مذكورًا، ومما ورد فيه محذوفًا قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١].

إعرابُ لا إلهَ إلا اللهُ:

«لا»: نافيةٌ للجنس مبنيَّةٌ على السكون، لا محلَّ لها من الإعراب.

«إلهَ»: اسمُها مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ.

---

(١) انظر: «السبعة في القراءات» (ص: ١٨٧).

«إلا»: أداةُ استثناءٍ مبنيَّة على السكون، لا محلَّ لها من الإعراب.

وخبرُ لا النافية محذوفٌ تقديرُه: حَقٌّ، أو معبودٌ بحقٍّ، والتقدير: لا إله حقٌّ أو معبودٌ بحقٍّ إلا الله.

«الله»: لفظُ الجلالة بدلٌ مرفوعٌ من الخبرِ المحذوف؛ أي: من خبرِ لا النافيةِ للجنسِ، وهو مرفوعٌ؛ لأنَّ البَدَلَ يَتبَعُ المُبْدَلَ منه.

ولا يَصِحُّ تقديرُ الخبر على أنه موجودٌ؛ فيكون التقدير: لا إلهَ موجودٌ إلا الله، فهذا مُخالِفٌ للعقيدةِ الصحيحةِ؛ حيث إن معناه: كلُّ إله موجودٌ هو الله، وهذا لا يجوزُ.

ويقال في إعرابه أيضًا: «الله» لفظُ الجلالة بدلٌ من موضعِ «لا» مع اسمِها، فإن موضعَهما رَفْعٌ بالابتداءِ عندَ سيبويه، لا بدل من لفظِ الاسمِ الواقع بعد «لا»، وهو ليس خبرًا لـ«لا»؛ لأن «لا»، لا تعمل في معرفةٍ؛ كما مرَّ.

* * *

بَابُ المُنَادَى

المُنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: المُفْرَدُ العَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ المَقْصُودَةِ، وَالمُضَافُ، وَالشَّبِيهُ بِالمُضَافِ.

فَأَمَّا المُفْرَدُ العَلَمُ وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ فَيُبْنَيَانِ عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ؛ نَحْوُ «يَا زَيْدُ» وَ«يَا رَجُلُ»، وَالثَّلَاثَةُ البَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرُ.

....

لمَّا فرَغَ المصنِّفُ من ثامنِ المنصوباتِ؛ وهو اسم «لا»؛ شرَعَ في التاسعِ منها؛ فقال: «بَابُ المُنَادَى»، والمنادَى لغةً: مِنَ النداءِ، وهو الطَّلَبُ؛ تقولُ: ناديتُ زيدًا؛ إذا طلبتَه، والمنادَى، اسمُ مفعول مِنْ: نَادَيْتُه؛ فهو مُنادًى، والنداءُ: مطلقُ الدُّعاءِ.

والمنادى اصطلاحًا: كلُّ اسمٍ وقَع عليه الطَّلبُ بحرفِ «يا» أو إحدى حروف النداء، وهي ثمانيةٌ: «أَ»، و«آ»، و «أَيْ»، و«آي»، و «يا»، و«أيا»، و «هَيَا»، و «وا»، و «يا»، ويمكن تقسيمها إلى الأقسام الآتية:

الأول: أي، والهمزة: وتُستخدم لاستدعاءِ المخاطَبِ القريبِ؛ نحوُ: «إذا قال الإنسانُ: أَرَبَّ الكونِ، ما أَعْظَمَ قُوَّتَك»، و «أَيْ فُلانُ، أَقْبِلْ».

الثاني: أيَا، هَيَا، آ: وتُستخدَمُ لنداءِ البعيدِ وما في حكمِه؛ نحوُ: «أَيَا طَالبًا اجتَهِدْ»، «هيا ربنا اغفر لنا»، «آ محمدُ، تعال».

الثالثُ: يَا، آي: وتُستخدَمُ لنداءِ البعيدِ وما في حكمِه؛ كالنائم والسَّاهي والغافلِ، تقولُ: «يَا مُتَكَبِّرًا عَلَى العِبَادِ، كُلُّ مَذْكُورٍ سَيُنْسَى»، فهذا المتكبِّرُ في حكم البعيد، وإن كان قريبًا؛ لأنه غافلٌ عما يجب عليه.

الرابعُ: «وا»: وتستخدم لِنداء المندوب وهو المتفجَّعُ عليه أو المُتوجَّعُ منه، كما تقولُ: «وا إِسْلَامَاهُ، أو وَا حَسْرَتَاهُ».

هذه هي الأدواتُ المشهورة من أدوات النداءِ.

وللمنادى عند تقسيمه اعتباران: «اعتبارٌ من جهة ذاتِه، واعتبارٌ من جهةِ لَفظِه».

أولًا: تقسيمه باعتبار ذاته: فهو قريب، وبعيدٌ، ومندوبٌ.

فالهمزةُ المقصورةُ للقريبِ، إلا أن يُنَزَّلَ منزلةَ البعيد؛ كالساهي، فله بَقيَّةُ الأحرُفِ، كما أنَّها للبعيدِ.

وأجمعوا على جوازِ نداءِ القريبِ بما للبعيدِ توكيدًا، وعلى منع العكسِ، قاله بدرُ الدين ابن مالك في شرحه على ألفية أبيه[١]

وتتعيَّنُ «يا» في نداءِ اسم اللهِ تعالى، وفي باب الاستغاثةِ.

وتتعيَّنُ «يا» أو «وا» في النُّدْبةِ، ولكن إنَّما يُندَبُ بـ«يا» عند أَمْنِ اللَّبْسِ بالمنادى.

العاملُ في المنادى:

المشهور عند النحويين: أن العامل الذي نصَبَ المنادَى هو الفعلُ قبلَه، وإن كان لا يوجدُ فعلٌ، فهناك «يا» أداةُ النداء، التي نابَتْ عن الفعل؛ فإذا قلتَ: «يا فلانُ»، فمعناه: أدعو فلانًا، فالناصبُ له هو ذلك الفعلُ المقدَّرُ الذي نابت عنه «يا».

ومِن العلماءِ مَن قال: الناصبُ هو حرفُ النداء نفسُه[٢].

---

(١) انظر: «شرح ابن الناظم على آلفية أبيه» (ص: ٤٠١).

(٢) جامع الدروس العربية (٣/ ١٤٩).

ومنهم مَن قال: العاملُ فيه معنويٌّ؛ أي: شيءٌ غيرُ مذكورٍ، ولكنَّه مقدَّر.

وقال بعضُهم: إن الذي نصَبَ المنادى هو القَصْدُ؛ لأنك تَقصِدُ المنادى فتُناديه، والقَصْدُ أمرٌ معنويٌّ، وهذا الرأي قليلٌ ذاكِروه، وقد رُدَّ عليه بأن العوامِلَ المعنوية لم يُعتَدْ فيها أن تكونَ عاملةً للنَّصْبِ، وإنما تعملُ العواملُ المعنويةُ الرفع، وإن كان قليلًا أيضًا.

ويجوزُ حذفُ حرفِ النداء إذا جاء بعد المنادى فعلُ أمرٍ أو ماضٍ قُصِد به الدعاءُ؛ نحوُ قولِه تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، إلا في مسائلَ معيَّنة، فلا يُمكنُ حذفُ حرف النداء، فمنها:

١- المنادى البعيدُ، كـ «يَا زَيْدُ».

٣- المُستغاثُ كـ «يا لَلَّهِ».

٤- المندوبُ كقول الشاعر:

حُمِّلْتَ أمرًا عظيمًا فاصطبرتَ له   وقُمتَ فيه بأمر الله يا عُمرا

لأنَّ المرادَ من هذه الثلاثةِ إطالةُ الصوت، والحذفُ يُنافيه.

٥- اسمُ الجنس غيرُ المعيَّن؛ كقول الأعمى: «يا رجلًا خُذْ بِيَدِي».

٦- اسمُ الله تعالى إذا لم يُعوَّض في آخره بالميم المُشدَّدة؛ نحوُ: «يَا أللهُ».

وإذا دخلت الأداةُ على الفعل فيلزمُ حينئذٍ تقديرُ منادًى بين حرف النداءِ وبين الفعل، فمثاله قبل الأمر: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النمل: ٢٥] على قراءة الكسائي[1]: «ألاَ يا اسجُدوا» المُخفَّفة اللام، أي: «يَا أَيُّها النَّاسُ اسجُدُوا».

وإذا جاءَ بعد حرفِ النداء «يا» أحدُ الحرفين «ليتَ، ورُبَّ» فلا بدَّ أيضًا من التقدير، ويلزمُ تقديرُ منادًى بين حرفِ النِّداء وبين هذَيْنِ الحرفَيْنِ، قال تعالى: ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦]، فالتقدير: يَا أَيُّها المسلمونَ، لَيْتَ قَوْمي يَعْلمُون.

ويرى بعضُ النُّحاة أن المنادى لا يُحذَفُ مطلقًا، وأن -يا- في المواضع السابقة:

(١) انظر: «الحجة في القراءات السبع» (ص: ٢٧١).

حرفُ تنبيهٍ، ولا عَلاقةَ لها بالنداءِ.

قولُه: «المُنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: المُفرَدُ العَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ المَقْصُودَةِ، وَالمُضَافُ، وَالشَّبِيهُ بِالمُضَافِ».

حَصَرَ المؤلِّفُ المنادى في أنواعٍ خمسةٍ، وعلى هذا جمهورُ النُّحاةِ.

ثانيًا: تقسيمه باعتبار لفظه:

ويتفرَّعُ عنه: أنواعُ المنادى الخمسةُ، وحكمُ كلِّ نوع، وهي على النَّحْو التالي:

النوعُ الأول: المُفْردُ العَلَمُ، والمرادُ بـ«المفرد» هنا: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به.

ومعنى العَلَمِ: هو كلُّ اسم دَلَّ على مُعَيَّنٍ، وقد سبق بيانُ معنى العلم عند الكلام عن موانع الصرف، ومنها العلمية.

وحكم المنادى أن يُبنَى على ما يُرفَعُ به من حركةٍ أو حرفٍ لو كان معربًا، كـ«يا زيدُ»، فهو مبنيٌّ على الضمِّ؛ لأنه لو كان معربًا، لكان مرفوعًا بالضمةِ، ومثلُه:

«يا هنداتُ، ويا هنودُ»؛ لأنه مفردٌ مُعرَّف بالإقبالِ عليه، ونحوُ: «يَا زَيْدَانِ» يُبنَى على الألف؛ لأنها علامةُ رفعه لو كان معربًا؛ نحوُ: «جاء الزيدانِ»، ونحوُ: «يا زيدُونَ» يُبنَى على الواو؛ لأنها علامةُ رفعه لو كان معربًا؛ نحوُ: «جاء الزيدونَ»، فهذه كلُّها أمثلةٌ للمنادى المفردِ؛ لأنه ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف وإن كان بعضُها مثنًّى، وبعضُها مجموعًا؛ فيُبنى على ما يُرفَعُ به ويكونُ في محلِّ نصب.

النوعُ الثاني: النكرةُ المقصودةُ بالنِّداء دونَ غيرها، ومعنى «المقصودة» أي: أنها قُصِدَتْ من قِبَل المنادِي - بكسرِ الدال المهملة - ويعرف كونها مقصودة بمقتضى القرائنِ اللفظيَّة أو الحاليَّة.

وهي أيضًا تُبنَى على ما تُرفَعُ به لو كانت مُعربةً؛ نحوُ: «يا رجلُ» لمعيَّنٍ؛ فإنه يُبنَى على الضمَّةِ؛ لأنها علامةُ رفعِه لو كان معربًا؛ نحوُ: «جَاءَ رَجُلٌ» ونحوُ: «يا رجُلَانِ» لمعينَيْنِ يُبنَى على الألَفِ؛ لأنها علامةُ رفعِه لو كان معربًا؛ نحوُ: «جَاءَ رَجُلَانِ» فأُجرِيَتِ النكرةُ في هذه الأمثلةِ مُجرى العَلَم في بنائِها على علامةِ الإعرابِ.

وقولُ المصنف في هذين النوعَيْنِ: إِنَّهُمْا يُبنيان على الضمِّ، فمرادُه بذلك: أَنَّهُما يُبنيان على الضمِّ، أو ما ينوب عنه في حالة الرفع كما مرَّ، وإنَّما ترك التنبيهَ على ذلك اختصارًا، ولأن نداء المثنى والجمع لم يَكثُرْ كنداء المفرِد.

ففي كلامه هذا اختصار؛ كأنَّه ذكرَ الحكمَ الغالبَ، والأنسبُ أن يقال: إن العَلَمَ المفردَ والنَّكرةَ المقصودةَ يُبنيان على ما كانا يُرفعانِ به قبلَ النداءِ، فالمثنى والجمعُ لا يُبنيان على الضمِّ، ولكن على الألفِ وعلى الواو، وهما ما كانا يُرفعانِ به قبلَ النِّداء.

النوعُ الثالث: النكرةُ غيرُ المقصودةِ بالذَّات، وإنَّما المقصودُ واحدٌ من أفرادها، كقولِ الواعظ: «يا غَافِلًا والمَوْتُ يَطْلُبُه» إذا لم يَقصِدْ غافلًا بعينه، هذا كلُّه في المفرد؛ لأن المرادَ بالمفردِ في هذا الباب: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف.

النوعُ الرابع: المضافُ إلى غيره؛ نحوُ: «يا غلامَ زَيْدٍ» فهذا يجبُ نَصْبُه.

النوعُ الخامس: الشَّبيهُ بالمضاف، وهو ما اتَّصل به شيءٌ من تمامِ معناه، سواء

كان هذا المتصِلُ مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو معطوفًا، لكنه ليس مضافًا إليه، فإن كان مضافًا إليه فهو مضافٌ وليس شبيهًا بالمضاف، فإن اتَّصل به إما بعَمَلٍ أو بعطف؛ فهذا يجب نصبُه أيضًا؛ نحوُ: «يَا حَسَنًا وَجْهُهُ»، فـ «حسنًا»: منصوبٌ على النداء، والوجهُ مرفوع به على الفاعليَّة، ومُتمِّمٌ لمعناه، ونحوُ: «يَا طَالِعًا جَبَلًا»، فـ«طَالِعًا»: منصوبٌ على النداء، و«جَبَلًا» منصوب به على المفعوليَّة، وفاعله ضميرُ مستتر فيه؛ ونحوُ: «يَا مَارًّا بِزَيْدٍ»، فـ «مارًّا»: منصوبٌ على النداء. و«بزيدٍ» جار ومجرور متعلِّق به في محل نصبٍ.

قوله: «فَأَمَّا المُفْرَدُ العَلَمُ وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ فَيُبْنَيَانِ عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ؛ نَحْوُ «يَا زَيْدُ» وَ «يَا رَجُلُ»- فيه بيانُ حكم النوعين الأَوَّلَيْنِ. وقوله من غير تنوين، أي: في حالةِ الاختيار.

ثم مثَّل للمفرَدِ العَلَمِ بقوله: «يا زيدُ».

وإعرابه:

«يا»: حرفُ نداءٍ مبنيٌّ على السكونِ، لا محلَّ له من الإعرابِ.

«زيدُ»: منادًى مبنيٌّ على الضمِّ في محل نصبٍ.

ومَثَّل للنكرة المقصودةِ بقوله: «يا رجلُ» أي: لرجل مُعَيَّنٍ، كقولك لشخص تقصدُه وتنظرُ إليه وتشيرُ إليه: «يَا رَجُلُ، أَقْبِلْ»، هذا إذا لم تكن النكرةُ موصوفةً.

فإن كانت النكرةُ موصوفة؛ فالعرب تُؤْثِرُ نصبَها على ضمها؛ يقولون: «يا رجلًا عالمًا، أَقبِلْ»، ومنه الحديث: «يَا عَظِيمًا، يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ»؛ نقله ابنُ مالك عن الفرَّاء وأقرَّه[1].

وانتقد على المؤلف - رحمه الله - قولُه: «فيُبنيان على الضم من غير تنوين»؛ لأن قوله: «من غير تنوين» يُغني عنها قولُه: «يُبنيانِ»؛ إذ البناءُ لا يدخلُه التنوينُ، وهذا الانتقاد فيه نظر؛ لأن القيد قد يذكر للإيضاح ومزيد البيان، ولا يلزم أن يكون للاحتراز.

قولُه: «وَالثَّلَاثَةُ البَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرُ»: فيه بيانُ حكم بقيَّةِ الأنواعِ، وهي الثلاثةُ

---

(١) يُنظر: «معاني القرآن للفراء» (٢/ ٣٧٥)، «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ٣٩٣).

الباقيةُ؛ أي: المضافُ، والشبيهُ بالمضاف، والنَّكرةُ غيرُ المقصودةِ، وكلُّها منصوبةٌ لا غيرُ، فلا يجوزُ فيها غيرُ النصبِ، والأمثلةُ على ذلك كما يلي:

الأولُ: المضاف، ومثالُه: «يَا عَبْدَ اللهِ، أَقْبِلْ»،

إعرابُه:

«يا»: حرفُ نداءٍ مبنيٌّ على السكونِ، لا محلَّ له من الإعرابِ.

«عبدَ»: منادًى منصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ على آخره، وهو مضافٌ، ولفظُ الجلالة مضافٌ إليه.

«أَقْبِلْ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السكونِ، وفاعلُه مُستَتِرٌ، تقديرُه: أنت.

الثاني: الشبيهُ بالمضافِ، ومثالُه: «يَا حَسَنًا وَجْهُهُ».

إعرابُه:

«يا»: حرفُ نداءٍ مبنيٌّ على السكونِ، لا محلَّ له من الإعرابِ.

«حسنًا»: منادًى منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ على آخره.

«وجهه»: فاعلٌ مرفوع، وعلامة رفعِه الضمَّة الظاهرة وهو مضافٌ، والهاءُ: ضميرٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ جرٍّ مضافٌ إليه.

الثالثُ: النكرةُ غيرُ المقصودة، ومثالُه: «يَا رَجُلًا في الدَّارِ».

إعرابُه:

«يا»: حرفُ نداءٍ مبنيٌّ على السكونِ، لا محلَّ له من الإعرابِ.

«رجلا»: منادًى منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ على آخره.

«في الدار»: جارٌّ ومجرور.

* * *

بابُ المَفْعولِ لِأَجْلِهِ

وَهُوَ: الِاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بيانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الفِعْلِ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: «قامَ زَيْدٌ إجْلَالًا لِعَمْرٍو» وَ «قَصَدْتُكَ ابْتِغاءَ مَعْرُوفِكَ».

....

لمَّا فرَغَ المصنِّفُ من الكلام على تاسعِ المنصوبات وهو المنادَى، شرعَ في العاشرِ منها؛ فقال: «بابُ المَفْعُولِ لِأَجْلِهِ».

ويُلقَّبُ هذا النوعُ من المنصوباتِ بالمفعولِ من أجلِه، والمفعولِ لأجلِه، والمفعول له.

وعرَّفه المؤلِّفُ بقوله: «هو الِاسْمُ المَنْصوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بيانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الفِعْلِ».

واسمه يدلُّ على المقصدِ منه؛ وهو التعليلُ.

وفي هذا التعريف قيودٌ:

فقَيْد «الاسم» يُخْرِجُ الفعلَ والحرفَ، ويُحترَزُ به - من حيث إنه «اسم» مفرد -

عن المُركَّبات كالجُملِ، سواءٌ كانت اسميَّةً أو فعليَّة؛ فإنها لا تكونُ مفعولًا من أجلِه، وليتَه قال: المَصدر؛ لأنه ليس كلُّ اسم يُعرَبُ مفعولًا من أجلِه، بل لا بدَّ أن يكونَ ذلك الاسمُ مَصدرًا؛ ولذلك لو قالَ: «المصدرُ الذي يُذكَرُ بيانًا» لكان أوْلَى وأصَحَّ.

وقَيْدُ «المنصوب» يُخْرِجُ المرفوعَ والمخفوضَ، لكنَّ المنصوبَ حُكمٌ من أحكامِه، فكان الأَوْلَى عدمَ ذكرِه في تعريفِه، ولكنَّه ذكَرَه تقريبًا على المبتدئ كما مرَّ في نظائره.

وقَيْدُ «الذي يُذكَرُ بيانًا لسببِ وقوعِ الفعل» يُخْرِجُ ما لم يكن كذلك من المفعولاتِ وغيرها.

مثالُه: «قامَ زَيْدٌ إجْلَالًا لِعَمْرٍو».

فكلمة «إجْلَالًا»: مفعولٌ لأجله منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ.

وعلامةُ المفعولِ لأجله أنْ يصحَّ وقوعُه جوابًا لقولنا: لِمَ؟

وحكمُه النصبُ بشروطٍ خمسةٍ[١]:

الشرطُ الأول: أن يكون مصدرًا: لأن المصدرَ يُشعِرُ بالعلِّيَّة؛ (أي: بكونه علة)، والذَّواتُ لا تكون عِللًا للأفعال غالبًا، فلا يجوزُ أن تقول: «جِئْتُكَ السَّمْنَ وَالعَسَلَ»، بمعنى: جئتك لأجل السمن والعسل؛ لأنه اسمُ عَينٍ لا مصدر.

الشرط الثاني: أن يكون عِلَّةً: أي: أن يكونَ مفيدًا للتعليلِ؛ لأن العلة هي الباعثُ على الفعلِ؛ كـ «قَعَدْتُ عن الحرب جُبْنًا»، فخرج بذلك بقيَّةُ المفاعيل؛ إذ لا تعليلَ فيها، وهذا الشرط هو أساسُ المفعولِ من أجلِه في الأصل.

وهذا ظاهر في المثالين اللذين ذكرهما المؤلف، وهما قولك: «قامَ زَيْدٌ إجْلَالًا لِعَمْرٍو»، و«قَصَدْتُكَ ابْتِغاءَ مَعْرُوفِكَ».

الشرطُ الثالث: أن يكونَ وقتُ الفعلِ المعلَّل - بفتحِ اللام - والمصدر المعلِّل - بكسرِها - واحدًا: فلا يجوزُ: «تَأَهْبْتُ اليَوْمَ السفَرَ غَدًا»؛ لأن زمنَ التأهُّب متأخِّرٌ

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٥٠٩).

عن زمن السفر.

الشرط الرابع: أن يكونَ فاعلُ الفعلِ وفاعلُ المصدر واحدًا: فلا يجوزُ: «جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إِيَّايَ»؛ لأن فاعلَ المجيء: هو المتكلم، وفاعلُ المحبة هو المخَاطَب.

الشرط الخامس: أن يكون الفعل قلبيًّا: أي: من أفعالِ القلوب، ليس من الأفعال الحسِّية؛ كالضربِ والأكلِ والقيام والقعود أو غيرها.

فلا يجوزُ: «جِئْتُكُ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ» لأن القراءة من أفعالِ اللِّسان، ولا «قَتْلًا لِلْكَافِرِينَ»؛ لأن القتل من أفعال اليد، واكتفى المؤلف عن ذكر هذه الشروط بمثالين:

المثال الأول: قولُه: «قامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو»، فـ «إجلالًا»: مَصدرٌ منصوبٌ، ذكر عِلَّةً وسببًا لوقوعِ الفعل الصادرِ من «زيد»، فإن سبب قيام زيدٍ لعمروٍ هو إجلالُه وتعظيمُه.

إعرابُه:

«قام»: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على الفتح؛ لعدم اتِّصاله بضميرِ رفعٍ متحرِّكٍ،

ولا واو الجماعة.

«زيدٌ»: فاعلٌ مرفوع، وعلامة رفعِه الضمَّةُ الظاهرة فعل وفاعل.

«إجلالًا»: مفعول لأجله منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ.

«لعمرو»: جار ومجرور متعلق بـ «إجلالًا».

وذكر المثال الثاني بقوله: «وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ»، فـ«ابتغاء»: مصدر منصوبٌ، ذُكِرَ علَّةً لبيان سببِ القصد.

إعرابه:

«قصد»: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على السكون؛ لاتِّصالِه بتاءِ الفاعل.

«التَّاءُ»: ضميرٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محل رفعٍ فاعلٌ.

«الكافُ»: ضمير مبنيٌّ على الفتح في محل نصبٍ مفعولٌ به.

«ابتغاءَ»: مفعول لأجله منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ.

«معروف»: مضاف.

«الكافُ»: ضميرٌ مبنيٌّ على الفتح في محلِّ جرٍّ مضافٌ إليه.

فإن فقَدَ المعلِّل - بكسر اللامِ الأولى - شرطًا من شروطِ جواز النصب، وجَبَ جرُّه بحرف من حروف التعليل، وهي الباء، واللام، وفي ومِن فقط.

فمثالُ فقد الشرط الأول: وهو المصدر، قولُه تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، فإن المخاطِبينَ هم العلَّة في الخَلْقِ، وخفض ضميرهم بلام العلة؛ لأنه ليس مصدرًا.

ومثال فقد الشرط الثاني: وهو كونُه علةً، «قَتَلَهُ صَبْرًا»، فالمقصود به بيان طريقة القتل، فهو منصوب على الحالية أو على أنه مفعول مطلق، ولكن هذا يمتنعُ جرُّه بحرف التعليل؛ لأن الجر به يفيد العلية، والمقصود خلافها.

ومثال فقد الشرط الثالث- وهو الاتِّحاد في الوقت- قولُ امرئ القيس:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا[١] ....

فالنوم قد يكون عِلَّة لخلع الثياب، لكنَّ وقت الخلع سابقٌ على وقت النوم، فلما اختلفا في الوقت، جُرَّ باللام.

ومثالُ فقد الشرط الرابع، وهو الاتِّحاد في الفاعل؛ قولُ أبي صخر الهذلي[٢]:

وإنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

فالذِّكْرَى عِلَّةُ عَرْوِ الهِزَّة، ولكن الفاعل مختلف، ففاعل العَرْوِ هي الهِزَّةُ، وفاعل الذكرى هو المتكلِّمُ؛ لأن المعنى: لذكري إيَّاك، فلذلك جُرَّ باللام، والهِزة بالكسر: النَّشاط والارتياحُ، ففاعل الفعل غير فاعلِ المصدر؛ ولذلك فإنه لا يُنصَبُ، ولكن يجبُ جرُّه بحرف التعليل.

ومثالُ فَقْدِ الشرط الخامس، وهو كونه قلبيًّا؛ قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم

(١) فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال (١/ ١٠).

(٢) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٥١٢).

مِّنْ إِمۡلَٰقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١]؛ أي: فقرٍ، وهو عِلَّة للقتل وليس قلبيًّا؛ فلذلك جُر بـ «مِن» التعليلية.

فإن تحقَّقت الشروطُ فلنا أن ننصِبَه على أنه مفعول من أجله، وإن لم تتحقَّق بقيَّةُ الشروط، أو انتَقَضَ شرطٌ منها؛ فإنه يُجرُّ بأحد حروف الجرِّ الدالَّة على التعليل، وأكثرُها استعمالًا اللام، ولكن لا يلزمُ أن يكون اللامَ، بل ربما كان «مِنْ» أو كان الباء.

ولو اجتمعت الشروطُ كلُّها في كلمة؛ فكان المفعول «مصدرًا قلبيًّا، مفيدًا للتعليل، متَّحدًا مع عامله في الوقت، ومتَّحدًا معه في الفاعلِ» فنَصبُه على المفعوليَّةِ - أي: على أنه مفعولٌ من أجله - يكونُ على الجواز؛ فلك أن تَجُرَّه بحرف التعليل، ولك أن تَنصِبَه.

ولِلِاسمِ الذي يقعُ مفعولًا لأجله أحوالٌ مع «أل والإضافةِ»؛ وهي:

١- أن يكون مقترنًا بأل.

٢- أن يكون مضافًا.

٣- أن يكون مجردًا من أل والإضافة.

وفي جميعِ هذه الأحوال يجوزُ فيه النَّصبُ والجرُّ بحرف الجرِّ، إلا أنه قد يترجَّحُ أحدُ الوجهين، وقد يستويان في الجواز.

أ- فإن كان مقترنًا بأل؛ فالأكثرُ فيه أن يُجرَّ بحرف جرٍّ دالٍّ على التعليل، تقول: «ضَرَبْتُ ابْنِي للتَّأْدِيبِ»، ويَقِلُّ نصبُه.

ب- وإن كان مضافًا فالأمران سواء: أن يجرَّ بالحرف وأن يُنصَبَ.

ج- وإن كان مجرَّدًا عن أل والإضافة، فالأكثرُ النَّصب على أنه مفعولٌ له.

❃ ❃ ❃

بَابُ المَفْعُولِ مَعَهُ

وَهُوَ الِاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الفِعْلُ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: «جَاءَ الأَمِيرُ وَالجَيْشَ»، وَ «اسْتَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ».

وأما خَبَرُ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتِهَا، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا في المَرْفُوعَاتِ، وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ؛ فَقَدْ تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ.

....

لمَّا فرَغَ المؤلِّفُ من الكلامِ على عاشر المنصوبات، شرَع في بيان الحادي عشر منها؛ فقال: «بَابُ المَفْعُولِ مَعَهُ»، وهذا المفعولُ هو آخرُ المفعولات، وأخَّره المصنِّف عن المفاعيل الأخرى؛ لأمرين:

الأول: اختلافُ النحويين في كونه قياسيًّا دون غيره.

الثاني: وصولُ الفاعل إليه بواسطةِ حرفٍ دون غيره.

قولُه: «الِاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الفِعْلُ» هو تعريفُ المؤلف

للمفعولِ معه؛ وقد حدَّه بعضُ النحاة بقوله: «اسمٌ مفرد فَضْلةٌ، تالٍ لواوٍ أُريدَ بها التنصيصُ على المعيَّة، مسبوقةٍ بفعلٍ أو ما فيه حروفُه».

فـ«اسم» أي: لا يكونُ غيرَ ذلك، و«فَضْلة»، أي: لا يكونَ عُمْدةً لا يُستَغنى عنه ولا يَصِحُّ حذفُه من الكلام، و«تالٍ لواوٍ» أي: يقعُ بعدَ واو، وهذه الواوُ بمعنى «مع»، وهذه الواوُ تاليةٌ؛ أي: واقعةٌ بعد جملة، هذه الجملة فيها فعلٌ، أو فيها اسمٌ فيه معنى الفعلِ وحروفُه.

فما تُسبَقُ به واوُ المعية خمسةُ أمور:

١-الفعلُ؛ نحوُ: «سِرْتُ وَالنِّيلَ».

٢-اسمُ الفعل؛ نحوُ: «هَلُمَّ والصَّدِيقَ».

٣-الاسمُ المشتقُّ؛ نحوُ: «أنا سَائرٌ والنيلَ».

٤-كيف الاستفهاميةُ؛ نحوُ: «كَيْفَ أَنْتَ وَالامْتِحَانَ».

٥-ما الاستفهاميةُ؛ نحوُ: «مَا زَيْدٌ وَصَدِيقَهُ؟».

فقَيْدُ «الاسم» يُخرِجُ الفعلَ والحرفَ؛ فلا يَصِحُّ في قولنا: «لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ» إعرابُ «تشربَ» مفعولًا معه، ويشملُ «الاسم» المفردَ والمثنى والجمعَ، ويشملُ المذكرَ والمؤنث، والاسمَ الصريح دون المؤوَّل.

وقيدُ «المفرد» يُخرِجُ نحوَ: «سِرْتُ والشَّمْسُ طَالِعَةٌ»؛ لأن الواوَ وإن كانت بمعنى «مع» إلا أنها داخلةٌ على جملةٍ، فالجملة هنا في محلِّ نصبٍ حالٌ.

و«الفَضْلة» معناها: ما يأتي بعد أن تَستوفِيَ الجملةُ أركانها، فيَستوفي الفعلُ فاعلَه، والمبتدأُ خبرَه، وقيد «الفَضْلة» يُخْرِجُ نحوَ: «اشتركَ زيدٌ وعمرٌو»؛ فإنَّ عمرًا هاهنا عُمْدةٌ.

وبقولِه: «الَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الفِعْلُ» تَخرُجُ بقيَّةُ المفاعيلِ.

وقَيْدُ «بعد واوٍ» نصٌّ في الدلالة على المعيَّةِ، هذه الواوُ بمعنى «مع»، ويُقال لها واوُ المعية: ويُخرِجُ نحوَ: «جِئْتُ مَعَ زَيْدٍ»، فإنه بعد «مع» لا الواو التي بمعنى «مع».

ويَخرُج بقولنا: «أُريدَ بها التَّنصيصُ على المعيَّةِ»؛ نحوُ: «رَأَيْتُ زَيْدًا وعَمْرًا»؛ إذْ

أُريدَ مُجردُ العطفِ.

وقَيْدُ «مسبوقةٍ بفعلٍ أو ما فيه حروفُه» يُخْرِجُ نحوَ: «كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ»، فلا يجوزُ معه النصبُ على المفعولِ معه، لعدمِ سَبْق شيءٍ من ذلك.

وكلٌّ من اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعول فيه معنى الفعلِ، لكنَّه لا يكفي، بل لا بدَّ من وجود حروفِ الفعل أيضًا، فما كان في معنى الفعل فقط دونَ حروفه لا يصلح لذلك؛ مثل: «الجارِّ والمجرور، والظَّرف، وأسماءِ الإشارةِ، وليتَ، ولعلَّ» وغيرِها، ففيها معنى الفعلِ دون حروفه.

فاسمُ الإشارةِ فيه معنى الفعلِ وهو: أُشيرُ، و«ليت ولعلَّ» حروفٌ فيها معنى الفعل دون حروفِه؛ فليت: فيها معنى: أتمنَّى، ولعلَّ: فيها معنى: أترجَّى أو أتوقَّعُ، أما اسمُ الفاعل واسم المفعول

كـ «سائرٌ ومضروبٌ» ففيه معنى الفعل وحروفه؛ وعليه فلا يكفي أن تكونَ الواو مسبوقةً بما فيه معنى الفعل فقط، بل لا بدَّ من أن يكونَ فيه حروفُه أيضًا، ويُستثنَى

من ذلك اسمُ الفعلِ؛ ففيه معنى الفعلِ دونَ حروفِه، ولكن يَصِحُّ مجيءُ المفعولِ معه بعدَه، كما تقدم في المثال.

والمفعولُ معه نوعانِ:

أحدُهما: ما يجوزُ رفعُه ونصبُه، وقد مثَّل له المؤلِّف بقولِه: «جَاءَ الأَمِيرُ وَالجَيْشَ».

جاء الأميرُ: فعل وفاعل.

والواو: حرفٌ يدلُّ على المعيَّة.

الجيشَ: مفعولٌ معه منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ على آخره.

وإنما صح نصبه؛ لأنه ذُكِر لبيان مَنْ صاحَبَ الأميرَ في المجيء بعدَ أن كان من فَعَلَ مَعَهُ الفعلُ محتمِلًا لِأَنْ يكونَ الجيش وغيره، هذا إذا نصبتَه.

ويجوزُ فيه الرفع عطفًا على فاعلِ الفعلِ الذي هو الأميرُ، والواو حينئذٍ لمجردِ العطف لا للمعيَّة، والتقديرُ: «جَاءَ الأميرُ وَجاءَ الجيشُ».

ثانيهما: ما يتعيَّنُ فيه النَّصبُ، وقد مثَّل له المؤلفُ بقولِه:

«استَوَى المَاءُ وَالخَشَبةَ»:

استوَى الماء: فعل وفاعل.

الواو: حرف يدلُّ على المعيَّةِ.

الخشبةَ: اسمٌ يتعيَّنُ نصبُه على أنه مفعولٌ معه، ولا يَصِحُّ رفعُه عطفًا على فاعل الفعلِ الذي هو الماء؛ إذ لا يصحُّ العطفُ؛ لأن العطفَ على نِيَّةِ تَكْرارِ الفعلِ؛ كأن نقول: استوَى الماءُ واستوتِ الخشبة؛ وهذا لا يصحُّ؛ لأن الخشبةَ لا تستوي مع الماء، وإنَّما يستوي الماءُ معها، أي: يَصِلُ إليها.

ومنه أيضًا قولُ القائل: «لَا تَنْهَ عَنِ القَبِيحِ وَإِتْيَانَكَ إِيَّاه»، أي: مع إتيانِك إياه، ولو عطفتَ لكان المعنى: لا تنهَ عن القبيحِ ولا عن إتيانِك، وهو خلافُ المعنى المراد، بل فيه معنى باطل؛ وهو الأمرُ بتقريرِ القبيحِ وإتيانه، والسكوتُ عليه؛ لما فيه من النهي عن ذلك.

ومنه أيضًا: «ماتَ زَيْدٌ وَطلوعَ الشَّمسِ» بنصب طلوع وجوبًا؛ لأن المعنى: ماتَ زيد مع طلوعِ الشمس، ولو عطفتَ لكان المعنى: مات زيدٌ وماتَ طلوعُ الشمس، والطلوعُ لا يقومُ به الموتُ.

وقد يتعيَّن العطفُ في نحو: «اشْتَرَكَ زَيدٌ وَعمرٌو»؛ لأن الفعلَ لا يُستغنى عنه؛ لأن الاشتراكَ لا يتأتَّى إلا من اثنين.

وعلى ذلك فإن المؤلِّف عندما أتى بمثالَيْنِ أحدُهما مما يصحُّ فيه العطفُ والمعيَّة، والثاني مما يتعين فيه المعيَّة، فهو بهذا كأنه يقول- وإن لم يصرِّحْ بذلك-: إن احتمَلَتِ الواوُ العطفَ والمعيَّةَ فلك أن تُعاملَها بعطفِها على ما قبلَها وبحسَبِ الإعراب، ولك أن تجعلَها واوَ المعيَّةِ فتَنصِبَ ما بعدها مفعولًا معه، وإن كان السياقُ لا يسوِّغُ العطفَ لعدم صحة تَكْرارِ الفعل؛ فحينئذ ليس لك إلا نصبُ الثاني على أنه مفعولٌ معه، والواوُ تكون واوَ المعيَّة حينذاك.

فوجوبُ العطف يكونُ عند فَقْدِ شرطٍ من تلك الشروط، ووجوبُ النَّصْبِ يكون

عندَ فسادِ العطفِ من جهة المعنى.

وعندَ جواز العطفِ والنَّصْبِ، يكون العطفُ أفضلَ ما دام ممكنًا، بغير أن يَحصُلَ منه فسادٌ في الترتيب.

ولا يجوزُ أن يتقدَّم المفعولُ معه على عامله؛ فلا تَقُلْ: «وَالقَمَرَ مَشَيتُ»، ولا أن يتوسَّطَ المفعولُ معه بين العامل وبين الاسمِ المشارك له، فلا يصحُّ أن تقول: «سَارَ وَالقَمَرَ مُحَمَّدٌ».

* * *

بَابُ المَخْفُوضَاتِ مِنَ الأَسْمَاءِ

المَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةٌ: مَخْفُوضٌ بِالحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالإضافةِ، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ.

فَأَمَّا المَخْفُوضُ بِالحَرْفِ: فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِـ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَالبَاءِ، وَالكَافِ، وَاللَّامِ، وَبِحُرُوفِ القَسَمِ؛ وَهِيَ الوَاوُ، وَالبَاءُ، وَالتَّاءُ، وَبِوَاوِ رُبَّ، وَبِمُذْ، وَمُنْذُ.

وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالإضافة: فَنَحْوُ قَوْلِكَ: «غُلَامُ زَيْدٍ»، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، وَمَا يُقَدَّرُ بِـ(مِنْ)؛ فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ نَحْوُ: «غُلَامُ زَيْدٍ»، وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِـ(مِنْ)، نَحْوُ: «ثَوْبُ خَزٍّ» وَ «بَابُ سَاجٍ» وَ «خَاتَمُ حَدِيدٍ».

....

لمَّا انتهى المصنفُ من القولِ في رَفْعِ الاسمِ ونَصْبِه، شرَعَ في الكلامِ على خَفْضِه؛ فقال: «بَابُ المَخْفُوضَاتِ مِنَ الأَسْمَاءِ»، والخفضُ مصطلَحٌ كوفيٌّ، وهو مصطلح حسَنٌ؛ لأن الخفضَ فيه بيانٌ لطبيعة الحركة؛ فإن المتحدِّثَ يخفِضُ شفتَه السُّفلى

عندَ الكسر؛ فهو أكثرُ بيانًا لهذا المعنى من مصطلح الجرِّ، وإن كان مصطلحُ الجرِّ هو مصطلحَ الجمهورِ أو مصطلحَ البَصريِّين، لكنَّ هذا المصطلحَ الكوفيَّ فيه نوعُ استحسانٍ لِمَا ذُكِر، ولعلَّ المؤلف استحسَنَه لهذا الأمر.

والمخفوضاتُ لغةً: جمع مخفوض، وهو اسم مفعول مأخوذ من الخَفْضِ، وهو ضدُّ الارتفاعِ؛ تقول: هذا مكانٌ منخفِضٌ؛ أي: غيرُ مُرتَفِعٍ، وفيه سُفْلٌ[1].

قوله: «المَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةٌ: مَخْفُوضٌ بِالحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالإضافة، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ» فيه تعيين المخفوضاتِ بأنها ثلاثةٌ[2].

والمخفوضاتُ المشهورةُ على ثلاثةِ أقسام:

١- قسمٌ مخفوضٌ بالحرفِ؛ نحوُ: «جَلَسْتُ فِي الدَّارِ».

---

(١) شرح الأجرومية للأسمري (ص: ١٠٩).

(٢) إلا أن بعضَهم زاد قسمًا رابعًا؛ وهو المخفوضُ بالمجاورة، ويمثِّلون له بقول القائل: «هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»؛ فكلمة «خَرِبٍ» مجرورةٌ بالكسرة الظاهرة على آخرها؛ لمجاورتها لما خُفِضَ بالإضافةِ هو المضاف إليه. إلا أن الجمهور من النُّحاة على أن كلمة «خَرِبٍ» صفة؛ فهي داخلة في التوابع.

٢- قسمٌ مخفوضٌ بالإضافةِ؛ نحوُ: «غُلامُ زَيْدٍ»، والأدق أن يقال: إنه مخفوضٌ بالمضافِ لا بالإضافةِ.

ولكِنْ لعلَّ المصنِّف أرادَ: بسببِ الإضافة، ولا يريدُ أن العاملَ هو الإضافةُ.

٣- قسمٌ مخفوضٌ بالتبَعيَّة، وهو مرادُ المؤلِّف بقولِه: «وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ»؛ نحوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الفَاضِلِ»، وقد اجتمعت الثلاثةُ في البسملة كما سبَق بيانُه.

قولُه: «فَأَمَّا المَخْفُوضُ بِالحَرْفِ: فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِـ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَالبَاءِ، وَالكَافِ، وَاللَّامِ، وَبِحُرُوفِ القَسَمِ؛ وَهِيَ الوَاوُ، وَالبَاءُ، وَالتَّاءُ، وَبِوَاوِ رُبَّ، وَبِمُذْ، وَمُنْذُ» فيه بيانُ المخفوضِ بالحرف،

وهو على قسمين:

الأول: يندرج فيه سبعةُ أحرفٍ: وهذه تَجرُّ الظاهرَ والمضمرَ، وقد أشار إليها المؤلفُ بقوله: «فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِمِنْ» وهي أمُّ حروفِ الخفض؛ نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧]، و«إلى» نحوُ قولِه تعالى: ﴿إِلَى ٱللَّهِ

مَرۡجِعُكُمۡ﴾ [المائدة: ٤٨]، و﴿إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾ [الأنعام: ٦٠]، و «عَنْ» نحوُ قوله تعالى: ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٖ﴾ [الانشقاق: ١٩]، و﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ﴾ [المائدة: ١١٩]، و «عَلَى» نحوُ قوله تعالى: ﴿وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، و«فِي» نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ لِّلۡمُوقِنِينَ﴾ [الذاريات: ٢٠]، و﴿وَفِيهَا مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، و«الباء» كما سيأتي في كلامه، نحوُ قوله تعالى: ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦]، ﴿وَءَامِنُواْ بِهِۦ﴾ [الأحقاف: ٣١]، و«اللام» نحوُ: ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَوَيۡلٞ لِّلۡكَٰفِرِينَ﴾ [إبراهيم: ٢].

والثاني: يندرج فيه سبعةُ أخرى تختصُّ بالظاهر، وتَنقسِمُ إلى أربعة أقسام:

١- ما لا يختصُّ بظاهرٍ بعينه، وهي: «حتَّى، والكافُ، والواوُ».

٢- ما يختصُّ بالزمان، وهي: «مُذْ ومُنْذُ»، ولا يَجُرَّانِ إلا اسمًا ظاهرًا مختصًّا بالزمان، إما حاضرًا؛ نحوُ: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا»، أو «مُنْذُ يَوْمِنَا»، والتقدير: «مَا رَأَيْتُهُ فِي يَوْمِنَا»، أو ماضيًا نحوُ: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الخَمِيسِ»، أو «مُنْذُ يَوْمِ الخَمِيسِ»

والتقديرُ: «مَا رَأَيْتُهُ مِنْ يَوْمِ الخَمِيسِ».

٣- ما يختصُّ بالنَّكراتِ؛ وهو: «رُبَّ».

٤- ما يختصُّ بـ«الله» و «رَبّ» مضافًا للكعبة أو إلى ياء المتكلم؛ وهو: التاء؛ كما في نحو: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَـٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، و «تَرَبِّ الكَعْبَةِ»، و «تَرَبِّي لَأَفْعَلَنَّ»، «تَالرَّحْمَنِ»، ولم يَذكر ذلك المؤلفُ الحروف على هذا الترتيب، بل قدَّم فيها وأخَّر.

ومن حروفِ القسمِ: الواوُ؛ نحوُ: «واللهِ»، والباءُ؛ نحوُ: «باللهِ»، والتاءُ؛ نحوُ: «تاللهِ»، وقد مرَّ ما تختصُّ به، و«واو رُبَّ»؛ نحوُ قول الشاعر:

وليـلٍ كَمَـوْجِ البَحْـرِ................ ....

«وليلٍ»، أي: «وربَّ ليلٍ»، وسيأتي بيانه.

ولم يذكر المؤلفُ حروفَ الجر «خَلا، وعدَا، وحاشا»؛ لاستغنائِه عن ذكرها هنا بذكرِها في باب الاستثناءِ.

ومن الحروف التي لم يذكرْها المؤلفُ: «حتى»، وهي لا تجرُّ إلا الغايةَ، أو شيئًا متصلًا بغايةٍ، ومجيئُها حرفَ جرٍّ أقلُّ من مجيئها ناصبةً؛ نحوُ قول الله سبحانه وتعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، فـ﴿مَطْلَعِ﴾ اسم مجرور بـ ﴿حَتَّىٰ﴾.

وفي أكثر استعمالها في كلام العرب تأتي ناصبةً، نحوُ قولِ اللهِ سبحانه وتعالى: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ﴾ [الحجرات: ٩]، فهي هنا ناصبةٌ للفعل المضارع بعدَها، وهذا على قول الكوفيِّين، ولكنَّ الصحيحَ أنَّ الناصبَ هو «أَن» المضمرةُ بعدَ «حتى»، لا نفسُها؛ هذا عند البصريين، ولكونها تأتي مرَّةً ناصبة ومرة جارَّةً أشكل أمرها حتى إنه قد اشتَهَر عن بعض النَّحْويين عبارتُه المشهورة: «أموتُ وفي نفسي شيءٌ مِنْ حتَّى».

وإليك تفاصيل أهم معاني هذه الحروف:

الأوَّل: حرفُ «مِنْ»، وله معانٍ؛ منها:

١- الابتداءُ، كقولك: «ذهبتُ منَ البيتِ إلى المدرسةِ» أي: كان ابتداءُ ذَهابِك من البيتِ.

٢- التَّبعيضُ؛ نحوُ: «المنافقونَ منَ الناسِ» أي: بعضُ الناسِ، لأن المنافقين من بعضِ النَّاسِ، وليسوا الناسَ جميعًا، وهذا هو أشهرُ معانيها.

٣- بيانُ الجنس؛ نحوُ قولِ الله سبحانه وتعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١]، فـ﴿مِن ذَهَبٍ﴾ تفيدُ بيان جنس الأساورِ.

٤- البَدَلُ، نحوُ قولِ اللهِ سبحانه وتعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْأَخِرَةِۚ﴾ [التوبة: ٣٨]، قال المفسِّرون: التقديرُ: أَرضِيتُمْ بالحياةِ الدُّنيا بدلَ الآخرةِ؛ يعني: جعلتم الحياةَ الدنيا مقدَّمةً على الآخرة، وهي بديلة عنه، بئس البدلُ، فـ«مِنْ» هنا بمعنى: بدل.

٥- التَّعليلُ، كما في قول الفَرزدقِ يَمدَحُ زينَ العابدين بنَ الحسينِ بنَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ[١]:

يُغْضِي حَيَاءً ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ   فَلَا يُكَلَّمُ إلا حِينَ يَبْتَسِمُ

فـ «يُغضَى مِن مَهابَتِه» قالوا: التقدير: يُغضَى لأجلِ مَهابَتِه، فأفادَتِ التعليلَ أو بيانَ السببِ.

الثاني: حرفُ «إلى»، وله معانٍ؛ منها:

١- الغاية المكانيَّة والزمانيَّة، كقولِك: «ذهبتُ مِنَ البيتِ إلى المدرسةِ» أي: كانت المدرسة غايةً لذهابِك.

٢-المِلْك: نحوُ قول الله - سبحانه وتعالى - حكايةً عن قوم بِلْقيس التي كانت تحكمُ قومَها في زمن سليمانَ عليه السلامُ: ﴿وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ﴾ [النمل: ٣١]، فكأن المعنى: والأمرُ لكِ، فأفادت نوعًا من المِلْك هنا.

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٤٢١).

الثالثُ: حرفُ «عَنْ»؛ وله معانٍ، منها:

١- المجاوزةُ، وهو أشهر معانيها؛ تقول: ذهبتُ عنِ المكانِ بعِيدًا؛ إذا جاوزتَه ذاهبًا.

٢- البَدَليَّةُ؛ نحوُ: قولِ الله سبحانه وتعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨]، فالمعنى: لا تجزي نفسٌ بدلَ نفس شيئًا، فـ«عن» هنا أفادَتِ البدليَّة.

٣- التَّعليل؛ نحوُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤]، فـ ﴿عَن مَّوْعِدَةٍ﴾؛ أي: بسبب هذه الموعدةِ.

الرابع: حرفُ «على»؛ وله معانٍ، منها:

١- الاستعلاءُ، وهو أشهر معانيها؛ تقولُ: «كنتُ علَى الفرسِ وَاقِفًا»، أي: عاليًا فوقه.

٢- المُصاحبةِ، نحوُ قولِ اللهِ سبحانه وتعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧] أفادَتْ هنا المصاحبة بمعنى -مع-.

٣- التعليل؛ نحوُ قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]؛ أي: لتُكبِّروا اللهَ بسببِ هدايتِه إيَّاكم.

الخامسُ: حرف «في»؛ وله معانٍ، منها:

١- الظرفيَّةُ: كقولك: في المسجد مصاحفُ عِدَّة.

فدلَّ على أنَّ المسجدَ ظرفُ مكانٍ للمصاحفِ.

٢- المعيَّة: نحوُ قولِه تعالى: ﴿قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُم مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ فِي ٱلنَّارِۖ﴾ [الأعراف: ٣٨]؛ أي: ادخلوا مع أُمَمٍ حَقَّ عليهم العذابُ بما كسَبَتْ أيديهم؛ فأفادَتِ المعيَّة.

٣- الاستعلاءُ: كما في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه: ٧١]، قال بعضهم: إن «في» هنا - وهو الظاهر في الأمر - بمعنى «على»؛ أي: أُصلِّبُكم على جذوعِ النَّخلِ؛ لأنه لا يمكنُ أن يُدخلَهم داخلَ جذوع النَّخلِ، بل هو يُصلِّبُهم عليها؛ أي: فوقَها.

وذكر بعضُ المفسِّرين نُكتةً بلاغيَّةً في الأمر؛ فقال: إن «في» هنا على حقيقتِه في إفادة الظرفيَّة؛ فقالوا: إن الرائيَ لهم وقد أُحْكِمَ ربطُهم بشدَّةٍ على جذوع النَّخْلِ، يراهم وكأَنَّهُمْ - لشدَّة إحكامِ الصَّلْبِ - صاروا مُلتصِقِينَ بالجُذُوعِ، فكأَنَّهُمْ داخلَها، فصارت «في» هنا كأَنَّها على وجهها، وهو الظرفيَّة؛ لشدة إحكامِ الصَّلْبِ.

السادس: حرفُ «رُبَّ»، واختلفوا في معناه، فمنهم مَن قال: يفيدُ التَّقليلَ، ومنهم من قال: يفيد التكثيرَ، والحقُّ أنه يُستعملُ للمعنيَيْنِ، فيُستعمَلُ للتَّقليلِ وللتَّكثيرِ؛ كقولك: «رُبَّ مجتهدٍ أَخْفَقَ»، تُقلِّل إخفاقَه، ونحوُ قولِه تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] حيث أفادَتِ التَّكثيرَ، ولكن الغالب في الكلام أنها تفيد التقليل، وهو الأصل عند الجمهور.

السابع: حرفُ الباءِ، وله معانٍ، منها:

١- الالتصاقُ ونحوه، وهو أشهر معانيها كقولك: «أَخَذْتُ بالكِتَابِ وَاضِعًا إِيَّاه أَمَامِي»، وذلك إذا حصَلَ التصاقُ يدِكَ به.

٢- الاستعانةُ: كما في البسملة ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، والمعنى: أستعينُ باسم الله، فالباءُ للاستعانة.

٣- التعليلُ: نحوُ قولِ الله سبحانه وتعالى: ﴿فَبِظُلۡمٖ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتۡ لَهُمۡ وَبِصَدِّهِمۡ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرٗا﴾ [النساء: ١٦٠]، فالباءُ قد بيَّنت سببَ تحريمِ اللهِ - سبحانه وتعالى - لبعضِ الحلالِ على بني إسرائيلَ؛ فكأن «الباءَ» أفادَتِ التَّعليلَ.

الثامن: حرفُ الكافِ الدَّالِّ على التشبيهِ، وهو أشهرُ معانيه؛ نحوُ: «عَمْرٌو كزَيْدٍ قوةً»؛ إذا شبَّهتَه به.

ونحوُ: ﴿وَمَآ أَمۡرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمۡحِ ٱلۡبَصَرِ﴾ [النحل: ٧٧] أي: مثلِ لَمْحِ البصرِ، فهنا «الكاف» للتشبيهِ.

ورُبَّما أفادَتِ الكافُ التعليلَ؛ كما في قولِ الله سبحانه وتعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾ [البقرة: ١٨٩]؛ أي: بسببِ هدايتِه لكم؛ فقالوا: إنَّ «الكاف» هنا ليست

للتشبيهِ، وإنَّما هي للتعليلِ.

التاسع: حرف اللام؛ وله معانٍ، منها:

١- الاختصاصُ، وهذا هو أشهرُ معانيها؛ نحوُ: «هَذا المِفتَاحُ لِهَذَا البابِ»؛ أي: يخصُّه.

٢- المِلكيَّة؛ نحوُ: الكتابُ لِزَيْدٍ؛ أي: مِلكًا ومِلكيَّة.

٣- انتهاءُ الغايةِ؛ نحوُ: ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ﴾ [الرعد: ٢] أي: إلى أجلٍ، فهي لانتهاءِ الغايةِ، والغايةُ هنا زمانيَّةٌ.

العاشرُ: حروفُ القسم وهي الواوُ والباءُ والتاءُ: فهي حروفٌ تفيدُ القَسَمَ، ولكنها تختصُّ بلفظ الجلالة الله؛ كقولك: تاللهِ لأجتهدنَّ في العِلمِ حتى أبلغَ ذِرْوتَه.

وقولُك: «باللهِ يا زَيْدُ أعطِني الدواةَ لأكتبَ العلمَ».

وكقولِك: «واللهِ ليَرَيَنَّ اللهُ منِّي خيرًا في ميدانِ العلمِ».

وأمُّ البابِ في القَسَمِ، وأكثرُ حروفه استعمالًا هي: «الباءُ»، وأمَّا «الواوُ» و«التَّاء»

فاستعمالُها في القَسَمِ أقلُّ من استعمالِ «الباء».

الحادي عشر: حرفُ الواوِ المتعلِّقة بـ «رُبَّ»، ولا تجرُّ إلا النَّكرات، ولا تكونُ إلا مُصدَّرة في أول الكلام؛ كقول امرئِ القيس[1]:

وَلَيْـلٍ كَمَـوْجِ البَحْـرِ أَرْخَـى سُـدُولَهُ ....

أَيْ: ورُبَّ ليلٍ، فالواوُ تدلُّ على «رُبَّ»، وهي مُقَدَّرة بعدَها؛ ولذلك قيل لها: واوُ رُبَّ.

ولكن المصنِّفَ قد جرى - كعادتِه - مع منهجِ الكوفيِّين؛ الذين جعلوا واوَ «رُبَّ» هي الجارةَ، في حين ذهَبَ البصريُّون - حرصًا منهم على اطِّراد الأبواب - إلى أن الجارَّ هو «ربَّ» إن وُجِدَتْ مع الواو، وإن لم تُوجَدْ فالواو دليلٌ عليها، والجارُّ هو «رُبَّ» المُقدَّرةُ.

الثاني عشر: حرفا «مُذْ ومُنْذُ»، وكلتاهما تدخلُ على ظرفِ الزَّمان كـ «يوم، وشهر،

---

(١) ديوان امرئ القيس ت المصطاوي (ص: ٤٨).

وسنة، وساعة».

مثالُها: «مُذْ يومٍ لَمْ أَطْعَمْ لَحْمًا»، وكقولك: «مُنْذُ سَنَةٍ لَمْ أَقْرَأْ كِتَابًا».

وتَنقسِمُ الحروفُ -من حيث الاستعمالُ- إلى أقسامٍ:

١- قِسمٌ يُستعمَلُ حرفًا واسمًا، وهو: «مذ ومنذ، وعن، على، وكاف التشبيهِ».

٢- قسم يستعمل حرفًا وفعلًا، وهو «حاشا، وخلا، وعدا».

٣- قسم يستعمل حرفًا فقط، وهو باقي الحروف.

قولُه: «وَمَخْفُوضٌ بِالإضافة» أي: عِلَّة خفضِه هي الإضافة، والمخفوضُ بالإضافة هو ثاني أنواع المخفوضاتِ.

والإضافة لغةً: مطلقُ الإسنادِ[1].

واصطلاحًا: إسنادُ اسمٍ إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلةَ تنوينِه[2].

وقد مرَّ أن الراجحَ أن الخفضَ يكون بالمضافِ لا بالإضافةِ، فنحو قولك: «غُلام

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٦٧٣).

(٢) شرح شذور الذهب لابن هشام (ص: ٤٢٠).

زيدٍ» فـ«زيد» مخفوضٌ بالمضافِ الذي هو «غلام»، لا بالإضافةِ.

ولا تَجتَمِعُ الإضافةُ مع شيئَيْنِ:

الأول: «أل»؛ لأن الإضافة تعريفٌ كما سبق، و«أل» تعريفٌ أيضًا، ولا يجتمِعُ في الكلمة مُعرِّفان.

الثاني: التنوين؛ لأن وجودَ التنوين في الكلمةِ يدلُّ على كمالِها في الاسميَّة، والإضافةُ تدلُّ على نُقْصانِ الكلمةِ، فلا يجتمِعُ في الكلمة نُقْصانٌ وتَمامٌ؛ ولأن التنوين علامة على التنكير، والإضافة تكون للتعريف غالبًا، ولا يجتمع في الكلمة تعريف وتنكير.

قوله: «وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالإضافة: فَنَحْوُ قَوْلِكَ: «غُلَامُ زَيْدٍ»، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، وَمَا يُقَدَّرُ بِـ(مِنْ)؛ فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ نَحْوُ: «غُلَامُ زَيْدٍ»، وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِـ(مِنْ)، نَحْوُ: «ثَوْبُ خَزٍّ» وَ «بَابُ سَاجٍ» وَ«خَاتَمُ حَدِيدٍ»» فيه أن المخفوضَ بالإضافة على قسمَيْنِ:

الأول: ما يُقدَّرُ باللام؛ واللام قد تكون للمِلْكيَّة؛ نحوُ: «غُلَامُ زَيْدٍ»، فـ«غلام»: خبرٌ لمبتدأٍ محذوف، مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ على آخره، وهو مضاف، وزَيْدٍ: مضافٌ إليه مخفوض بالإضافة - أو المضاف - وعلامةُ خفضه الكسرةُ الظاهرة على آخره.

وقد تكون اللام للاختصاص؛ نحوُ: «حَصيرُ المسجِدِ وقنديلُه».

والثاني: ما يُقدَّرُ بـ «مِن» البيانية، وهذا القسم كثيرٌ.

وضابطُه: أن يكون المضافُ بعضَ المضاف إليه، ويصلحُ المضافُ إليه للإخبار به عن المضافِ؛ نحوُ: «ثَوْبُ خَزٍّ، وَبَابُ سَاجٍ، وَخَاتَمُ حَدِيدٍ»؛ لأن الثوبَ بعضُ الخزِّ، والخَزُّ نوعٌ من الحريرِ، والخاتمُ بعضُ جنسِ الحديد، ويُقال: هذا الثوبُ خَزٌّ، وهذا الخاتم حديدٌ، بخلاف: ثوبُ زيدٍ وغلامُه، مما تفيد الإضافةُ فيه المِلكَ، ونحوُ: حصيرُ المسجد وقنديلُه، مما تفيد الإضافةُ فيه الاختصاصَ؛ وذلك لانتفاءِ الضابط المذكور؛ فإن المضافَ ليس بعضَ المضاف إليه، ولا يصلحُ المضافُ

إليه للإخبارِ عن المضافِ، وبخلاف نحوِ: يَوْمُ الخَميسِ، لانتفاء الشرطِ الأول؛ فإن اليومَ، وإن صحَّ الإخبارُ عنه بالخميس؛ فليس بعضَه، وبخلاف نحوِ: «يَدُ زيدٍ»؛ لانتفاء الشرط الثاني؛ فإن اليدَ، وإن كانت بعضَ زيدٍ؛ لكنها لا يصحُّ أن يُخبَرَ عنها بزيد.

ثالثُها: المخفوضُ بالتَّبَعيَّة، وقد سبق الحديثُ عن التَّوابعِ، ولذا لم يذكرها المؤلِّفُ بعد ذلك تفصيلًا، واقتصَرَ على تفصيلِ الكلام فيما يتعلَّقُ بالقسمَيْنِ الأوَّلَيْنِ.

قِسمٌ آخرُ من أقسامِ الإضافة:

هناك قسمٌ آخرُ للإضافةِ لم يذكره المصنفُ؛ وهو أن تأتي الإضافةُ بمعنى «في» الظرفيَّة؛ كما في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، أضيفَ «مَكْرُ» إلى «اللَّيْلِ»؛ أي: المكرُ الواقعُ في الليل، فالإضافة على معنى «في»، وليست للملكية أو نحوها، وهذه إضافةٌ زمانيَّة، وهذا القسم قليل؛ ولهذا

لم يذكُرْه إلا طائفة قليلة، منهم ابنُ مالك.

وضابطُه: أن يكون المضافُ إليه ظرفًا للمضاف، سواءٌ كان زمانيًّا؛ نحوُ: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾، أو مكانيًّا نحوُ: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٩]؛ إذ التقديرُ: مكرٌ في الليل، ويا صاحبانِ في السجن، بخلاف نحو: ثَوْبُ زَيْدٍ وغُلَامُه، لِفقدانِ الشرط المذكور؛ لأن ذلك إنَّما يفيدُ المِلْك كمَا مَرَّ.

وتسمى هذه الإضافةُ بأقسامها بالإضافة المَحْضةِ؛ لأنها خالصةٌ من تقديرِ الانفصال، وبالإضافةِ المعنوية؛ لأنها مفيدةٌ لتعريف الاسمِ المضاف بالمضافِ إليه فيما إذا أضيف إلى معرفة، كـ «غُلَامُ زَيْدٍ»، ومفيدة في تخصيص المضاف بالمضاف إليه فيما إذا أضيف إلى نكرة؛ نحوُ: «جاءَنِي غلامُ امْرَأةٍ»؛ لأن كلًّا من التعريف والتخصيص أمرٌ معنوي.

وأمَّا إضافةُ الوصفِ العامل - كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة- إلى معموله، فيسمى إضافةً لفظيَّة.

ومثالُها: قولُه تعالى: ﴿هَدْيَۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فـ «بَالِغَ» اسم فاعلٍ مضافٌ إلى مفعوله، وهو الكعبة، فجُرَّت بإضافةِ عاملها إليها.

وسميت لفظيَّة؛ لإفادتها أمرًا لفظيًّا؛ وهو التخفيفُ في اللَّفظ بحذف نونٍ تلي الإعرابَ أو التنوين، فلا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا.

ما يكتسبُه المضافُ من المضافِ إليه:

قد يَكتسِبُ المضافُ المذكَّرُ من المضاف إليه المؤنث تأنيثَه وبالعكس، وشرطُ ذلك في الصورتَيْنِ: صلاحيَّةُ المضاف للاستغناءِ عنه عند سقوطِه بالمضاف إليه مع صحَّة المعنى في الجملة.

فمن الأول: «أن يكتسبَ المضافُ المذكَّرُ التأنيثَ من المضاف إليه»: قولهم: «قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ»، فـ«بعض» نائبُ فاعل «قطِعَتْ»، وأُنِّث الفعل معه لكون «بعض» قد اكتسَب التأنيثَ من المضاف إليه وهي الأصابع، ومن ذلك قراءةُ الحسن البصري -وهي قراءة شاذة-: ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠]

بالتاءِ المثناة الفوقيَّة.

ومن الثاني «أن يكتسب المضافُ المؤنَّثُ التذكيرَ من المضاف إليه» قولُ الشاعر(١):

إنـارةُ العَقْـلِ مَكْسُـوفٌ بَطَـوْعِ هَـوًى   وَعَقْـلُ عَاصِـي الهَـوَى يَـزْدَادُ تَنْوِيـرَا

فذُكِّر «مكسوفٌ» مع أنه خبرٌ عن مؤنث وهو «إنارة»، إلا أنَّها اكتسبت التذكيرَ من إضافتها إلى العقل، ويَحتملُه: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

وذكر بعضُهم أن التذكيرَ ليس لكون التأنيث مجازيًّا؛ فإن ذلك وَهْمٌ؛ وذلك لوجوب التأنيث في نحو: «الشَّمْسُ طالعَةٌ»، وإنَّما يفترقُ حكمُ المجازي والحقيقي الظاهرَيْنِ، لا المُضمرَيْنِ، كما قاله ابن هشام في «المغني»(٢).

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٦٨٨).

(٢) «مغني اللبيب» (ص ٦٦٦).

ما يَمتَنِعُ من الإضافة:

من المسائلِ التي لم يذكرْها المؤلفُ في «باب الإضافة»، وكان ينبغي أن يذكرَها: أن الغالبَ في الأسماء أن تكون صالحةً للإضافة والإفرادِ كـ«غلام»، و«ثوب»، ولكنَّ بعضَ الأسماء تَمتنِعُ إضافتُها، ومن هذه الأسماء:

١- الضمائرُ.

٢- أسماءُ الإشارة.

٣- الأسماءُ الموصولةُ كلُّها ما عدا «أيّ».

٤- وأسماءُ الشرط كلُّها ما عدا «أيّ».

٥- وأسماءُ الاستفهام كلُّها ما عدا «أيّ».

وهذا ما ذكرَه ابن هشام رحمه الله في «أوضح المسالك»[1].

---

(١) «أوضح المسالك» (٣/ ٩٢).

ما يلازم الإضافة:

ومن الأسماءِ أيضًا ما هو ملازمٌ للإضافة؛ فبعضُها يلازم الإضافةَ إلى مفرد، وبعضها يلازم الإضافةَ إلى الجُمَلِ، وبعضُها يلازم الإضافةَ إلى الضمير، وبعضها يلازم الإضافةَ إلى الاسم الظاهر، وهكذا.

فمِمَّا يلازم الإضافةَ إلى الاسم المفردِ: ألفاظٌ يجوزُ قطعُها عن الإضافةِ، مثل كلمة «كُلٌّ» وكلمة «بعضُ» فتُنونان، ويُعوَّض التنوين عن المضاف إليه.

ومنها أسماء ملازمةٌ للإضافة غالبًا؛ مثل كلمة «أي»، ومن ذلك قولُ الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]، وقد تُقطَعُ «أيّ» عن الإضافة؛ كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠].

ومن الأسماء الملازمة للإضافة: «كلا وكلتا» فأحيانًا تضافانِ إلى ضمير، وأحيانًا تضافانِ إلى اسم ظاهرٍ؛ فإذا أضيفتا إلى الضمير أُعرِبتا إعرابَ المثَنَّى، وإذا أضيفتا إلى الاسم الظاهرِ أُعرِبتا إعرابَ الاسم المقصور.

وكذلك كلمتا «غير، وسوى» تلازمان الإضافةَ؛ نحوُ: «رَوَاهُ غَيْرُ البُخَارِيِّ».

وأيضا الظروفُ؛ مثل «قَبْل، وبَعْد»، وقد يقطعانِ عن الإضافة؛ نحوُ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

ومن الأسماء ما هو ملازم للإضافة إلى الضميرِ فقط؛ وهي كلمة «وَحْد»، فلا تستطيعُ أن تقول «وَحْدُ مُحَمَّدٍ» - مثلًا - بل لا بدَّ أن تقول: إمَّا وَحْدِي أو وَحْدنَا أو وَحْدكُم، أو ما شاكلَ ذلك.

ومن الأسماء- أيضًا- ما هو ملازم للإضافة إلى الجمل، وهي ألفاظ محدودة، وهي: «إِذْ، وإذا، وحيثُ»، ومن شواهدِها قولُ الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦] فـ«إذ» هنا مضافةٌ إلى جملة «أَنْتُمْ قَلِيْلٌ»، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦].

وأما «حيثُ»؛ فمن شواهدِها قولُ الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٩].

ومن ذلك كلمة «لَمَّا» عندَ مَن يرى أنها اسمٌ بمعنى «حين»، وبعضُهم يرى أنها أداةٌ للرَّبط فقط وليست اسمًا، لكنَّ الذين يرَون أنها اسم يرَوْن أنها واجبةُ الإضافة إلى الجملِ الفعليَّة، ومن ذلك قولُ الله عزَّ وجلَّ ﴿فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْۚ﴾ [النمل: ١٠] والشاهدُ عندنا في قوله: «فلَمَّا رآها»؛ فقد أضيفت كلمةُ «لَمَّا» إلى جملة «رآها».

وجُمهورُ العلماء يرَى أنَّ -إذ-) لا تُضافُ إلَّا إلى الجُمَلِ الفعليةِ خاصَّةً[1]، ويرى بعضُهم أنها قد تُضافُ إلى الجُمَلِ الاسْمِيَّةِ؛ كقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، والجمهورُ يُقَدِّرُون فعلًا في مِثلِ هذه الآية.

وكان هذا آخرَ ما تيسَّر لنا من شرحِ هذا المتنِ المباركِ، واللهَ نسألُ أن يجعلَ كلَّ ما كَتَبْناه زادًا إلى حُسْنِ المَسِيرِ إليْه، وعَتادًا إلى يُمْنِ القُدومِ عليْه؛ إنّه بكلِّ جميلٍ كفيلٌ، وهو حسبُنا ونعمَ الوكيلُ، والحمدُ للهِ رَبِّ العالمين.

---

(١) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٤١).

قائمة المصادر والمراجع

١- ٤٠٠ سؤال وجواب في النحو العربي، لـ: سعد كريم الفقي، ن: الدار العالمية للنشر والتوزيع.

٢- الإحكام شرح أصول الأحكام، لـ: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي القحطاني الحنبلي النجدي (المتوفى: ١٣٩٢هـ)، ط: الثانية، ١٤٠٦هـ.

٣- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لـ: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧هـ)، ت: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، وقسم من هذا الكتاب: هو أطروحة دكتوراة للمحقق، ن: أضواء السلف - الرياض، ط: الأولى، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٤- أسرار العربية، لـ: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، ن: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٥- الأشباه والنظائر في النحو ، لـ: عبد الرحمن السيوطي جلال الدين، ت: عبد الإله نبهان - غازي مختار طليمات - إبراهيم محمد عبد الله

- أحمد مختار الشريف، ن: مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة النشر: ١٤٠٧ - ١٩٨٧، الكتاب: أشعار الشعراء الستة الجاهليين، لـ: أبي الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي المعروف بالأعلم (المتوفى: ٤٧٦هـ)، ت: محمد عبد المنعم خفاجي ط: الثالثة: ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م القاهرة - مصر.

٦- أصول النحو ١، كود المادة: GARB٥٣٥٣ ، المرحلة: ماجستير، لـ: مناهج جامعة المدينة العالمية، ن: جامعة المدينة العالمية.

٧- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لـ: تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، ت: ناصر عبد الكريم العقل، ن: دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط: السابعة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٨- الاقوال الوفية في شرح الاجرومية، لـ: حسن الحفظي، ن: مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط: الأولى.

٩- ألفية ابن مالك، لـ: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، ن: دار التعاون.

١٠- أمالي ابن الشجري، لـ: ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ)، ت: الدكتور محمود محمد الطناحي، ن: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م، .

١١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لـ: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى:٥٧٧هـ)، ن:المكتبة العصرية، ط:الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٢- أوضح المسالك إلى ألفية إبن مالك، لـ: أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، ن: دار الجيل - بيروت، ط: الخامسة ، ١٩٧٩.

١٣- إيضاح المقدمة الآجرومية، لـ: صالح بن محمد بن حسن الأسمري، اعتنى به: متعب بن مسعود الجعيد، ن: دار الصميعي للنشر.

١٤- الإيضاح في علوم البلاغة، لـ: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبي المعالي،

جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (المتوفى: ٧٣٩هـ)،ت: محمد عبد المنعم خفاجي،ن: دار الجيل - بيروت،ط: الثالثة.

١٥- البداية والنهاية، لـ: أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ن: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، سنة النشر: ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، بيان المعاني في شرح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني.، لـ: صالح بن فوزان الفوزان، ن: دار ابن الجوزي.

١٦- التحفة الوسيمة شرح على الدرة اليتيمة، لـ: أبي عبد الله محمد عبد القادر بن محمد بن المختار بن أحمد العالم القبلوي الجزائري المالكي الشهير بالشيخ باي بلعالم (المتوفى: ١٤٣٠هـ).

١٧- تعجيل الندى بشرح قطر الندى، لـ: عبد الله بن صالح الفوزان، ن: دار ابن الجوزي ، السعودية ، ط: الثانية، 1431هـ.

١٨- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لـ: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبي جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، ت:

الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، ن: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٩- تفسير القرآن العظيم، لـ: أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، ت: سامي بن محمد سلامة، ن: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، كتاب: شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، لـ: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨هـ)، دراسة وت: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، ن: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ.

٢٠- توجيه اللمع، لـ: أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وت: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة - كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، ن: دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، ط: الثانية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٢١- توضيح الأحكام من بلوغ المرام، لـ: أبي عبد الرحمن عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح بن حمد بن محمد بن حمد بن إبراهيم البسام التميمي (المتوفى: ١٤٢٣هـ)، ن: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط: الخامسة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٢٢- جامع الدروس العربية، لـ: مصطفى بن محمد سليم الغلايينى (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، ن: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط: الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، لكتاب: الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، لـ: نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبي الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب (المتوفى: ٦٣٧هـ)، ت: مصطفى جواد، ن: مطبعة المجمع العلمي، عام النشر: ١٣٧٥هـ.

٢٣- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، لـ: محمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري الجعفي، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، ن: دار طوق النجاة (مصورة عن

السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٤- جامع بيان العلم وفضله، لـ: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، ت: أبي الأشبال الزهيري، ن: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٢٥- الجنى الداني في حروف المعاني، لـ: أبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، ت: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، ن: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري على متن الآجرومية، لـ: أبي النجا محمد مجاهد الطنتدائي (ت ١٢٧٠هـ)، وخالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، ن: مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر ط: ١٣٤٣هـ.

٢٦- حاشية الآجرومية، لـ: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (المتوفى: ١٣٩٢هـ).

٢٧- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، لـ: أبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، ن: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط: الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٨- حاشية العشماوي على متن الآجرومية.، لـ: عبد الله بن الشيخ العشماوي، ن: مصطفى البابي الحلبي، ١٣٤١هـ.

٢٩- الحجة في القراءات السبع، لـ: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبي عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، ت: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، ن: دار الشروق - بيروت، ط: الرابعة، ١٤٠١هـ، عدد الأجزاء: ١.

٣٠- خزانة الأدب وغاية الأرب، لـ: ابن حجة الحموي، تقي الدين أبي بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري (المتوفى: ٨٣٧هـ)، ت: عصام شقيو، ن: دار ومكتبة الهلال-بيروت، دار البحار-بيروت، ط: ط: الأخيرة ٢٠٠٤م.

٣١- الخصائص، لـ: أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، ن: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الرابعة.

٣٢- ديوان امرئ القيس، لـ: امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (المتوفى: ٥٤٥م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، ن: دار المعرفة – بيروت، ط: الثانية، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٣٣- ديوان جرير، لـ: جرير بن عطية الخطفي، ن: دار بيروت للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٤٠٦ – ١٩٨٦، لكتاب: ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لـ: لبيد بن ربيعة بن مالك، أبي عقيل العامري الشاعر معدود من الصحابة (المتوفى: ٤١هـ)، اعتنى به: حمدو طماس، ن: دار المعرفة، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م، عدد الأجزاء: ١.

٣٤- رد المحتار على الدر المختار، لـ: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)، ن: دار الفكر- بيروت، ط: الثانية، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٣٥- الرملية في شرح الآجرومية، لـ: شهاب الدين أحمد بن شهاب الدين الرملي، تحقيق يوسف بن هورة.، ن: جامعة ابن يوسف خدة، الجزائر.

٣٦- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لـ: أبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة

الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، ن: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ط: الثانية ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٣٧- سنن أبي داود، لـ: أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ن: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

٣٨- سنن الترمذي، لـ: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق:، أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، ن: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط: الثانية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٣٩- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لـ: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، ت: محمد باسل عيون السود، ن: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٤٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لـ: ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ن: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط: العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٤١- شرح الآجرومية ، لـ: أحمد علي الرملي، تحقيق د علي موسلى الشوملي، ن: دار أمية، الرياض، السعودية.

٤٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لـ: علي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، ن: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.

٤٣- شرح الأصول الثلاثة، لـ: صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، ن: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٤٤- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لـ: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين

المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، ن: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٤٥- شرح ألفية ابن مالك، لـ: محمد بن صالح العثيمين، ن: مكتبة الرشد، سنة النشر: ١٤٣٤ - ٢٠١٣، ط: الأولى، كتاب: شرح القويسني على متن السلم في المنطق.، لـ: حسن بن درويش القويسني.، ت: محمد العزازي، ن: دار الكتب العلمية.

٤٦- شرح الكافية الشافية، لـ: جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، ن: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٤٧- شرح المفصل للزمخشري، لـ: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبي البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ن: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٤٨- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي (المتوفى: ٦٧٢هـ)، لـ: أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، ت: الدكتور عبد الحميد هنداوي (مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة)، ن: المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، عام النشر: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥.

٤٩- شرح تسهيل الفوائد، لـ: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، ت: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ن: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

٥٠- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، لـ: ابن عصفور الإشبيلي، ت: د. صاحب أبي جناح.

٥١- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لـ: عبد الله بن يوسف بن

أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، ت: عبد الغني الدقر، ن: الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا.

٥٢- شرح شواهد المغني، لـ: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، ن: لجنة التراث العربي، ط: بدون، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٥٣- شرح قطر الندى وبل الصدى، لـ: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، ت: محمد محيى الدين عبد الحميد، ن: القاهرة، ط: الحادية عشرة، ١٣٨٣.

٥٤- شرح كتاب الحدود في النحو، لـ: عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (٨٩٩ - ٩٧٢هـ)، ت: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز، ن: مكتبة وهبة - القاهرة، ط: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٥٥- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لـ: أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، ت: أحمد عبد الغفور عطار، ن: دار العلم للملايين - بيروت، ط: الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥٦- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لـ: محمد عبد العزيز النجار، ن: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٥٧- العميد في علم التجويد، لـ: محمود بن علي بسة المصري (المتوفى: بعد ١٣٦٧هـ)، ت: محمد الصادق قمحاوى، ن: دار العقيدة - الإسكندرية، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٥٨- فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير، لـ: جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق (٨٦٩ - ٩٣٠هـ)، ت: د. مصطفى النحاس، ن: كلية الآداب - جامعة الكويت، عام النشر: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٥٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لـ: أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، ن: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه

وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

٦٠- فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، لـ: محمد علي طه الدرة، ن: مكتبة السوادي جدة - السعودية، ط: الثانية، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م، عدد الأجزاء: ٢، كتاب: فتح رب البرية على الدرة البهية نظم الآجرومية وبهامشه نظم الآجرومية لشرف الدين يحيى العمريطى لـ: ابراهيم البيجوري ن: البابى الحلبى - مصر ط: ١٣٤٣هـ.

٦١- فقه اللغة وسر العربية، لـ: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبي منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)، ت: عبد الرزاق المهدي، ن: إحياء التراث العربي، ط: ط: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٦٢- الكامل في اللغة والأدب، لـ: محمد بن يزيد المبرد، أبي العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، ت: محمد أبي الفضل إبراهيم، ن: دار الفكر العربي - القاهرة، ط: ط: الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٦٣- كتاب السبعة في القراءات، لـ: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبي بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)، ت: شوقي ضيف، ن: دار المعارف - مصر، ط: الثانية، ١٤٠٠هـ، لكتاب: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لـ: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، ت: عبد الغني الدقر، ن: الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا.

٦٤- كتاب العين، لـ: أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، ت: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، ن: دار ومكتبة الهلال.

٦٥- الكتاب، لـ: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبي بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، ت: عبد السلام محمد هارون، ن: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٦٦- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، لـ: أبي العلاء أحمد بن عبد الله المعري (٣٦٣ - ٤٤٩هـ)، ت: محمد سعيد المولوي، ن: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٦٧- اللباب في علل البناء والإعراب، لـ: أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، ت: د. عبد الإله النبهان، ن: دار الفكر - دمشق، ط: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٦٨- اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، لـ: محمد علي السراج، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، ن: دار الفكر - دمشق، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٦٩- اللمحة في شرح الملحة، لـ: محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبي عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ)، ت: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ن: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٧٠- اللمع في العربية، لـ: أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، ت: فائز فارس، ن: دار الكتب الثقافية - الكويت، اسم الكتاب: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لـ: نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبي الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب

(المتوفى: ٦٣٧هـ)، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، ن: المكتبة العصرية للطباعة والنشر - بيروت، عام النشر:١٤٢٠هـ، لكتاب: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لـ: مسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ن: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٧١- متن الآجرومية.، ت: د .حايف النبهان، ن: دار الظاهرية- الكويت.

٧٢- متن قطر الندى وبل الصدى، لـ: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، ن: دار العصيمي للنشر والتوزيع، ط: الأولى.

٧٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لـ: أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرين، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، ن: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

٧٤- المسودة في أصول الفقه، لـ: آل تيمية [بدأ بتصنيفها الجد: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: ٦٥٢هـ) ، وأضاف إليها الأب،: عبد الحليم بن

تيمية (ت: ٦٨٢هـ) ، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (٧٢٨هـ)]،
ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ن: دار الكتاب العربي.

٧٥- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لـ: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبي العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، ن: المكتبة العلمية – بيروت.

٧٦- معاني القرآن، لـ: أبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، ت: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ن: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر.

٧٧- معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، لـ: الدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، ن: عالم الكتب، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

٧٨- معجم القواعد العربية في النحو والتصريف ، لـ: عبد الغني الدقر ن: دار القلم – دمشق.

٧٩- المعجم المفصل في شواهد العربية، لـ: د. إميل بديع يعقوب، ن: دار الكتب

العلمية، ط: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، عدد الأجزاء:١٤ (١٢ وجزءان للفهارس).

٨٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لـ: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، ت: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، ن: دار الفكر - دمشق، ط: السادسة، ١٩٨٥.

٨١- المغني في تصريف الأفعال، لـ: محمد بن عبد الخالق بن علي بن عضيمة (المتوفى:١٤٠٣هـ)،ن:دار الحديث-القاهرة،ط:الثانية ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٨٢- مفتاح العلوم، لـ: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبي يعقوب (المتوفى: ٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، ن: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٨٣- المفصل في صنعة الإعراب، لـ: أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، ت: د. علي بو ملحم، ن: مكتبة الهلال - بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٣.

٨٤- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لـ: إبراهيم بن موسى الشاطبي أبي إسحاق، ت: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، ن: جامعة أم القرى، سنة النشر: ١٤٢٨ - ٢٠٠٧، ط: الأولى.

٨٥- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، لـ: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥هـ)، ت: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، ن: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط: الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، عدد الأجزاء: ٤ (في ترقيم واحد متسلسل).

٨٦- المقتضب، لـ: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبي العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، ت: محمد عبد الخالق عظيمة.، ن: عالم الكتب. - بيروت.

٨٧- ملحة الإعراب، لـ: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبي محمد الحريري البصري (المتوفى: ٥١٦هـ)، ت: لا يوجد، ن: دار السلام - القاهرة/ مصر، ط: الأولى، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.

٨٨- المنازل والديار.، لـ: أسامة بن منقذ، ن: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - بيروت، ط: الأولى ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

٨٩- النحو الوافي، لـ: عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، ن: دار المعارف، ط: ط: الخامسة عشرة.

٩٠- نهاية الأرب في فنون الأدب، لـ: أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري (المتوفى: ٧٣٣هـ)، ن: دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ.

٩١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لـ: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، ت: عبد الحميد هنداوي، ن: المكتبة التوفيقية - مصر.

٩٢- الوحشيات وهو الحماسة الصغرى، لـ: حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبي تمام: الشاعر، الأديب (المتوفى: ٢٣١هـ)، علق عليه وحققه: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، وزاد في حواشيه: محمود محمد شاكر، ن: دار المعارف، القاهرة، ط: الثالثة.

فهرس الموضوعات

* * *